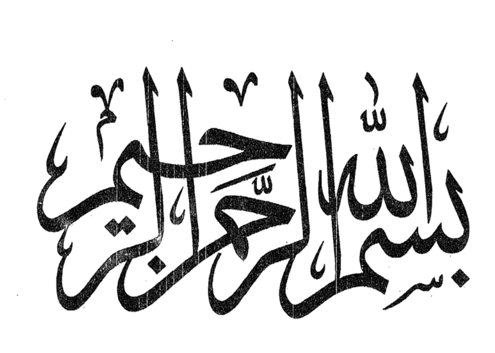
الإرهاب والتطرف في مصر

١٩٩٧

٦


بسم الله الرحمن الرحيم

الإرهاب والتطرف

١٩٩٧

المجلد السادس

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

مجلد رقم ٦ الارهاب (١٩٩٧) (المجلد السادس)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
لا حوار .. مع الارهاب الاعلان المفاجيء لوقف العمليات			
	مايو	١٢٠٨	٩٧-٠٧-٢١
مصر : جهود لاقناع قياديين فى الجماعة بالانضمام الى اعلان وقف العمليات			
محمد صلاح	الحياة	١٢١٠	٩٧-٠٧-٢١
الارهاب والابعاد الخارجية			
اسلام عفيفى	الاهرام الاقتصادى	١٢١١	٩٧-٠٧-٢١
رفض جنرالات الخارج .. هل يعنى وجود انشاق داخل الجماعة ؟			
سليم عزوز	الاحرار	١٢١٣	٩٧-٠٧-٢١
ابو قرقاص تحت الحصار بحثا عن قتلة رجال الشرطة			
	العربى	١٢١٩	٩٧-٠٧-٢١
النساء والارهاب			
احمد جلال عز الدين	الاهرام	١٢٢٠	٩٧-٠٧-٢١
مقتل متطرف مصرى برصاص قوى الامن			
	الكفاح العربى	١٢٢١	٩٧-٠٧-٢٢
مقتل عنصر من "الجماعة" فى معركة مع الشرطة			
	الحياة	١٢٢٢	٩٧-٠٧-٢٢
اصابة عشرة بانفجار قنبلة			
	الحياة	١٢٢٣	٩٧-٠٧-٢٢
المشككون فى مبادرة وقف العنف هدفهم استمرار مناخ التوتر .. ونفى الاسلاميين			
منتصر الزيات	الشعب	١٢٢٤	٩٧-٠٧-٢٢
مصر : قادة الجماعة الاسلامية" "والجهاد" يسعون الى تحسين صورتهم			
محمد صلاح	الحياة	١٢٢٨	٩٧-٠٧-٢٢
تصاعد تيبد وقف العنف بين القيادات الاسلامية .. ومحمود نور الدين يعلن تاييده			
	الشعب	١٢٢٩	٩٧-٠٧-٢٢
الارهابيون يختارون قيادة جديدة			
عبدالرحيم على	الاهالى	١٢٣٠	٩٧-٠٧-٢٣

مجلد رقم ٦ — الارهاب (١٩٩٧) (المجلد السادس)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اعتقال قيادى بارز فى الجماعة			
محمد صلاح	الحياة	١٬٢٣١	٩٧-٠٧-٢٣
ضع تحت كلام عبد الناصر امضاء حسن البنا او سيد قطب او حتى عمر عبد الرحمن ولن تجد فرقا			
طلعت رضوان	الدستور	١٬٢٣٣	٩٧-٠٧-٢٣
مصرع ستة من افراد الشرطة بالمنيا			
	الاهالى	١٬٢٣٧	٩٧-٠٧-٢٣
استشهاد ضابط وخمسة امناء ومجندين فى جريمة ارهابية بالمنيا			
	الاهرام	١٬٢٣٨	٩٧-٠٧-٢٣
جهود مكثفة للقبض على مرتكبى حادث اطلاق الرصاص بالمنيا			
عادل السروجى	الاهرام المسائى	١٬٢٣٩	٩٧-٠٧-٢٣
هجوم ارهابى فى المنيا			
	العالم اليوم	١٬٢٤٠	٩٧-٠٧-٢٣
مصر : سقوط ٦ شرطيين فى اشتباك مع اصوليين			
	الكفاح العربى	١٬٢٤١	٩٧-٠٧-٢٣
استشهاد ضابط و٥ مجندين اطلق عليهم مسلحون الرصاص وهربوا بسيارة مسروقة			
احمد موسى	الاهرام	١٬٢٤٢	٩٧-٠٧-٢٣
مقتلضابط شرطة وخمسة مجندين واصابة مواطنين فى هجوم ارهابى بالمنيا			
شريف عارف	الاحرار	١٬٢٤٣	٩٧-٠٧-٢٣
مصر : مقتل ضابط و٥ جنود فى اشتباك مع الجماعة			
محمد صلاح	الحياة	١٬٢٤٦	٩٧-٠٧-٢٣
مرشد "الاخوان " الغرب يخطط لفتنة فى مصر			
	الحياة	١٬٢٤٧	٩٧-٠٧-٢٣
مبارك : الاستقرار السياسى والاقتصادى ساهم فى مواجهة خطر الارهاب			
حازم منير	الحياة	١٬٢٤٨	٩٧-٠٧-٢٤
٥ ارهابيين ارتكبوا الجريمة وتركوا السيارة المسروقة على بعد ١٥ كيلو مترا من الحادث			
حجاج الحسينى	الاهرام	١٬٢٤٩	٩٧-٠٧-٢٤
هل تتوقف العمليات الارهابية ؟			
سمية عبد الرازق	الجمهورية	١٬٢٥٠	٩٧-٠٧-٢٤
.... السلام عليكم !			
صلاح عيسى	الجمهورية	١٬٢٥٥	٩٧-٠٧-٢٤
مبادرة جماعات الارهاب لوقف العمل تمثيلية هزلية			
سيد زكى	المصور	١٬٢٥٨	٩٧-٠٧-٢٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اعضاء فى "الجماعة والجهاد" ينضمون الى اعلان وقف العمليات			
محمد صلاح	الحياة	١٢٥٩	٩٧-٠٧-٢٥
محاكمة ٢٢ اسلامى مصرى الشهر المقبل			
	الكفاح العربى	١٢٦٠	٩٧-٠٧-٢٥
الدفاع يترافع غدا عن المتهمين باغتيال ٢٦ من رجال الشرطة			
خالد أبو العز	الاهرام	١٢٦١	٩٧-٠٧-٢٥
٣ اغسطس بدء محاكمة ٢٢ ارهابيا يقودهم مصطفى حمزة			
عماد الفقى	الاهرام	١٢٦٢	٩٧-٠٧-٢٥
٢٢ من الجماعة بينهم مصطفى حمزة يحاكمون قريبا			
	الحياة	١٢٦٣	٩٧-٠٧-٢٥
المحكمة العسكرية العليا تواصل محاكمتها لـ ٩٨ متهما			
	الاهرام المسائى	١٢٦٤	٩٧-٠٧-٢٦
انفجار العنف كارثة تهدد المجتمع			
رفعت الهلاوى	الاحرار	١٢٦٥	٩٧-٠٧-٢٦
محاكمة المتهم الاول فى المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك قريبا امام د ئرة عسكرية مع ٤٢ م			
احمد موسى	الاهرام	١٢٦٧	٩٧-٠٧-٢٦
القاهرة : الجماعة تتبنى عمليتين نفذتا فى المنيا			
محمد صلاح	الحياة	١٢٦٨	٩٧-٠٧-٢٦
بيان جديد لاعضاء فى الجماعة يؤيد اعلان وقف العمليات			
محمد صلاح	الحياة	١٢٦٩	٩٧-٠٧-٢٧
المحكمة العسكرية تواصل اليوم سماع شهود الاثبات فى قضية تفجيرات البنوك			
مصطفى محمود	الاهرام	١٢٧١	٩٧-٠٧-٢٧
وافق الباقورى على دخول الوزراة فاتخذ مكتب الارشاد قرارا بفصله من هيئة الاخوان			
	اكتوبر	١٢٧٢	٩٧-٠٧-٢٧
مصرع احد العناصر الارهابية بعد تبادل اطلاق النار مع الامن باسيوط			
شريف عارف	الاحرار	١٢٧٦	٩٧-٠٧-٢٧
نجل عبد الرحمن يؤكد تدهور صحة والده			
محمد صلاح	الحياة	١٢٧٧	٩٧-٠٧-٢٧
قضية الاغتيالات الكبرى : الدفاع يطعن فى دستورية قانون الطوارىء			
	الحياة	١٢٧٨	٩٧-٠٧-٢٧
المحكمة تقرر استمرار انعقاد جلساتها يوميا لسماع الدفاع			
خالد أبو العز	الاهرام	١٢٧٩	٩٧-٠٧-٢٧

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان			
تاجيل قضية مجدى الصفتى الى جلسة ٢٤ اغسطس القادم			
	الاهرام	١٢٨٠	٩٧-٠٧-٢٧
مواصلة سماع شهود الاثبات فى قضية تفجير البنوك			
مصطفى محمود	الاهرام	١٢٨١	٩٧-٠٧-٢٨
مصر : "صيف حسم" المتطرفين وزيادة الضربات "الاجهاضية" لاضعافهم			
وائل الابراشى	الوسط	١٢٨٢	٩٧-٠٧-٢٨
مواصلة الاستمتاع الى مرافعة الدفاع فى قضية الاغتيالات			
	الاهرام	١٢٨٥	٩٧-٠٧-٢٨
مصدر امنى : تعليمات من مصطفى حمزة بتصفية مؤيدى بيان وقف العنف			
عبد الفتاح عبد المنعم	العربى	١٢٨٦	٩٧-٠٧-٢٨
امريكا تبحث عن خلفية عمر عبد الرحمن !!			
	صوت الأمة	١٢٨٧	٩٧-٠٧-٢٩
مصر : ايمن الظواهرى استبعد من لائحة الاتهام			
محمد صلاح	الحياة	١٢٩٠	٩٧-٠٧-٢٩
السجن ٣١ سنة لقيادى فى الجهاد			
حسام كمال	الحياة	١٢٩١	٩٧-٠٧-٢٩
قياديون فى الجماعة هبوا الى تشاد والسودان			
	الحياة	١٢٩٢	٩٧-٠٧-٢٩
اسرار جديدة عن حادث المنيا الارهابى			
عبدالرشيد احمد	الوطن العربى	١٢٩٣	٩٧-٠٧-٢٩
الحكم على ارهابى قيادى بالسجن ٣١ عاما مع الاشغال			
جمال الخولى	الاهرام	١٢٩٤	٩٧-٠٧-٢٩
الشهود : ضبط المتهمين بناء على اون من النيابة			
مصطفى محمود	الاهرام	١٢٩٥	٩٧-٠٧-٢٩
بعد مبادرة امراء السجون الانقسام مستمر فى صفوف جماعات الارهاب			
عبدالرحيم على	الاهالى	١٢٩٦	٩٧-٠٧-٣٠
حركة الجهاد الاسلامى الفلسطينى تناشد قيادات تنظيمى			
احمد موسى	الاهرام	١٢٩٨	٩٧-٠٧-٣١
مبادرة الجماعة الاسلامية حقيقة ام تكتيك			
احمد شرف	الاحرار	١٢٩٩	٩٧-٠٧-٣١
مصر : قادة الجماعة والجهاد مصرون على وقف العمليات ويحاولون اقناع الناجين من النار بالانضمام ا			
محمد صلاح	الحياة	١٣٠٥	٩٧-٠٧-٣١

مجلد رقم ٦ الارهاب (١٩٩٧) (المجلد السادس)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العثمانيون ... السوريون .... المصريون			
رفعت السعيد	الاهالى	١٬٢٠٦	٩٧-٠٧-٣٠
القبض على مسئول تمويل الجماعات الارهابية باسيوط			
	الاهرام	١٬٢٠٨	٩٧-٠٧-٣٠
٢٨ محاولة لاغتيال عمرو موسى ..و١٨ لاغتيال سرور			
محمد على	الدستور	١٬٢٠٩	٩٧-٠٧-٣٠
تقصير ادى الى المجزرة			
	الاهالى	١٬٢١٠	٩٧-٠٧-٣٠
نجل عبد الرحمن يطالب واشنطن باصدار بيان عن وضعه الصحى			
عبد القادر فارس	الحياة	١٬٢١١	٩٧-٠٧-٣١
اليوم : اعلان قرار الاتهام تنظيم "ميت عقبة"			
عادل السروجى	الاهرام المسائى	١٬٢١٢	٩٧-٠٧-٣١
الارهاب يولد فى العشوائيات			
	الجمهورية	١٬٢١٣	٩٧-٠٧-٣١
احالة ٣٧ ارهابيا تنظيم المنطقة المركزية الى محكمة امن الدولة .			
جمال عبدالرحيم	الجمهورية	١٬٢١٦	٩٧-٠٨-٠١
وزيز بين العواصف والعواصف !			
محمد اسماعيل على	الاهرام	١٬٢١٩	٩٧-٠٨-٠٢
حصاد الغضب بين حراس الوطن وجماعات الارهاب			
	الوطن العربى	١٬٢٢١	٩٧-٠٨-٠٣
عبد الرحمن يطلب مهلة شهرا لتحديد موقفة من وقف العمليات			
محمد صلاح	الحياة	١٬٢٢٤	٩٧-٠٨-٠٣
محاكمة مصرية تبدأ اليوم محاكمة اعضاء فى الجماعة			
	الحياة	١٬٢٢٥	٩٧-٠٨-٠٣
مصر : طلائع الفتح يرفض وقف العمليات			
محمد صلاح	الحياة	١٬٢٢٦	٩٧-٠٨-٠٣
المتطرفون يحفرون الانفاق بدلا من حقول القصب			
	الحياة المصرية	١٬٢٢٧	٩٧-٠٨-٠٣
المبدأ ام الصفقة ؟			
محمد صلاح	الحياة	١٬٢٢٨	٩٧-٠٨-٠٤
اعترافات ارهابى قتل ٢٦ من رجال الشرطة !			
وائل الابراشى	روزاليوسف	١٬٢٣١	٩٧-٠٨-٠٤

مجلد رقم ٦ الارهاب (١٩٩٧) (المجلد السادس)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
بدء محاكمة مصطفى حمزة و٢١ ارهابيا من اعوانه			
	الاهرام	١٠٣٦	٠٤-٠٨-٩٧
المتهمون جاءوا من افغانستان لتنفيذ عمليات تخريبية ضد المسئولين وتسلموا حقيبة متفجرات وماد			
احمد نبيل	الاهرام	١٠٣٧	٠٤-٠٨-٩٧
احباط مخطط ارهابى لتنفيذ عمليات تخريبية باحياء القاهرة الشعبية .. وضبط ٢٥ متهما			
	الاهرام	١٠٣٨	٠٤-٠٨-٩٧
مصر : اتهام اعضاء فى الجماعة بمحاولة اغتيال رئيس البرلمان			
حسام كمال	الحياة	١٠٣٩	٠٤-٠٨-٩٧
اتصالات بين واشنطن وشخصيات مصرية تدعم العنف			
الوسط	الوسط	١٠٤٠	٠٤-٠٨-٩٧
مصر : الناجون من النار يؤيدون اعلان وقف العمليات			
محمد صلاح	الحياة	١٠٤١	٠٥-٠٨-٩٧
تصاعد الخلاف بين الظواهرى ينصب نفسه اميرا للجماعة الاسلامية			
	الوطن العربى	١٠٤٢	٠٥-٠٨-٩٧
مصر تشترك فى مشروع اتفاق دولى لمكافحة الجريمة			
	الاهرام	١٠٤٣	٠٥-٠٨-٩٧
مصر ٥٠ دولة افريقية فى مؤتمر الانتربول بالجزائر اليوم			
مريد صبحى	الاهرام	١٠٤٤	٠٥-٠٨-٩٧
مبادرة امراء السجون محاولة لاحياء النشاط العلنى للارهابيين			
عبدالرحيم على	الاهالى	١٠٤٥	٠٦-٠٨-٩٧
استقالة الهلباوى وراء انقاق خطير فى التنظيم الدولى للاخوان			
محمد الضبع	الدستور	١٠٤٦	٠٦-٠٨-٩٧
النيابة المصرية تطالب باقصى العقوبات لـ من الجماعة			
محمد صلاح	الحياة	١٠٤٧	٠٦-٠٨-٩٧
هجوم ارهابى على القناة الخامسة			
	الاهالى	١٠٤٨	٠٦-٠٨-٩٧
النيابة تطالب باقصى العقوبة للمتهمين فى قضية تنظيم طما واعادة محاكمة ٤٠ متهمين بقضية تنظي			
احمد نبيل	الاهرام	١٠٤٩	٠٦-٠٨-٩٧
الجماعات الاسلامية تقتل نفسها !			
طارق رضوان	صباح الخير	١٠٥٠	٠٧-٠٨-٩٧
الحكم اكتوبر فى قضية تنظيم اسوان والانتهاء من مرافعة الدفاع فى قضية تنظيم طما اول سبتمبر			
احمد نبيل	الاهرام	١٠٥٤	٠٧-٠٨-٩٧

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
النيابة العسكرية تطالب بالاعدام والاشغال الشاقة لـ ٩٨ ارهابيا	مصطفى محمود	الاهرام	١٠٥٥	٩٧-٠٨-٠٧
الحكم على ٤ من الجماعة فى تشرين الاول	حسام كمال	الحياة	١٠٥٦	٩٧-٠٨-٠٧
النيابة العسكرية تطالب بالاعدام للمتهمين فى قضية تفجيرات البنوك	محمد صلاح	الحياة	١٠٥٧	٩٧-٠٨-٠٧
القبض على ١٤ ارهابيا بينهم محكوم عليه بالاعدام		الاهرام	١٠٥٨	٩٧-٠٨-٠٨
القبض على ١٤ ارهابيا ٨ محافظات احدهم هارب من الاعدام واخر دخل البلاد جواز مزور	احمد موسى	الاهرام	١٠٥٩	٩٧-٠٨-٠٨
ضبط قطعة سلاح و٤٢ كيلو ديناميت ٢	عصام مليجى	الاهرام	١٠٦٠	٩٧-٠٨-٠٨
مصرع القاتل المختل عقليا فى اشتباك مع قوات الامن بالجيزة	محمد شومان	الاهرام	١٠٦١	٩٧-٠٨-٠٨
عمر عبد الرحمن يؤيد مبادرة وقف العنف فى مصر	جمال خاشقجى	الحياة	١٠٦٢	٩٧-٠٨-٠٩
الارهاب والتطرف والبلطجية	عصام احمد محمد	الاهرام	١٠٦٤	٩٧-٠٨-١٠
قادة الجماعة الاسلامية فى الخارج يدرسون بيان عمر عبد الرحمن	محمد صلاح	الحياة	١٠٦٦	٩٧-٠٨-١٠
القاهرة : احالة ٣٦ من الجماعة على محكمة امن الدولة		الحياة	١٠٦٧	٩٧-٠٨-١٠
لعبة القط والفأر بين السادات والاخوان	محمد سعد	اكتوبر	١٠٦٨	٩٧-٠٨-١٠
كشف تحرك اخوانى بالاسكندرية والقبض على عناصره		الاهرام	١٠٧٢	٩٧-٠٨-١٠
توقيف ٣٣ من الاخوان فى الاسكندرية	حسام كمال	الحياة	١٠٧٣	٩٧-٠٨-١٠
تصاعد حدة المواجهة بين الداخلية والاخوان	حنان بدوى	الاسبوع	١٠٧٤	٩٧-٠٨-١١
سالنا الاخوان على استقال المتحدث باسم التنظيم الدولى ؟		الاسبوع	١٠٧٥	٩٧-٠٨-١١

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مصر : اعتقال ٣٢ من "الاخوان"			
	الكفاح العربى	١٠٧٦	٩٧-٠٨-١١
حبس ١٣ متهما من جماعة الاخوان المتهمين بمحاولة اختراق القطاعات الطلابية			
	الاهرام	١٠٧٧	٩٧-٠٨-١١
حبس ١٣ متهما يوما واستمرار التحقيق مع ٢١ اخرين			
احمد موسى	الاهرام	١٠٧٨	٩٧-٠٨-١١
حبس ١٣ من "الاخوان" متهمين بـ اختراق قطاعات جماهيرية			
حسام كمال	الحياة	١٠٧٩	٩٧-٠٨-١١
سر سرقة الاسلحة المرخصة فى الاسكندرية !			
	روزاليوسف	١٠٨٠	٩٧-٠٨-١١
تنظيم خان الخليلى امام المحكمة العسكرية			
حمادة أمام	العربى	١٠٨١	٩٧-٠٨-١١
الالفى يشكك فى هدف اعلان وقف العمليات لكنه يرحب بـ اى عمل يعزز الاستقرار			
حسام كمال	الحياة	١٠٨٢	٩٧-٠٨-١٢
وزير الداخلية يرفض المبادرة السلمية من الجماعة الاسلامية			
يسرى شبانة	الوفد	١٠٨٣	٩٧-٠٨-١٢
وزير الداخلية يرحب بدعوة الاصوليين لوقف العنف			
	الكفاح العربى	١٠٨٥	٩٧-٠٨-١٢
عمر عبد الرحمن يؤيد مبادرة وقف العنف			
	الشعب	١٠٨٦	٩٧-٠٨-١٢
تطبيق قانون الطوارىء ضد اى زائر يسىء لمصر			
	الاخبار	١٠٨٧	٩٧-٠٨-١٢
اجهزة الامن المصرية حققت نصرا حاسما على الارهاب			
	الاخبار	١٠٨٨	٩٧-٠٨-١٢
مصر : محالوة لتشكيل لجنة "حكماء" للترويج لمبادرة وقف العمليات			
محمد صلاح	الحياة	١٠٨٩	٩٧-٠٨-١٣
قادة الجماعة السجناء يشكرون عبد الرحمن			
	الحياة	١٠٩٠	٩٧-٠٨-١٣
سماع مرافعات الدفاع فى قضية تفجير البنوك			
	الاهرام	١٠٩١	٩٧-٠٨-١٣
حبس ٧ متهمين واستكمال التحقيقات مع ١٤ اخرين			
احمد موسى	الاهرام	١٠٩٢	٩٧-٠٨-١٣

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الزمر ينتظر هيئة مفوضى الدولة !			
حسين عبد الرحمن	صباح الخير	١٠٩٣	٩٧-٠٨-١٤
استبعاد فترة لجنة الحكماء تفاديا لاستفزاز الحكومة			
محمد صلاح	الحياة	١٠٩٤	٩٧-٠٨-١٤
اسباب الهجوم !!			
احمد موسى	الاهرام	١٠٩٥	٩٧-٠٨-١٤
النائب المصرى السابق قتلة لصوص فى فيلته			
	الكفاح العربى	١٠٩٦	٩٧-٠٨-١٤
وزير داخلية مصر وليبيا بحثا فى مواجهة الارهاب			
	الحياة	١٠٩٧	٩٧-٠٨-١٤
مصر : قادة الجماعة والجهاد يشكرون وزير الداخلية على نواياه الطيبة			
محمد صلاح	الحياة	١٠٩٨	٩٧-٠٨-١٥
مرافعة النيابة فى قضية حرائق نوادى الفيديو ١٢ سبتمبر			
احمد نبيل	الاهرام	١٠٩٩	٩٧-٠٨-١٥
دعوة لالقاء السلاح بدون شروط			
احمد موسى	الاهرام	١٠٤٠٠	٩٧-٠٨-١٦
فى هذا الوقت بالذات			
محمد مورو	الحقيقة	١٠٤٠٢	٩٧-٠٨-١٦
عقلاء الامة تحركوا !!!			
	الحقيقة	١٠٤٠٤	٩٧-٠٨-١٦
مؤسسى الجماعة الاسلامية بالصعيد يؤيد المبادرة ويطالب بالافراج عن المعتقلين			
خالد الشريف	الرؤية	١٠٤٠٥	٩٧-٠٨-١٦
مصر : احد مؤسسى "الجماعة يدعوا الى لقاء السلاح			
محمد صلاح	الحياة	١٠٤٠٦	٩٧-٠٨-١٦
ضبط ٦٢ قطعة سلاح وكمية من الذخائر و٣ الاف هاربين من احكام بسوهاج			
احمد موسى	الاهرام	١٠٤٠٧	٩٧-٠٨-١٦
الرسائل المفخخة : تخصيص المكافاة هدفه تحريك القضية فى اطار مكافحة الارهاب			
حسن سندروسى	الحياة	١٠٤٠٨	٩٧-٠٨-١٦
مصر : المحكمة العسكرية تبدا اليوم النظر فى قضية "خان الخليلى			
محمد صلاح	الحياة	١٠٤١٠	٩٧-٠٨-١٧
مراجعة مشروع الاتفاقية العربية لمنع التطرف			
	الاخبار	١٠٤١١	٩٧-٠٨-١٧

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
القادة السجناء يعلنون استياءهم من بيان لاحد مؤسسى "الجماعة"			
	الحياة	١:٤١٢	٩٧-٠٨-١٧
الحوار مع جماعات العنف محكوم عليه بالفشل			
محمد سعد	اكتوبر	١:٤١٣	٩٧-٠٨-١٧
بدء محاكمة المتهمين بمحاولة احياء تنظيم الجهاد			
	الاهرام	١:٤١٧	٩٧-٠٨-١٧
عقد صلح بين طرفى مذبحة العياط			
محمد شومان	الاهرام	١:٤١٨	٩٧-٠٨-١٧
وفاة قيادى بارز فى جماعة "الاخوان"			
	الحياة	١:٤١٩	٩٧-٠٨-١٨
تاجيل بت قضية خان الخليلى			
محمد صلاح	الحياة	١:٤٢٠	٩٧-٠٨-١٨
مرحلة جديدة لمواجهة الجماعات التى تروج وتحرض على الارهاب			
	الاهرام	١:٤٢١	٩٧-٠٨-١٨
مقتل ١٣ ارهابيا والقبض على ١٠٠ بالمنيا			
	الاهرام	١:٤٢٢	٩٧-٠٨-١٨
تاجيل قضية احياء تنظيم الجهاد "بكرداسة" الى ٣١ اغسطس			
جميل عفيفى	الاهرام	١:٤٢٣	٩٧-٠٨-١٨
قتل ١٣ ارهابيا وضبط ١٠٠ بينهم منفذى الهجمات على فندق اوروبا وكنيسة دارى جرجس			
احمد موسى	الاهرام	١:٤٢٤	٩٧-٠٨-١٨
شكوك امريكية فى موافقة "عمر عبد الرحمن" على بيان الزمر			
عبد الفتاح عبد المنعم	العربى	١:٤٢٦	٩٧-٠٨-١٨
البحث عن مخرج "شرعى" من دائرة العنف فى مصر			
جمال خاشقجى	الوسط	١:٤٢٧	٩٧-٠٨-١٨
لا تعطوهم عهدا ابدا			
	الاهرام	١:٤٢٨	٩٧-٠٨-١٨
شيخ الازهر يعلن "موت" الارهابى فى مصر			
	الكفاح العربى	١:٤٢٩	٩٧-٠٨-١٨
الحكومة ترفض تشكيل لجنة حكماء لوساطة مع الجماعات الاسلامية			
محمود بكرى	الاسبوع	١:٤٣٠	٩٧-٠٨-١٨
عن مبادرة وقف العنف			
فهمى هويدى	الاهرام	١:٤٣٣	٩٧-٠٨-١٩

مجلد رقم ٦ الارهاب (١٩٩٧) (المجلد السادس)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المحامى الزيات يطالب الحكومة بكيان شرعى ا. الجماعات الاسلامية			
محمد صلاح	الحياة	١:٤٣٦	٩٧-٠٨-١٩
الدعوة لوقف العنف ولدت ميته			
وحيد عبد المجيد	الحياة	١:٤٣٧	٩٧-٠٨-١٩
خطوط فاصلة			
سمير رجب	الجمهورية	١:٤٣٨	٩٧-٠٨-١٩
صحيفة المانية تؤكد ! هزيمة العرب فى ٦٧ .... وراء ظهور التيار الاسلامى			
	الوطن العربى	١:٤٣٩	٩٧-٠٨-١٩
ليلة القبض على الاخوان المسلمين بالاسكندرية ...!			
	الوطن العربى	١:٤٤٠	٩٧-٠٨-١٩
عبد الحليم موسى يخرج عن صمته: عينونى محافظا لاسيوط بهدف اغتيالى عى يد التطرف !			
	صوت الأمة	١:٤٤٣	٩٧-٠٨-١٩
المتهمون حفروا خنادق اشبه بالنقاط الحربية "المحصنه" للهروب من الشرطة			
احمد موسى	الاهرام	١:٤٤٨	٩٧-٠٨-١٩



لا حوار.. مع الإرهاب
الإعلان المفاجئ لوقف العمليات مجرد مناورة لكسب الوقت
الاستسلام.. وتسليم السلاح الحل الوحيد أمام العناصر الهاربة

● فجأة.. وبدون سابق انذار.. أعلن قادة الارهاب فيما يسمى بالجماعة الاسلامية وتنظيم الجهاد بيانا بوقف العمليات الارهابية والعنف المسلح.. وقرأ البيان أحد المتهمين فى قضية تفجيرات البنوك وهو يقف خلف القفص الحديدى.

● على الفور.. صدر بيان وزارة الداخلية يؤكد أن اعلان قادة الارهاب بوقف جرائم العنف لايعكس أى تغيير حقيقى فى فكر هذه الجماعات وانه مجرد مناورة تهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على سير المحاكمات التى تجرى الآن بهدف تخفيف الأحكام أو الافراج عن بعض المعتقلين أو كسب الوقت.

● لكن صحيفة «الشعب» الناطقة بلسان حزب العمل كان لها رأى مختلف اذ سرعان ما التقطت الخيط.. ونشرت تعليقا فى الصفحة الأولى يوم الجمعة الماضى تحت عنوان «مطلوب من الحكومة رد سياسى مسئول على مبادرة الجماعة الاسلامية بوقف اعمال العنف» قالت فيه ان الدلالة العامة لمبادرة الجماعة واضحة وهى أن هذه القوى الاسلامية تقدر مخاطر التحديات الامريكية - الصهيونية التى تهدد الأمة وهذه القوى تعلن أنها تغير منهاجها فى هذا الاطار.

● وتعترف «الشعب» بأن الضربات الأمنية التى نجحت فى كسر شوكة اصحاب العنف قد ساعدت على انضاج القرار الذى اتخذوه بوقف الارهاب لكنها تعود وتقول انه يبدو ان هذا القرار قد صدر بعد دراسة فقهية لتاصيل الموقف الجديد ونرجو ان يكون موقفهم تعبيرا عن تغيير عميق وليس مجرد اعلان هدنة.

● وبناء عليه.. تطالب «الشعب» الحكومة برد ايجابى على بيان قادة الارهاب لانهاء الفتنة من جذورها. وأعطاء رد سياسى ملائم فالحوار اصبح الآن اكثر جدوى.

● التعليق

● لقد فات صحيفة «الشعب» ان تنتظر قليلا قبل ان تطلب ردا سياسيا من الحكومة فالخبرة السابقة يجب ان ترشدها إلى أن مثل هذه البيانات التى القيت من قبل اثناء المحاكمات - ثلاث مرات - كان الهدف منها مجرد المناورة والتكتيك وان هذه الجماعات لاتلتزم بما تعلن ولاتستهدف من البيانات غير التأثير على سير المحاكمة فى القضية المنظورة.. ولايتجاوز اثر البيانات خطوة واحدة من الاقوال إلى الافعال.

● المشكلة ان صحيفة «الشعب» مولعة بالتعبيرات الرنانة التى تضيفها على مواقف لاتحتملها ومن ذلك قولها أن هذه القوى الاسلامية تقدر مخاطر التحديات الأمريكية الصهيونية التى تهدد الأمة وأنها تغير منهاجها فى هذا الاطار وقولها ان القرار جاء بعد دراسة فقهية لتأصيل الموقف الجديد.

● والواقع أننا نظلم الاسلام بأن ننسب هذه الجماعات الارهابية إليه.. ونسميها بانها «قوى إسلامية» لا فالاسلام أعظم وأرفع من ذلك.. الاسلام لايعرف العنف والارهاب ولايقر ترويع الآمنين وقتل المدنيين ونهب محلات الذهب أيا كانت الاسباب والمبررات أما الحديث عن الدراسة الفقهية لتأصيل الموقف الجديد فهو حديث يثير السخرية فأى فقه ذلك الذى يسير عليه أولئك المارقون؟! أى فقه ذلك الذى كان يسوغ لهم تفجير البنوك وضرب الآمنين فى الكنائس.. واليوم سيتركونه ويبحثون عن فقه جديد؟!

● القضية برمتها لاتحتمل مثل هذه التعبيرات الرنانة التى تظلم الدين الحنيف.. دين السماحة.. ولاتحتمل البحث عن رد سياسى.. أو تقديم مقابل.. أو الدخول معهم فى حوار.

● ومع أننا لانثق فى مثل هذه البيانات كما قلنا ونرى أنها مجرد مناورات وتكتيكات.. ومتاجرة بالكلام ليس إلا فإننا نؤكد أن البيان المذكور قد صدر فى ظروف تعانى فيها الجماعات الارهابية من ضغوط الحصار المحكم الذى تفرضه سلطات الأمن على فلولها الشاردة الأمر الذى شل فاعليتها وعطل قدراتها.. خصوصا بعد ان اصبحت المبادأة كاملة فى أيدى رجال الأمن الذين يحبطون أولا بأول المحاولات اليائسة التى تخطط لها هذه



الجماعات.

● ولو كانت هذه العناصر صادقة فيما تزعم لأعلنت التوبة والندم على ما ضربته.. وما دمرظته.. وما تسببت فى اهداره من مقدرات هذا الوطن.. ولأرشدت عن الفلول الهاربة التى ارتكبت الكثير والكثير من الجرائم.

● وفى حالة استسلام القيادات الهاربة وتسليم اسلحتهم ستطبق عليهم دعوة وزير الداخلية اللواء حسن الألفى التى نادى بها اكثر من مرة أنه سيقف مع العناصر التائبة عن الارهاب.

● إن الانقسامات الداخلية.. والضربات الأمنية قد اثقلت كاهل الجماعات الارهابية فضلا عن الرأى العام فى مصر لكل دعايتهم وألاعيبهم.. واستنكار المصريين جميعا لجرائم الارهاب.. كل ذلك جعل الجماعات ترفع الراية البيضاء.. لأنهم وجدوا أنفسهم فى طريق مسدود.. وربما كانت وطأة السجن والرغبة فى الخروج منه.. أو الضعف الذى أصاب بنية الجماعات الارهابية فى الداخل هو السبب وراء دعوة قيادات السجن لوقف عمليات العنف والارهاب ومع ذلك يجب الا نستبعد ان يكون الأمر كله مدبرا للعودة مرة أخرى إلى الساحة الاعلامية الدولية وتذكير الرأى العام فى مصر والعالم بأن هناك جماعات ارهابية مازالت على قيد الحياة فى مصر خاصة وأن الترويج للخلافات الداخلية بين قيادات الارهاب والظهور الاعلامى هو أحد أهدافهم الواضحة على مدى تاريخهم الاسود ويصير هذا الهدف عزيزا كلما نضبت قنوات التمويل الخارجى.

● إذن.. فلتسترح «الشعب» القضية كلها لاتستدعى طلب المقابل الذى تدعو له.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ١٠ / ٧ / ١٩٩٧

مصر: جهود لإقناع قياديين في "الجماعة" بالانضمام الى اعلان وقف العمليات

□ القاهرة – من محمد صلاح:

■ افادت مصادر مصرية مطلعة ان قادة في تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» في الخارج يدرسون التعاطي مجدداً مع قضية وقف عمليات العنف بعدما اعلن الموقعون على الاعلان الذي دعا الى وقف العمليات تمسكهم به على رغم رفض قادة الخارج.

وذكرت المصادر ان قيادياً في تنظيم «الجهاد» انضم اخيراً الى الاعلان ووقع عليه وهو انور عكاشة الذي يقضي عقوبة السجن المؤبد في قضية اغتيال الرئيس السابق أنور السادات، كما صدر في حقه عام ١٩٩٥ حكم آخر بالسجن المؤبد في قضية اعادة تشكيل تنظيم «الجهاد». واوضحت ان عكاشة بعث بتوقيعه على الاعلان عن طريق معتقلين التقاهم في مستشفى السجن اخيراً. يذكر ان عكاشة موجود في سجن «العقرب» في حين ان بقية القادة الموقعين على الاعلان يحتجزون في سجن ليمان طرة. وعلمت «الحياة» ان جهوداً تبذل لاقناع قادة في الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» يحتجزون في سجن العقرب بالانضمام الى الاعلان. وغالبية هؤلاء من المحكومين في قضية اغتيال رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور رفعت المحجوب. وأوضحت مصادر مطلعة ان قادة التنظيمين رأوا ان موافقة المحكومين في قضية المحجوب على الاعلان ستمثل تطوراً مهماً في سبيل وقف العمليات تماماً، مشيرة الى ان هؤلاء يمثلون الجيل الذي بدأ عمليات «الجماعة الاسلامية» في بداية العقد الحالي وان انضمامهم سيعطي قوة دفع كبيرة وسيساهم في اقناع زملاء لهم ما زالوا فارين بعدم القيام بأي عمليات جديدة.

وكشفت المصادر ان اتصالات جرت عن طريق غير مباشر بين القادة الموقعين على البيان وبين ثلاثة من قادة الجناح العسكري لـ «الجماعة» محكومين في قضية المحجوب موجودين في سجن العقرب وهم صفوت عبدالغني وضياء الدين فاروق خلف وممدوح علي يوسف، وان القادة الثلاثة وعدوا بالتعاطي ايجابياً مع الاعلان بعد عرض الأمر على زملاء لهم في السجن ذاته.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٧ / ١٩٩٧

حاولت لجنة الشئون العربية والخارجية والامن القومى فى الجزء الثانى من تقريرها النهائى عن الارهاب.تقديم صورة محددة لمرحلة ما بعد إنحسار أعمال الإرهاب فى مصر، محللة ملامحها، ومستخلصة دروسها، مع التركيز على الأبعاد الخارجية لتلك المشكلة، والتى تصاعدت خلال المرحلة الحالية،مشيرا إلى جهود وأساليب التعامل مع هذه الأبعاد، للقضاء على العوامل الخارجية لها، مثلما تم التعامل مع جذورها الداخلية. حتى تستكمل مصر جهودها الخاصة ببناء دولة قوية عصرية، تتمتع بنظام ديمقراطى متكامل، واقتصاد حر قادر على المنافسة عالميا، وقدرة أكبر على التأثير فى محيطها الاقليمى، وصوت مهم على الساحة الدولية، كما هو قائم إلى حد كبير فى المرحلة الحالية، او بعبارة اخرى، حتى تحقق مصر هدفها الاستراتيجى الخاص بتامين المكانة التى تناسب حجمها ووزنها على خريطة القرن الحادى والعشرين .

الأرهاب والأبعاد الخارجية

ويستعرض التقرير النهائى، عن موضوع الأبعاد الخارجيةلظاهرة الارهاب «الجزء الثانى من تقرير مواجهة الارهاب»موجة الإرهاب التى كانت قد تصاعدت خلال عامى ١٩٩٢– ١٩٩٣ والتى برزت بعد إنحسارها ١٩٩٣- ١٩٩٤ والتى لم تعد تحتل ظاهرة حقيقية، أو مشكلة ذات اهمية، فى مصر خلال الفترة الحالية «١٩٩٦ - ١٩٩٧».

كانت مصر خلال بدايات موجة إرهاب ١٩٩٢ - ١٩٩٣تنبهت الى أن ما يجرى داخلها لا يستند على جذور فى الداخل، فاعمال الارهاب ترتكبها فئة ضالة بعيدة عن صحيح الدين الذى تؤمن به القاعدة العامة للمجتمع المصرى، وأن هناك دولا وقوى وعناصر خارجية تقف وراء تصاعد هذه المشكلة، وانه يجب التعامل مع الإرهاب بهذا المنطلق لأن عوامل تصاعده واحدة، وسوف تدفع في إتجاه ظهوره فى حالات أخرى فى المنطقة والعالم، وانه لن يستثنى أحدا، بما فى ذلك الدول التى تشجعه بشكل مباشر أو غير مباشر. ولم يمض وقت قصير حتى بدأت أعمال الإرهاب تتفجر فيما لايقل عن ١٢ دولة فى المنطقة العربية والشرق الاوسط بصورة أدت إلى اهتزازات حقيقية داخلها، كما إجتاحت النشاطات الإرهابية، تحت دعاوى ريفية أو سياسية دولا مختلفة فى العالم، كالولايات المتحدة وفرنسا واليابان والفلبين وإيطاليا، وبعض دول أمريكا الجنوبية.

فى هذا الإطار استمرت مصر فى عملية مواجهة الإرهاب فى تطوراته الأخيرة التى برزت بعد إنحسار موجه ١٩٩٣ - ١٩٩٤، وذلك على مستويين :

● المستوى الداخلى، ويتمثل الهدف الرئيسى على هذا المستوى فى القضاء على جذور الإرهاب بالتعامل مع العوامل غير المباشرة التى استغلت من جانب العناصر الإرهابية فى تصعيده، بعد أن كانت الإستراتيجية الشاملة للدولة قد مكنت من تطويق وأحتواء ووقف موجة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ الإرهابية. وبالتوازى مع ذلك بدأت ا الدولة تهتم بمشكلة التطرف



المصدر : الأهرام الاقتصادى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/ ٧/ ١٩٩٧

الدينى التى تغذى الإرهاب .

● المستوى الخارجى، ويتمثل الهدف الرئيسى على هذا المستوى فى إنهاء العوامل الخارجية المسببة للإرهاب فى الداخل عن طريق التعاون المنظم بين الدول على المستويين الإقليمى والدولى. فقد تحركت مصر لإبرام عدد من الإتفاقيات الأمنية الثنائية، لتبادل الخبرات والمعلومات، وتسليم المجرمين والتنسيق مع الدول الأخرى المعنية، أو ذات العلاقة، أو تواجه نفس المشكلة. كما عملت على صياغة إتفاقيات أمنية عربية شاملة، وشاركت فى المؤتمرات الدولية التى عقدت لهذا الغرض، وتمكنت من إرسال قواعد وأطر هامة للتعامل مع تفاعلات مختلفة بهذا الشأن.

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

مجلس الشورى

دور الانعقاد العادى السابع عشر

لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى

التقرير النهائى

عن موضوع

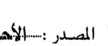
الأبعاد الخارجية لظاهرة الإرهاب

(الجزء الثانى من تقرير مواجهة الإرهاب)

١٩٩٧

الكتاب : الجزء الثانى من التقرير النهائى للأبعاد الخارجية لظاهرة الإرهاب.

الناشر : مجلس الشورى

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٨ / ١٩٩٧

رفض جنرالات الخارج .. هل يعنى وجود انشقاق داخل الجماعة؟

قلنا له :

هل لديكم «نفس» بعد الضربات الأمنية لتواجهون به اسرائيل؟ وهل اكتشفتم فجأة أنها العدو الذي توقفون العنف لمواجهته وهل ستواجهونها بالخطب أم بالرصاص الحى؟!

سألناه :

تقولون عن عبد الناصر أنه عدو للإسلام فلماذا تتقربون إلى الناصريين زلفى؟!



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــــــــرار

التاريخ : ١٢ / ٢ / ١٩٩٧

سـليم عـزوز

أعلن بعض قادة ما يسمى بالجماعة الاسلامية عن توقفهم عن ممارسة العنف ودعوة كل التيارات الاسلامية الي وقف العمليات العسكرية وهو الأمر الذي رفضه بعض قيادات هذه الجماعات وعناصرها بالخارج.

ولم تكن هذه هي المرة الاولي الذي تتم الدعوة فيها الي المصالحة بين هذه الجماعة وبين الحكومة فقد كانت المرة الأولى عام ٩٣ وبواسطة علماء من الأزهر وعلي رأسهم الشيخان الغزالى والشعراوى وكانت هذه الوساطة سببا في اقالة وزير الداخلية وقتها اللواء عبد الحليم موسى الذي تفاوض معهم وأعلن أنه حصل على الضوء الاخضر من رئيس الحكومة والذي نفي علمه بذلك وقيل أنه كان كبش الفداء عندما انكشف الامر وانتقده بعض الكتاب والمثقفين واستنكروا علي الدولة ان تتفاوض مع جماعة غير شرعية وخارجة علي القانون.

أما المرة الثانية فقد كانت نتيجة جهد فردي من المحامي منتصر الزيات الذي تطلق عليه أجهزة الاعلام في الداخل والخارج أنه المتحدث الرسمي باسم الجماعات الاسلامية في حين يصر هو علي أنه مجرد محام لهم - وقد رفض اللواء حسن الألفى هذه المبادرة ولكن هذا لم يحل دون سعى الزيات من أجل وقف عمليات العنف ولو من طرف واحد لاثبات حسن النوايا ولكن سرعان ما تبخرت مساعيه في الهواء بعد أن رفض الاستجابة له جنرالات الخارج، وهذه هي المرة الثالثة والتي تأتى والجماعة سالفة الذكر في أضعف حالاتها بفضل الضربات الأمنية المؤثرة

والجديد في هذه المبادرة أن الداعى لها قيادات لهذه الجماعة، كما أن الجديد فيها أن هؤلاء القيادات يرون ضرورة وقف العمليات للتصدى للعدو الاسرائيلى المشترك.

وحتي لا تطول المقدمة ويضيع القصد بسبب السرد فهذا هو نص حوارنا مع منتصر الزيات :



المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٧

●● في البداية قلت له : ما هي قصة البيان الذي صدر من بعض عناصر الجماعة الاسلامية ويدعو الي وقف العنف؟

● قال : هذا البيان صدر فى اول جلسة من جلسات محاكمة تنظيم الجماعة الاسلامية في قضايا الاغتيالات والتي تنظر امام المحكمة العسكرية حيث تلا المتهم امين عبد العليم بيانا من قيادات الجماعة الاسلامية بليمان طره موجز - البيان - في سطرين عبارة عن: على الأخوة وقف العمليات العسكرية داخل مصر وخارجها. كذلك وقف البيانات المحرضة عليها داخل مصر وخارجها توقيع كرم زهدي ، ناجح ابراهيم، عبود الزمر ، فؤاد الدواليبي، حمدي عبد الرحمن، علي الشريف. وكلهم محكوم علهم في قضية اغتيال السادات. انا فوجئت بهذا البيان انما الاخ عبد العليم طلب مني توثيق هذا النداء بطلب من الاخوة الذين وقعوا عليه وانا وان كنت قد فوجئت بالبيان الا انني اعتبره تواصلاً لما سبق من جهود في هذا المجال.

●● قلت : سبق لهذه الجماعة ان سعت للمصالحة مع اجهزة الامن مرتين ولكن الاجهزة رفضت المصالحة مع جماعة خارجة علي الشرعية. فما هو الجديد فى هذه المرة وهل تعتقد ان الحكومة يمكن ان توافق علي ذلك وانتم فى اسوا حالاتكم ضعفاً وهزالا ؟

● قال : هناك جديد بالطبع وهذا الجديد ياتى فى أن أعلى مستوى قيادي في الجماعة الاسلامية هو الذي أصدر هذا البيان او هذا النداء او هذه المبادرة وهم ستة من المؤسسين للجماعة الاسلامية يحتلون قمة الهرم التنظيمى في هذه الجماعة.

الجديد ايضا مستجدات في المنطقة آسرائيل تدق طبول الحرب وهذا ما يختلف عن المرات السابقة التي كانت جهودا شخصية. المرتان اللتان تحدثت عنهما الان مرة منهما كانت بوساطة علماء وكانت فيها اشارة للامن لانه هو الذي انتدب هؤلاء العلماء وقد كان ذلك في عهد عبد الحليم موسى سنة ٩٣ المرة الثانية كانت في فبراير ٩٦ والتي اطلقها خالد ابراهيم امين الجماعة الاسلامية فى اسوان بصفة شخصية ودعمتها انا اعلاميا.

سعى العاجز

●● قلت : الا تلاحظ انه في كل مرة تلجاون فيها الي المصالحة تكونون في وضع لا يؤهلكم للاستمرار في طريق العنف. ويكون السعي الي المصالحة هو سعى العاجز.

● قال : دعني اقول لك : إن العجز لم يكن ابدا سمة للحركة الاسلامية او للجماعة الاسلامية.

وارد أن يكون هناك ضعف وارد ان يكون هناك تصور لقائد عسكري مهزوم عسكريا وليس معنويا. ولكن الاحساس بالعجز غير وارد علي الاطلاق لأن المعتقدات الدينية المكتسبة تؤكد ان المحنة والقتل والتشريد والاعتقال كل ذلك له اجر عند الله سبحانه وتعالى.

●● قلت : بعض العناصر الارهابية خارج الحدود رفضت البيان الذي اصدرته العناصر التي تقع تحت سيطرة اجهزة الامن. الا يعني ذلك انها محاولة من هذه العناصر لتسوية موقفها. كعبود الزمر، الذي يسعى لكي يتم الافراج عنه وبالتالي يصبح رفض الهاربين من باب ان الذي يده فى الماء ليس كمن يده في النار؟

● قال : اذن انالي تحفظ علي وصفك لهذه القيادات بالارهابيين فانا اتحفظ علي هذا اللفظ بل اقول انهم مسلمون واصحاب قضية.

التصور علي هذا النحو غير وارد. عبود الزمر وهو يخط قدمه في هذا الطريق في منتصف الثمانينات كان «مقدم» بالمخابرات بالقوات المسلحة ومقربا من السلطة ومقربا من السادات وذا حظ وذا نسب وذا مال.. وهو يخط قدمه كان يعلم ان طريقه محفوف بالمخاطر. وهو في سجنه «مثاب» انما يستعمل حقه وما ضاع حق وراءه مطالب.

اذا هو استخدم حقه في ان يفرج عنه ليس هذا عن ضعف - وانا وكيله القانوني في قضاياه - ولكن هي اختلافات في وجهات النظر. هي وقفة لازمة في حالة الهزيمة. وقفة لازمة لاعتماد استراتيجية جديدة تتواءم مع طبيعة المرحلة.

● قلت: الا يعني هذا الرفض من جانب البعض ان وقف العنف لن يتحقق وبالتالي تصبح الدعوة الي وقفة لا تساوي ثمن الحبر الذي كتب به البيان؟

*قال: لا... البيان الذي اصدره هؤلاء القادة نداؤهم لن يذهب ادراج الرياح وانا قلت ان هذه المبادرة او ان هذا النداء انتج اثره بمجرد صدوره ولن يستطيع احد تقويضه لماذا؟ لان هذه الاسماء هي التي اسست الجماعة الاسلامية ولان هذه الاسماء هي صاحبة المرجعية الدينية والسياسية والتاريخية والتنظيمية ولان المرجعية الدينية في الصراع بين الجماعة الاسلامية وبين الحكومة المصرية هي الابحاث التي تدرس لعناصر الجماعة والتي كتبها هؤلاء الستة..فعندما يقول هؤلاء الستة او هؤلاء القادة الآن ومن انضم اليهم بعد ذلك فهم لم يصبحوا ستة بل وصلوا الي (١٢) فهم الموجودون في سجن طره المحكوم عليهم في قضية اغتيال السادات.. حينما يقولون الان «اوقفوا العمليات» هم يسعون لايجاد مناخ يسمح بالتفكر والتدبر والمناقشة والمراجعة بدليل انهم يصنعون مناخاً يسمح بالتقييم ليس وقف العمليات فقط وانما وقف البيانات المحرضة عليها.

هذا الحضور لهؤلاء القادة يجعل لبيانهم اثرا لن يستطيع احد ان يجهضه.

السمع والطاعة

● قلت: كيف تفسر هذا الرفض من قبل العناصر في جماعة معروف عن المنتمين اليها «السمع والطاعة» هل هذا راجع الي غياب القيادة ام الي انشقاق داخل الجماعة؟

● قال: الانشقاق غير وارد ولن يحدث انا اقول ان بنية الجماعة الاسلامية قوية والحديث عن الانشقاق صعب وغير متصور.

البعد الذي يحكم الانتماء في الجماعة الاسلامية بعد ديني في الانصياع لاوامر القادة وبعد قبلي ايضاً باعتبار ان مركزية الجماعة الاسلامية في الصعيد لكن قادة الخارج يمثلون جزءاً من مجلس الشوري الذي بيده القرار حسب لائحة الجماعة الاسلامية الادارية.

● قلت: وهذا الكلام يؤكد ماذكرته من ان النداء هو مجرد كلام في الهواء بعد رفض قادة الخارج الذين تقول أنهم اعضاء في مجلس الشوري الذي بيده اتخاذ القرار

● قال ان المؤسسين في ليمان طرة صحيح لهم صلاحيات لكن هناك آراء هي اراء قادة الخارج مهمة والمسالة تحتاج لمناقشات واخذ ورد الظروف تفرض ان تكون هذه المناقشات علنية لصعوبة التواصل والمناقشة بينهم لكن ليس انشقاقا انما تخاطب تفرضه طبيعة المرحلة.

الهدف

●●قلت يري البعض وانامنهم ان الدعوة الي وقف العنف الهدف منها تكتيكيا وحتي ينطلي الامر علي اجهزة الامن فتترك هذه الجماعة للعمل ويشتد عودها وتعود الي ممارسة العنف من جديد؟

●قال: وارد ان يكون هذا تكتيكا فعلاً وفي كل الاحوال انا اقول ان هذا النداء مهم ومفيد للجميع مفيد للوطن ومفيد للجماعات ومفيد للحكومة.



هدنة يمكن تصويرها انها هدنة تسمح هذه الهدنة بالمناقشة بالحوار / بتقييم الاخطاء تؤدي في النهاية الي تغيير نمة العمليات العسكرية واسمح لي القول ان خيار الجماعة الاسلامية او الجماعات الاسلامية لم يكن ابتداء هو اللجوء الي العنف.

وانا ممن يرون ويذهبون بان العنف فرض فرضاً علي الجماعة الاسلامية وان خيار الدعوة ومخاطبة الناس والتعبير عن الافكار والمعتقدات بطريقة سلمية هو خيار الجماعة الاسلامية وهو وسيلة الجماعة الاسلامية في الوصول الي الناس لكن الذي حدث هو ان العقبات قد وضعت في طريقهم صحيح هم يرفضون العمل الحزبي ويرفضون الاقرار في النهاية بمشروعية الحكومة لكن رغم ذلك هم يؤمنون بضرورة ان يعبروا عن رايهم ومعتقداتهم بطريقة سلمية.

وكانوا متواجدين منذ ان اطلق الرئيس مبارك سراحهم في اواسط الثمانينات ومارسوا الدعوة في الجامعات والمدارس وفي النقابات وارتفع شعار «الاسلام هو الحل» ولكن الذي حدث بعد ذلك ان اغتيل ماجد العطيفي واغتيل علاء يحيي الدين ثم ردت الجماعة الاسلامية باغتيال رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري.

●● قلت: انت الان تعترف بان الجماعة هي التي اغتالت الدكتور رفعت المحجوب في حين انكم كنتم تترافعون في المحكمة وتقولون ان الجماعة الاسلامية لم تقم بهذا العمل وحاولتم الصاق التهمة بجهات اجنبي؟

●● قال: يعني انا اتكلم عما اثير في الراي العام

● قلت: ذكرت ان الجماعة الاسلامية كانت قد تدعو الي الحكمة والموعظة الحسنة وانهم رفعوا شعار الاسلام هو الحل في حين ان هذا من وجهة نظري ليس صحيحاً لان الذي رفع شعار الاسلام هو الحل هم الاخوان المسلمون في الانتخابات النيابية وهي فكرة مرفوضة شكلا وموضوعا من قبل الجماعة الاسلامية وهم ضد الاخوان في هذا الصدد وضد مشاركتهم في انتخابات مجلس نيابي هو من وجهة نظرهم صرح الشرك الاكبر حسب وصفهم؟

● قال: الاسلام هو الحل، حالة او شعار لمرحلة لا تملكه جماعة بعينها ولايعني رفع شعار الاسلام هو الحل، الموافقة علي دخول المجالس النيابية التشريعية لا الاسلام هو الحل معناه ان الناس في الجامعات كانت تقول نعم لاصحاب القائمة الاسلامية الناس كانت تقول نعم في النقابات المهنية للقوائم الاسلامية.

حتى فى انتخابات مجلس الشعب رغم ان الجماعات ترفض الانتخابات التشريعية لكن انا اتكلم عن حالة المجتمع ...الشعب كان يقول نعم وهناك احزاب تحالفت مع الاسلاميين من اخوان وغيرهم.

لماذا لان المجتمع فى هذه الفترات كان يتطلع لان يقول «نعم» للاسلاميين اذن «الاسلام هو الحل» عنوان مرحلة وليس خاصا بالاخوان المسلمين.

●● قلت: انا لا اتحدث عن مدى تقبل المجتمع للاسلاميين او للفكر الاسلامى انما اتكلم عن اسلوب الجماعة الاسلامية فى تحقيق اهدافها تقول ان الجماعة الاسلامية كان سبيلها الدعوة وتربية النشء وان العنف فرض فرضا وانها اجبرت على اتخاذ قرار العنف فى حين ان المسالة ومافيها انهم كانوا يمارسون العنف قبل ان يتم قتل افراد منهم فقد قتلوا رئيس الدولة الرئيس السادات ويرون ان النظام كافر ويجب تغييره بالقوة وسعوا من اجل اغتيال قيادات الدولة بعد حادث المنصة ليحدثوا فراغا دستوريا يستغلونه بالاستيلاء علي السلطة.

● قال: هذا غير صحيح ومش مضبوط.

انما فعلا الجماعة الاسلامية خيارها الدعوة وعندما اعطى السادات حرية نسبيه للجماعات الاسلامية وكان يقصد القضاء على القيادات اليسارية وعندما وجد ان هذه الجماعات «تستفحل» ووجد انها لن تحتوى بمعرفته ووجد لها قبولا فى الشارع المصرى حاول ان يقضى عليها وبدأ يوجه لها الضربات وقرارات التحفظ الشهيرة سنة ١٩٨١ خير شاهد على ذلك والتى طالت اغلب افراد الجماعات الاسلامية فكان ماكان وقتل انور السادات ثم فى المرحلة التى اشرت اليها انا ادعم كلامى بانه من منتصف ٨٤ حتى اوائل ٨٧ لم تقع حادثة عنف واحدة اطلاقا لماذا لان الجماعة الاسلامية كانت تمارس حقها فى الدعوة بطريقة سلمية فى المدارس فى الجماعات فى المراكز فى القرى فى النوادى فى النقابات.

لكن عندما جاء «زكى بدر» وضرب المساجد ومنع الدعاة من التنقل وبدات سياسة الاعتقال تبنت الجماعة الاسلامية اسلوب العنف.

ونحن كمحامين من منتصف ٨٤ الى منتصف ٨٦ لم نمارس مهنتنا فى الدفاع عن المعتقلين لانه لم يكن هناك معتقلون اذن الاسلوب هو الذى يصنع العنف، زكى بدر ضرب المساجد وفتح المعتقلات واصبح التعذيب سياسة وصولا الى قتل ماجد العطيفى وعلاء يحى الدين ثم دارت رحى العنف هذه هى الحقيقة.

العدو الاسرائيلى

●● قلت: من ضمن الاسباب التى قلتم انها وراء توجيه النداء بوقف العنف هو مواجهة العدو الصهيونى المشترك.

هذا العدو الصهيونى كيف ستواجهونه بالسلاح والرصاص الحى ام بالخطب والخطب هى السلاح الوحيد المستخدم حتى الان؟

● قال: المسالة فيها شقان:

العنف لابد ان يقف سواء من جانب الجماعة او من جانب الحكومة لمصلحة هذا الوطن هذا هو الشق الاول اما الشق الثانى فهو مواجهة اسرائيل فمتى كان التصارع بين ابناء الوطن فان الجبهة الداخلية تضعف بالمواجهات الامنية بينها وبين الجماعات الاسلامية هذا كله يدعم اسرائيل ..اسرائيل تقوى ونحن نضعف.

لا.. نحن نقول لابد ان تلملم الامة



المصـدر : الأحــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ / ٦ / ١٩٩٧

ومقدراتها حتى تستطيع ان ... طماع اسرائيل فى المرحلة ... هة اسرائيل ليس بالجماعات ... انما بان تتهيأ الامة والمجتمع ... ماسك الجبهة الداخلية ودور الدولة ولاشك مؤثر لان مصر -قلب العالم الاسلامى- هى التى عليها ان تواجه اسرائيل.

● قلت: هل اكتشفتم فجأة ان اسرائيل عدو ينبغى وقف العنف لمواجهته؟

● قال: لا تنسى ان الذى حارب اسرائيل عام ١٩٤٨ هم الاسلاميون وهم المتمثلون فى الاخوان لابد ان يكون هناك تصور وفهم بان الحركات الاسلامية كلها تتواصل والحركة الاسلامية كلها ادبياتها واحدة.

تختلف مع الاخوان ولكن فى ذلك الوقت هم كانوا يمثلون الاسلاميين فى مواجهتهم لاسرائيل.

●● قلت: يعنى من ٤٨ وحتى الان لم تكتشفوا وجود عدو صهيونى مطالبون انتم بوقف العنف من اجل مواجهته الا اليوم؟

● قال: ياصديقى نحن نقول ونحاول ان نضع الحكومة المصرية منذ القدم فى المواجهة مع اسرائيل مواجهة عقائدية لكن مصر دخلت فى اتفاقيات سلام.. اتفاقية كامب ديفيد اول من رفضها الاسلاميون واخر من رفضها الاسلاميون والوضع تغير لانه يوجد توترفي العلاقات بين اسرائيل فنتنياهو منذ تولى رئاسة الوزراء وهو يقرع طبول الحرب لان نتنياهو صهيونى ويؤمن باحلام اجداده فى اقامة دولة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات ودعنى اقل لك اكثر وضوحا ان هناك كلاما فى الاسلام ورد فى السنة الصحيحة واسفار فى التوراة والانجيل تتحدث عن حرب كبرى بين المسلمين واليهود وان علماء فى التاريخ فى هذه الديانات قالوا ان المواجهة ستكون فى ٩٧ او٩٨ فى هذا الوقت فلما الاحداث تفسر نفسها ان نتنياهو جاء يحاول الغاء معاهدات السلام ويدق طبول الحرب بينه وبين سوريا ويستفز مصر حتى ان التصريحات كانت تبدو على لسان الرئيس مبارك فى كثير من الاحيان انه «تعبان» من اسلوب نتنياهو هذا الجو هو الذى فرض على الجماعات الاسلامية وجعلنا نقول الآن علينا ان نستعد لاسرائيل.

●● قلت: واين كانت الجماعة الاسلامية يا استاذ منتصر عندما وقع حادث الاعتداء على المصلين فى المسجد الابراهيمى.

● لم يحدث ان وجهت الجماعة الاسلامية رصاصة ولو «فشنك» إلى صدر اى اسرائيلى. ولم تلق ولو قنبلة على اى من المصالح الاسرائيلية المنتشرة فى العالم ولو من قبيل اثبات الوجود وذلك فى الوقت الذى كان فيه رصاصهم يحصد الابرياء من المصريين المسلمين ولا يفرق بين طفل وشيخ؟

● قال: فيما اذكر انه عقب حادث الحرم الابراهيمى رصدت الجماعة الاسلامية او بعض عناصرها فوجاً يهودياً فى فندق «اوروبا» بشارع الهرم. ومجموعة اخرى كانت ترصد فوجاً يهودياً بحى خان الخليلى هذه العمليات التى تم بعضها ولم يتم لاخر لاكتشاف اجهزة الامن لها هو كانت فى اعقاب حادث الحرم الابراهيمى.

●● قلت: لقد كان هذا بعد فترة كبيرة ولم يذكر انه رد فعل لحادث الحرم الابراهيمي لانه كان بعد «الهنابسنة» والهدف منه ليس مواجهة الصهيونية بقدر الرغبة فى احراج الحكومة واظهارها امام العالم فى صورة العاجزة على تحقيق الامن وايضا كان الهدف هو ضرب الاقتصاد القومى ممثلا فى السياحة فحادث فندق اوروبا كان مواجها ضد السياح بغض النظر عن جنسياتهم كغيره من الحوادث فى هذا الصدد ولكن لم يحدث ان قمتم باى عملية ضد اسرائيل فى الخارج وانتم لديكم عناصر هاربة كان يمكن ان تقوم بهذا العمل ما دامت قضية التصدى للصهيونية تشغلكم إلى هذا الحد.

● قال دا فهمك .. دا تصورك .. لانك مناوئ للجماعات الاسلامية؟

بعد الضربات

●● قلت: هل لا يزال فيكم «نفس» بعد الضربات الامنية المتتالية كى تواجهوا به اسرائيل؟

● قال: ما اخشى «على الاحرار» ان تمتنع عن نشره ما ساقوله الآن:

الجماعات الاسلامية لا . ولم. ولن تنتهى لا.. ولم. ولن تجتث ولن يستطيع احد اجتثاثها.

والحديث عن النجاحات الامنية فى السيطرة على الجماعات الاسلامية هو حديث مرحلى.

ولو استطاع عبد الناصر ان يقضى على الجماعة الاسلامية وقتها ممثلة فى الاخوان المسلمين سيفلح غيره فى ان يقضى على الجماعات الاسلامية. عبد الناصر فرض المحاكم العسكرية . والدجوى والإعدامات والمعتقلات والسجون والكلاب البوليسية وكل ما تحدث عنه المؤرخون ولكن سيطر عبد الناصر صحيح ووجد من يقول معه ان الاخوان ارهابيون ووجد من يقول معه من اصحاب العمائم «الاخوان اعداء الشعب» لكن بمجرد زوال عبد الناصر عاد الاسلام اكثر قوة في مصر.

وايضاً حاول انور السادات ان يقضى على الجماعات الاسلامية وقال الجماعات الارهابية وقال معه الناس وقال عن احد علماء الاسلام «دا مرمى فى السجن زى الكلب» وقال عن اخر «دا مجنون» وسفه علماء الاسلام ووجد معه من يقول ذلك.

ولكن عندما ذهب السادات عاد الشعب كله يقول نعم «الاسلام هو الحل» ووجدت الاحزاب العلمانية التى راحت تتحالف مع الاسلاميين لتخوض معها الانتخابات التشريعية اقول ان التاريخ لا يكذب ولن يستطيع احد ابداً ان يجتث الجماعات لان الشعب المصرى متدين بطبعه.

وحينما نقول بوقف العمليات العسكرية وندعم هذه الجهود ليس لان الجماعات انتهت او انها تحتضر كما يتوهم البعض لا.. لكننا نريد ان نعطى هذه البلد فرصة لالتقاط الانفاس وللمخطئ ان يقول انا اخطأت. لنقضى على العنف والعنف المضاد. ليس عنف الجماعات فقط الذى نريده ان يتوقف انما نريد لعنف الحكومة ايضاً ان يتوقف هناك (٣٥) الف معتقل فى السجون المصرية بلا اتهام وبلا محاكمة. عدم تنفيذ احكام القضاء التي تقضي بالافراج عنهم . الناس تحصل على احكام بالافراج وتحصل على براءات من القضايا ولا يفرج عنهم: احتجاز الاقارب والنساء كرهائن . القتل، الاغتيال، كل هذه ظواهر للعنف الذى تمارسه السلطة يا صديقى.

●● قلت: استاذ منتصر انت تتحدث عن ان التيار الاسلامى وتقول لن تستطيع اى قوة ان تستاصله. انا احدثك عن الوجود . ممكن تبقى موجودا ولكن وجودك غير مؤثر والشيوعيون تعرضوا لما تعرضتم له فى عهد عبد الناصر وعهد السادات ولا يزالون موجودين حتى بعد سقوط الشيوعية فى عقر دارها ولكن وجودهم لا يعنى انهم قوة انا اسالك بعد الضربات الامنية المتتالية هل ترى ان الجماعة الاسلامية من القوة بمكان بحيث تستطيع ان تواجه اسرائيل؟



● قال: هذا يفرضه المناخ الذى نسعى لتوفيره فى مصر.

ان يكون المناخ معبا ضد اسرائيل فإذا كانت السياسات العامة للدولة ستمكن الجماعة الاسلامية من ذلك فإن الجماعة الاسلامية ستكون هى رأس الحربة فى اى حرب تخوضها الدول الاسلامية مع اسرائيل.

●● قلت: المسالة إذن متوقفة على موقف النظام فإذا اراد النظام حربا مع اسرائيل فالجماعة الاسلامية فى المواجهة لماذا لا تذهب الجماعة الاسلامية إلى الاراضى العربية المحتلة وتواجه اسرائيل من هناك ما دامت قضية اسرائيل تمثل بالنسبة لهما قضية جوهرية؟

● قال: ساعتها ستكون هناك قضايا العائدين من القدس والعائدين من فلسطين المحتلة وستكون قضايا يحكم فيها بالاعدام على شباب الجماعات الاسلامية . نريد ان نقلل من اعداد القضايا والضحايا.

●● قلت: وماذا يضيركم إذا كنتم مؤمنين حقا انكم تجاهدون فى سبيل الله؟

● قال: فى فترات طويلة وجد من يقول لابد ان تتعاون اسرائيل مع الدول العربية لمواجهة الارهاب الذى هو الجماعات الاسلامية.

●● قلت: هل الدعوة إلى التحالف لمواجهة العدو المشترك تشمل التحالف مع النظام ام مع التيارات الاخرى؟

● قال: المسئولية الاولى على عاتق النظام. لان مصر حينما تواجه اسرائيل تواجهها مصر الدولة مصر قلب العالم الإسلامى.

●● قلت: أنت الآن تتحدث عن جمال عبد الناصر ومواجهته مع جماعة الأخوان المسلمين وتصورها على انها كانت حربا من جانبه لواد الفكرة الاسلامية وضرب الاسلام.

فكيف يتسق هذا مع محاولة البعض من الجماعات الاسلامية او التيار الاسلامى او منك شخصيا التقرب إلى الناصريين زلفى؟

● قال: التيار الناصرى متعدد الفصائل مثل التيار الاسلامى وهناك من بداخل التيار الناصرى من يريد تقويم التجربة الناصرية وداخل التيار الناصرى فصيل يمثل جيلا من الشباب الذى يؤمن بالازدواجية الازدواج بين القومية والتعايش من خلال الفكرة الاسلامية. هذا الفصيل هو الذى ندعمه وهو الذى نمد ايدينا له.

●، قلت: سبق للقائد تنظيم ثورة مصر محمود نور الدين ان دعا إلى التحالف بين الناصريين والاسلاميين لمواجهة العدو المشترك ولكن دعوته تبخرت فى الهواء وذهبت ادراج الرياح ولم تجد اذنا صاغية من قبل الاسلاميين. فما الذى تغير الآن؟

● قال: محمود نور الدين يعيش فى وسط الاخوة «جوه» فى السجن وهو اخ عزيز لهم. وانا دعمت الحملة التى تهدف للإفراج عنه لان ابياته الاخيرة كلها تتحدث عن الاسلام وعن ضرورة الأسلحة وضرورة التعايش مع الفكرة الاسلامية واصحاب الحل الاسلامى.

الخلاف على الاخطبوط الذى يسيطر على كثير من التيارات او الفصائل الناصرية من بقايا العهد الشمولى. بقايا رموز عهد عبد الناصر ووزارته وهم لا يمكن ان يتعايشوا مع الحركة الاسلامية وللاسف هم الآن فى موقع صدارة من الحركة الناصرية.

● هل لديكم اى اقوال اخرى؟

●● شكراً



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/ ٧/ ١٩٩٧

أبو قرقاص تحت الحصار بحثاً عن قتلة رجال الشرطة

شهدت مدينة أبو قرقاص بمحافظة المنيا فصلاً جديداً من العنف بين الجماعات الاسلامية وقوات الأمن، بعد اغتيال الرائد عاطف محمد موسى ومعه خمسة مجندين من قوات الأمن المركزى الثلاثاء الماضى، عندما كانوا فى طريقهم الى عزبة البيهوى. وعقب الحادث داهمت قوات الشرطة زراعات القصب باستخدام السيارات المصفحة وهو ما أدى الى حالة من الذعر بين المواطنين الذين ظنوا أن هجوم الشرطة مرتبط بتطبيق القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، وخاصة أن أبو قرقاص تبلغ نسبة الاراضى المؤجرة فيها ٩٠٪ من مجموع الارض الزراعية فيها واستمرت عمليات التمشيط للمناطق المحيطة بأبى قرقاص وإغلاق مداخل ومخارج المدينة.

محمد عبد الدايم



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٧

النساء والإرهاب

عرف تاريخ الإرهاب الحديث، أنواعا شتى من النساء النشيطات فى العمليات الارهابية، ومن أشهر القيادات الإرهابية النسائية أريك ما يهنوف التى كانت وزوجها اندرياسى بادر يتزعمان منظمة العصابة الالمانية الحمراء المعروفة باسم (بادر - مايهتوف) وكذلك فوازاكا شيجيتوبو العضوة القيادية فى منظمة الجيش الأحمر اليابانى والعربية الشهيرة/ ليلى خالد التى انخرطت فى عدد كبير من عمليات خطف الطائرات.

ولكن الدراسات التى أجريت حول ملامح الشخصية الإرهابية أثبتت أن دور المرأة فى التنظيم الإرهابى عادة لا يخرج عن مهام جمع المعلومات والاستطلاع ونقل الرسائل بين القيادات الإرهابية والمجموعات المنفذة او نقل الأسلحة والمتفجرات وإخفائها أو توصيل الأموال، وفى كثير من الأحيان إعداد أماكن الإيواء التى يهرب إليها الإرهابيون بعد ارتكابهم للعمليات أو أثناء الكمون والاختفاء قبل القيام بالعملية.

ومع ذلك، ورغم أن المرأة بصفة عامة لا تصلح بدنيا للاعمال القتالية، إلا ان الإرهاب الحديث كما أثبتت الأحداث - يميل بصفة عامة لكى لا يقتصر على جنس معين "SEXLESS" ومن هنا كانت كثير من المنظمات فى العالم يزيد فيها عدد الفتيات النشيطات على الشبان وهو امر لم يكن مألوفاً من قبل، ولكن ساعد عليه أن الفتيات فى الغرب يزداد لديهن الميل لتقليد الرجال، كما ان المرأة عادة لا تثير الاشتباه.

ولكن فى المجتمعات الشرقية التى تضع قيودا على حرية المرأة ومجالات تحركها، لم يبرز دور المرأة فى العمليات التنفيذية، واقتصر على النشاطات السابق الإشارة أليها.

وقد نشرت الأهرام منذ أيام موجزا للتحقيقات التى أجرتها نيابة أمن الدولة فى قضية البنوك والمتفجرات والتى سئلت فيها عدة نساء من زوجات المتهمين والمتعاونات مع المجموعة الإرهابية وظهر من الاعترافات أن دور المرأة فى التنظيم الإرهابى كان متركزا على ما يلى:-

١- توفير غطاء أسرى للشخص الإرهابى، حيث تبدو إقامته وتنقلاته مع زوجه وأولاده أمرا يبعده عن الاشتباه.

٢- نقل الرسائل والتعليمات من الأشخاص المحبوسين أثناء الزيارات إلى باقى أعضاء التنظيم خارج السجن.

٣- إخفاء الأسلحة والمتفجرات لحين القيام بالعمليات واستعمالها.

٤- توفير المسكن عن طريق الاقارب والمعارف للإقامة والاختفاء.

ولكن الأمر المذهل والذى أثار حيرتى هى الظروف التى حكتها زوجة احد المتهمين الذى لقى مصرعه فيما بعد فى صدام مع الشرطة، حيث قصت مأساة تشردها هى وأولادها وانتقالاتها المتكررة مع زوجها خوفا من القبض عليه، فقد عاشت أياما من الضنك والمعاناة لا يتحملها إنسان إلا ذلك الهارب من وجه القانون، ولكنها فى نفس الوقت الذى تهرب فيه ليلا من مسكن إلى أخر تنقل أيضا أسلحة ومتفجرات وتخفيها لدى امرأة أخرى تعرفها.

إن أى أمرأة فى الدنيا تبحث عن الاستقرار بالزواج، ولا شك أن حياة الخوف والترحال الدائم والاقامات المؤقته لدى من تعرفهم ومن لا تعرفهم ومعها أطفال صغار، هو افتقار كامل للاستقرار ومخالفة صارخة لطبيعة الأشياء وأدنى احتياجات الإنسان فى الأمان.

وتورط أى أمرأة فى علاقة من هذا النوع إنما هو بمثابة انتحار لا يلجأ اليه إنسان سوى، ولعل ما روته تلك المرأة يكون درسا لكل فتاة قد يغررها لكى تتورط فى حياة الجحيم هذه، وهى أيضا جحيم الاخره عندما تساهم فى نقل واخفاء متفجرات وأسلحة سيقتل بها أبرياء لأن من قتل نفسا بغير نفس فكأنما قتل الناس جميعا، والله سبحانه وتعالى قرن قتل النفس بالشرك به. فحياة هذه شأنها إنما هى مخالفة لمنهج الله سبحانه وتعالى، وهى اشتراك فى الأضرار الجسيم بحق الآخرين فى الحياة والأمن الذى وعد الله به الصالحين «أولئك لهم الأمن»

د . أحمد جلال عز الدين



مقتل متطرف مصري برصاص قوى الامن

اعلنت مصادر امنية ان اصولياً مصرياً قتل خلال تبادل لإطلاق النار مع قوى الامن في محافظة اسيوط.

وأوضحت ان المسلح البالغ من العمر ٢٢ عاماً قتل في المنزل الذي هاجمته قوى الامن والذي كان المتطرف يختبىء فيه، مشيرة الى ان شرطياً اصيب خلال تبادل اطلاق النار.



المصدر : الحيـــــاة

التاريخ : ٢٣/٧/١٩٩٧م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مقتل عنصر من "الجماعة" في معركة مع الشرطة

□ القاهرة - حسام كمال:

■ قتل احد اعضاء الجناح العسكري لتنظيم «الجماعة الاسلامية» في معركة مع الشرطة المصرية في محافظة اسيوط في ساعة متقدمة من فجر امس. وقال مصدر امني لـ «الحياة» إن معلومات وصلت الى اجهزة الامن تفيد اختباء محمد احمد سليم في شقة في قرية الوعاظة التابعة الى مركز صدفا في اسيوط. وتوجهت قوة الى المكان وحاصرته وطلبت منه تسليم نفسه، الا انه بادر باطلاق النار على افراد القوة الذين ردوا عليه بالمثل ما اسفر عن مقتله، واصابة الجندي عاطف احمد بجروح.

وأكد المصدر أن قوات الامن دهمت الشقة بناء على إذن صادر من النيابة بضبط سليم، الذي كان مطلوباً لمشاركته في عدد من عمليات العنف في محافظات جنوب مصر خلال الشهور الماضية.

وتعد هذه المواجهة الثانية بين الشرطة وعناصر «الجماعة» منذ اصدار قادتها الذين يقضون عقوبة السجن في ليمان طرة اعلاناً بوقف العمليات المسلحة في ٥ تموز (يوليو) الجاري. وكانت المواجهة الاولى وقعت في محافظة المنيا مساء الثلثاء الماضي، واسفرت عن مقتل ضابط واصابة خمسة جنود. وفي كل من المواجهتين، كانت الشرطة هي البادئة بالهجوم.

وكان وزير الداخلية اللواء حسن الالفي اكد اول امس ان اجهزة الامن «ستظل في مواجهة مع الارهابيين حتى يتم استئصال جذورهم».



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٧

اصابة عشرة بانفجار قنبلة

□ القاهرة - «الحياة»:

■ أصيب عشرة اشخاص، بينهم ثمانية اطفال، بانفجار قنبلة في قرية كوم اشفين التابعة لمحافظة القليوبية في شمال القاهرة مساء اول من امس.

وقال مصدر امني إن القنبلة من مخلفات حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، موضحاً ان احد سكان القرية وهو رفعت السيد نقل كمية من الرمال من مدينة الاسماعيلية الى قريته لاستخدامها في بناء منزل.

وأضاف ان القنبلة كانت مدفونة وسط الرمال التي نقلها السيد، مشيرا الى ان طفلاً عبث بها فانفجرت.

وزار وزير الصحة المصري الدكتور اسماعيل سلام الجرحى في مستشفى قليوب.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٧

ليس دفاعا عن قادة الليمان.. بل هو دفاع عن جيل

المشككون فى مبادرة وقف العنف هدفهم استمرار مناخ التوتر.. ونفى الإسلاميين

المبادرة الأخيرة التى أطلقها قادة الجماعة الإسلامية فى ليمان طرة، وهدفت إلى وقف العمليات العسكرية والبيانات المحرضة عليها، لم تكن الأولى -وإن تمنينا أن تكون الأخيرة- من حيث بلوغها مراميها ووصولا إلى تحقيق نتيجة يرجوها المصريون جميعا فى أن يسود العدل جنبات الوطن، وأن تتوقف أصوات القنابل لتسود نبرات التحاور بين أبناء الأمة.

ولقد سبقتها جهود إثر توسط لفيف من علماء الإسلام فى مقدمتهم الشيخ الشعراوى، والشيخ الغزالى -رحمه الله- وآخرون هدفوا إلى وقف نزيف الدم بين المصريين، سواء كانوا فى جهاز الأمن، أم فى الجماعات الإسلامية،وكان ذلك فى عام ١٩٩٣، وكادت هذه الجهود تؤتى ثمارها، لولا أن التعاطى لم يكن قدر أهميتها، واستفحل التعاطى الإعلامى ، الأمر الذى أودى بوزير الداخلية السابق، حيث تمت إقالته وكان مما قيل إنها سببت مساسا بهيبة الدولة.

..وفى فبراير ١٩٩٦ أطلق خالد إبراهيم مبادرته الشخصية الداعية إلى التعقل ووقف جميع أعمال العنف لمدة عام، وتدارك فيها ما سبق الإشارة إليه من عدم المساس بهيبة الدولة، وصولا إلى المبادرة الأخيرة التى وقع عليها ستة من أهم المؤسسين للجماعة الإسلامية فى مصر وهم: كرم زهدى، وناجح إبراهيم، وعبود الزمر، وفؤاد الدواليبى، وحمدى عبدالرحمن، وعلى الشريف، ثم انضم إليهم طارق الزمر وصالح جاهين، وعباس شنن، وهم أيضا من السجناء فى قضية الجهاد الشهيرة.

ولقد اجتهد الكثيرون وربما كان منهم من يناصبون الحركة الإسلامية عداء فكريا فى أن يصوروا هذه المبادرة على أنها استسلام، وذهب بعضهم إلى ضرورة استمرار المواجهة الأمنية ضد هذه الجماعات بمقولة إنهم يحاولون التقاط أنفاسهم، وهى نظرة مغلوطة ضيقة، ربما ممن لهم مصلحة فى إقصاء هذا التيار أو استمرار التوتر فى هذا البلد.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٧

والقول بذلك يجافى الواقع، ذلك أن وسيلة الجماعة الإسلامية هى الدعوة السلمية.. مارستها بحرية فى منتصف السبعينيات عند تأسيسها قبل أن تحدث أعمال العنف فى أكتوبر عام ١٩٨١، ومارستها ثانية منذ أطلق الرئيس مبارك المعتقلين والسجناء فى أواسط الثمانينيات.. مارس الإسلاميون الدعوة العلنية فى المساجد والمنابر، وفى الجامعات والمدارس.. حقيقى أن كثيرا منهم لا يؤمنون بالعمل الحزبى، إنما يتبقى لهم حقهم فى أن يعبروا عن معتقداتهم، وآرائهم بصورة سلمية وهم واذ ين غير خافين على أحد، بل ويمارسون قدراً من العمل العلنى تحت مظلات رسمية ومؤسسات طلابية أو نقابية.

..وحتى منتصف عام ١٩٩٠ كان الجو السياسى بصفة عامة بين الج و"السلطة معتدلا، لم تعتمد ىيه الجماعات سياسة العنف المسلح إلى أن قتل ماجد العطيفى، ومن بعده علاء محيى الدين الناطق الإعلامى للجماعة، وقتل فى إثرهما د.رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق. فالاستراتيجية الأساسية لدى الجماعات هى اعتماد خيار الدعوة السلمية، ولذلك جاء نداء قادة الليمان ليفسح الطريق مجددا نحو عودة هذا الخيار، وإسقاط خيار المعارضة المسلحة، ونحن نواجه منعطفا جديدا يتمثل فى تعاظم أطماع إسرائيل الصهيونية فى إقامة دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، وسعيها الدائب والدائم إلى تقويض معاهدات السلام بينها وبين الدول العربية، وارتفاع دقات طبول الحرب على الحدود السورية.

فالذى تطمح إليه الجماعة الإسلامية قدرا من الحرية يسمح لها بأن تعبر عن أفكارها وآرائها بصورة علنية مشروعة، وأن يتواجد لها شكل من أشكال العمل السياسى، ليس بالضرورة أن يكون الاشتغال بالعمل الحزبى.

الذى نخلص إليه ،أنه فى كل الأحوال نستطيع أن نقرر أن الدعوة إلى وقف العمليات العسكرية والبيانات المحرضة عليها خطوة إيجابية ينبغى الاعتناء بها والوقوف أمامها بشىء من الدراسة والتقدير. فالإعلان ارتكز على تجفيف الأسباب التى تؤدى إلى مناخ التوتر فدعا أيضا إلى وقف البيانات الإعلامية المحرضة على العمليات العسكرية، فإذا توقفت العمليات العسكرية فإن ذلك يعنى بالضرورة إعطاء العقل الفرصة الكاملة لدراسة الموقف ومعالجة الأخطاء، ومن ثم تتفاعل الحاجة إلى ضرورة التحاور بين جميع القوى الوطنية بشكل عام وتحاور فصائل الحركة الإسلامية فيما بينها بشكل خاص.

..ولو سايرنا مزاعم القائلين أن القصد من الإعلان هو التقاط الأنفاس، فلا باس من قبول هذه القراءة باعتبار أنها فرصة لمحاولة جادة لإعادة القراءة وتعديل مسار حركة الجماعة، وباعتماد استراتيجية جديدة تقوم على شكل من أشكال العمل العلنى المشروع فإن ذلك يعد أيضا تطورا ملحوظا جديدا ينبغى أن يستفيد المجتمع منه.

واستطيع أن أقرر وفق معايشتى لهذه الرموز التى وقعت على نداء وقف العمليات المسلحة أنها تملك الشجاعة فى قول الحق، وتملك الشجاعة أيضا فى الرجوع إلى الحق، فهى رموز دفعت حريتها ثمنا لما تعتقده، فهم لا يرضون الدنية فى دينهم، والذى يؤكد أنهم ماضون فى سياساتهم الإصلاحية أن إعلانهم وقف العمليات العسكرية لم يكن هو الهدف بقدر ما أرادوا التصحيح.. تصحيح مسيرة جيل.

فلقد شهدت وقائع جلسة المحاكمة الأخيرة بيانا جديدا أعلنوا فيه عدم شرعية الاعتداء على النصارى لمجرد اختلاف الدين أو العقيدة، وقالوا فى بيانهم الأخير بجلسة السبت الماضى ٧/١٩: إن الإسلام ينهى عن البغى والعدوان، وأكدوا مجددا أنهم ماضون فى مناشدتهم إخوانهم وقف العمليات العسكرية، وأن ذلك ليس نتيجة حوار مع أجهزة الأمن وغيرها أو للتفلت من المحاكم العسكرية، لأن المحاكم العسكرية مستمرة منذ خمس سنوات دون أن يصدر مثل هذا النداء، وإنما أكدوا أن بيانهم وراءه ضرورات شرعية تفرضها مصلحة الإسلام والمسلمين.

أغاليط القائلين باستمرار الضربات الأمنية وصولا إلى تغيير أفكار ومفاهيم الجماعات الإسلامية أو القضاء عليهم نهائيا:

..هذا القدر من التغيير السالف الإشارة إليه مقبول لصالح الوطن والمواطنين، لو أمكن الوصول إلى صيغة متوازنة ترمى إلى تحقيق الوجود لكل القوى السياسية والفكرية بشكل علني فى مجتمع حر، تتبارى فيه الحجج والآراء دون أن يعنى هذا بالضرورة انتهاج كل الوسائل التى اشترطها النظام للإذعان له، فمن حق المواطن -أى مواطن- أن يعارض وأن يعلن هذه المعارضة بشكل علنى سلمى، ومن حق المواطنين أن يمارسوا الدعوة الإسلامية، وأن يستمروا فى مطالباتهم المشروعة لضبط قواعد وسلوكيات المجتمع مع تعاليم الدين الإسلامى وصولا إلى تطبيق قواعده وأحكامه بشكل سليم دون أن يعد هذا تطرفا وإرهابا.

القول باستمرار الضربات الأمنية فيه غلو تتعطل به مسيرة الوطن وتكريس لمناخ التوتر والعنف واستمرار قانون الطوارىء بما لا تحتمله أمة تريد أن تحلق فى أجواء الحرية والديمقراطية وفق ضوابط الشرع الحنيف، لكن الحكمة تقتضى أن نفرغ مناخ العنف من أسبابه ونفلح فى الوصول إلى نتيجة مهمة تتمثل فى منع كل أعمال العنف المسلح. ولا أتصور أن وجود الأفكار التدينية



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات. التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٧

بقلم:

منتصر الزيات

المعارضة يتعارض مع قوانين الدولة أو استقرارها ما بقيت فى دائرة الفكر وحرية الرأى.

هذه هى الصيغة التى يسعى العقلاء إلى إمضائها، أما القول باستمرار المواجهة وتكثيف الضربات الأمنية فلن تجنى البلاد منه سوى المزيد من التوتر والاهتزاز لحساب المتربصين بأوطاننا من اليهود والصهاينة، ولعلى أزعم بشكل جاد أنه لن تستطيع قوة مطلقا أن تجتث التيار الإسلامى أو أن تقضى عليه بشكل بات، لأن الناس فى بلادنا يحبون الإسلام ويتعاطفون مع دعاته..قد يتحقق شىء من التفوق الأمنى نتيجة لهذه الضربات الموجعة لكنه تفوق موقوت ونجاح مرحلى.

ولقد شهدت التجربة الناصرية فى مراحل طويلة منها محاولات متتابعة لإقصاء التيار الإسلامى ممثلا أنذاك فى جماعة الإخوان المسلمين واجتثاثه والقضاء عليه نهائيا بوسائل عديدة، منها: محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وأحكام الإعدام التى صدرت منه بالجملة، ولقد شهدت المحاكم العسكرية مشاهد هزلية فى بعض جلساتها أنذاك بندب أحد الصحفيين للدفاع عن بعض المتهمين لمجرد أنه حاصل على ليسانس حقوق أثناء تغطيته لوقائع الجلسة، ومنها المعتقلات وما ضمته بين جنباتها من سجناء الإخوان.

إن رصد تلك التجربة يكشف عن محاولات دؤوبة لصياغة عقلية الشارع المصرى على نحو يخلط بين الإسلام والإرهاب والتطرف، فيعد كل مناد بالإسلام مناهضا ومتطرفا.. ولقد شهدت تلك الحقبة أيضا ارتفاع أصوات لعلماء قالوا الإخوان إخوان الشياطين، الإخوان أعداء الشعب، ورغم تلك الوسائل والجهود فإنها لم تفلح فى القضاء على الإسلاميين أو اجتثاثهم، وإنما زالت كل هذه المؤثرات بزوال المؤثر، وخرج دعاة الإسلام من جديد والتحموا مع الشعب فى مشاهد حب مازالت باقية.

وذلك لا يصادر على الدعوة القائلة بضرورة التحاور بين التيارين الإسلامى والقومى، ذلك أن فصيلا كبيرا من الناصريين يرى الاستفادة من الأخطاء الماضية بالتواصل عبر ثوابت الأمة الدينية.

وتكرر المشهد بذات فصوله -وإن اختلفت المعالجة فى التجربة الساداتية- حينما حسب السادات أنه قادر على احتواء التيار الإسلامى لحسابه والسيطرة عليه تحت عباءته، فلما وجد أن هذا التيار لا يحتويه أحد، وأنه لابد ماض ليحوز ثقة الشارع أظهر أنيابه الديمقراطية، ومخالب الحرية، واستصدر قرارات سبتمبر الشهيرة، وسب علماء الإسلام، ونعت أحدهم بالجنون، وآخر بأنه مرمى فى السجن زى الكلب، ووظف وسائل إعلامه لصياغة عقلية الشعب المصرى فى إدانة التيار الإسلامى، ولقد زالت كل هذه المؤثرات بزواله، وعاد الشعب يهتف من جديد الإسلام هو الحل كتعبير عن رغبة جامحة لدى هذا الشعب الطيب فى تحكيم شرع الله، لذلك فإن هذا الشعار لا يخص جماعة بعينها بقدر ماهو توصيف لحالة قائمة، ولقد استبان للمراقبين حب هذا الشعب للإسلام وتفاعله مع دعاته فى الجامعات وفى النقابات، وذلك حينما ندب السادات الشعب إلى استفتاء عام طلب فيه أخذ الموافقة على موضوعين فى ورقة واحدة، إما أن يوافق عليهما الشعب معا، أو أن يرفضهما معا، الأول: أن تكون الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للدستور، والثانى: إطلاق مدد انتخاب رئيس الجمهورية.. وقال الشعب: نعم متجاوزا عما أراده السادات فعلا من التعديل؟

إذن حينما نقول بضرورة دعم مبادرة الجماعة الإسلامية «وقف العمليات العسكرية»، فإننا ندعم حلا شاملا للأزمة، ليس حلا جزئيا يقتصر على نجاحات أمنية، فالحل الأمنى ليس هو الأمثل لهموم الوطن، وترك الأمن بمفرده يواجه الحل ويمضيه إرهاق للأمن وتحميله مالا يطيق.

تشكيك المزايدين فى رغبة الإسلاميين فى محاصرة أطماع إسرائيل:

ويلمز البعض نداء الجماعة الإسلامية ورغبتها فى توحيد قوى الأمة لمحاصرة أطماع إسرائيل فى المنطقة ويتساءل أحدهم الآن تذكرت الجماعة الإسلامية إسرائيل؟

غير أن المطلع على أدبيات الحركة الإسلامية لابد له أن يعلم أنها كانت فى طليعة القوى الوطنية التى حاربت فى ١٩٤٨، والإسلاميون دائما يطالبون أهل الحكم ورموز المجتمع ومثقفيه بأن يديروا الصراع بيننا وبين إسرائيل إدارة عقائدية، فالفصائل الصهيونية وإن اختلفت أدوارها تؤمن بمزاعم أجدادهم فى إقامة دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، وتتحدث بروتوكولات صهيون عن إقامة هذه الدولة الكبرى فى نهاية التسعينيات.

وإذا كانت القيادة المصرية قد رأت عقد اتفاقيات سلام بينها وبين إسرائيل بدأها السادات بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٧، فإن أول المعترضين عليها والمنددين بها هم الإسلاميون الذين استمروا فى معارضتهم لها، رغم توارى كثير من اليسار عن معارضة اتفاقيات السلام، وتحولت رموز يسارية كبرى وشيوعية بارزة إلى دعم هذه الجهود الاستسلامية وصولا إلى تكوين جبهة كوبنهاجن.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٨/١٩٩٧

وحينما تولى النتنياهو رئاسة الوزارة فى إسرائيل جاء ليحقق أحلامه فى إقامة دولة إسرائيل الكبرى، وبدأه بتكثيف إنشاء المستوطنات فى الأراضى المحتلة والقدس العربية، واستمر فى تقويضه لاتفاقيات السلام المبرمة بين إسرائيل والعرب ، ورفضه الاستمرار فيها، ودعم تيارات التطرف فى إسرائيل حتى بلغت حد الاستهزاء بالمقدسات الإسلامية والسخرية من النبى محمد -صلى الله عليه وسلم- وازداد التحرش بينه وبين سوريا، وبينه وبين السلطة الفلسطينية المستأنسة، وكرس سعيه فى تهميش الدور المصرى، لذلك فإن الربط بين ما سلف ووجود أسفار فى التوراة والإنجيل وأخبار فى السنة النبوية كلها تتحمع حول خبر مهم عن قيام مواجهة كبرى بين المسلمين واليهود، وصفها علماء التاريخ الإسلامى بانها حرب عالمية ثالثة، وأن هذه المواجهة قد اقتربت. لذلك كله كان نداء الإسلاميين بضرورة تجميع قدرات هذه الأمة -ومصر هى قلب العالم العربى والإسلامى- حتى تستطيع أن تحاصر أطماع إسرائيل ، فإن أهم أسباب النصر تكمن فى ضرورة تجميع الجبهة الداخلية وثباتها.

..هذا النداء أيضا هو دفاع عن جيل يحلم بان يعيش آمنا مطمئنا تتوافر له أسباب الرخاء والنماء فى مستقبل أفضل.. جيل يسعى إلى إثبات الهوية وسط مؤامرات التغريب.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٧

مصر: قادة "الجماعة الاسلامية" و"الجهاد" يسعون الى تحسين صورتهم

□ القاهرة –
من محمد صلاح:

■ شهدت قضية اعلان وقف العمليات المسلحة الذي وقعه قادة في تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال الرئيس السابق انور السادات تفاعلات جديدة. وكشفت مصادر مطلعة ان هؤلاء بدأوا بتقويم نشاط التنظيمين في السنوات الاخيرة ومراجعة عدد من المفاهيم لتحسين صورتهما لدى الراي العام. وذكرت انهم وضعوا خطة لاعلان مواقفهم من قضايا معينة اثناء جلسات المحكمة العسكرية العليا في مصر، التي تنظر في قضية تفجيرات البنوك المتهم فيها ٩٧ من اعضاء «الجماعة الاسلامية»، بينهم المتهم محمد عبدالعليم الذي يتولى نقل بيانات القادة وتلاوتها اثناء جلسات المحكمة، والمتهم الوحيد في قضية البنوك الموجود معهم في سجن ليمان طرة حيث يقضي عقوبة السجن ١٥ سنة في قضية احداث السويس، في حين يحتجز باقي المتهمين في القضية في سجن طرة.

العمليات ضد الاقباط

ولفتت المصادر الى ان البيان الذي قراه عبدالعليم اثناء جلسة السبت الماضي وتضمن رفضاً قاطعاً للعمليات ضد الاقباط واشارة الى رفض الاسلام لها، كان بداية لبيانات اخرى ستقرأ في الجلسات المقبلة، تتعلق بموقف اولئك القادة من القضايا العامة، مشيرة الى ان بين القضايا التي يعكف هؤلاء على درسها لاعلان الراي فيها قضية الصراع العربي – الاسرائيلي والعلاقات مع الولايات المتحدة.

واوضحت المصادر ان تلك الخطوات تتزامن مع جهود لاقناع اقطاب في التنظيمين اضافة الى تنظيمات اخرى بالانضمام الى اعلان وقف العمليات، لتحقيق غالبية تدفع قادة الجماعات الدينية المقيمين في الخارج، الذين اعلنوا رفض الاعلان وشككوا في صدقيته، الى مباركة وقف العمليات والحؤول دون انشقاقات داخل التنظيمات الدينية المصرية بسببه.

ونفت المصادر ان يكون القادة الموقوفون غيروا قناعاتهم تجاه الثوابت التي قام عليها تنظيما «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد»، مشيرة الى ان هؤلاء حريصون على عدم الخوض في نقاط قد تثير مشاكل مع الحكومة في حال تناولها، مثل الموقف من الحكومة ورأيهم فيها، ورأوا ان الراي العام سيفهم انهم طالما لم يخوضوا في مواضيع معينة فإن ذلك يعني ان مواقفهم منها لم تتغير.

الهضيبي

ونفى نائب المرشد العام لجماعة «الاخوان المسلمين» المستشار مامون الهضيبي ان تكون لـ «الاخوان» علاقة بالتفاعلات التي تجري حاليا داخل تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد».

واكد ان البيان الذي قرئ اثناء النظر في تفجيرات البنوك يوم السبت الماضي، في شأن الاقباط يتفق مع مبادئ «الاخوان» وقناعاتهم التي ترفض العنف ضد اتباع كل الاديان.

وقال الهضيبي لـ «الحياة»: «ليست لنا علاقة بما يدور داخل التنظيمين، ومعلوماتنا لا تخرج عما تنشره الصحف ولا نستطيع الحكم على ما يحدث بينهم. كل ما يمكن تاكيده ان العنف مرفوض شكلا وموضوعاً، وسفك الدماء غير مقبول».

وزاد: «لا نقبل بأن تكون لنا علاقات بجماعات او جهات تتخذ العنف سبيلاً لتحقيق اهدافها، كما ان موقفنا من الاقباط ثابت عبر تاريخ الجماعة. واعراضهم واموالهم وحرياتهم وعقيدتهم مصانة لا يستطيع اي شخص ان يعتدي عليها او يستبيحها».



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٧

المبادرة جزء من حركة تصحيح شاملة:

تصاعد تأييد وقف العنف بين القيادات الإسلامية.. ومحمود نور الدين يعلن تأييده

تأتي مبادرة إيقاف العنف التي أعلنتها الجماعة الإسلامية -فيما يبدو- في إطار مراجعة شاملة وحركة تصحيحية تجريها الجماعة لأفكارها ومواقفها، وهو ما يضفي على المبادرة صدقاً، ويجعل التعامل معها باعتبارها مفتاحاً حقيقياً وصحيحاً لإيقاف نهر الدماء على أرض الوطن أمراً فوق الواجب وفوق الفرض.

ومازالت بيانات تأييد المبادرة تتوالى من القيادات الإسلامية في سجون مصر.. فقد أرسل صفوت عبد الغني، وممدوح علي يوسف، وضياء الدين فاروق (أبرز المتهمين في قضية اغتيال د.رفعت المحجوب) تأييداً للمبادرة من السجن شديد الحراسة (العقرب)، ومن نفس السجن أرسل كل من: نبيل نعيم، ونبيل المغربي، ومجدي سالم، وأنور عكاشة (من قيادات «الجهاد») تأييداً مماثلاً، ومن المتوقع إعلان التأييدين في جلسة السبت القادم.

ومن سجن الوادي الجديد أرسل أسامة حافظ (أحد مؤسسي الجماعة الإسلامية) تأييداً للمبادرة.

ومن ليمان طرة وجه محمود نور الدين -قائد تنظيم ثورة مصر- بياناً دعا فيه القيادات الإسلامية في الداخل والخارج إلى الاستجابة للمبادرة، وأكد أنه تحاور مع عبود الزمر في مايو ١٩٩٤ حول موضوع المبادرة، وأكد «نور الدين» أهمية الأساس الذي تستند إليه المبادرة، وهو أن «رصاص المصريين ينبغي أن يوجه إلى أعداء أمتنا العربية والإسلامية، أما في خلافاتنا فإن الكلمة الطيبة هي الأسلوب الوحيد للحوار».

توقع انضمام أبرز قيادات الخارج إلى المبادرة

وتأكيداً لتصحيح المسيرة الذي تقوم به الجماعة حالياً، تتوالى البيانات التي تصدر موقعة من نفس القيادات التي وقعت مبادرة وقف العنف، وفي جلسة المحكمة العسكرية في قضية تفجيرات البنوك يوم السبت الماضي (١٩ من يوليو ١٩٩٧) تلا المتهم أمين عبد العليم (من أعضاء الجماعة الإسلامية، نزيل ليمان طرة مع القيادات، سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة)، بياناً جاء فيه: إن قيادات الجماعة مصرة على مبادرتها، وتؤكد أن هذه المبادرة لم تكن وليدة حوار مع أجهزة الأمن، وليست للتفلت من أحكام المحكمة العسكرية، لأن المحاكم العسكرية مستمرة منذ خمس سنوات ولم يصدر هذا البيان من قبل.

وقال البيان: إن ما دفع قادة الجماعة إلى اتخاذ هذه المبادرة هو مراعاة الضرورات الشرعية لصالح الإسلام والمسلمين.

وفي إطار التصحيح المشار إليه جاء البيان رقم (٢) الذي أعلن في نفس الجلسة تحت عنوان (موقفنا من النصارى- بيان من قادة الجماعة الإسلامية في ليمان طرة)، وجاء فيه: لا يجوز الاعتداء على النصارى لمجرد اختلاف العقيدة والدين لأن الإسلام ينهى عن البغي والعدوان.

على صعيد آخر أكدت مصادر وثيقة الصلة بالجماعة أن هناك اتصالات تجرى مع القيادات الإسلامية بالخارج لاحتواء رفضهم الذي سبق أن أعلنوه لهذه المبادرة (وعلى رأسهم رفاعي محمد طه، ومصطفى حمزة، وأيمن الظواهري، وياسر توفيق).

وقالت المصادر: هناك أربعة من أبرز قيادات الجماعة بالخارج يعدون بياناً بتعديل موقفهم في إطار دعم هذه المبادرة، وتفويض قادة ليمان طرة في اتخاذ ما يرونه مناسباً من إجراءات.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ٨ / ١٩٩٧

رافضين مبادرة قيادات السجون

الإرهابيون يختارون قيادة جديدة

كتب عبد الرحيم على: أعلن اللواء حسن الألفى وزير الداخلية رفضه لأية مبادرات تعلنها قيادات الجماعة الإسلامية المتطرفة، وأوضح أن سياسة الوزارة تعتبرهم خارجين عن القانون فإن عادوا إلى رشدهم فهذا يعود إليهم أولاً وأخيراً، وإن ابوا او رفضوا فإن اجهزة الأمن ماضية فى سياستها لقطع دابر الإرهاب وخلع جذوره نهائياً. واكد الوزير فى تصريحاته للصحفيين عقب تخريج دفعة جديدة من أكاديمية الشرطة أن أجهزة الأمن استطاعت تحجيم الإرهاب. فى الأونة الأخيرة بدليل هذه البيانات المتكررة من قيادتهم بوقف اعمال العنف فى مبادرة مكشوفة لالتقاط الأنفاس وتخفيف الضغط الأمنى عليهم. وكان ستة من تنظيمى الجماعة الإسلامية والجهاد بالسجون على رأسهم عبود الزمر وكرم زهدى قد أعلنوا فى بيان رسمى تلاه مجموعة من المتهمين فى قضية التفجيرات الكبرى المنظورة حاليا امام محكمة أمن الدولة العليا وقف عمليات العنف فى الداخل والخارج، فى حين راحت قيادات الخارج تفكر فى الأمر. وجاء الرد الفورى من قيادات الداخل وخاصة فى الصعيد برفضها للبيان جملة وتفصيلاً وردت بعملية إرهابية راح ضحيتها رائد شرطة واصيب خمسة مجندين. وأفادت مصادر وثيقة الصلة بالجماعات الإرهابية بأن قيادات الداخل قاموا بعقد اجتماع اختاروا فيه الإرهابى فريد سالم كدوانى اميراً للجماعة ومتحدثاً رسمياً باسمها تاركاً بذلك مسئولية قيادة الجناح العسكرى لحسن سراييفو الذى تلقى تدريباته العسكرية فى البوسنة واحد اخطر العناصر التى قادت الهجوم على فندق أوروبا العام الماضى، وكنيسة مارى جرجس بابو قرقاص، وعزبة داود بنجع حمادى التى راح ضحيتها ٤٠ شخصاً وقد شجع موقف قيادات الداخل على إعلان قيادات الخارج رفضهم بيانات وقف اعمال العنف الموقعة من قيادات السجون.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٧

اعتقال قيادي بارز في "الجماعة"

□ القاهرة -
من محمد صلاح:

■ اعتقلت الشرطة المصرية امس امير «الجماعة الاسلامية» في مدينة ديروط التابعة لمحافظة اسيوط، بعد خمس سنوات من الملاحقة.

وقالت مصادر امنية لـ «الحياة» ان معلومات وصلت الى اجهزة الأمن افادت باختباء محمود عبدالمنعم زهران، وهو متزوج من شقيقة زوجة زعيم «الجماعة الاسلامية» الدكتور عمر عبدالرحمن الذي يقضي عقوبة السجن المؤبد في احد السجون الاميركية، في مسكن في احد شوارع مدينة ديروط. واوضحت ان قوة من الشرطة «توجهت الى المكان وحاصرته وتمكنت من توقيف زهران من دون تبادل لاطلاق النار»، مشيرة الى ان المتهم يمتلك اكثر من صيدلية في المدينة وكان يتولى امارة التنظيم قبل اختفائه في ١٩٩١ عقب تفجر اعمال العنف فيها.

واوضحت ان زهران متزوج من شقيقة السيدة فاتن شعيب زوجة عبدالرحمن وان جهوداً استمرت نحو خمس سنوات لملاحقته، مشيرة الى ان الشرطة ضبطت في حوزته مستندات تنظيمية مهمة تخص «الجماعة الاسلامية». وذكرت المصادر ان السلطات باشرت التحقيق مع زهران للتعرف الى نشاطه خلال السنوات الخمس الماضية وهل سافر الى الخارج خلالها، وتحديد دوره في عمليات العنف في محافظات الصعيد.



تمتلك الجماعات الأصولية جراة الاعتداء على حرية الآخرين، وهذا الاعتداء يبدأ بفتوى تكفير المختلف وينتهى بالاغتيال أو بفصل الزوج عن زوجته الخ. وهذه الجراة مؤسسة على مرجعية دينية،وهذه لا تنمو إلا فى ظل نظام تعلو فيه لغة الخطاب الدينى على اى خطاب اخر، وأرى ان ما حدث فى فترة السادات وما يحدث الآن، ما هو إلا تنام طبيعى لتلك اللغة الدينية التى بدأت مع حركة بكباشية يوليو ٥٢، والوقائع التالية سوف توضح أن نظام يوليو كان يرسخ دعائم دولة دينية،تضع خطوطا قاطعة بينها وبين إقامة المجتمع المدنى الذى تعلو فيه لغة العقل على اى لغة اخرى:



كلام غريب:
ثورة يوليو
دولة دينية
قادها البكباشية

ضع تحت كلام عبد

المصدر : الدستور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/ ٧/ ١٩٩٧

الناصر إمضاء حسن البنا أو سيد قطب أو حتى عمر عبد الرحمن ولن تجد فرقا

■ حكام يوليو جمعوا بين أبشع نظامين عسكرة المجتمع + إرهابه باللغة الدينية

■ محاكم الثورة كان شعارها «اقتلوهم حيث ثقفتموهم»

■ قارن بين خطب عبد الناصر والنحاس لتعرف أن عبد الناصر هدم المجتمع المدنى ليبنى الدينى



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/ ٧/ ١٩٩٧

● فى يوم ٥٣/١٢/٩ مَثَلَ فؤاد سراج الدين أمام محكمة الثورة المشكلة برئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن إبراهيم، والبكباشى زكريا محى الدين الذى راس مكتب الإدعاء «وفى الطابق الثانى الذى خصص للمحكمة ارتفعت لافتة مكتوب عليها باللون الدموى «سكون» وتدلى على باب القاعة رقم ٨ المخصصة للجلسات علم الثورة المثلث الالوان، وكتب على الجزء الأبيض منه «محكمة الثورة» بينما تناثرت على جدران القاعة ايات قرانية تم اختيارها بعناية مثل «اقتلوهم حيث ثقفتموهم»، «وليجدوا فيكم غلظة»، «فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان» «جمال بدوى - نظرات فى تاريخ مصر - هيئة الكتاب - طبعة ٨٨ - ص ٣٢١، ٣٢٢». وهذا المثال يثير هذا السؤال: هل هناك فرق بين حكومة البكباشية وحكومة الإخوان المسلمين، إذا كان هؤلاء وأولئك يحتكمون إلى الآيات القرانية التى تحض على القتل وعلى ضرب الأعناق؟

● وإذا كان الإسلام وصم الفترة السابقة عليه بـ «العصر الجاهلى» وانه سبب نقله من ظلمات الجهل إلى نور الإيمان، فإن عبد الناصر يستخدم ذات اللغة، قال «إن ثورتنا فى ٢٣ يوليو ٥٢ ليست إلا نقطة الابتداء دفنا فيها الماضى ليخرج المستقبل إلى النور، واجدد العهد باسمى واسم اخوانى على أن نكون لكم وبكم، ان نكون لكم خداما يعملون لوطنكم، إن طمعوا ففى شرف الخدمة، وإن زاحموا ففى سبيل العمل الصالح متأسين بقول خاتم الرسل والنبيين «اللهم احينى مسكينا وأمتنى مسكينا واحشرنى فى زمرة المساكين»» «أنظر نص الخطاب - جريدة العربى الناصرية - ٩٤/٨/١» والسؤال هو: لو أن هذا الكلام تم تداوله دون توقيع، الن يتوارد إلى الذهن أسماء حسن البنا او سيد قطب أو عمر عبد الرحمن الخ؟

● «ذكر تقرير للمخابرات الأمريكية ان واحدا من زعماء بيروت المسلمين الأربعة، حصل على سبعة ملايين ليرة لبنانية من مصر خلال أحداث ١٩٥٨» «جلال كشك - كلمتى للمغفلين، ص ٤٢٣».

● «... فغضب عبد الناصر وقال بحدة أنه لا يقبل ان تباع الصحف بالدعارة، وهاجم صباح الخير وكنت رئيسا لتحريرها لانها ترسم رسوم الكاريكاتير للرسام حجازى. والمراة فى رسوم حجازى لها نسب مثيرة فى اردافها. وهاجم النكت والرسوم الذى يظهر فيها الزوج مخدوعا والزوجة تخبئ رجلا فى الدولاب، وقال بلهجة حاسمة لا تخلو من تهديد أن مصر ليست النساء المطلقات فى نادى الجزيرة. مصر هى كفر البطيخ» «أنظر شهادة فتحى غانم، مجلة روزاليوسف - ٩٤/٢/٧».

● قال عبد الناصر «فى بلدنا طبعا كلنا نكره الربا ونكره الفايدة، لكن التعامل الاقتصادى مش بهذا الشكل. بنجرب نلغى الربا فى بنك التسليف، ح نسلف الفلاحين بدون أية فايدة. عاوزين نقضى على الربا» «انظر الحوار الذى اجراه الأستاذ حسن عامر مع حسن عباس زكى - روزاليوسف - ١٩٩٤/٢/١٤» فلو اننا إزاء دولة مدنية لكانت اللغة مختلفة، تنص على ان القروض ستكون بدون فوائد، بمرعاة أن جهد الفلاحين يشكل مصدرا من مصادر الدخل القومى.

● وفى عهد عبد الناصر أصدر كمال الدين حسين قرارا وزاريا بتحريم الموديل، وهو حق أساسى لطلبة الفنون الجميلة فى الدول المتحضره، ولم نكن المأساة فى قرار الوزير فقط، لأنه «كما ذكر الفنان صبرى راغب، أن قرار التحريم لم يتصد له أحد من الفنانين التشكيليين». «نقلا عن احمد عبد المعطى حجازى - الأهرام - ١٩٩٣/١١/١٠».

● وفى عهد عبد الناصر تم افتتاح إذاعة للقرآن المجيد، وبدأ البث الرسمى يوم ٦٤/٣/٢٩، وكانت مدة الإرسال «منذ اليوم الأول» ١٤ ساعة على فترتين «نقلا عن الصفحة الدينية بصحيفة الأهرام - ٩٤/٤/١» والآن وصل الإرسال إلى ٢٤ ساعة يوميا «الأهرام - ٩٤/٢/١٢» ولأن إنشاء محطة إذاعة يمول من دافعى الضرائب، وحيث أن المواطن المسيحى يساهم فى حصيلة الضرائب، فالمعنى هو انحياز الدولة لصالح توجه ايدولوجى معين، وهو أمر لا يحدث إلا فى الأنظمة الشمولية ومنها الأنظمة الدينية.

● كتب الأستاذ خليل عبد الكريم أنه «يختلف تماما مع الذين يدعون ان السادات هو أول من سن بدعة استثمار النصوص المقدسة، لأنها بدأت مع عهد عبد الناصر، والذى يمارى فى ذلك عليه أن يعقد مقارنة بين خطب عبد الناصر وخطب زعماء ما قبل ثورة يوليو ونخص بالذكر منهم مصطفى النحاس، وليرد بأمانة علمية: أيها كانت تنضوى على اقتباسات من النصوص المقدسة وليقس حجم البرامج الدينية فى كلا العصرين، إضافة إلى ما قام به عبد الناصر مثل المؤتمر الإسلامى والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ومجمع البحوث الإسلامية ومدينة البعوث الإسلامية ومحطة القرآن الكريم والصحف والمجلات الدينية وكتب التراث المتخلف التى حققت ونشرت، وسيل الكتب التى طبعت للبيع بقروش زهيدة وهى تنوء بالظلاميات والرجعيات.. والمجتمع المصرى الذى تحول منذ عصر محمد على باشا الكبير إلى «مجتمع مدنى» أخذ «يتدين» ومن هنا كان البدء، ويتولانى العجب من إغفال الباحثين الجهابذة هذه الحقيقة» «خليل عبد الكريم - نقلا عن كتاب ماذا جرى لمصر - د. رفعت السعيد - ص ١٥٦».

● وفى خطابه يوم ٥٨/٢/٥، كان البكباشى عبد الناصر يمهد لإعلان الوحدة الزائفة بين مصر وسوريا، قال «واتحدت المنطقة بسلطان العقيدة حين اندفعت» رايات الإسلام تحمل رسالة السماء الجديدة وتؤكد ما سبقها من رسالات وتقول كلمة الله الأخيرة فى دعوة عباده إلى الحق» وفى ذات الخطاب يقول لاعضاء مجلس الأمة «كان قراركم هذا تعبيرا عن واقع هائل لا يمكن تجاهله وصدى مستجيبا لنداء قدسى لا نستطيع أن نغلق اذاننا دونه» «نقلا عن مجموعة خطب عبد الناصر - القسم الثانى - طبعة مصلحة الاستعلامات - ص٤، ص٦».

● فى خطاب ٥٨/٢/٢٢ وفى فقرة من اربعة أسطر يستخدم صيغة الحمد لله ست مرات



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٧

«ص١٠» وفى خطاب يوم ٢٦ يستخدم صيغة بعون الله «فى أقل من صفحة» سبع مرات «ص٢٨، ٢٩» وفى خطاب ٥٨/٣/٢ يوجه هجومه على «مرجان» رئيس وزراء العراق قائلا «انزل إلى شعب العراق لتشعر بقوة الشعب. إنك بهذا تستطيع أن ترضى ضميرك وترضى الله، وإرضاء الشعب هو إرضاء الله. وأنا أقول لمرجان من هذا المكان أننا لا نعتمد على بريطانيا ولا نعتمد على أمريكا ولا نعتمد على روسيا ولا نعتمد على أية دولة، ولكننا نعتمد أولا وأخيرا على الله وعلى هذا الشعب الذى نعتبره قوة من الله «ص ٤٢، ٤٣».

● واللغة الدينية عند البكباشى تتطابق مع لغة الأصوليين العتاة فى احتقارهم للقومية المصرية ولكن البكباشى فاق الأصوليين فى تزوير واقع الحال، ففى خطاب ٥٩/٧/٢٢ يدعى أن الاستعمار «الخبيث» هو الذى حاول أن يبث الدعوة الفرعونية بين المصريين بحجة القضاء على العرب والقومية العربية «ص٤٦٨، وكذلك ص ٥٥ خطاب ٥٨/٣/٩».

● وفى خطاب ٥٨/٣/٨ قال «إن هذا الاتحاد إنما يعبر عن آمال الأمة العربية، وإنما هو أيضا تعبير عن الدعوة التى تنص على أن الاتحاد قوة، هذا الاتحاد الذى نادت به الكتب السماوية وعبر عنه الإسلام، وإننا نرجو من الله العلى القدير أن يدعم هذا الترابط» «ص٥٩» وفى خطاب ٥٨/٣/٢٠ قال «وبعد أن قام الاتحاد وأعلنت الـ ج. ع. م كان من الطبيعى أن نبدأ سياسة جديدة عسى الله أن يكون قد هدى الضالين» «ص٨٩» وفى خطاب ٥٩/٢/٢٥ قال «فى هذه الأيام المجيدة التى نقف فيها لنجدد العهد لأبناء أمتنا العربية، أشعر بقوة دافعة مستمدة من قوتكم، لأن هذه الروح التى أراها إنما هى روح من عند الله» «ص٣١١».

● أما هجومه على الشيوعيين فى مصر وسوريا والعراق ولبنان فيبدأ من إطلاق الصفات التى تمس الكرامة مثل الوضاعة والسفالة ثم صيغته المفضلة أن «الشيوعيين عملاء» وهو اتهام يعنى الخيانة العظمى وعقوبتها الإعدام، وفى خطاب ٥٩/١٢/٢٣، يستخدم صيغة «الشيوعيين» فهو الإعلان السافر عن إيمانه، وبسبب هذا الإيمان فهو ضد الإلحاد والملحدين، وبالتالى زرع فى التربة المصرية مبدأ تقييم الإنسان على أساس معتقداته الشخصية، ومن هذه التربة الضارة خرجت جيوش من الأصوليين تؤمن بأسلوب التصفية الجسدية مع المختلف معها، حتى ولو كان على نفس أرضيتها الدينية، مثلما فعلت حين أقدمت على اغتيال فضيلة الدكتور محمد حسين الذهبى عام ٧٧.

● بتاريخ ٦١/٧/٥ أصدر عبد الناصر القانون رقم ١٠٣ بشأن إعادة تنظيم الأزهر، وبمقتضى أحكام الباب الرابع من هذا القانون تم تحويل الأزهر من مجرد جامع إلى جامعة لا يدخلها إلا المسلمون، ولأن المادة «٣٤» تتناول الكليات التى تتكون منها جامعة الأزهر ومن بينها الطب والهندسة، ولأن المادة رقم «٢» تنص على أن الهدف الرئيسى هو تخريج علماء عاملين متفقهين فى الدين بجانب دراستهم العلمية، لذلك لم تكن مفاجأة أن يسيطر الأصوليون على نقابتى الأطباء والمهندسين، بمراعاة أن جامعة الأزهر يتخرج منها سنويا الآلاف من «الطبيب المسلم» والمهندس «المسلم» كما أن هذا القانون أوجد فى مصر نظامين للتعليم، وبالتالى أصبح لدينا شعبان لا شعب واحد من خلال هذه الإزدواجية فى التعليم، وهو ما ساعد على تقسيم أبناء الوطن الواحد، بدلا من العمل على تعميق ما يوحد بينهم.

. أما المادة رقم «٣٨» فقد نصت على: «تتساوى فرص القبول للتعليم بالمجان فى كليات الجامعة ومعاهدها المختلفة للطلاب المسلمين من كل جنس وكل بلد» أى أن الطالب السعودى والطالب الأمريكانى له حق التعليم بالمجان من أموال الشعب المصرى لمجرد أنه مسلم ويتم حرمان المصرى من هذا الحق لمجرد أنه مسيحى. أما أعضاء هيئة التدريس، فقد نصت المادة «٥٧» على أنه يجوز تعيين أى مدرس من أى بلد لمجرد أنه مسلم. وبالتالى حرمان المصرى أيضا من هذا الحق على أساس انتمائه الدينى، ولم تكن كارثة مصر فى حكم البكباشية فقط، بل إن الكثيرين من المثقفين باركوا تحويل الجامع إلى جامعة، وبعد أكثر من ٣٠ سنة من صدور هذا القانون. كتب الأستاذ شكرى محمد عياد «.. وقد كان من مآثر العهد الناصرى أنه نقل الأزهر نقلة هائلة حين أوجد به كليات عملية يلتحق بها الطلاب الذى أتموا دراسة ثانوية دينية» «الأهرام ـ ٩٤/٣/١١».

وعندما جاء السادات أكمل المسيرة، فأصدر القانون رقم «٢» لسنة ٧٩ الذى نص على أن يكون تعيين شيخ الأزهر وإحالته إلى التقاعد بقرار من رئيس الجمهورية دون التقيد بالسن المقررة للتعيين وترك الخدمة فى القوانين المعمول بها»، ومعنى هذا أن يكون شيخ الأزهر فوق القانون وفوق كل المواطنين لمجرد أن يكون ولاؤه مطلقا للسلطة التى تملك التعيين وتملك الإقالة، وكان الثمن هو ما نصت عليه الفقرة الثانية من القانون المذكور، فقد نصت على «ويتقاضى المرتب والبدلات المقررة لرئيس الوزراء ويعامل معاملته من حيث المعاش».

وكان السادات أكثر وضوحا من عبد الناصر، إذ أعلن أثناء صدامه الشهير مع الأنبا شنودة قائلا «أنا رئيس مسلم لدولة مسلمة» ويعقب د. يونان لبيب رزق قائلا «وهى حقيقة لا تحتاج إلى تقرير بهذا الشكل الفج ولا تؤدى فى العادة إلا إلى فتح الميدان واسعا لإثارة روح التعصب» «نقلا عن كتاب ماذا جرى لمصر ـ د. رفعت السعيد ـ ١٦٣».

● وقد صدق الأستاذ فهمى هويدى مع نفسه عندما عقد مقارنة بين الوضع فى مصر قبل يوليو ١٩٥٢ وما بعدها، فقد كتب «.. ولأن الانكسار كان شديدا والتفوق الغربى بدا باهرا، فقد استحكمت حالة الهزيمة الحضارية وعششت فى العقل العربى والإسلامى منذ بداية القرن التاسع عشر على الأقل، الأمر الذى تجلى بوجه أخص فى تركيا وإيران ومصر وتونس حيث رجحت كفة دعاة التغريب.. ولكن ذلك المعسكر اهتزت أركانه ومسلماته بقيام ثورة يوليو المصرية فى عام ٥٢ التى فجرت حركة التحرر الوطنى، واعتبرت أهم تمرد معاصر على ثقافة الالتحاق بالغرب» وترجع أهمية هذه الشهادة، بمراعاة أن صاحبها لا يخفى إعجابه بالأنظمة الدينية «مثل إيران الخومينية» ولذلك كان صادقا أكثر وهو يبدى إعجابه بحركة



عبد الناصر مع الشيخ محمد فرغلى وعبد القادر عودة قبل ن يصدر قرار بإعدامهما بسنوات .



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٧

البكباشية، فقد كتب في ذات المقال «وعند بعض الباحثين ونحن منهم - فإن الدور الذي أدته ثورة يوليو على صعيد تحريك مشاعر الاستقلال الحضاري له إسهامه الذي لا ينكر في بروز الظاهرة الإسلامية الأصولية التي برزت لاحقا في السبعينيات وما بعدها رغم الاشتباك المبكر الذي حدث بين قادة الثورة والحركة المصرية في الخمسينيات.. في هذه الأجواء برز جيل أقل انبهارا بالنموذج الغربي، وأكثر قدرة على التحلل من هيمنته، وبل ونقده أحيانا على النحو الذي فعله الدكتور جلال أمين» «الأهرام - ٩٤/١٠/٤».

وإذا راعينا أن د. جلال أمين يعمل بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وإذا راعينا أن أمريكا لا تلقى بدولاراتها هباء، تأكد لدينا أن هذه الدولارات هي ثمن الهجوم على الليبرالية الغربية ليغرق المصريون في تراث التخلف الذي يكفر من يقول بكروية الأرض، ويكفر المشتغلين بعلم الفيزياء، ويكفر من يقول بأن الإنسان هو المشرع لقوانينه الاجتماعية والاقتصادية إلخ.

● وأرى أن الكارثة الحقيقية كانت في تبني بعض المثقفين أفكار البكباشية الدينية، وهذه نماذج سريعة، على سبيل المثال فقط:

كتب الأستاذ ضياء رشوان «إن ذلك التناطح العالي الثقة الذي تقوم به جماعات الإسلام الكفاحي مع الدولة، وتلك الروح الاستشهادية التي يخوض بها هؤلاء معاركهم ولدت لدى الناصريين إحساسا عاما يشبه الذنب والعجز بالمقارنة بما أقدمت عليه تلك الجماعات» «روزاليوسف - ٩٣/٢/٨» فالكاتب يشيد بالإسلام الراديكالي القائم على تصفية كل مختلف واستباحة الأرواح والأعراض والأموال، ويتمنى لو أن الناصريين حذوا حذو الأصوليين.

ومن الماركسيين، كتب الأستاذ فيليب جلاب «لو أن كارل ماركس قرأ القرآن الكريم وسيرة عمر بن الخطاب لما كتب رأس المال» «نقلا عن الأستاذ عبد الستار الطويلة - روزاليوسف - ٩٤/٤/١٨».

أما الأستاذ فؤاد السعيد فقد كتب «إن فكر إشد الغنوشي في تونس ليس إلا إعادة لكتابة الناصرية إسلاميا» «روز اليوسف - ٩٣/٢/٨».

لقد جمع حكام يوليو أبشع نظامين: عسكرة المجتمع + لغة الخطاب الديني لإرهاب المجتمع المصري، مرة بالاعتقال ومرة بـ «النص المقدس» ليتم قمع كل مختلف. وقد كان يوم ٥ يونيو ٦٧ الأسود نتيجة طبيعية لذلك النظام الشمولي البشع، وهو يوم يصعب محوه من وجدان المصريين، وقد امتلك عبد الناصر جرأة الافتئات على كل القوانين الاجتماعية، عندما لجأ إلى اللغة الدينية في تبرير الهزيمة، ففي رسالته الموجهة إلى الملك حسين في اليوم التالي مباشرة للهزيمة قال: «.. وهذه إرادة الله لعل في إرادته لنا خيرا إننا نؤمن بالله ولا يمكن أن يتخلى الله عنا، ولعل الأيام القادمة تأتينا بنصر من عنده» «نقلا عن كتاب نقد الفكر الديني - د. صادق جلال العظم - ص ٧ - دار الطليعة - بيروت الطبعة السادسة - مارس ٨٨».

ولأن كل ظاهرة تتولد عنها تناقضاتها، كما قالت الماركسية بحق، فكان من الطبيعي أن يتم اغتيال خليفة عبد الناصر ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك على أيدي أصوليين تربوا في ظل ذلك المناخ الذي يعلو فيه صوت اللغة الدينية على صوت العقل والضمير.

طلعت رضوان

٠٠٠٢١٩ ٠٠٠١٢٣٦



المصدر : الأهـــالـــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٦/١٩٩٧

مصرع ستة من أفراد الشرطة بالمنيا

كتب صبرى عبد المنعم:

قامت مجموعة من الإرهابيين فى الواحدة ظهر امس بالهجوم علي كمين للشرطة عند مدخل المنيا بالقرب من قرية شلبى. مما نتج عنه وفاة ستة افراد وهم الضابط ماجد فاروق مهنى والمجندون محمد فكرى ومرسى سيد محمد ومحمود حسن على وعلم الدين مغربى وعبد الكريم محمد بكر وإصابة مواطنين وهما طه محمد بيومى ومصطفى على.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ / ٦ / ١٩٩٧

استشهاد ضابط وخمسة أمناء ومجندين فى جريمة إرهابية بالمنيا

استشهد ضابط شرطة برتبة ملازم أول وخمسة من أمناء الشرطة والمجندين، كما أصيب اثنان من الأهالى، عندما هاجمت مجموعة إرهابية سيارتهم التى تتولى تامين مدخل مدينة المنيا، وأمطروهم بوابل من الرصاص، بينما هربوا داخل سيارة مسروقة استولوا عليها من أحد الأهالى بالإكراه قبل الحادث.

وتقوم أجهزة الأمن بعمليات تمشيط واسعة النطاق بحثا عن الجناة، واستجواب صاحب السيارة المسروقة لتحديد اوصافهم.

٠٠٠١٢٣٨



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣/٧/١٩٩٧

جهود مكثفة للقبض على مرتكبي حادث إطلاق الرصاص بالمنيا

كتب ـ عادل السروجى :تبذل اجهزة الامن بمديرية امن المنيا جهودا مكثفة للقبض على مرتكبى حادث اطلاق الرصاص على سيارة النجدة، والذى راح ضحيته ضابط شرطة و٥ جنود بينما اصيب اثنان من المواطنين.

وصرح مصدر أمنى بأنه تم نشر عدة اكمنة وتمكنت اجهزة الامن من التقاط خيوط مهمة سوف تساعد فى القبض على الجناة.

من ناحية اخرى اكد المصدر ان جهاز الامن مستمر فى القضاء على جميع البؤر الارهابية ومواجهة العناصر الارهابية.

وقد علق المصدر على مااعلنته بعض الجماعات بوقف العمليات الارهابية فى عدة بيانات لها ان هذا يعد من اساليب التكتيك لتلك الجماعات بهدف التخفيف عنها ازاء ماتواجهه من ضربات بمعرفة اجهزة الامن.

واشار المصدر الى ان وزارة الداخلية لن تتعامل مع تلك العناصر الا فى حالة واحدة فقط وهى اعلان توبتهم ونبذهم للعنف وهذا ماتتبعه وزارة الداخلية مع العناصر التائبة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٧

هجوم إرهابى فى المنيا

لقى ضابط شرطة و5 مجندين مصرعهم واصيب مدنيان آخران فى هجوم ارهابى من مجموعة مسلحة على دورية شرطة بشمال المنيا صباح أمس.

أكد شهود العيان ان الجناة من 4 إلى 6 اشخاص هربوا باستخدام سيارة حمراء كانت فى انتظارهم على طريق القاهرة اسوان الزراعي ويعتبر هذا الحادث الثانى بعد المبادرة التى دعا إليها 10 متهمين فى قضية اغتيال الرئيس السادات على رأسهم عبود الزمر لوقف العنف والارهاب فى الخارج والداخل والتى رفضتها القيادات الارهابية بالخارج.



المصدر : الكفاح العربي

 التاريخ : ٢٣/٧/١٩٩٧

مصر: سقوط ٦ شرطيين في اشتباك مع اصوليين

لقي ستة من رجال الشرطة بينهم ضابط حتفهم واصيب مدنيان بجروح امس في اعتداء نفذه مجهولون يشتبه في انتمائهم الى «الجماعة الاسلامية» عند المدخل الشمالي لمدينة المنيا في صعيد مصر.

واكدت وزارة الداخلية المصرية مقتل الشرطيين الستة وبينهم الملازم اول ماجد فاروق مهنا. وقالت الوزارة في بيان ان الشرطيين قتلوا اثناء مطاردتهم سيارة مسروقة قام مستقلوها بإطلاق النار على سيارتهم.

واوضحت الوزارة ان السيارة سرقت تحت تهديد السلاح من ابو قرقاص التي تبعد حوالى عشرين كلم عن المنيا (٢٥٠ كلم جنوب القاهرة) ثم توجه بها السارقون الى مدخل المنيا حيث اشتبهت بها دورية للشرطة وقامت بمطاردتها.

وقالت الوزارة ان مدنيين اثنين تصادف وجودهما في المكان اصيبا في الحادث. وعلم من مصادر طبية ان اصابتيهما خطرتان. وأوضح مصدر امني ان الشرطيين الخمسة القتلى هم محمود حسن علي، ومحمد فكري محمود، وعلم الدين مغرم، وعبد الكريم محمد، ومرسي سيد مرسي.

وقامت قوى الامن بتطويق المنطقة حيث تشن حملة مطاردة بحثاً عن الجناة والسيارة المسروقة.

والاعتداء هو الاول الذي تشهده ضاحية المنيا منذ انتقال اعمال العنف الى المحافظة في خريف ١٩٩٤. وهو اول حادث بهذا الحجم منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ حيث قتل ستة شرطيين في اعتداء في ابو قرقاص. (ا.ف.ب)



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٢/ ٦/ ١٩٩٧



في جريمة إرهابية غادرة بالمنيا

استشهاد ضابط و٥ مجندين أطلق عليهم مسلحون الرصاص وهربوا بسيارة مسروقة

كتب ـ أحمد موسى وحجاج الحسيني:

شهدت محافظة المنيا ظهر أمس حادثا إرهابيا بشعا عندما هاجم مسلحون يستقلون سيارة مسروقة احدى سيارات الشرطة وامطروها بوابل من الرصاص، مما أدى إلى استشهاد ضابط برتبة ملازم أول وجميع أفراد طاقم السيارة وعددهم ٥ من أمناء الشرطة والمجندين ، بينما أصيب اثنان من الأهالى الذين تصادف وجودهم فى مسرح الحادث، وهرب الجناة من منطقة الحادث بجوار كوبرى المدينة، وجرت عمليات تطويق شاملة للموقع ونشرت أجهزة الأمن الاكمنة على الطرق الرئيسية والفرعية وجرى توزيع أوصاف السيارة الهاربة.

وجاء الحادث ليؤكد نقض المجموعات الإرهابية للمبادرة التى أطلقها ستة من قياداتهم المسجونين فى ليمان طره منذ اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات عام ١٩٨١، وتكشف الجريمة أن المبادرة ليست إلا خدعة لخدمة أهداف الجماعات الإرهابية.

وطبقا لمصدر أمنى فإن ملابسات الجريمة تكشفت إثر بلاغ صباح أمس لمركز شرطة أبوقرقاص بالمنيا، بقيام مجهولين بسرقة السيارة رقم ٢١٤٠٤ ملاكى المنيا يملكها المواطن سيد عبدالله عبدالحليم بالاكراه تحت تهديد السلاح وجرى ابلاغ شرطة النجدة وجميع جهات الأمن بأوصاف السيارة المبلغ بسرقتها وحوالى الساعة ١٢ ظهر أمس . شاهدت سيارة شرطة عند مدخل كوبرى المنيا السيارة المبلغ بسرقتها وقامت على الفور بمطاردتها إلاأن مستقلى السيارة قاموا باطلاق الرصاص على سيارة الشرطة وأدى الحادث الإجرامى إلى استشهاد الملازم أول ماجد فاروق مهنا كما استشهد أربعة من رجال الشرطة المرافقين للضابط بينهم عصام عبدالعال وعبدالمنعم مكى ومحمود حسن على ومحمد فكرى، وأصيب مواطنان تصادف وجودهما فى المنطقة ونقلا إلى المستشفى للعلاج وحالتهما خطيرة.

وهذا هو الهجوم الاجرامى الاكبر منذ شهر مارس الماضى عندما هاجمت مجموعة إرهابية كنيسة مارى جرجس بأبوقرقاص وقتلت ١٢ مواطنا. وفور وقع حادث أمس بمحافظة المنيا بدأت سلطات الأمن فى اجراءات بحث شاملة وتطويق للمنطقة التى يرجح هروب المتهمين إليها.

الجريمة تكشف خداع الجماعات الإرهابية وكذب مبادرتهم بوقف العمليات

واتهمت مصادر أمنية عناصر هارية من تنظيم ما يسمى بالجماعة الاسلامية بارتكاب الحادث الإرهابى وقالت المصادر أن أجهزة الأمن ستواصل عملياتها لمتابعة الهاربين فى المنيا ولن تتوقف عن مطارداتها لجميع المجرمين وضرب البؤر التى يهرب إليها بعض الفلول المطلوب ضبطها.

يذكر أن ستة من قيادات ليمان طره وعلى رأسهم عبود الزمر ، وناجح إبراهيم ، وفؤاد الدواليبى وحمدى عبدالرحمن وعلى الشريف، اطلقوا منذ أيام مبادرة طالبوا فيها قيادات الجماعات فى الداخل والخارج بوقف عمليات العنف، وحدثت ردود أفعال متباينة فى أوساط الجماعات خاصة قيادات الخارج الذين أعلنوا فى بيان لاحق انهم مستمرون فى عملياتهم الإجرامية ورد عليهم قيادات الداخل ببيان آخر للتأكيد على وقف العمليات ولم تمر سوى أيام قليلة حتى وقع حادث المنيا، والذى سيكشف الكثير من الدوافع وراء المبادرة وعدم الالتزام من جانب المجموعات الهارية، التى أكدت بتلك العملية أنها تدين بالولاء لمن يدفع لهم من الهاربين خارج البلاد. وتقوم أجهزة الأمن باستجواب مالك السيارة لتحديد أوصاف الجناة الذين استولوا عليها منه بالاكراه قبل تنفيذ الجريمة، حيث تم عرض مجموعة من صور المشتبه فيهم من عناصر الجماعة الإسلامية الهارية لتحديد شخصياتهم.



المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٧/١٩٩٧

مقتل ضابط شرطة وخمسة مجندين وإصابة مواطنين فى هجوم إرهابى بالمنيا

كتب شريف عارف :

لقى ملازم اول ماجد فاروق مهنا من قوات شرطة المنيا مصرعه كما قتل خمسة جنود اخرون من الحراسات الخاصة واصيب اثنان من المدنيين بجروح بالغة فى هجوم ارهابى جديد بمدينة المنيا امس.

اثناء مرور ضابط الشرطة المجنى عليه بسيارة دورية تقل مجموعة من الجنود لتامين مشارف مدينة المنيا وامام مبنى المدينة الجامعية للطالبات فوجئت الدورية بكمين للعناصر الارهابية يضم ثلاثة مسلحين اطلقوا وابلا من الرصاص على دورية الشرطة واسفر الحادث عن مقتل الضابط وخمسة مجندين واصابة اثنين اخرين من المدنيين تصادف مرورهم وقت الحادث وعقب ارتكاب الحادث لاذ الجناه بالهروب انتقل الى مكان الحادث اللواءان سامى عبد الجواد مساعد الوزير لمنطقة شمال الصعيد ومصطفى غلوش مدير امن المنيا وبدات قوات الامن بمحاصرة المنطقة واجراء حملات تمشيطية واسعة لضبط الجناه .



القبض على أمير الجماعة الإسلامية بديروط

اسيوط ـ عبده حسانين:

القت اجهزة الامن باسيوط القبض على امير الجماعة الإسلامية بديروط وزوج شقيقة حرم مفتى الجهاد الدكتور عمر عبدالرحمن المحتجز حالياً فى احد السجون الامريكية.

واكد مصدر امنى مسئول إن اجهزة الامن تلقت بلاغات من عدد من الاهالى تفيد بوجود المتهم محمود عبدالمنعم زهران بمنزله بديروط والهارب منذ ٥ سنوات فى أعقاب احداث العنف التى راح ضحيتها ١٣ شخصاً معظمهم من الاقباط. وعلى الفور فرضت قوات الأمن حصاراً مشدداً على منزل المتهم وتم القبض عليه دون ادنى مقاومة.

وذكر المصدر ان قوات الأمن تقوم حالياً بتمشيط المناطق الجبلية والزراعات بديروط لمحاصرة اعوان الجماعة بديروط وعلى رأسهم رفعت زيدان قائد التنظيم الإرهابى بالصعيد.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/٦/١٩٩٧

مصرع عاملين مصريين بالسعودية

لقى عاملان مصريان هما على عبد المجيد وخلف جاب الله مصرعهما فى حادث انقلاب السيارة التى كانا يستقلانها إلي طريق عملهما في مزرعة بمنطقة الثمامة شرق العاصمة السعودية الرياض..

ونقلت الصحف السعودية عن مصادر المرور بالرياض قولها ان الحادث وقع نتيجة السرعة الجنونية التى كان يقود بها سائق السيارة والى زادت علي ١٤٠ كيلو مترا.



المصدر : الحيـاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٧

مصر: مقتل ضابط و٥ جنود في اشتباك مع "الجماعة"

□ القاهرة – من حسام كمال ومحمد صلاح:

■ قتل ضابط في الشرطة المصرية وخمسة جنود في اشتباك مع مسلحين ينتمون الى الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» في محافظة المنيا ظهر امس، واصيب مواطنان تصادف وجودهما في المكان، عند مدخل جسر المحافظة الرئيسي.

وكان المسلحون يستقلون سيارة خاصة ابلغ مالكها، سيد عبدالحليم، اجهزة الامن عن سرقتها الأسبوع الماضي. وافاد مصدر امني ان «قوة من الشرطة شاهدت السيارة عند مدخل الجسر، فسارعت الى مطاردتها، لكن من كانوا فيها بادروا باطلاق النار في اتجاه سيارة الشرطة، ما ادى الى مقتل الملازم الاول ماجد فاروق مهنا وخمسة جنود، وهرب المسلحون بالسيارة المسروقة».

واضاف ان «قوات الامن حاصرت المنطقة ونصبت مكامن على كل الطرق المحيطة بها».

وتعد هذه المواجهة الثالثة بين الشرطة وعناصر من «الجماعة» منذ اصدار قادتها الذين يقضون عقوبة السجن في ليمان طرة اعلاناً بوقف العمليات في ٥ تموز (يوليو) الجاري.

واثارت المواجهة امس تساؤلاً عما اذا كان اعضاء «الجماعة» الذين شاركوا فيها خرقوا اعلان وقف العمليات. لكن ملابسات المواجهة تدل على ان «الجماعة» لم تخطط لها.

الى ذلك شب حريق محدود ظهر امس في الطابق العلوي لمبنى يشغله مجلس الوزراء المصري وسط القاهرة، في الوقت الذي كان الدكتور كمال الجنزوري رئيس الحكومة يعقد اجتماعاً مع مجلس المحافظين.

تزينهن امرأة.

ويؤكد مصطفى شفيق الذي يعمل في محل في شارع جامعة الدول العربية في منطقة المهندسين أن بعض الزبائن يطلبه بالاسم ليضع لهن زينتهن نظراً الى كفاءته. ويضيف أن كثيرات من زبائنه المحجبات لا يجدن حرجاً في ان يبدين زينتهن خصوصاً في الحفلات ذات الطابع العائلي، على الا يشمل ذلك اي تنازل على صعيد مسألة احتشام الملبس.

ويعتبر غطاء الراس اهم قطعة في ملابس المحجبات فهو ما زال ابرز ما يميزهن بين النساء المصريات اللواتي يملن بطبيعتهن الى الاحتشام.

وتتنافس على بيع ملابس المحجبات بصفة رئيسة في مصر اربعة متاجر كبرى تتوزع فروع كل منها في محافظات عدة. وتعتمد هذه المتاجر على مصممين محليين اساسا وتستورد في الوقت نفسه تصميمات من بعض دول جنوب شرقي اسيا ابرزها يسمى «الحجاب الشبح» الذي يمتاز بطوله الملحوظ ما يجعله اقرب الى الخمار منه الى مجرد غطاء للراس.

ويقول السيد حامد ربيع وهو مدير احد هذه المتاجر ان زبائنه ينتمون الى مختلف المستويات وان ما يعرضه يصلح ايضا للسافرات اللواتي يحرصن على احتشام مظهرهن من دون ان يرتبط ذلك بتغطية الراس.

وينفي ما يتردد عن ارتباط هذه المتاجر برجال اعمال ينتمون الى جماعات اسلامية متشددة، مؤكدا ان هدف اصحابها ينحصر في تلبية حاجات المحجبات بعدما لوحظ ان عددهن في ازدياد مضطرد في السنوات الاخيرة.

ويلاحظ ان احدث هذه المتاجر، ويقع مركزه الرئيسي في ضاحية الجيزة حرص اصحابه على دعوة الشيخ متولي الشعراوي الذي يتمتع بشعبية كبيرة في مصر ليكون ضيف الشرف في حفلة افتتاحه. وفي معظم هذه المتاجر، يتوقف البيع كلما حل موعد الصلاة ويستانف بعد اقامتها.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٧

مرشد "الاخوان": الغرب يخطط لفتنة في مصر

□ القاهرة - «الحياة»:

■ وجّه المرشد العام لجماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة في مصر السيد مصطفى مشهور انتقادات حادة للولايات المتحدة، ووصف موقفها من الدول العربية والاسلامية بانه «قبيح». واتهم مشهور الغرب في مقال نشر امس في صحيفة «الشعب» الناطقة باسم حزب العمل المتحالف مع جماعة «الاخوان المسلمين» بـ «التخطيط لاحداث فتنة طائفية في مصر».

ودعا العرب والمسلمين الى ان «لا يعيشوا وهم السلام مع العدو الصهيوني» وشدد على ضرورة «الحرص على وحدة الدول العربية والاسلامية، والاستعداد بالسلاح اللازم للمواجهة واشعار اميركا بعدم الثقة فيها لأنها منحازة الى العدو». وقال مشهور: «حاول العدو تفتيت مصر، واعتبر ان تفتيتها تفتيت لبقية الدول حتى ان روجيه غارودي ذكر في كتاب اصدره في الثمانينات ان العدو الصهيوني يتوقع تقسيم مصر الى دولة مسلمة واخرى قبطية في التسعينات من هذا القرن (...) لكن مصر حفظها الله، رغم ما تثيره عناصر الغرب من فتنة طائفية، وعملاء العدو داخل مصر، ولكن على العرب والمسلمين الا يظنوا ان العدو عدل عن فكرة التفتيت فلنكن على حذر، ولنعمل لوحدة مجتمعاتنا وازالة كل اسباب الفرقة».

وحذر مرشد «الاخوان» من عناصر «تحاول ان تنال من الدين ومن علمائه».

وقال: «على المسلمين ان يستفيدوا من الاعلام المفتوح لنشر الاسلام الصحيح الذي ارتضاه الله للناس كافة». واعتبر ان الاسلام «بدأ يأخذ مكانة في كثير من دول اوروبا واميركا».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤/٧/١٩٩٧

اكد ان ثورة يوليو حققت استقلال القرار الوطني

مبارك: الاستقرار السياسي والاقتصادي ساهم في مواجهة خطر الارهاب

□ القاهرة - من حازم منير:

■ اكد الرئيس حسني مبارك ان تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر ساعد الشعب ومؤسساته على التصدي للتطرف والارهاب بحزم وحسم من دون اي خروج على سيادة القانون.

وقال في كلمة وجهها الى الشعب المصري امس في الذكرى الخامسة والاربعين لانطلاقة ثورة يوليو (تموز)، إن «الثورة التي قادها الزعيم الخالد جمال عبدالناصر اطاحت بالنظام القديم واقامت على انقاضه حكما وطنيا يحقق أهداف النضال المصري في سعيه الدؤوب الى الاستقلال والتحرر الوطني».

ولفت إلى ان «المتغيرات التي طرأت على اساليب العمل الوطني لم تنل من ثوابت النضال المصري الذي جسدته ثورة يوليو (تموز) واهمها ترسيخ استقلال القرار الوطني والتمسك بالعدل الاجتماعي والسعي إلى تحقيق تنمية مستمرة واقامة كيان عربي قوي يصمد لتحديات العصر وبناء جيش قوي قادر على الدفاع عن امن مصر الوطني وتعزيز الامن القومي العربي». واكد مبارك حرص مصر على اقامة السوق العربية المشتركة وقال «نريد لمشروع السوق الخروج من دائرة الامل الى حيز الواقع لاقامة كيان اقتصادي عربي يحافظ على المصالح العربية»، وشدد على ان «السوق العربية لن تكون ضد التكتلات الاخرى ولا تهدف الى الانغلاق على نفسها، ولكننا نريدها بداية لتكامل اقليمي يحقق المصالح المشتركة مع الآخرين». ولفت إلى انه «ليس لنا مصلحة في عداء احد لا يبادرنا العداء».

وشهدت القاهرة امس احتفالات واسعة في ذكرى قيام الثورة، وتوجه وفدان من حزبي «الناصري» و«التجمع» إلى ضريح جمال عبدالناصر، وافردت الصحف القومية والحزبية مساحات واسعة على صفحاتها للحديث عن الذكرى، فيما غلبت الاناشيد الوطنية التي انطلقت في الستينات على برامج الاذاعة والتلفزيون الذي عرض على مدار اليوم افلاماً روائية وتسجيلية عن الثورة وما سبقها من احداث.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤/٥/١٩٩٧

التحقيق فى حادث استشهاد ضابط و٥ مجندين بالمنيا

٥ إرهابيين ارتكبوا الجريمة وتركوا السيارة المسروقة على بعد ١٥ كيلو مترا من الحادث

المنيا ـ حجاج الحسينى:

كشفت التحقيقات فى الحادث الإرهابى الغادر الذى راح ضحيته ضابط شرطة و٥ مجندين، كما أصيب مواطنان أخران بمدينة المنيا أمس الأول عن أن عدد العناصر الإرهابية التي ارتكبت الحادث خمسة إرهابيين من مجموعة الإرهابى القيادى فريد سالم كدوانى، وأنهم استقلوا السيارة الملاكى التي سرقوها بالاكراه من أحد المواطنين لمسافة أكثر من ١٥ كيلو مترا بعد ارتكابهم الحادث ، حيث عثرت سلطات الأمن على السيارة بقرية بنى عبيد بابوقرقاص وتقوم أجهزة أمن المنيا بمحاصرة الزراعات المجاورة للمكان الذى عثر به على السيارة.

وكان مالك السيارة رقم ٢١٤٠٤ ملاكى المنيا ويدعى سيد عبدالله عبدالحليم قد ابلغ مركز شرطة ابوقرقاص بقيام خمسة أشخاص مسلحين يرتدون الملابس الأفرنجية بسرقة سيارته بالاكراه عندما استوقفوه اثناء سيره بقرية كوم المحرص، وتشير المعلومات الأمنية الى ان سيارة النجدة التي كانت تجوب شوارع المدينة لتفقد الأمن لم تكن هدفا للعناصر الإرهابية التى كانت تخطط لضرب موقع أمنى قريب من مكان الحادث، ولكن الحراسة المشددة على الموقع جعلتهم يترددون فى مهاجمته ، وتجرى القيادات الامنية تحقيقات موسعة لمحاسبة الضباط المقصرين في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعقب السيارة المسروقة بعد أن تقدم صاحبها بالبلاغ. وفى تحقيقات النيابة التى باشرها مصطفى عبدالتواب وكيل النيابة استمع إلي اقوال المواطن مصطفى على قمصان (٢٥ سنة) موظف بشركة النيل لحليج الاقطان ، والذى أصيب بطلق نارى اثناء وجوده بمكان الحادث، حيث قرر أنه كان يسير على الطريق الزراعى بالقرب من كوبرى الاخصاص، وفوجىء بأصوات وابل الرصاص ولم يلبث ان أصيب برصاصة ، وفقد الوعى ولم يتمكن من تحديد أوصاف الجناة، وفى مدينة ملوى ودع الاف المواطنين جثمان ابنها الشهيد الملازم اول ماجد فاروق مهنا وعلم مندوب الأهرام أن الضابط الشهيد نجل لواء شرطة بالمعاش، وكان آخر منصب شغله والده مأمور مركز بنى مزار، وللشهيد شقيق آخر ضابط برتبة رائد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : [illegible]/٢/١٩٩٧

الجمهورية الاسبوعى يثير هذا السؤال

بعد دعوة قادة الجماعات فى السجون وبيانات المتهمين أمام المحكمة العسكرية..

هل تتوقف العمليات الارهابية ؟!

منذ أيام فاجأ بعض أعضاء الجماعة الاسلامية المحبوسين فى السجون المصرية على ذمة بعض القضايا الارهابية جمهورهم ، والرأى العام باصدار بيانات يعلنون فيها نبذ العنف وسفك الدماء ويدعون زملاءهم إلى ذلك وتم الاعلان عن هذه البيانات أثناء نظر المحكمة العسكرية لقضية الاغتيالات الكبرى وتفجير البنوك .

قيل إن البيانات جاءت بمبادرة من «مجموعة الستة» فى ليمان طرة وهم قادة تنظيم الجهاد والذين تم ايداعهم سجن طرة بعد صدور الاحكام بادانتهم وهم : كرم زهدى وناجح ابراهيم وعبود الزمر وفؤاد الدواليبى وحمدى عبدالرحمن وعلى الشريف .

وقيل إنه انضم لتأييد هذه المبادرة قيادات الجماعة بسجن شديد الحراسة ـ العقرب ـ ومنهم صفوت عبدالغنى وممدوح على يوسف .. ومن تنظيم الجهاد اسماعيل نصر الدين ونبيل المغربى وأسامة عكاشة ومجدى سالم ونبيل نعيم ومن قيادات التنظيم بسجن الوادى الجديد وطره اسامة حافظ وطارق الزمر وصالح جاهين وعباس شنن المحكوم عليهم فى قضية اغتيال السادات .

تحقيق : سمية عبدالرازق



منتصر الزيات

البيانات الأخيرة نتيجة جهود مستمرة منذ عام ٩٣

حسن أبوباشا : ماحدث ظاهرة إيجابية تستحق التطوير.. والحذر أيضا

على الدين هلال : إذا صدقوا .. فهذه شهادة للنظام والدبلوماسية المصرية

فؤاد علام : هذا موقف تكتيكى لاستعطاف الرأى العام بسبب المحاكمات

جلال عز الدين : هل يملك الذين رفضوا العنف .. سيطرة على الجماعات المنفذة ؟



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤/٧/١٩٩٧

المبادرة والبيانات فجرت تساؤلات عديدة على كل المستويات.. هل هى موقف استراتيجى، أم حركة تكتيكية .. هل اصدرها أصحابها تطوعا، أم نتيجة حسابات أو ضغوط . كيف تم الاتصال بين اصحابها وهم موزعون بين سجون مختلفة .. وهل المبادرة ملزمة لمن اصدروها فقط ، ام لتوابعهم .. وهل تلتزم بها قيادات العنف فى الداخل .. أم فى الخارج ايضا..

ورغم غياب أى تفسير لهذا الحدث ، سواء من جانب مصدرى البيانات او من جانب أجهزة الأمن.. فقد حاولت «الجمهورية الاسبوعى» إلقاء اكبر ضوء ممكن على هذا الحدث واحتمالاته ..

●● منتصر الزيات .. أحد ابرز المحامين المدافعين عن اعضاء الجماعات والتنظيمات المحبوسين على ذمة بعض القضايا الارهابية .. واحد أطراف محاولة الوساطة التى لم تسفر عن نتيجة فى عام ٩٣ بين الأجهزة المعنية وقيادات الجماعة ، يقدم تفسيره لهذه المبادرة بقوله :

فى البداية أقول : نحن مراقبون فقط ولا نصنع الحدث .. لكن من خلال المتابعة نستطيع ان نقول إن المبادرة الأخيرة التى القى بها المتهمون فى قضية تنظيم الجماعة الاسلامية بالمحكمة العسكرية ودعوتهم إلى وقف أعمال العنف هى نتيجة طبيعية لما سبقها من جهود عام ١٩٩٣ حين كانت هناك وساطات من بعض علماء الدين الاسلامى - مثل الشيخ الشعراوى والمرحوم الشيخ الغزالى - لاقناع الجماعات بالتوقف عن اعمال العنف .

غير أن خروج وزير الداخلية السابق عبدالحليم موسى من الوزارة أدى إلى اجهاض تلك المحاولة وان ظلت الجهود الرامية لوقف أعمال العنف لم تتوقف ..

ففى فبراير ١٩٩٦ أعلن خالد ابراهيم - المتهم فى احدى قضايا تنظيم الجماعة الاسلامية المعروفة بتنظيم أسواق مناشدته لزملائه فى الجماعات بوقف اعمال العنف من جانب واحد . وانضم اليه بعض افراد الجماعة الاسلامية بسوهاج .

ومنذ هذا التاريخ وحتى يومنا هذا ، والمناقشات بين أعضاء الجماعات مستمرة لاقناع الجميع بضرورة حقن الدماء ووقف كل أعمال العنف ، الأمر الذى ادى بعد دراسة استمرت قرابة عام من جانب قياداتهم الذين أسسوا هذه الجماعة والمحبوسين حاليا داخل سجن ليمان طره - مجموعة الستة - ابرزهم عبود الزمر والدواليبى إلى اصدار بيانهم الذى طالبوا فيه بوقف العمليات العسكرية داخل مصر وخارجها فى جلسة المحكمة العسكرية والتى تنتظر قضية الاغتيالات الكبرى وتفجير البنوك يوم ٦ يوليو الماضى وكذلك وقف البيانات المحرضة على العنف ولم يكتفوا بذلك إنما أصدروا بيانا اخر طالبوا فيه بعدم القيام بأى عمليات ضد الاقباط «وانه لايجوز الاعتداء على الاقباط والاسلام ينهى عن البغى والعدوان».

هل هو تغيير ايديولوجى

□ قلت له : هل قاموا بمراجعة لأسانيدهم الشرعية التى اعتنقوها ؟

● قال : واضح أن هناك مراجعات داخلية وتقييمات لكل الآراء القديمة مثل موقفهم من الاقباط .. والاهم هو وقف عمليات العنف بصورة شاملة .

□ قلت له : هل تمت مراجعة للنصوص والأحاديث التى استندوا عليها سابقا لاستخدام العنف ؟ وهل توصلوا الى تفسيرات جديدة تؤكد خطأ تفسيرهم الأول ؟

● قال : البيانات التى صدرت غير واضح فيها إن كان ثمة تغيير فيما يعتقد من اراء او فتاوى دينية . ولا استطيع أن اقول مالم يقرر به أصحاب الشأن . لكن الملاحظة الأولية أن ثمة تغييرا فى النواحى الفكرية يظهر من خلال البيان الأخير الذى أعلن يوم ١٩ يوليو الماضى والخاص «بالاقباط» .

والتغيير فى منطلقاتهم الفكرية لايتم جملة او فى ساعات قليلة وإنما المهم فى مسألة وقف أعمال العنف أنها تفسح الطريق امام إعادة النظر فى المعتقدات الدينية التى كان يترتب عليها استخدام العنف كوسيلة .

□ قلت له : أعضاء الجماعة المحبوسون فى السجون المختلفة والذين انضموا للبيانات .. كيف تم التنسيق بينهم وهم فى السجون من اقصى الجنوب الغربى لمصر إلى اقصى الشمال؟

● قال : التنسيق تم عبر الجلسات والمحاكمات المستمرة يوميا او المتهمين الذين يتداولون أمام النيابة .. كل ذلك يتم بشكل يومى يسمح بتداول الآراء . والظروف بصفة عامة غير طبيعية ولكن حسب ماتسمح به الظروف لابد من تدارك الأخطاء . ويكفى أن يسمع الجميع بيان قادتهم والذى أذيع ليتجاوب معهم باقى عناصر السجون المختلفة ويبعثوا بتأييدهم .

بين الخارج والداخل

□ قلت له : البعض يرى أن هذه البيانات نتيجة للضربات الأمنية لعناصر الجماعات فى الفترة الأخيرة ؟!

● قال : هذا تفسير وارد ، ولا يقلل من قيمة هذه المبادرة على المدى البعيد

□ قلت له : هناك رفض من عناصر الجماعات بالخارج لهذه المبادرة استنادا إلى تفسيرهم العقائدى بأنه لا ولاية لأسير؟

● قال : هذا الخلاف خلاف تكتيكى حركى بمعنى انه لا ينفى ثقة الذين فى الخارج فيمن أصدروا البيان بل على العكس هم اكدوا فى بيانهم عن تقديرهم لهذه القيادات .

وارى أن رفض قادة الخارج جاء هادئا ويختلف عن ردودهم فى المبادرات السابقة بما يفتح الباب تماما لامكانية حدوث تغيير فى هذا الراى بما يحقق التجاوب مع مبادرة قادة ليمان طره والوادى الجديد - اسامة حافظ - .

□ قلت : هل مازال لأعضاء الجماعات المسجونين تأثير على الخارج ؟

● قال : كل المطلعين على ملف أزمة العنف والجماعات يعلمون مدى ثقل مجموعة ليمان طره وتأثيرها على كل عناصر وأفراد الجماعات الأخرى خارج السجون .

٩٧ .. غير ٩٣

□ قلت : لكن وقعت عملية بعد صدور البيان راح ضحيتها ضابط وخمسة من أفراد الشرطة فهل هو رد عملى على المبادرة ؟

● قال : العملية التى أعقبت صدور الاعلان لم تكن عملية منظمة بالمعنى التنظيمى فلم يكن زمام المبادرة فيها لعناصر الجماعات المستخدمة للعنف كوسيلة بقدر ماكان موقفا فجائيا نتمنى احتواءه وعدم تأثيره على أجواء هذه المبادرة والحل دائما أصعب من صنع الأزمة.

وبالتالى ليس صحيحا ان هذه العملية رد بالرفض على الاعلان لأنه لم يصدر بيان لاحق كالعادة فى مثل هذه العمليات يكشف عن قصد مرتكبيها .

□ قلت : البعض يرى أن ثمة صفقة تتم بين اعضاء الجماعات والأجهزة مثلما حدث عام ٩٣؟



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤/٧/١٩٩٧

● قال : الأمر يختلف كثيراً.. فما طرح عام ٩٣ وصفة مراقبون كثيرون انه يمثل مساسا بهيبة الدولة .. أما المطروح في ٩٧ فهو نداء من جانب واحد هو جانب الجماعات بوقف العمليات العسكرية داخل وخارج مصر دون أن يكون ذلك نتيجة حوار مع أجهزة الأمن .

ابو باشا : ظاهرة ايجابية

●● اللواء حسن ابو باشا .. وزير الداخلية الأسبق، والذى تعامل مع أعضاء الجماعات من خلال رئاسته لجهاز امن الدولة ، والذى تولى مسئولية الأمن من عام ٨١ إلى ٨٧ ولم تحدث أى حادثة إرهابية واحدة خلال هذه الفترة واستطاع السيطرة على تنظيم الجهاد في مهده.. يقول :

مجرد تفكير هذه الجماعات فى إصدار بيان لنبذ العنف يمكن أخذه على وجهين :

● الأول : إدراك الجماعات بأن الطريق أصبح مسدودا أمامهم ولا مفر من إعلان نبذ العنف من جانبهم.

● الثانى : يمكن أن يكون موقفا مرحليا دون الاقتناع بنبذ العنف بصفة نهائية أو دون الاقتناع بالعدول عن منهجهم وفكرهم المتطرف بشكل موضوعى .

وعلى أية حال ممكن أخذ الموضوع على أنه ظاهرة ايجابية بصفة مبدئية.. ولكن لا يعنى ذلك أن يتغاضى الأمن عن أى بادرة للخروج على القانون .

وأتصور أن هذا الاعلان من جانبهم يمكن أن يكون بادرة يلتقطها رجال الدين والفكر والسياسة لمواجهة الفكر المتطرف بصفة عامة واجهاضه من جميع اسانيده الخاطئة .

ويجب الا نتسرع فى الاقتناع بأن التطرف فى الفكر الدينى قد انتهى تماما من مصر أو من بعض الدول المحيطة مثل ايران والجزائر واليمن.. فمصر بظروفها الخاصة ترتبط بشكل أو بآخر بموقف جماعة الأخوان المسلمين والارتباط الفكرى بينها وبين الأجنحة المتطرفة خصوصا فيما يتعلق بالهدف النهائى لهذا التيار برمته .

والحوادث الأخيرة ـ بعد الاعلان ـ تؤكد أن هناك بعض العناصر على مستوى ـ القواعد ـ غير مقتنعة بهذا الموقف النابذ للعنف سواء كان موقفا نهائيا او مرحليا . وفى النهاية هناك نوع من الاتصال عن طريق المحامين والاقارب والمؤكد أنهم لم يعدلوا نهائيا عن أفكارهم ولايعبر البيان عن تفكك تنظيمى نهائى بل على العكس .. هذا البيان يؤكد ان الوضع التنظيمى لازال قائما كما هو.. وان كان هناك خلاف على المستوى القيادى سواء أرادوا أو لم يريدوا . ويمثل هذا الخلاف ظاهرة ضعف وتفكك لحد ما .

ويختتم حسن أبوباشا تحليله بقوله : يجب أن نصمم على أن مبدأ الصفقات والتفاوض غير وارد ولابد أن يكون الأمن على نفس الموقف فى المواجهة للاجهاض .

علام : هذا موقف تكتيكى

●● اللواء فؤاد علام أحد أبرز الذين عملوا فى متابعة النشاط الدينى المتطرف يحاول معنا تفسير الحدث.. يقول :

عنصر المفاجأة فى إعلان البيان هو عدم توضيحه لأسباب الموقف الجديد من جانب الجماعات بنبذ العنف وهل هو عدول عن معتقداتهم ومفاهيمهم ؟ وهل هم اقتنعوا بخطأ السند الشرعى وخطأ الاستدلال فى تفسير بعض الآيات القرانية وبالتالى بدأوا يقتنعون بأن استخدام العنف والقتل ليس من المفاهيم الصحيحة للاسلام .

وبالاضافة إلى هذا فهناك غياب لأى تعليق من الجهات الأمنية المسئولة يوضح ما إذا كانت هناك صراعات وحوارات فكرية سبقت صدور هذا البيان وأنه نتيجة لهذه الحوارات توصلت مجموعة إلى هذا الموقف الفكرى الجديد من عدمه..

كل هذه الأسباب تجعلنا غير قادرين على استنباط الموقف الحقيقى لهذه الجماعات .

غير أننى أميل إلى تصور أنه موقف تكتيكى بسبب المحاكمات العسكرية وبهدف استعطاف الرأى العام جانبهم .

فكل الأسماء الموقعة على البيان من تنظيم الجهاد والمسجونين على ذمة انضمامهم للتنظيم، وفى مرحلة لاحقة انشقت الجماعة الاسلامية عن تنظيم الجهاد وحدث صراع على القيادة .

والشيء المهم ، انه بعد صدور البيان الأول وقع حادث ارهابى راح ضحيته ضابط وأفراد من الشرطة الأمر الذى يؤكد أن هناك تنظيما مازال يعتنق العنف لتحقيق أهدافه وأن هذا التنظيم كلف بتنفيذ هذه العملية ردا على هذا البيان .

ولا يجب أن تشغلنا مسألة تبادل الآراء فيما بينهم ، لأن هذا أمر ميسور فالاتصالات وتبادل المعلومات بين المسجونين يتم من خلال الزيارات لكن الذى أريد تأكيده أن التفاوض مع أى جماعة غير شرعية أمر مرفوض تماما لأن من غير المعقول أن تضع الدولة نفسها فى نفس مستوى أى من الجماعات غير الشرعية .

أما الحوار فهو مطلوب فى معالجة هذه القضايا لأن المقصود به مناقشة فكر ومعتقدات هذه الجماعات وتوضيح خطأ تفسيراتهم الفقهية وخطأ استنباطاتهم للأدلة الشرعية وطرح المفاهيم الصحيحة للاسلام

هلال : ٣ احتمالات

●● د. على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة وأحد المتابعين ، بحكم التخصص والموقع لنشأة الجماعات والمواجهة بينها وبين النظام السياسى والمجتمع يقول :

هناك فى البداية مسألة شكلية تتعلق بالشكل الذى تم به اعداد والاعلان عن هذه البيانات . فالأسماء التى قيل إنها وقعت على هذا البيان موجودة فى اكثر من مكان ويحتار الانسان فى فهم كيف يمكن جمع هذه التوقيعات من السجون المختلفة التى يوجد بها الموقعون على هذا البيان .

ومن الناحية الموضوعية البيان ـ كما نشرت بعض الصحف محتوياته ـ يدعو إلى وقف أعمال العنف دون أن يقدم الأسباب التى دعت أصحابه إلى اتخاذ هذا الموقف .

● فهل نفهم هذا البيان على أساس أن أصحابه قاموا بمراجعة لمنطلقاتهم الفكرية التى أدت بهم فى وقت مضى إلى تبرير استخدام العنف وإعطاء شرعية دينية له ؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهوريــة

التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٧

● أم نفهم هذا البيان على انه محاولة لالتقاط الانفاس فى وقت يبدو فيه أن أعمال العنف التى تقوم بها هذه الجماعات فى حالة انحسار وأن قوات الشرطة اخذت زمام المبادرة فى التعامل معها ؟

● أم نفهمه على أنه محاولة للتأثير على مسار المحاكمات التى تم إعلان هذا البيان خلالها ؟

بالاضافة إلى أنه توجد أسئلة أخرى مثل مدى قبول أعضاء هذه التنظيمات لهذا البيان ولتلك الدعوة فقد صدرت بيانات معارضة لهذه الدعوة خارج مصر كما تمت بعض أعمال العنف فى أعقاب صدور هذا البيان . ومن ثم فنحن ازاء حدث.. ولكن المعلومات بشأنه غير مكتملة كما ان اثاره لم تتضح بعد .

وبغض النظر عن دوافع الذين اصدروا هذا البيان فالأمر المؤكد انه لايمكن عزل هذا الموقف عن السياق فى داخل مصر وخارجها . فإذا كان البعض قد تصور فى وقت مضى انه يمكن اسقاط نظام الحكم من خلال اعمال العنف او على الاقل أنها سوف تؤدى إلى شيوع جو عام من عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى فقد اثبتت الأحداث خطأ هذه النظرة .

يضاف إلى ذلك نجاح الدبلوماسية المصرية والتعاون بين أجهزة الأمن فى سد منافذ التأييد الخارجى لهذه الحركات .. وحتى فى الدول الغربية فإن هناك درجة أعلى من التنبيه واليقظة الأمنية لأنشطة هذه الجماعات واحتمالات تأثيرها على الوضع الداخلى فى هذه الدول الاوروبية .

والتعامل مع هذه الجماعات له تاريخ طويل، وهناك اشكال مختلفة للعلاقات خلال الثلاثين عاما الماضية بين اجهزة الامن وهذه الجماعات وعناصرها النشطة.

واستراتيجية التعامل هذه هى نتاج عوامل مختلفة. وكما ذكرت من قبل ان ما صدر من بيانات غير كاف فى حد ذاته لانه لا يشرح لماذا هذه الدعوة لان اعمال العنف كانت ترتقى الى مرتبة الواجب الشرعى فى فكر بعض هذه الجماعات باعتبار انها تتعامل مع مجتمع كافر.

ان التعامل الجاد مع مثل هذه المواقف يتطلب ايضاح الاسباب التى ادت الى تغيير هذا الموقف وهل تعكس هذه الدعوة تحولا فكريا ام انها مواقف تكتيكية

ليس أول البيانات

●● اللواء احمد جلال عز الدين خبير الارهاب بالامم المتحدة يرى أن نبذ العنف يجب ان يترجم فى صورة عملية وليس بمجرد واعلان فقد سبق صدور ثلاثة اعلانات من بعض شخصيات من الجماعات الاسلامية بانها نبذت العنف وتوقفت عن استخدام القوة من طرف واحد ولكنها كما اثبتت الأيام لم تكن جادة.. واخر هذه الاعلانات صدر فى ابريل ٩٦.

والسؤال هو: هل يملك الذين اصدروا هذا الاعلان السيطرة الكاملة على مجموعات التنفيذ فمن الواضح ان اغلب الموقعين على الاعلان ينتمون لجماعة الجهاد الاسلامى التى تم ضبط اغلب عناصرها بعد اغتيال الرئيس السادات ولم يعد لهم وجود على الساحة بشكل فعلى وخلفتهم الجماعة الجهادية الاسلامية والتى يوجد اغلب قادتها فى الخارج وكذلك مجموعة طلائع الفتح التى يمكن القول ان اغلب اعضائها تم ضبطهم كما ان قياداتها لقيت مصرعها

فمن يمثل هؤلاء الذين اصدروا البيان؟ وهل لهم سلطة فعلية على الجماعات التفنيذية اذ ان العملية كلها تدار من الخارج اساساً سواء من مخابرات دول اخرى أو من تنظيمات تقيم قادتها فى الخارج.

فى كثير من الاحيان يحاول بعض القيادات القديمة أو من وردت اسماؤهم فى تحقيقات خاصة بقضايا ارهابية ان يصدروا مثل هذه الاعلانات ليعاد ذكر اسمائهم على الساحة لاثبات وجودهم فقط دون أى مردود فعلى والدليل حادثة ملوى الاخيرة التى استشهد فيها ضابط وخمسة من رجال الشرطة.

ويجب على السلطات الحذر والتحوط لان مثل هذا الاعلان قد يكون مجرد التأثير على المحكمة فى القضية المنظورة أو البحث عن محاولة لاكتساب الوقت لاعادة التنظيم والتدبير والتسليح.

والبيان الاخير تضمن عبارات مثل انه فى امكان الجماعات ان تتوقف وليس هناك امر لها بالتوقف

وفى النهاية فليس هناك فى مصر ارهاب بمعنى الكلمة لانه ليس له جذور أو قضية يحارب من اجلها وليس هناك تجانس بين التنظيمات وانما كان هناك صراع اكثر منه تعاون وتنسيق واعتقد ان الاصابع الخارجية هى التى ابقت هذا النشاط مستمراً

ولذلك يجب الحذر فى التعامل مع هذه الاعلانات لانها فى جانب منها مقصود تخدير السلطة.

الأمن .. يترقب

ويعلق مصدر أمنى مسئول على هذه التطورات الاخيرة من جانب الجماعات المتطرفة واصدارها العديد من البيانات بقوله : لم تتدخل اجهزة الشرطة فى الموضوع ونحن فى حالة ترقب الى أن تتضح الامور لاننا لم نتحاور ولم نتحدث معهم فالأمر متروك لهم والمسألة لا تخرج عن ان بعضهم يلقى بياناً بنبذ العنف وينضم اليه اخرون أو يرد عليه أخرون وكل ما نشر فى الصحف هو من خلال متابعة الصحفيين فى جلسات المحاكمات.





... السلام عليكم !

مع ان التزامن بين مبادرة الحكومة الجزائرية بالعفو عن بقية المدة المحكوم بها على الشيخ عباس مدنى رئيس جبهة الانقاذ الجزائرية، وبين المبادرة التى اعلنها ستة من قادة الجماعة الاسلامية بمصر، بوقف عمليات العنف، يبدو مجرد مصادفة، فإنها واحدة من المصادفات التى توصف عادة بانها خير من الف ميعاد.

ولايقلل من هذا الخير، ان طرفى المبادرة، لايقيمان فى بلد واحد، وليسا قطبى صراع واحد، فالحكومة التى اصدرت العفو، والقت السلام على الارهابيين هى حكومة الجزائر، والقادة الذين اعلنوا وقف العنف وردوا السلام على الحكومة، هم قادة الجماعة الاسلامية فى مصر.. لا فى الجزائر..

كما لايقلل منه -هذا الخير- القول بان مسئولية عباس مدنى وجبهة الانقاذ الاسلامية عن اعمال العنف التى تجرى فى الجزائر، تبدو امرا مشكوكاً فيه، او الزعم بان الافراج عنه، بعد ان امضى نصف المدة المحكوم عليها به هو إجراء طبيعى يتبع مع كل المسجونين، فلامبادرة فيه، ولادلالة له!

ومايتردد عن ان مبادرة المسجونين من قادة منظمتى «الجماعة الاسلامية» وجماعة الجهاد، هى مجرد «توصية» غير ملزمة، يتوجهون بها إلى زملائهم الذين يخططون وينفذون عمليات العنف، او الشك المشروع بان الامر كله، مجرد مناورة ارهابية، تستهدف التاثير على القضاء، وتوقى صدور احكام بالإعدام على عدد من قيادييها الذين يمثلون الآن للمحاكمة، لايقلل من اهمية التزامن بين المبادرتين ولايلغى الحكم بانه مصادفة من النوع الذى هو خير من الف ميعاد..

تلك كلها تفاصيل.. اما المهم فهو هذا الخير الذى يتمثل فى ان واحدة من الجماعات الاسلامية التى تمارس العنف، قد بادرت بإعلان توقفها عنه، وبان حكومة من الحكومات التى تمارس العنف المضاد، قد بادرت بإبداء استعدادها للتوقف عنه..

اما لماذا هو خير، فلان معادلة العنف والعنف المضاد، قد اصبحت اشبه بلغز البيضة والفرخة، فلم يعد مستحيلا فقط ان نحدد الطرف الذى يستحق وضع فاس المسئولية عن الفعل ـ الذى هو العنف ـ فى رقبته، والطف الذى نضع اكليل المسئولية عن رد الفعل، الذى هو العنف المضاد، فوق راسه.. بل اصبح مستحيلا ـ كذلك ـ الجزم بامكانية تحطيم هذه الدائرة المفرغة والشريرة من العنف.. والعنف المضاد.

اما النتيجة، فهى سيارات مفخخة وقنابل زمنية وبنادق الية، ومعارك فى حقول القصب، وضحايا بالمئات بل بالآلاف، والقتلى ـ او معظمهم عرب ومسلمون، وميزانيات بملايين الدولارات تنفق على مقاومة الارهاب.

اجهزة اليكترونية توضع فى المطارات والموانى وفى مداخل المبانى العامة.. وانظمة متطورة للحراسة والأمن، وايرادات بالمليارات تضيع، بسبب انكماش السياحة وخوف المستثمرين.

اما الاخطر من هذا كله، فهو تجميد التطور الديمقراطى انتظاراً لحسم المعركة مع الارهاب والتطرف فى بعض الاقطار العربية، وخوفاً من ان يستغل الارهابيون والمتطرفون كل تقدم ديمقراطى لكى يقفزوا على السلطة ويستولوا عليها فى اقطار اخرى.

ويخطىء الاصوليون الاسلاميون الذين يمارسون العنف، إذا ماتوهموا ان مايفعلونه يمكن ان ينتهى بانتصارهم على الحكومات التى يحاربونها، ليس فقط لان هذه الحكومات تملك من اسباب القوة مالايملكون، او لان الشاة لاتستطيع اكل الذئب، كما قال «عباس مدنى» بعد الافراج عنه، ولكن -كذلك- لان العنف الذى يمارسونه، قد انتقل -من الناحية العملية- من الحكومات إلى المجتمعات، فاغلبية ضحاياه من القتلى والمصابين والمتعطلين، والذين يعانون من نقص فى دخولهم نتيجة انكماش السياحة، او توقف الاستثمارات هم من المواطنين العاديين الذين اصبحوا يتعاطفون مع حكوماتهم، ويقفون فى صفها، مهما كانت تحفظاتهم على اشخاصها، او سياساتها، ضد العنف لانها- على الاقل- تكفل لهم درجة من الامن، بينما لايحقق لهم هؤلاء الأصوليون شيئاً غير القتل وخراب الديار.

وهم يخطئون كذلك إذا ماتصوروا انهم يعلون راية الإسلام ولامسلمين بمايفعلون، إذ الحقيقة انهم يسيئون إلى صورة الاثنين إساءة بالغة، بمايشيعونه من افكار متزمتة، وبمايطلقونه من رصاصات طائشة، وإليهم يعود الفضل فى تلك الصورة التى تشيع فى الغرب، وتقرن بين الاسلام وبين مصادرة الحرية والقهر والتعصب ورفض الآخر والعجز عن التواصل معه، وتقرن بين المسلمين وبين الانسان البدائى، وتربط بين الاثنين وبين التخلف الاقتصادى والاجتماعى.

والاخطر من هذا وذاك، ان لعبهم بالبنادق الآلية، وبالقنابل اليدوية لم يسفر عن نتيجة، سوى انها حشد ضدهم قوى عالمية لاقبل لهم بها، ولاقدرة لهم على مواجهتها، على نحو دفع الرئيس الامريكى الاسبق «ريتشارد نيكسون» فى كتابه «الفرصة السانحة» لتصنيفهم على راس الأعداء الذين ورثوا دور الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية بعد سقوطهما، وهو ماكان ممكناً ان يدعو للفخر، لولا ان الوضع الحضارى للامتين العربية والاسلامية يدعو للرثاء، بحيث يصبح لايعنى للشرف الذى منحها إياه «نيكسون» إلا انها مرشحة للإنتقال إلى «الحالة سابقاً» التى انتقل إليها الاتحاد السوفيتى، بل إلى حالة اسوا منها بكثير.

ومايلفت النظر فى مبادرة قادة منظمتى الجماعة الاسلامية والجهاد الاسلامى فى مصر، هو الربط بين اعلانها وقف العنف وبين توحيد الجهود لمواجهة التعنت الصهيونى.

ولم يعد مفيداً الآن ان نذكرهم بان هذا التعنت كان قائماً، حين بداوا عملياتهم فى بداية السبعينات ونقلوا ميدان المعركة من الخارج إلى الداخل، ومن حرب مع الأعداء إلى حرب اهلية، فاربكوا كل الأمور واضعفوا المواجهة العربية مع العدو، واتاحوا له فرصة ثمينة، لكى يستغل رصاصاتهم الطائشة، فى الدعوة لإقامة تحالف بين إسرائيل والانظمة العربية، لمواجهة قوى التطرف والعنف فى المنطقة، فلقى استجابة جزئية، لولا ان كشف الله ستره فإذا بقوى التطرف والعنف عنده، تكسب الانتخابات، وتحكم إسرائيل.

اما المفيد فهو ان يتذكروا ان العرب والمسلمين، لن يكسبوا معركة، حتى لو كانت سياسية، مع عدو او خصم، وهم يرفعون السلاح فى وجه بعضهم البعض ويسعى كل منهم لإضعاف الآخر، لأن ذلك مهما

كانت مبرراته، سوف ينتهى باضعاف الجميع، ولانها حرب، المنتصر فيها مهزوم، والمهزوم اضعف من الشاه.. وحتى الآن، لم نسمع -كما قال عباس مدني- عن شاة اكلت ذئباً.. سواء كان هذا الذئب.. هو «نيكسون» او نتنياهو..!

ومن المفيد كذلك أن يتنبهوا إلى أن حالة التردى التى يعانى منها العرب والمسلمون تتطلب شوطاً طويلاً من العمل المشترك بين كل قواهم الفاعلة والحية وكل تياراتهم الفكرية، وكل احزابهم السياسية وكل اقطارهم يتبادلون فيه المنافع وينسقون المواقف ويحشدون الموارد، ويصلون إلى درجة من التكامل الاقتصادى تحقق لهم درجة من التقدم تمكنهم من احتلال مكانة على خريطة النظام العالمى الذى يتشكل.. حتى لانظل إلى الأبد.. عيال الامبريالية.. واولاد ماما امريكا..

وليس هناك تقدم بلا حرية، ولانهضة بلا ديمقراطية، ولا ديمقراطية فى ظل البنادق الآلية والقنابل الزمنية، والكمائن الليلية، وفتاوى التكفير ودعاوى الحسبة، والتعصب وضيق الافق وعبادة النصوص، والعجز عن الاجتهاد، ومنح العقل اجازة بدون مرتب وبدون تفكير والغلو الذى لايطيقه الناس، فينفرهم ويتصادم مع فطرتهم..

ومعنى الكلام أن التوقف عن عنف السلاح، ينبغى أن يكون المقدمة لإعادة النظر فى منهج التفكير.. ومنهج التكفير، فكما ثبت أن عنف السلاح لم يقد أصحابه إلا لقتل ابرياء بالآلاف والمئات من رجال الشرطة ومن شباب الجماعات، فقد ثبت كذلك ان الغلو فى التدين، لاينشر الايمان، بل يصد عن سبيله، وليس من حق احد ان يحتكر مقدسات الأمة لحسابه وحده أو يعين نفسه ممثلاً شرعياً للاسلام او ان يسعى لإستئصال القوى السياسية والفكرية الأخرى.

ولان الاسلام ملك جميع المسلمين، فليس من حق أحد ان يدعيه لنفسه، وينكره على الآخرين، ويجب والحالة هذه ان يكون بعيداً عن لعبة السياسة.. صيانة له عن الأخذ والرد.. والخلاف الاتفاق على ان يكون من حق الجميع، ان يستلهموا منه مايشاءون، ويصوغونه فى شكل تشريعات مدنية يستصدرونها بالطرق الدستورية..

ولو ان ذلك حدث فسوف يسود السلام بلاد العرب والمسلمين، فيقول المتطرفون لحكوماتهم: السلام عليكم.. وترد عليهم: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.. بدلاً من ان يقول الطرفان للسيد نتنياهو: السلام عليكم.. فيرد عليهم: وعليكم الأمن ورحمة الله وبركاته!



المصدر : المصور

التاريخ : ١٩٩٧/٧/٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الداخلية

مبادرة جماعات الإرهاب لوقف العمل تمثيلية هزلية

كتب : سيد زكى

أكد اللواء حسن الألفى وزير الداخلية أن أبلغ رد على المناورة التى أطلقها الإرهابيون من ساحات المحاكم ومن داخل السجون بوقف عمليات العنف ، هو ما أرتكبوه بعد ذلك بساعات عندما أطلقوا الرصاص على أحد ضباط المنيا فأردوه قتيلا وأصابوا أربعة جنود آخرين .

وأضاف الوزير أن فصائل الإرهاب فى الداخل والخارج يعملون من أجل هدف واحد وهو ضرب الاستقرار فى البلاد بما يدبرونه من عمليات إغتيالات لرجال الشرطة والقيام بمخططات عدائية يحاولون بها الترويج .

وأكد الوزير إن أخطر قيادات الإرهاب مازالوا يلوذون ببعض البلاد الاجنبية ومنها يحاولون تمرير التمويل لمجموعات تنفيذ العمليات الإجرامية .

وأضاف الوزير أن هذه المبادرة التى نعتبرها تمثيلية هزلية لم تنطل على أحد ولن تثنينا عن عملية التطهير الشامل لفلول الإرهاب الذين يلوذون بالمغارات الجبلية والخنادق التى حفروها فى مناطق الوجه القبلى .

وأكد الوزير أن هذه المبادرة التى حاولوا إعلانها على الرأى العام العالمى والمحلى إنما جاءت بعد أن ضرب الأمن رءوس هذه التنظيمات وجفاف مصادر تمويلهم وبعد أن أحكمت أجهزة الأمن قبضتها على العديد من التنظيمات الإرهابية التى حاولت أن تضرب هنا وهناك .

وأشار الوزير إلى أن عصر المواءمات الأمنية مع الأحداث قد ولى تماما .

وردا على تساؤل حول تجميد عمل لجان العمد بعد الغاء وزارة الحكم المحلى قال الوزير أن العمل فى هذه اللجان استؤنف وأن الوزير محمود شريف وزير التنمية الريفية والذى كان يتولى وزارة الحكم المحلى لايزال يمثل الضلع الثالث للجنة الوزارية التى شكلت إلى جانب العدل والداخلية .



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥/٧/١٩٩٧

أعضاء في "الجماعة" و"الجهاد" ينضمون الى اعلان وقف العمليات

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ علمت «الحياة» ان المتهمين في قضية «تفجيرات البنوك» التي تنظر فيها حالياً محكمة عسكرية في مصر سيعلنون في جلسة تعقدها المحكمة غداً انضمام عناصر جديدة الى اعلان وقف عمليات العنف الذي وقع عليه اخيراً قادة في تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال الرئيس انور السادات.

واعتبر اسلامي محكوم عليه بالاعدام غيابيا في قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء السابق الدكتور عاطف صدقي ومقيم في لندن ان القادة الموجودين داخل السجون «لا ولاية لهم في ادارة الامور». وقال ياسر السري في اتصال هاتفي اجرته معه «الحياة» امس «لو كان اعلان وقف العمليات الذي صدر عن هؤلاء القادة خرج الى النور وهم خارج السجون لاتبعناهم جميعاً من دون مناقشة لاننا نقدرهم ونثق فيهم، ولكنهم الآن اسرى ولا ولاية لأسير على ادارة الامور. ولا يجوز لهم القيام بدور في ادارة الصراع لانهم يعيشون مناخاً نفسياً غير سليم ويتعرضون لاجراءات تعيقهم عن اتخاذ القرار السليم».

ورغم ان السري نفى ان يكون يعمل الآن ضمن اي تنظيم في مصر، وشدد على انه لا يمارس سوى انشطة اعلامية وحقوقية من خلال المرصد الاعلامي الاسلامي، الا انه اعتبر ان الدعوة التي اطلقها قادة في سجن ليمان طرة «مسالة تخرج عن دائرة اختصاصهم». وقال «يكفي الموقف عن عدم تنفيذ احكام القضاء بالسماح لاهالي المعتقلين والسجناء بزيارة ذويهم». وشدد السري الذي يقيم في بريطانيا بطريقة شرعية على «رفضه لاي عمليات توجه الى المدنيين الابرياء سواء كانوا مسلمين او اقباطاً».

وفي المقابل كشفت مصادر مطلعة ان القادة الموجودين في سجن ليمان طرة تسلموا قبل يومين رسالة من زملاء لهم يقضون العقوبة في سجن «العقرب» تضمنت تاييداً لاعلان وقف العمليات ومناشدة القادة التنظيميين في الخارج «التعاطي بايجابية مع الاعلان وعدم معارضته». واوضحت المصادر ان الرسالة وقع عليها ثلاثة من قادة الجناح العسكري لتنظيم «الجماعة الاسلامية» يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال رئيس مجلس الشعب الاسبق الدكتور رفعت المحجوب وهم، ضياء الدين فاروق خلف وصفوت عبدالغني وممدوح علي يوسف ذكروا فيها ان كل المحكوم عليهم في القضية باركوا الاعلان ووافقوا على وقف العمليات وحفظ الدماء. وشدد هؤلاء على ان تعاطي قادة الخارج بايجابية مع الاعلان صار امراً مهماً تفادياً لحدوث انشقاقات.

وشددت المصادر على ان النقاش الذي يجري بين اقطاب الجماعات الدينية داخل السجون يواجه صعوبة كبيرة بسبب توزع غالبيتهم بين سجون عدة ما يجعل الحصول على اجابات وردود على اسئلة معينة يحتاج الى وقت طويل.

على صعيد ردود فعل قادة التنظيمين الذين يعيشون في الخارج علمت «الحياة» ان هؤلاء فضلوا الامتناع عن اصدار بيانات للتعليق على التطورات الجارية في الداخل حتى تتضح الصورة تماماً ويتاكد لهم الحجم الحقيقي للتيار الذي يساند اعلان وقف العمليات.

وكشفت المصادر ان قادة الخارج يراهنون حالياً على موقف اعضاء الاجنحة العسكرية الفارين من ملاحقة الشرطة المنوط بهم تنفيذ العمليات، الا انهم يواجهون صعوبات كبيرة في اجراء اتصالات بهم لمعرفة رايهم في الاعلان. لكن المصادر رجحت ان ينحاز اعضاء الاجنحة العسكرية الى موقف قادة الداخل، خصوصاً بعدما اعلن المحكوم عليهم في قضية المحجوب انضمامهم الى الاعلان.



محاكمة ٢٢ إسلامي مصري الشهر المقبل

أعلنت مصادر أمنية أمس أن ٢٢ رجلا من «الجماعة الإسلامية» المسلحة المحظورة سيمثلون أمام محكمة أمن الدولة المصرية في الثالث من آب (أغسطس) المقبل بتهمة «الانتماء الى تنظيم غير شرعي يسعى للإطاحة بالحكومة».

ويواجه المدعى عليهم اتهامات بحيازة أسلحة ومتفجرات غير مشروعة وتزوير وثائق رسمية والتآمر لقتل مسؤولين كبار وسياح ورجال شرطة.

يذكر أن الجماعة الإسلامية وسواها من التنظيمات المتشددة بدأت حملتها عام ١٩٩٢ في منطقة الصعيد لتحويل مصر الى دولة إسلامية، ولقي أكثر من ألف شخص حتفهم وأصيب العشرات في أعمال العنف. (رويتر)



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥/٧/١٩٩٧

في قضية الاغتيالات الكبرى

الدفاع يترافع غدا عن المتهمين باغتيال ٢٦ من رجال الشرطة

كتب ـ خالد أبو العز:

تواصل محكمة امن الدولة العليا غدا ـ جلستها برئاسة المستشار اسماعيل حمدى رئيس المحكمة وعضوية المستشارين رمزى عامر، وسيف النصر سليمان ـ نظر قضية الاغتيالات الكبرى والمتهم فيها ٣٢ إرهابيا من الجناح العسكرى لتنظيم ما يسمى بالجماعة الإسلامية لارتكابهم ١٩ حادثا إرهابيا بمحافظات الصعيد خلال عام ٩٤، تضمنت مقتل ٢٦ من ضباط الشرطة ورجالها من بينهم اللواء محمد قاسم طعيمة المفتش بمصلحة الأمن العام والعميد عمر مصطفى حسن مساعد فرقة شمال سوهاج، والعميد شرين على فهمى قائد قوات امن اسيوط، والمقدم مصطفى خليل الضابط بمصلحة الأمن العام،والنقباء عيسى كرم عيسى،وباسم محمد الكاتب، ومصرع العشرات من امناء الشرطة وجنودها فضلا عن الشروع فى قتل ٤٥ اخرين من رجال الأمن والمواطنين والسائحين الأجانب وسبعة من الخبراء الرومان.

كما تضمنت وقائع الاتهام فى القضية اتهامهم بتخريب المنشآت الاقتصادية والسياحية والاماكن المعدة لارتياد الجمهور ومنها مقار بنك مصر ، وفيصل الاسلامى، وشركة السكر والتقطير المصرية، وشركة المحاريث والهندسة، وذلك لاضعاف نظام الحكم القائم وتخريب موارد الدولة من مؤسسات سياحية واستثمارية .

وكانت المحكمة قد انتهت فى جلساتها السابقة من الاستماع إلى مرافعة نيابة أمن الدولة العليا ومثلها كل من على الهوارى ، وعبدالمنعم الحلوانى وعمرو قارون ، كما انتهت المحكمة من مناقشة جميع شهود الاثبات فى الدعوى البالغ عددهم ٥٠ شاهدا، وحددت جلسة الغد للاستماع إلي مرافعة الدفاع عن المتهمين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٥/٧/١٩٩٧

٣ أغسطس بدء محاكمة ٢٢ إرهابيا يقودهم مصطفى حمزة

المتهمون خططوا لاغتيال شخصيات أمنية وسياسية فى ٤ محافظات

كتب ـ عماد الفقى:

حدد المستشار عماد إسماعيل رئيس محكمة استئناف القاهرة جلسة ٣ أغسطس القادم لبدء محاكمة ٢٢ متهما إرهابيا على رأسهم القيادى الإرهابى الهارب مصطفى حسن حمزة قائد الجناح العسكرى لما يسمى بالجماعة الإسلامية، والتهم الموجهة اليهم هى: القيام بتأسيس جماعة تنظيمية غير مشروعة الهدف منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقانون، ورصد الشخصيات والمنشآت الحيوية لضربها مستخدمين فى ذلك جميع أدوات العنف والترويع، ومن المقرر أن تكون المحاكمة أمام الدائرة الخامسة بمحكمة جنايات القاهرة والتى يرأسها المستشار أحمد صلاح الدين بدوى، صرح بذلك المستشار على عبدالشكور رئيس المكتب الفنى والمتابعة بمحكمة استئناف القاهرة. وكان المستشار هشام سرايا، المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا قد أحال المتهمين وعددهم ٢٢ متهما بينهم ثلاثة هاربون ـ إلى المحاكمة لاتهامهم بالقيام بالانضمام إلى جماعة تأسست على خلاف أحكام القانون تحت قيادة الإرهابى الهارب مصطفى حسن حمزة قائد الجناح العسكرى للتنظيم يعاونه سعيد عبدالحكيم مصطفى (٣٢ عاما) ومحمد عبدالفتاح رضوان (٢٤ عاما)، الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحريات والحقوق التى كفلها الدستور، بالاضافة إلى تعمد الاضرار بالسلام الاجتماعى، بأن دعت الجماعة إلى التمرد على نظام الحكم القائم بالبلاد وأباحت الخروج عليه وقتاله بزعم تكفيره، وذلك عن طريق تكوين مجموعات مسلحة تتلقى التكليفات والدعم المادى لتقوم برصد رجال الشرطة وكبار المسئولين بالدولة.

عماد إسماعيل

كما وجه المستشار هشام سرايا للمتهمين تهمة الاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد والتخريب والاتلاف، بالاضافة إلى حيازة مواد مفرقعة واستخدام محررات رسمية مزورة بهدف تحقيق أغراض الجماعة.

ومن أبرز المتهمين فى هذا التنظيم الذين سيحاكمون حضوريا طارق إسماعيل فريدة، ومحمود حسين عبدالرحمن، وناجح طه وجمال أحمدمتولى، وأسامة محمود أمين، بالاضافة إلى الهاربين عاطف عبدالعزيز عبدالله، ومحمد مصطفى حسن، الذين خططوا لارتكاب جرائمهم فى محافظات القاهرة والجيزة والمنيا والبحيرة خلال عامى ٩٤ و ٩٥، وأجروا عمليات رصد واسعة لعدد من الشخصيات السياسية والأمنية وأعدوا الأسلحة اللازمة وأسندوا العمليات إلى عدد من المدربين فى الخارج والذين عادوا إلى مصر عن طريق السودان.



٢٢ من "الجماعة" بينهم مصطفى حمزة يحاكمون قريباً

□ القاهرة - من حسام كمال:

■ تبدأ محكمة أمن الدولة العليا في القاهرة في ٣ آب (اغسطس) المقبل، محاكمة ٢٢ من عناصر «الجماعة الاسلامية»، بينهم ثلاثة من ابرز قادتها الفارين وهم مصطفى حمزة المحكوم بالاعدام في قضيتين سابقتين، وعاطف عبدالعزيز ومحمد مصطفى حسن.

وكانت نيابة امن الدولة وجهت اليهم تهماً اهمها تأسيس تنظيم سري غير مشروع يهدف الى قلب نظام الحكم، والتخطيط لمحاولة اغتيال ثلاثة من كبار المسؤولين المصريين وعدد من رجال الامن وعمليات عنف اخرى خلال الفترة من حزيران (يونيو) ١٩٩٤ الى اذار (مارس) ١٩٩٥.

واعتبرت لائحة الاتهام مصطفى حمزة المسؤول الأول عن التخطيط لهذه العمليات واصدار التكليفات المتعلقة بها وارسال أموال من الخارج الى باقي المتهمين.



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢٦/ ٧/ ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحكمة العسكرية العليا تواصل محاكمتها لـ ٩٨ متهما

مصادر أمنية تؤكد الاستمرار فى تطهير الإرهاب

تستانف اليوم المحكمة العسكرية العليا محاكمتها لـ ٩٨ متهما يمثلون أعضاء الجناح العسكرى لتنظيم مايسمى بالجماعة الإسلامية والمتهمين باغتيال اللواء رءوف خيرت مساعد مدير مباحث أمن الدولة ومحاولة اغتيال ثلاثة ضباط بسجن ابى زعبل والقضية معروفة باسم «تفجيرات البنوك» نظرا لقيام المتهمين بمحاولات لتفجير ٩ بنوك بالقاهرة والجيزة وهى البنك المركزى المصرى برمسيس والتجارى الدولى بالمهندسين والاسكندرية الكويت الدولى بالمهندسين، وبرج النيل الادارى بالجيزة وبنك مصر امريكا فرع الدقى والأهلى المصرى بجاردن سيتى، وبنك مصر بميدان مصطفى كامل والتجارى الدولى بسور نادى الزمالك وشركة ترانس هيل بالعجوزة. ولأول مرة يتضمن قرار الاحالة ٥ سيدات هن: جيهان عبدالحميد ابراهيم، وحليمة خليفة عرفة، وامال على عبدالعزيز، ومنى على عبدالعزيز، وصباح محمد عبدالرحمن.

وتبدأ المحكمة العسكرية فى سماع شهود الاثبات من رجال الأمن والأهالى والبالغ عددهم أكثر من ٨٥ شاهدا وكان قد صدر قرار جمهورى باحالة أوراق وملفات الدعوى الى القضاء العسكرى لمحاكمة المتهمين وبالفعل تسلم المدعى العام العسكرى أوراق القضية وقامت النيابة العسكرية بالتحقيق مع المتهمين وحددت ادارة المدعى العام العسكرى احدى الدوائر لمحاكمتهم وعلى مدار جلستين متتاليتين عقدت المحكمة العسكرية جلساتها حيث استمعت الى أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين وطلباتهم وصرحت لهم باستلام نسخ من أوراق وملفات الدعوى. كما استمعت لجانب من المتهمين الذين طلبوا الكلمة. كما وافقت المحكمة على طلبات الدفاع عن المتهمين باحالة عدد من المتهمين الى المستشفيات للكشف الطبى عليهم.

كما تقدم ثلاثة متهمين فى القضية بطلب لرئيس المحكمة لانتداب محامين للدفاع عنهم.

وتعتبر جلسة اليوم من أولى الجلسات الفعلية لبدء محاكمة المتهمين حيث اقتصرت الجلسات الماضية على تنسيق أدوار المحامين والاستماع الى طلباتهم.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/٧/١٩٩٧

قانون الطوارئ لن يعالج المشكلة

انفجار العنف كارثة تهدد المجتمع

هذه ليست عناوين افلام عن المافيا الايطالية وانما هى عناوين بصفحات الحوادث تصدم عيون القراء بصورة شبه يوميه. والغريب ان الجناة ليسوا من معتادى الاجرام وغير مسجلين خطر وانما فجاة وبدون مقدمات يتحول السائق الطيب او الخادمة الهادئة او الشاب المتدين خريج الجامعة الى وحوش كاسرة.. تقتل بشراسه فما هى اسباب خروج هؤلاء على طبيعتهم؟ وهل يمكن ان نصبح مثلهم اذا وضعتنا الظروف فى نفس مواقفهم.. هذا ما نحاول الاجابة عليه فى السطور القادمة.

تشرح الدكتوره نجيه اسحق عبدالله، استاذة علم النفس الجنائى باداب عين شمس ان الجريمة بتعريفها العلمى هى السلوك الذى يقع تحت طائلة القانون، فلا جريمة بغير نص قانونى والجريمة فى كل زمان ومكان هى فى النهاية سلوك عدوانى موجه للمجتمع وللافراد بصورة مباشرة او غير مباشرة فالقتل هو ازهاق للروح وا عتداء على الكيان الروحى والجسدى للانسان.

وتجمع الآراء فى مجال علم النفس على ان الجريمة هي نتاج شخصية مضطربة، والعدوان هو اهم سمة من سمات الاضطراب النفسى.

وتضيف د. نجيه انه اذا كانت الجريمة فى الآونة الاخيرة تتسم بعدوانية شديدة فجة فان هذا يدل على أن هناك خللاً ويمكن من خلاله ان نستنتج زيادة درجة الاضطراب النفسى الذى يصل الي حد الاضطراب العقلى واذا تفشى العدوان نجد الجريمة بصورها التى نراها الآن.

وتقول استاذة علم النفس الجنائى ان المجتمع فى الوقت الراهن اصبح يشجع على العدوان وينميه لدى الافراد ويكفى للتدليل علي ذلك افلام العنف والجريمة والاثارة واساليب التربية والتنشئة التى تتسم بالعنف والقسوة والفظاظة.

المادة.. والقصاص

ويقول د. محمد ميرغنى خيرى استاذ القانون العام بجامعة عين شمس انه من أهم الاسباب التى تؤدى لازدياد العنف، الاتجاه العالمى نحو المادية حيث نلاحظ ان المجتمع الانسانى فى كل دول العالم يتجه نحو المادية بديلاً عن معانى التراحم والتآزر والتسامح الذى كان سمة من سمات المجتمعات القديمة سابقاً ومعنى هذا ان الاتجاه نحو العنف ليس مقصوراً على المجتمع المصرى فقط بل هو اتجاه عالمى يسود كل الدول ولعل ما يؤكد هذه الظاهرة واتساعها ان الولايات المتحدة الامريكية وهى الدولة الاكثر تطوراً وغنى فى العالم هى الاكثر عنفاً وتنتشر بها الجريمة.ويبدى د. ميرغنى اسفة الشديد حينما يقول ان المجتمع المصرى يواجه الجريمة بقدر من اللامبالاة او بنوع من التسامح وهو تسامح فى غير موضعه ومعنى هذا ان حوادث العنف التى انتشرت فى المجتمع لاتواجه بعقوبات رادعة وحاسمة وهذا يشجع الاخرين فى اللجوء الى العنف الاكثر بمعنى انه عندما يشعر الشخص المعتدى عليه بان المجتمع والقانون لايعطيه حقه فهذا يجعله يلجا الى مزيد من العنف والانتقام مثل قصة السيدة التى قتلها

١٢٦٥ - م - ٠



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٦/٧/١٩٩٧

تحقيق :
رفعت الهلاوى

رجل الامن فى قصر العينى الجديد حيث كان اولادها مصممين على قتل القاتل مهما كلفهم هذا ولكن عندما حكمت محكمة الجنايات باعدام القاتل شعر اهل القتيلة بالارتياح.

ولكن هذا يحدث قليلاً حيث انه فى اغلب الاحيان لاياخذ المواطن حقه ولذلك كما يقول أستاذ القانون العام يجب ان يقتص المجتمع باسمه وباسم القانون من اى خارج على القانون واعراف المجتمع فهذا ادعى الى سلامة العلاقات الاجتماعية وهدوء العلاقات بين افراده.

شخصية المجرم

ويقول اللواء محمد عبدالفتاح عمر مساعد وزير الداخلية السابق ان ادارة البحوث باكاديمية الشرطة تقوم بدراسة وبحث مثل هذه الظواهر وتعرض نتائجها على وزير الداخلية للتصرف وتعتبر هذه الظاهرة افرازاً للمعاناة التى يعانى منها المصريون وهناك بحث اجرى على شعوب الدول النامية والمتخلفة وتبين ان اكثر من ٣٠٪ منهم يعانون من امراض نفسية ونحن طبعاً من ضمن هذه الدول وهذه الامراض تكون سبباً فى ارتكاب الجرائم.

ولو حللت كل حادثة على حدة وفق ملابساتها وظروف ارتكابها يمكن الوقوف على الحالة المرضية او النفسية للمتهم او الجانى وعلى اساس ذلك يمكن تفهم الاسباب الحقيقية وراء ارتكاب الحادث وهذا الشق من البحث يجب أن يشارك فيه علماء النفس والاجتماع لتشخيص حالات مرتكبى تلك الحوادث التى اغلبها يكون بطريقة وحشية ومنها التمثيل بالجثة وتقطيع الجسد ووضعه فى أكياس وماشابه ذلك، كما يجب ان يكون هناك ايضا تنسيق بين النيابة والشرطة ويجب ان يكون هناك دراسة للشخص مرتكب هذه الجرائم من جانب النيابة او عرضه على طبيب نفسى وأعتقد أن ماتنشره الصحافة اقل بكثير من الواقع وخاصة مايحدث فى القرى والبلدان البعيدة عن الاضواء فيجب بحث الظاهرة بجميع جوانبها، ويؤكد مساعد وزير الداخلية السابق ان تطبيق قانون الطوارئ لن يجدى الا مع البلطجية اما مع غير معتادى الاجرام فان نتائجه ستكون عكسية.

تغليظ العقوبات

وتقول د. ماجدة فؤاد - خبير القانون بالمركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية هناك عقوبات مشددة وهى التى تطبق على الشخص عندما يرتكب جريمة القتل وتغلظ العقوبة عندما يصاحب اقترانها بظروف مشددة وعند التمثيل بالجثة أو تقطيعها لاتوجد عقوبة معينة لذلك اى لايوجد نص تشريعى يعاقب من يقطع الجثة بعد القتل وهذا نوع من نقص فى التشريع الذى لابد ان يتداركه المشرع بمعنى أن ينص صراحة على الظروف المشددة المقترنة بالقتل والتمثيل بالجثة والتى تستوجب الإعدام حيث أن هذا النوع من الاجرام يثير الرعب والهلع فى نفوس افراد المجتمع وهذا ينبع من مبدأ تشريعى أصيل وهو ان العقوبة يجب ان تشفى غليل المجنى عليه او ذويه وهنا يشعر الجميع بالارتياح.

وتضيف د. ماجدة فؤاد انه توجد دراسة عن هذه الظاهرة تلقى الضوء على الظروف المشددة تحمل بعنوان (دراسة تحليلية مقارنة عن الظروف المشددة للجرائم) وتؤكد ان العقوبة لابد ان تتناسب مع الجريمة لان العقوبة رد فعل طبيعى لارتكاب جريمة معينة.

وتشير د. ماجدة الى انه يوجد فى الاسلام شئ اسمه حد «الحرابة»، وهى السرقة والقتل او الصلب معاً وعقوبتها الاعدام ويوجد نص بهذا النوع فى القران الكريم، والعقوبة انواع ومن اهمها التغليظ اى تغليظ العقوبة لتكون شفاء لغليل المجنى عليه والانتقام من الجانى ويقول المولى عز وجل «ولكم فى القصاص حياة يا أولى الالباب»، ومن هنا يتضح ان توقيع العقوبة بطريقة الجزاء من جنس العمل شئ عظيم من شأنه الحفاظ على عدم اثارة الفوضى ولهيب الانتقام داخل المجتمع وهذا مايتفق مع العقل ومنطق الامور وطبيعة الأشياء.

الانتماء

ويقول الدكتور صلاح الفوال استاذ علم الاجتماع ورئيس مركز البحوث والدراسات العربية أن الجريمة سلوك خارج عن المجتمع المصرى بوجه خاص والمجتمع الاسلامي الشرقى بوجه عام وانتشار الجريمة وظهورها بهذا الشكل الذى نراه الآن لم يات من فراغ وانما هى موجودة بالفعل ولها عدة اسباب اولها ظروف الاسرة المصرية التى فقدت خاصيتها فى ان تكون حاضنة لكل القيم ونماذج السلوك المرضى عنها لاسباب اقتصادية فى معظم الاحوال والاضطراب الذى لحق بالاسرة افقدها اهم وظائفها وهى عملية التنشئة الاجتماعية حيث اصبحت تعانى من عدم قدرتها على التنشئة الاجتماعية الطبيعية وساعد على ذلك الخلل فى وسائل الاعلام خاصة المنقول من الخارج بقيمه وصوره غير المنسجمة مع ظروف الاسرة المصرية والمجتمع المصرى مثل الدش والانترنت بما يقدمه من افكار ومفاهيم تخالف مجتمعاتنا، ويشير د. صلاح الفوال الى الاضطرابات الخاصة والنابعة من ظروف اقتصادية ومادية وانحرافية طرات على المجتمع المصرى. وكل هذا يصيب الشباب بالاضطراب والشذوذ النفسى والشخصى مما يؤثر على تماسك الاسرة المصرية الى جانب انتشار ظواهر سلبية اخرى مثل البطالة والارهاب والفراغ والبلطجة وكلها مشاكل تكاد تقتل الانتماء داخل المجتمع المصرى فاذا فقد الشباب او المواطن انتماءه لبلده يصبح لقمة سائغة لاى تيار منحرف سواء كان دينياً او اجرامياً، ويطالب د. صلاح الفوال بضرورة اعادة الشباب الى حظيرة الانتماء للوطن لان عدم الانتماء قضية خطيرة جداً حيث ينتقل ذلك الى جميع افراد الاسرة ثم المجتمع لذلك يجب أن تكون هذه الظاهرة محل بحث ودراسة لدى مراكز البحوث المتخصصة.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٦/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة تعكف على إعداد قرار الاتهام

محاكمة المتهم الأول فى المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك قريبا أمام دائرة عسكرية مع ٤٢ من معاونيه

كتب ـ أحمد موسى:

تعكف النيابة العسكرية حاليا على إعداد قرار الاتهام بإحالة ٤٣ متهما من أعضاء تنظيم مايسمى بالجماعة الاسلامية لمحاكمتهم أمام إحدى الدوائر العسكرية ـ وعلى رأسهم مصطفى حمزة المتهم الرئيسى الهارب فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك بأديس أبابا فى يونيو ٩٥ ـ وذلك لاتهام أعضاء التنظيم الارهابى بالتخطيط لمحاولة اغتيال عدد من الشخصيات فى الدولة وأحد رؤساء محاكم أمن الدولة العليا.

وكشفت التحقيقات التى أجرتها النيابة العسكرية على أن سامى الجيزاوى المدرس بقسم الأورام بطب أسيوط يقود التنظيم الإرهابى، والذى يضم أيضا ٤ محامين محبوسين وهم الشاذلى الصغير ومصطفى سيد ورضوان التونى وخلف عبد الرؤوف إلى جانب محام خامس هارب ويدعى على راضى مسعود، وتبين من الاعترافات أن المتهم عبدالسلام محمود تولى رصد عدد من الشخصيات وكان ينقل التكليفات للمحامى الهارب باعتباره حلقة الاتصال بين مجموعات التنظيم بالقاهرة والاسكندرية وأسيوط، كما كلف المتهم أحمد عبدالوهاب، الصادر ضده حكم بالاعدام فى قضية اغتيال اللواء عبدالحميد غباره مساعد مدير أمن قنا، بوضع خطط لعمليات الاغتيال.

وتشمل قائمة الاتهام القيادى جمال أبو رواش أمير مجموعة القاهرة وشقيق المتوفى مصطفى أبو رواش الذى قتل فى اشتباك مع الشرطة بالمرج الشهر الماضى، وأكدت اعترافات المتهمين أمام النيابة تولى بعض المحامين مهمة تدبير أماكن لاختفاء المجموعة المكلفة بارتكاب حوادث الاغتيال، ومن المتوقع أن تعلن النيابة قرار الإتهام قريبا، وستتم محاكمة المتهمين أمام المحكمة العسكرية، وسيحاكم غيابيا مصطفى حمزة وثلاثة من أعوانه المقيمين فى أوروبا.

وتعد هذه القضية أسرع قضية تحال للقضاء العسكرى قبل إنتهاء نيابة أمن الدولة العليا من التحقيقات مع المتهمين، نظرا لخطورة العمليات التى كان المتهمون ينوون تنفيذها. ويحاكم الارهابى مصطفى حمزة أيضا يوم ٣ أغسطس القادم أمام محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» مع ٢١ من أعضاء تنظيمه، وسبق صدور حكمين ضده بالإعدام فى قضيتى العائدون من أفغانستان عام ٩٢ ومحاولة اغتيال وزير الاعلام عام ٩٣.

٠٠٠١٢٦٢



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ /٧/ ١٩٩٧

القاهرة: "الجماعة" تتبنى عمليتين نفذتا في المنيا

□ القاهرة – من محمد صلاح:

■ اصدر قياديون في «الجماعة الاسلامية» يقيمون في الخارج بياناً امس اكدوا فيه رفض التنظيم اعلاناً اصدره قياديون في التنظيم يقضون عقوبة بالسجن في محاولة اغتيال الرئيس السابق انور السادات ودعوا فيه الى وقف العمليات.

واعلن التنظيم في البيان الذي تلقته «الحياة» امس تبنيه عمليتين وقعتا في المنيا الاسبوع الماضي واسفرتا عن مقتل ضابطين وخمسة من افراد الشرطة. وعلى رغم ان ملابسات العمليتين والتحقيقات فيهما اكدت أن قوات الشرطة هي التي بادرت بمطاردة عناصر يرجح انتماؤها الى التنظيم، الا ان البيان افاد ان احدى كتائب «الشهيد طلعت ياسين همام»، وهو الاسم الذي يطلق على الجناح العسكري للتنظيم، «انقضت على جنود الشرطة في عملية جريئة».

واعتبر البيان ان العمليتين «رسالة موجهة الى الحكومة»، ولم يتناول بشكل صريح قضية اعلان وقف العمليات الذي اعلنه قادة محتجزون في السجن. الا انه اوضح «ان قضيتنا واضحة وضوح الشمس لا لبس فيها ولا مداورة، وقد اتضح الصبح لكل ذي عينين». واضاف: «والله الذي لا إله إلا هو لنتحين الفرص ونعد الاسباب ونتهيأ لرحمة الله تعالى وعونه».

وتعقد المحكمة العسكرية العليا في القاهرة اليوم جلسة تستأنف فيها النظر في قضية «تفجيرات البنوك» ويتوقع ان يلقي احد المتهمين خلالها بياناً يعلن فيه انضمام عناصر جديدة من رموز وكوادر تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» الى اعلان وقف العمليات.

وذكرت مصادر مطلعة ان القادة السجناء مصرون على المضي في جهودهم على رغم معارضة قادة الخارج للاعلان، وان السجناء يعتبرون ان المواجهات التي دارت في الصعيد منذ صدور الاعلان قبل ثلاثة اسابيع لا تمثل خرقاً له اذ انها جميعاً دارت بعد مطاردة الشرطة لعناصر تنتمي الى «الجماعة الاسلامية»، وليست هجمات او مكامن نصبها اعضاء التنظيم.

ولاحظ مراقبون ان بيان «الجماعة الاسلامية» امس لم يتعرض بالنقد الى القادة المحتجزين في السجون، واعتبروا ان ذلك يعكس خشية قادة الخارج والداخل من حدوث انشقاقات نتيجة تضارب المواقف تجاه الاعلان. يذكر ان القادة السجناء رفضوا الاسبوع الماضي الرد على اصدار قادة الخارج بيانات شككوا فيها في صدقية اعلان وقف العمليات. واكتفى السجناء بتأكيد اصرارهم على المضي في جهودهم لوقف العمليات.

ورأى مراقبون ان قادة الخارج ارادوا توجيه رسالة الى القادة الموقعين على الاعلان تذكرهم بان اعضاء الاجنحة العسكرية من الفارين والمنوط بهم تنفيذ العمليات يتبعون التعليمات التي تصدر اليهم من قادة خارج.

واكدت مصادر مطلعة ان القادة السجناء يبذلون جهوداً لحشد تأييد لإعلانهم، وانهم وسعوا دائرة الاتصالات مع اقطاب في تنظيمات اخرى غير «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» محتجزين ايضاً في السجون لإقناعهم بالانضمام الى الاعلان.

واوضحت المصادر ان القادة قرروا استغلال جلسات المحاكم العسكرية والمدنية التي تنظر في قضايا اتهم فيها اعضاء الجماعات الدينية في اطلاق نداءاتهم والتعبير عن رأيهم من خلال بيانات ستسلم الى بعض المتهمين في تلك القضايا.



المصدر : الحيـــــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧/٣/١٩٩٧

تلي أثناء استراحة في جلسة المحكمة العسكرية

بيان جديد لأعضاء في "الجماعة" يؤيد اعلان وقف العمليات

☐ القاهرة -
من محمد صلاح:

■ ناشد الدفاع عن المتهمين في قضية تفجيرات المصارف الرئيس حسني مبارك باعتباره اباً لكل المصريين التجاوب مع اعلان قادة في تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» وقف العمليات العسكرية. جاء ذلك خلال جلسة المحكمة العسكرية العليا التي تنظر في القضية في القاهرة امس. وتلا احد المتهمين في القضية بياناً جديداً وقع عليه ثلاثة من اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور رفعت المحجوب اعلنوا فيه انضمام كل السجناء في سجن «العقرب» من اعضاء التنظيم الى اعلان وقف العمليات المسلحة ومبايعتهم القادة الموقعين على الاعلان.

وشهدت الجلسة سجالا بين المحكمة ومحام هدد بالانسحاب بعد اعتراض المحكمة على طلبه الطعن في قانون الاحكام العسكرية الذي يتيح لرئيس الجمهورية احالة المدنيين على القضاء العسكري، واستمرت جلسة الامس التي عقدت وسط اجراءات امنية مشددة في ثكنة عسكرية في ضاحية الهايكستب حتى المساء. ويحاكم ٩٧ من اعضاء التنظيم بينهم خمس سيدات في القضية.

وتحدث المحامي جودة العزب في بداية الجلسة ودفع ببطلان قرار احالة المتهمين على المحكمة العسكرية فرد عليه رئيس المحكمة، مشيراً إلى ان هذه المسالة «قتلت بحثاً واستهلكت ولم تحكم اي محكمة ببطلان احالة المدنيين على المحكمة العسكرية». وهدد المحامي بالانسحاب من القضية بعدما اعتبر ان المحكمة تعترض على وجوده. وتدخل المحامي مختار نوح وعرض على المحكمة ان يقدم العزب في الجلسة المقبلة مذكرة تفسر طلبه فوافقت المحكمة. ثم تحدث المحامي حسن علي محمود ووجه نداء الى الرئيس حسني مبارك باعتباره «ابا لكل المصريين» بان يتجاوب مع اعلان وقف العمليات وقال: «تلي اعلان وقف العمليات المسلحة في هذه القاعة والرئيس يملك بمقتضى صلاحياته ان يقوم باجراءات للتعاطي ايجابياً معها بان يوقف احالة المدنيين على المحاكم العسكرية وان يلغي العمل بقانون الطوارئ والاجراءات المترتبة عليه». واعتبر المحامي ان مثل تلك الاجراءات تساهم في وقف العنف تماما، وقال «إن العدو الوحيد الذي يواجه مصر حالياً هم الصهاينة»، وشدد على ضرورة تضافر الجهود لمواجهتهم.

ثم تحدث المحامي سيد عبدالفتاح وكرر مناشدة الدفاع للرئيس مبارك اتخاذ اجراءات للتعاطي ايجابياً مع اعلان وقف العمليات، مؤكداً ان الاعلان نشا عن قناعة تامة لدى قادة التنظيمات الدينية المصرية بان المرحلة الحالية تستدعي وقف العنف والتفرغ لمواجهة اسرائيل.

ثم بدات المحكمة في مناقشة الشهود واستمعت الى شهادة ضابط في جهاز الامن ذكر ان تعليمات صدرت اليه عقب وقوع تفجيرات المصارف واغتيال رئيس ادارة مكافحة النشاط الديني في جهاز مباحث امن الدولة اللواء رؤوف خيرت ومحاولة اغتيال ضباط في سجن ابو زعبل بجمع تحريات عن الجناة. واوضح انه تاكد ان القائد العام لـ «الجماعة الاسلامية» في ذلك الوقت (العام ١٩٩٤) هو طلعت ياسين همام الذي قتل في معركة مع الشرطة في منطقة حدائق القبة في نيسان (ابريل) العام ١٩٩٤، وان همام كلف المتهم الثاني في القضية حسام خميس نوير بقيادة الجناح العسكري وتشكيل خلايا في محافظات عدة واختيار عناصر غير معروفة لدى اجهزة الامن لضمها الى التنظيم وتدريبها على تنفيذ عمليات ضد شخصيات عامة ورجال امن ومنشات عامة وخاصة. كما كلف المتهم الثاني محمود ابراهيم مبروك بالاشراف على مجموعات تتولى رصد الشخصيات المستهدفة وشراء الاسلحة والمتفجرات.

ووقف المتهم عطية عبدالسميع الذي يقضي عقوبة بالسجن المؤبد في قضية أحداث السويس اثناء فترة استراحة وصاح: «بيان من اعضاء الجماعة الاسلامية في سجن العقرب»، وتابع: «ان السجناء والمعتقلين في سجن العقرب يؤيدون اعلان وقف العمليات العسكرية الذي اصدره قبل ثلاثة اسابيع ستة من قادة الجماعة هم كرم راضي وناجح ابراهيم وعبود الزمر وفؤاد الدواليبي وحمدي عبدالرحمن وعلي الشريف»، واضاف: «اننا .



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٧

نبايعهم على ذلك». واوضح ان ثلاثة من قادة الجناح العسكري للتنظيم يقضون عقوبة السجن في قضية المحجوب وقعوا على البيان الذي تلاه ممثلون من بقية السجناء، هم ضياء الدين خلف وصفوت عبد الغني وممدوح علي يوسف.

ورفض المتهم الاجابة عن اسئلة في شأن موقف قادة التنظيم في الخارج الذين رفضوا الاعلان، إلا انه شدد على ان قادة التنظيم في الداخل مصرون على المضي في جهودهم.

وعادت الجلسة إلى الانعقاد وناقشت المحكمة ثلاثة من ضباط الشرطة وقررت تاجيل النظر في القضية الى جلسة تعقد اليوم لاستكمال سماع اقوال الشهود.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ / ٢ / ١٩٩٧

المحكمة العسكرية تواصل اليوم سماع شهود الاثبات فى قضية تفجيرات البنوك

كتب - عبدالحميد شعير:

واصلت المحكمة العسكرية العليا نظر قضية تفجيرات البنوك واغتيال اللواء رؤوف خيرت مساعد مدير مباحث امن الدولة ومحاولة اغتيال ثلاثة من ضباط سجن ابوزعبل . استمعت المحكمة إلى خمسة من شهود الاثبات فى القضية ، ومن ناحية أخرى القى المتهمون المحبوسون بسجن العقرب شديد الحراسة بطره بيانا ابدوا فيه البيان الذى القاه زملاؤهم فى الجلسة الماضية، بايقاف الاعمال الإرهابية والعنف، وقررت المحكمة تاجيل نظر القضية لجلسة اليوم لسماع شهود الاثبات.

وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها امس حيث استمعت إلي شهود الاثبات في القضية وهم من ضباط مباحث امن الدولة، والذى قاموا بإجراء التحريات وشرحوا دور كل متهم من الذين قاموا بتفجيرات البنوك، كما قاموا بوصف دور كل منهم فى حادث اغتيال اللواء رؤوف خيرت، كما اكدوا انهم عثروا داخل مساكن المتهمين على بطاقات ومستندات مزورة، وقد قررت المحكمة التاجيل إلى جلسة اليوم لسماع باقى الشهود.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : أكتوبر
التاريخ : ٢٧/ ٧/ ١٩٩٧

• دراسة

١ السادات ومبارك بين المهادنة والمواجهة للحركات الإسلامية :

وافق الباقورى على دخول الوزارة فاتخذ مكتب الإرشاد قرارًا بفصله من هيئة الإخوان !!

محمد سعد العوضى

بين المعارضة التى تصل إلى درجة المواجهة الصريحة .. ثم تتصاعد لتصل حد العنف ، والمهادنة ، جاءت العلاقات المتبادلة بين الدولة والحركات الإسلامية . وبين الشد والجذب من كلا الطرفين كان الوصال .. أو الانفصال .. لنرى تقلب الأيام .. بين شهور عسل .. وأخرى بصل ! ..

رصدت هذه العلاقة دراسة متأنية واعية ، لم تقتصر على حيز السطور المكتوبة بل تعدتها لتصل إلى صهر الواقع المعاش بين الدولة وجماعات المعارضة الإسلامية .. سواء فى الشارع المصرى .. أو وراء القضبان حيث يقبع المعارضون .. سواء من جماعة الإخوان المسلمين ، أو من جماعات العنف التى خرجت من رحم الستينات واستشرت فى السبعينات ..

وافرزت الدم فى بداية الثمانينات .. ولا تزال ..



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/ ٧/ ١٩٩٧

الدراسة قامت بها د . هالة مصطفى فى مؤلف ضخم بعنوان ، الدولة .. والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة فى عهدى السادات ومبارك ، ..

وتهدف الدراسة التى بين أيدينا إلى تحليل الاستراتيجيات المختلفة التى تبناها النظام السياسى تجاه الحركات الإسلامية المعارضة خلال مرحلتى السبعينات والثمانينات واللتين تمثلان عهدين متتالين فى حياة النظام هما عهدا الرئيس السادات (١٩٧٠ - ١٩٨١) والرئيس مبارك (١٩٨١ - ١٩٩٥) ، فقد شهد العهدان تصاعدا للدور السياسى للمعارضة الإسلامية والتى مثلها جناحان هما الإخوان المسلمون ، الذين شكلوا تاريخيا أهم حركة إسلامية سياسية فى التاريخ المصرى المعاصر ، والجماعات التى ظهرت خارج نطاق جماعة الإخوان ، واتخذت اتجاها عنيفا فى معارضتها للنظام ..

فى هذا الإطار ، تقوم الدراسة بتحليل السياسات المختلفة للنظام المصرى تجاه هذا النمط من المعارضة ، وأسباب اللجوء إلى كل سياسة منها ، والأساليب التى طبقت بها ، والآثار التى ترتبت عليها ..

كما أن الدراسة لا تتجاهل وضع المعارضة الإسلامية فى مصر ، فى سياق تطور ظاهرة المعارضة فى التاريخ الإسلامى بشكل عام ، وتطورها السياسى فى مصر بشكل خاص ..

وتسعى الدراسة إلى توضيح عناصر التغيير والاستمرار فى الاستراتيجيات والسياسات المتبعة إزاء المعارضة الإسلامية فى العهود الثلاثة المتعاقبة منذ قيام نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أى عهود كل من : عبدالناصر ، والسادات ، ومبارك ..

وتشكل يوليو ١٩٥٢ نقطة فاصلة فى حياة النظام السياسى المصرى . حيث لم يعرف النظام الناصرى أيديولوجية سياسية متكاملة أو قوية ، وإنما عرف مجموعة من المبادئ والأهداف العامة ، التى يصعب وصفها بالأيديولوجية . فالحركة ظلت لدى عبدالناصر حقيقة سابقة على الفكر .. وعكست تلك النظرة الطابع العسكرى للنخبة الحاكمة ، الذى اتسم بالتركيز على الحسم والإنجاز ، وتجاوز المناقشات والجدل الفكرى . وقد اتسمت النخبة الحاكمة فى النظام السياسى المصرى بعد ١٩٥٢ بعدد من الخصائص أبرزها : الانتماء الأساسى إلى الطبقة - الوسطى - الطابع العسكرى ، أى الانتماء إلى الجيش - تبلور ما يسمى بالبورجوازية البيروقراطية ..

وقد أدى انتماء القيادات السياسية الحزبية التقليدية السابقة على نظام ١٩٥٢ ، إلى الطبقات العليا (كبار الملاك فى الريف ، والبورجوازية التجارية والصناعية والمالية فى المدن) إلى جعل نظام الحكم معبرا عن توجهات تلك الطبقات ، وفى هذا السياق فإن إلغاء حركة الجيش لدستور ١٩٢٣ فى ديسمبر ١٩٥٢ كان فى واقع الأمر - إلغاء للأساس القانونى الذى كان يستند عليه النظام وانقلابا على الطبقات الاجتماعية المعبرة عنه . فلم يكن دستور ٢٣ معبرا عن الطبقة التى وثبت إلى السلطة . ولم يكن منطقيا أن تترك دستورا يحرمها من فرصة تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها . وفى نفس الوقت فإن الانتماء الطبقى للضباط الأحرار يفسر إلى حد كبير أيضا تخوفهم الشديد من أية مبادرات تنظيمية مستقلة للطبقات العمالية والفلاحين ، وحرصهم على السيطرة على أية أبنية تنظيمية ، نقابية أو سياسية لتلك الطبقات ..

وفى المقابل فإن التنظيمات السياسية الرافضة - التى عبرت عن نفس الطبقة المتوسطة وطموحاتها - والتى وجدت قبل نظام ١٩٥٢ ، وتمثل أبرزها فى جماعة الإخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة عكست نفس التوجهات السياسية وإن اختلف الأساس الفكرى الذى قامت عليه . فالإخوان انتقدوا مبدأ التعددية الحزبية لاعتبار أن ، الإسلام ، يحرم العصبية الحزبية التى تفرق الأمة وتشتتها وفق منطقهم . كذلك عكست جماعة مصر الفتاة الانبهار ، بالفاشية ، ، كما ظهرت فى ذلك الحين فى إيطاليا وألمانيا . وقد أدى ظهور هذه التنظيمات بتوجهاتها السياسية إلى إضعاف الحياة الحزبية التى مهدت لحركة الجيش ..

وبرز الطابع البيروقراطى للنخبة الحاكمة ، مرتبطا بنظام رأسمالية الدولة ، فى ظل النظام الناصرى ، وهو ما يمكن أن يعرف باسم ، البورجوازية البيروقراطية ، .. والذى خلق للنخبة موقعاً ، مسيطرا ، ..

كل هذه الخصائص لعبت دورًا مهما فى تحديد استراتيجيات النظام وسياساته تجاه المعارضة السياسية بشكل عام ، والإسلامية منها بشكل خاص ..

ولم يمثل رحيل عبدالناصر ١٩٧٠ انقطاعا فى طبيعة النظام السياسى الذى حكم مصر منذ ١٩٥٢ . حيث تحددت إلى حد كبير طبيعة العلاقات بين القوى السياسية المختلفة ..

وقراءة التاريخ السياسى المعاصر لمصر منذ ١٩٥٢ تشير إلى خصوصية العلاقة التى ربطت بين تنظيم الضباط الأحرار وجماعة الإخوان المسلمين أولى الحركات السياسية الإسلامية فى مصر . وتنطوى هذه العلاقة ابتداءً على بعدين أساسيين : الأول هو السياق السياسى الذى نمت فى إطاره الحركتان قبل نجاح الجيش فى الاستيلاء على الحكم . والآخر يتعلق بالأصول الاجتماعية التى جاءت منها كل من هاتين الحركتين ، والتى عبرت



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/ ٧/ ١٩٩٧

عن إحدى شرائح الطبقة الوسطى المصرية ، هى الشريحة الدنيا منها . ولعب هذان البعدان دورا أساسيا فى صياغة العلاقة بين الضباط الأحرار والإخوان المسلمين والتى تراوحت بين التعاون حينا والصراع حينا آخر ، ولكنها فى كل الأحوال كانت تحمل فى طيها طابعا تنافسيا مستمرا . وإذا كانت دواعى

البراجماتية السياسية قد جمعت بينهما لمواجهة النظام السابق على ١٩٥٢ ، إلا أن استمرار عوامل المنافسة بينهما حالت دون تعايشهما لفترة طويلة ..

ولم يكن غريبًا أن نجد جذورا إخوانية لحركة الضباط الأحرار .. على عكس حزب الوفد ، الذى كان الضباط الأحرار والإخوان على علاقة عداء به لانتماءات الوفد الطبقية والاجتماعية . وكان لحادث فبراير ١٩٤٢ أثره فى ابتعاد كثير من شباب الضباط عن الوفد وزيادة سخطهم عليه بعد تولى الحكم ١٩٥٢ ..

والإطار التنافسى الذى اتسمت به العلاقة بين حزب الوفد من ناحية ، وجماعة الإخوان المسلمين وتنظيم الضباط الأحرار من ناحية أخرى ، هذا الإطار أدى إلى تعاون كل من الضباط والإخوان لتوجيه حركتهما فى بعض اللحظات التاريخية ضد الوفد ولكن مسار هذه العلاقة التعاونية اختلف بعد تغير هذا الظرف التاريخى بصعود حركة الضباط الأحرار ووصولها إلى الحكم مع بقاء الإخوان خارجه ..

ولجأ النظام السياسى الجديد إلى احتواء الإخوان بشكل مبكر لسببين رئيسين . الأول انهم شكلوا قوة من أهم القوى السياسية والتى كان لها تنظيماتها السرية . والآخر هو تطلعها إلى اقتسام السلطة مع النخبة السياسية الجديدة ..

وبدأ النظام عهده بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ، فصدر قرار بعفو خاص فى ١١ أكتوبر ١٩٥٢ عن قتلة المستشار أحمد الخازندار رئيس محكمة جنايات القاهرة : كأول إشارة إلى رغبة النظام فى الاحتواء المبكر للاخوان . كما أعلن النظام فى أول قانون له لتنظيم الأحزاب السياسية فى سبتمبر ١٩٥٢ على نص مؤداه : (يقصد بالحزب السياسى كل حزب او جمعية أو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية الداخلية أو الخارجية للدول لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم ولا يعتبر حزبا سياسيا الجماعة التى تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية) . واستنادا إلى العبارة الأخيرة تم استثناء الإخوان المسلمين من قرار حل الأحزاب فى ١٨ يناير ١٩٥٣ .. والحقيقة أن ذلك كان رغبة فى مراعاة التوازن السياسى والتحسب من دور الجهاز السرى للإخوان ، واحتمالات قيامه بأعمال عنف تهز الاستقرار المطلوب فى بداية الثورة ..

فى المقابل كان واضحًا أن قيادات الجماعة قد عملت هى الأخرى على تأييد الثورة وأهدافها ، وكان هذا التأييد من منطلق سياسى أيضا ..

وعملت سياسة الحكم الجديد على التخلص أولا من حزب الوفد بما له من ثقل سياسى ، ثم التحول إلى تصفية باقى القوى من اليسار واليمين ممثلة فى الشيوعيين والإخوان المسلمين . وتم تنفيذ المرحلة الأولى بنجاح ، أما بالنسبة للمرحلة الثانية ، وفيما يخص باليسار فإن الثورة استطاعت توجيه ضربة قوية للحزب الشيوعى المصرى ، وبقى الإخوان ، وتطلب الأمر معالجة من نوع خاص ..

كانت الضغوط التى يبذلها الإخوان تتزايد من أجل المشاركة فى الحكم ، وكانت القيادة على وعى بما يفعله الإخوان . وأرادت تحييدهم بتمثيلهم فى الوزارة ، وأبدى المرشد قبولا بالمبدأ ورشح ثلاثة من الإخوان : منير الدلة .. حسن عشماوى .. محمد أبو السعود .. كما اقترح حسن العشماوى اسم الشيخ حسن الباقورى الذى تحمس له جمال عبدالناصر ، والذى قبل بدوره الاشتراك فى الوزارة ، وتحفظ المرشد لقلة العدد ، مما يضعف من موقف الإخوان ويقوى الثورة ، لذلك عندما وافق الباقورى على دخول الوزارة اتخذ مكتب الإرشاد قرارا بفصله من هيئة الإخوان ..

وكان هذا هو الصدام الأول بين الثورة والإخوان . وبدأ تحرك الإخوان على مستويين : الأول تصعيد مطالبهم السياسية ، والتى تبلورت لتصل إلى شكل حزب سياسى . والآخر هو دفع التناقضات بين محمد نجيب الذى راهنوا عليه ، ومجموعة الضباط الأحرار حيث كان الصراع على السلطة يدور بين الجانبين ..

ولم يلق كل من التحركين نجاحًا . فقد تم رفض الطلب الأول حيث نصحت القيادة الفعلية للحكم متمثلة فى عبدالناصر الإخوان بالعدول عن هذا المطلب والاكتفاء بممارسة الدعوة بعيدا عن الحزبية والمعارك السياسية . كما أن غياب أرضية مشتركة لالتقاء الجماعة مع محمد نجيب بعيدا عن دواعى الواقعية السياسية كان كفيلا بإنهاء تحركها الثانى إزاءه ..

فى المقابل ، استمرت عوامل الصراع غير المعلن أيضا من جانب مجلس قيادة الثورة ، ومحاولة تعميق التناقضات الداخلية بينهم . ولعب الباقورى دورا فى دعم الجناح المؤيد من الإخوان للتعاون مع الحكم الجديد .. كما سعى عبدالناصر لتقريب عبدالرحمن السندى رئيس الجهاز السرى إليه ، والذى كان على خلاف مع حسن الهضيبى والشيخ سيد سابق منشئ الجهاز ، مما أدى إلى تعميق الانقسامات الداخلية فى صفوف الجماعة ..



ورغم ذلك تزايدت مخاوف مجلس قيادة الثورة من تزايد نفوذ الجناح المناوئ له في الإخوان والذى اتخذ موقفا سلبيا من بعض سياسات الحكم الجديد والتصريح بذلك علنا ، من ذلك عدم حماس الإخوان لقانون الإصلاح الزراعى ، وعدم ارتياحهم لقرار إقالة رشاد مهنا الذى كان قريبا منهم ، فضلا عن بعض تصريحاتهم أمام الصحافة الخارجية .. وسعى الإخوان إلى تكثيف وتغلغل نشاطهم داخل بعض النقابات العمالية والجامعات ..

إلى أن جاءت نقطة الصدام فى ١٣ يناير ١٩٥٤ عقب الاضطرابات التى حدثت فى الاحتفال بذكرى معركةالقناة .. وفى اليوم التالى اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارا بحل جماعة الإخوان المسلمين ..

وتصاعدت المواجهة فى أعقاب توقيع اتفاقية الجلاء فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ ، واتخذ الإخوان موقفا رافضا منها . وبعد التوقيع النهائى على الاتفاقية يوم ١٩ أكتوبر وأثناء القاء عبدالناصر خطابه بالاسكندرية يوم ٢٦ أكتوبر احتفالا بتوقيع الاتفاقية فى ميدان المنشية قام الإخوان بمحاولة لاغتياله . ثم قيام النظام بشن حملة اعتقالات واسعة النطاق ضد أعضاء الجماعة . وفى نفس الليلة صدرت الأوامر باعتقال الإخوان المسلمين . وتم تشكيل محكمة خاصة فى أول نوفمبر ١٩٥٤ سميت باسم (محكمة الشعب) برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعى لمحاكمتهم ، وصدرت أحكام بالإعدام شملت مجموعة من أبرز قيادات الجماعة والجهاز السرى ..

واستمر الصدام بعد ذلك بين نظام حكم عبدالناصر والإخوان ومحاولة إحياء الجهاز السرى مرة أخرى عام ١٩٦٥ بقيادة سيد قطب .. وعكست العلاقة مظاهر الصراع على اقتسام السلطة السياسية ..

وسعى النظام الجديد إلى توليد نوع من الشرعية الدينية للحكم .. وزيادة هيمنة الدولة ورقابتها على المؤسسات الدينية الرسمية من خلال تطوير الأزهر وإنشاء المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .. ومحطة إذاعة القرآن الكريم .. وجعل الدين مادة إجبارية فى المدارس .. وكان المقابل لهذا التوجه هو اقصاء القوى السياسية الإسلامية ممثلة فى الإخوان عن المشاركة فى الحكم بالمهادنة حينا .. والمواجهة والحسم حينا آخر ! ..

وبالتالى فمن الصعب الحكم على موقف النظام فى العهد الناصرى من الدين ، وموقعه فى الحياة السياسية أنه موقف قام على أساس التجديد القيمى والثقافى ، بقدر ما قام على أساس التوظيف السياسى للدين فى ظل اشتداد قبضة النظام على المؤسسات الدينية وتقييده الشديد لقوى المعارضة السياسية الإسلامية □



المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢٧/ ٧/ ١٩٩٧

مصرع أحد العناصر الإرهابية بعد تبادل اطلاق النار مع الأمن بأسيوط

كتب شريف عارف :

لقى احد العناصر الإرهابية النشطة مصرعه امس بعد تبادل لإطلاق النيران مع قوات الأمن بمحافظة اسيوط.

واعلن مصدر مسئول بالمركز الإعلامى الامنى بوزارة الداخلية انه قامت فجر امس إحدى المأموريات المشتركة لضبط وتفتيش مسكن الإرهابى الهارب محمد احمد سليم محمد والذى ثبت تورطه فى عدد من الحوادث الإهابية الأخيرة.

وقال المصدر انه توافرت معلومات حول وجود الإرهابى المذكور برقية الوعاطلة التابعة لمركز صدفا باسيوط واثناء قيام القوات بضبط الإرهابى بعد استئذان النيابة العامة فى ذلك قام الإرهابى بإطلاق النيران على افراد القوة مما اضطرها لمبادلته اطلاق النيران لقى بعدها مصرعه على الفور وتم ضبط السلاح النارى الذى بحوزته.

اسفر الحادث عن اصابة المجند عاطف محمد احمد اثناء تبادل إطلاق النيران وتم نقله إلى المستشفى لتلقى العلاج واخطرته النيابة لمباشرة التحقيقات.



المصدر : الحيــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/٣/١٩٩٧

نجل عبدالرحمن يؤكد تدهور صحة والده

□ القاهرة –
من محمد صلاح:

■ اعلن السيد عبدالله عبدالرحمن نجل زعيم «الجماعة الاسلامية» في مصر الدكتور عمر عبد الرحمن الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في احد السجون الاميركية، انه تلقى معلومات تفيد تدهور الحال الصحية لوالده بعد اجراءات اتخذتها سلطات السجن ضده.

وقال عبدالله لـ «الحياة» ان رامزي كلارك محامي الشيخ الضرير اجرى اتصالاً هاتفياً بافراد اسرة الشيخ وابلغهم فيه انه طلب من السلطات الاميركية نقل عبد الرحمن الى احد المستشفيات على وجه السرعة بسبب تدهور حالته الصحية اخيراً.

واشار المحامي الى ان القضية التي رفعها ضد الحكومة الاميركية لطلب نقل عبدالرحمن من الزنزانة الانفرادية التي يقيم فيها داخل السجن لم يتم الفصل فيها بعد.

ولفت عبدالله إلى ان السلطات الاميركية منعت والده من اجراء محادثة هاتفية مع افراد اسرته كانت تتم عادة مرة كل شهر، مشيراً إلى ان موعد المكالمة مر من دون ان يتصل الشيخ بافراد اسرته.

وناشد عبدالله الجمعيات والمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان التدخل والضغط على الادارة الاميركية لتحسين معاملة والده.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــــاة

التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٧

قضية الاغتيالات الكبرى: الدفاع يطعن في دستورية قانون الطوارئ

□ القاهرة - «الحياة»:

■ قررت محكمة أمن الدولية العليا في مصر امس عقد جلسات يومية في قضية «الاغتيالات الكبرى» المتهم فيها ٣٣ من الجناح العسكري لتنظيم «الجماعة الاسلامية» للانتهاء من مرافعة الدفاع عن المتهمين. وترجع وقائع القضية الى العام ١٩٩٤ حيث تم توقيف ٣٣ متهماً اعضاء في «الجماعة» ووجهت لهم اتهامات بقتل ٢٦ من ضباط الشرطة من بينهم اللواء محمد طعيمة المفتش في مصلحة الامن العام، فضلاً عن الشروع في قتل ٤٥ آخرين من رجال الأمن والمواطنين والسياح الاجانب. وتضمنت وقائع الاتهام في القضية قيام المتهمين بتخريب المنشآت الاقتصادية والسياحية وبينها بنوك وشركات انتاجية. وكان الدفاع بدأ مرافعته امس بأن أعلن في الجلسة انه لا وجه لاقامة الدعوى القضائية ضد المتهمين استناداً الى عدم دستورية قانون الطوارئ الذي يحاكمون على اساسه.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٧

فى قضية الاغتيالات الكبرى

المحكمة تقرر استمرار انعقاد جلساتها يوميا لسماع الدفاع

كتب ـ خالد ابوالعز:

استأنفت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ، أمس نظر قضية الاغتيالات الكبرى والمتهم فيها ٣٣ متهما من قادة الجناح العسكرى للجماعات الاسلامية وجهت اليهم النيابة العامة ارتكاب ١٩ حادثا ارهابيا بمحافظات صعيد مصر خلال عام ٩٤ واستمعت المحكمة إلى مرافعة الدفاع الذى طالب بإلغاء قانون الطوارئ، لعدم جدوى تطبيقه وقررت المحكمة استمرار انعقاد جلساتها يوميا لنظر القضية عقدت الجلسة برئاسة المستشار اسماعيل حمدي رئيس المحكمة وعضوية المستشارين رمزى عامر وسيف النصر سليمان وسكرتارية عصام عبدالفتاح وممدوح غريب وحضر المتهمون جميعا فى حراسة برئاسة العميد عبدالعزيز فهمى والمقدم عماد قنديل قائد حرس المحكمة والرائد ميشيل رشدى قائد حرس التأمين وبدأ الدفاع عن المتهمين مرافعته بإبداء الدفوع الشكلية المتعلقة بجميع المتهمين طالب فيها بالغاء قانون الطوارئ، لعدم جدوى تطبيقه وطعن فى النصوص الخاصة بجرائم الارهاب التى تم إدخالها على قانون العقوبات وانتفاء أركان جريمتى الانضمام إلى جامعة مسلحة وجريمة الاتفاق الجنائى ثم بدأ مرافعة عن المتهم الأول فدفع ببطلان اعترافاته الواردة فى التحقيقات تأسيسا على إنها جاءت وليدة اكراه واقع عليه لوجود تناقضات كبيرة فيها فيما يتعلق باسماء المتهمين الحركية وأماكن الايواء ورسائل الاتصال التى وردت على لسانه وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة استكمال المرافعة بجلسة اليوم.



المصدر : الأهــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٧

تأجيل قضية مجدى الصفتى إلى جلسة ٢٤ أغسطس القادم

كتب ـ خالد الأصمعى:

واصلت صباح امس محكمة امن الدولة العليا بالجيزة إعادة محاكمة اعضاء تنظيم مايسمى ب «الناجون من النار» والذين تجرى محاكمتهم بعد أن كان صدر ضدهم حكم غيابى بالاشغال الشاقة المؤبدة فى قضية الشروع فى قتل الكاتب الصحفى مكرم محمد احمد ووزير الداخلية الاسبق النبوى اسماعيل، وقررت المحكمة تاجيل نظر القضية إلى جلسة ٢٤ اغسطس القادم لسماع مرافقة النيابة عقدت الجلسة برئاسة المستشار احمد خليفة وعضوية المستشارين محمود عبد العاطى وفوزى حفنى وامانة سر حسنى عبد العال.

وكانت المحكمة قد بدات فى إعادة محاكمة كل من مجدى الصفتى وعبد الله حسين ابو العلا بعد القبض عليهما ووجهت لهما النيابة تهمة تشكيل جماعة الغرض منها مناهضة مبادىء نظام الحكم وخرق الدستور والقوانين المنظمة للبلاد وتكفير المجتمع وإباحة قتل عدد من المسئولين والشخصيات العامة والشروع فى القتل وطلب الدفاع عن المتهمين منحه اجلا للاطلاع وانتهت المحكمة أمس إلى تاجيلها الى جلسة ٢٤ اغسطس القادم لسماع مرافقة النيابة العامة.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/ ٨/ ١٩٩٧

مواصلة سماع شهود الاثبات فى قضية تفجير البنوك

كتب ـ عبد الحميد شعير:

واصلت المحكمة العسكرية العليا الاستماع لمرافعات شهود الإثبات فى قضية تفجيرات البنوك واغتيال اللواء رءوف خيرت ومحاولة اغتيال ثلاثة من سجن ابو زعبل حيث استمعت إلى شهادة ٦ من شهود الإثبات فى القضية وقررت استكمال سماع شهود الاثبات في جلسة اليوم.

وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها امس حيث واصلت الاستماع لشهود الإثبات وعددهم ٦ من ضباط مباحث أمن الدولة وذلك بخصوص ضبط بعض المتهمين بعد الحصول على اذن من نيابة أمن الدولة حيث عثر على بعض الأوراق والبطاقات الشخصية والعائلية المزورة.

ومن ناحية تصدر المحكمة العسكرية العليا ا ليوم حكمها فى القضية والمتهم فيها رمزى محمود الوافى «طبيب تخدير» الذى ضبط اثناء عودته من الخارج ومعه مجموعة من الكليشيهات والاختام المزورة التى تخص عدة جهات حكومية وعسكرية ومبلغ ٢٠ الف دولار. وقد كشفت التحقيقات عن قيام المتهم باعمال التزوير فى محررات رسمية لصالح افراد الجماعات الارهابية. وهذه القضية هى احدى اربع قضايا احيلت مؤخرا إلى القضاء العسكرى، والتى تشمل أيضا قضايا تفجير البنوك وخان الخليلى والجماعة الاسلامية



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٨/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر

٤٠٠ من أفراد الجماعات أمام المحاكم العسكرية

مصر: «صيف حسم» المتطرفين وزيادة الضربات «الاجهاضية» لاضعافهم

القاهرة – وائل الابراشي

تنظر المحاكم المصرية العسكرية ومحاكم امن الدولة العليا خلال الايام المقبلة خمس قضايا تتعلق بالجماعات المتطرفة يمثل فيها ٤٠٠ متهم، وهو ما يحدث للمرة الاولى في تاريخ المواجهة بين الشرطة والجماعات الدينية المسلحة، فيما اعتبره الكثيرون صيف المحاكمات بالنسبة الى المتشددين. واعتبرته الاجهزة الامنية «صيف الحسم» في المواجهة معهم.

وترتبط الرغبة في سرعة الفصل في هذه القضايا باهمية اعترافات المتهمين التي كشفت وجود خطة بديلة للجماعات المسلحة تنتقل فيها من مرحلة العمليات العشوائية الى العمليات المنظمة الكبيرة لتوجيه ضربات قاصمة في سياق المواجهة، وتنتقل كذلك من قتل السياح وضرب الشرطة الى اغتيال المسؤولين الكبار وهي العمليات التي توقفت طوال السنوات الثلاث الماضية.

ففي قضية الاغتيالات الكبرى (وهي احدى اخطر القضايا التي تنظرها المحاكم المصرية وسميت بذلك الاسم بعدما اعترف المتهمون فيها بتنفيذ ١٧ عملية لاغتيال ضباط وامناء شرطة) اعترف المتهم الرئيسي رضوان ابراهيم السيد بـ «ان الذي يدور الآن بيننا وبين النظام حرب عصابات تعتمد على توجيه ضربات عدة من جانبنا الى قيادات وافراد الشرطة وبعض المسؤولين». واضاف «ان الامر لا بد من ان ينتهي بتوجيه ضربة قوية للنظام مثل ضربة العام ١٩٨١». ولما ساله المحقق، هل يعني ذلك ان لديك معلومات عن وجود خطة تتعلق بضربة قوية للانتقال من مرحلة حرب العصابات الى مرحلة اخرى لحسم الامر لمصلحتها؟ اجاب: «حتى لحظة القبض عليّ لم يكن قد تم الاستقرار بعد على خطة معينة بديلة. ولكن التخطيط لذلك كان على اشده لان هناك قناعة تامة لدى قيادات الجماعة بان حرب العصابات وعمليات الاغتيال التي نقوم بها ستاخذ وقتا طويلا لتؤثر في النظام او تهزه، ولا بد من التفكير في خطط بديلة على غرار ضربة ١٩٨١».

ووفقا لاوراق التحقيقات التي اطلعت عليها «الوسط»، فان اعترافات المتهمين في القضايا الاربع الاخرى تتماشى مع اعترافات المتهم رضوان التي كشف فيها عن خطط تطوير العمليات. ففي قضية اغتيالات الشخصيات المهمة (القضية الرقم ٥٩ – جنايات عسكرية) التي نسب الى المتهمين فيها التخطيط لاغتيال اربعة مسؤولين كبار هم: الدكتور اسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية، والدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية، والدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة السابق ووزير التعليم العالي الحالي، والمستشار احمد صلاح الدين بدور رئيس



محكمة امن الدولة العليا، اعترف المتهم الثاني جمال ابو رواش في محضر الشرطة (غير انه انكر ذلك امام النيابة) بانه اختار الدكتور الباز والدكتور عزمي «لانهما من رجال الرئيس» وقال ان العملية رسالة مفادها «ان ذراع الجماعة الاسلامية طويلة». والمتهم الرئيسي في هذه القضية التي قبض على المتهمين فيها في ايار (مايو) الماضي هو مصطفى حمزة المطلوب في قضية محاولة اغتيال الرئيس مبارك في اديس ابابا (١٩٩٥).

وعثرت قوات الأمن مع ابو رواش - وهو منفذ اول عملية تفجير سيارة مفخخة في مصر حاول خلالها اغتيال اللواء زكي بدر وزير الداخلية السابق - مفكرة دوّن بها بعض الملاحظات، منها اشارة بان الدكتور مفيد شهاب «ضيق الخناق على الطلاب الاسلاميين داخل جامعة القاهرة، وانه اعتاد اعداد تقرير سنوي في شأن الارهاب بصفته رئيس لجنة الامن القومي في مجلس الشورى». وملاحظة اخرى اشار فيها الى سهولة رصد تحركات الدكتور الباز «لانتظامه في حضور عدد كبير من المناسبات الاجتماعية ومعارض الفنون التشكيلية».

وكشفت التحقيقات في القضية المتوقع احالتها خلال ايام الى احدى الدوائر العسكرية عن ان اخطر ما فيها انها تجمع الفئات التالية من المتشددين.

• الرعيل الاول من «الجماعة الاسلامية»، وهي مجموعة احداث العام ١٩٨١ الذين سبق اتهامهم في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات وقضية الجهاد الكبرى. وهم زملاء قادة الجماعة المسجونين عبود الزمر وناجح ابراهيم وغيرهم ممن وقعوا على بيان وقف عمليات العنف اخيراً.

وابرز المتهمين في القضية من هذه المجموعة سامي الجيزاوي امير التنظيم ومحمد مختار (هارب يقيم الآن في لندن) واسامة رشدي (يقيم في هولندا).

• الوجوه الجديدة الذين لم يسبق اتهامهم في اي قضية عنف، ولم يسبق حتى مجرد الاشتباه في صلاتهم بالجماعات. وكانت المفاجأة ان بين المتهمين طالب في الجامعة الاميركية اسمه عمرو طارق عاشور وهو نجل رجل اعمال معروف، وكشفت التحقيقات ان عمرو عاشور متهم بالتمويل، اذ سلّم سالم ابو رضا وهو احد المتهمين في القضية مبلغا من المال. ومن هذه المجموعة ايضا الصيدلي خالد قنديل والمحامي خلف عبدالرؤوف.

وقال ابو رواش في التحقيقات «هناك بعض ابناء العائلات الغنية متعاطفون معنا، ويقراون كل شيء عنا، لأننا عالم غامض ومختلف بالنسبة اليهم، كما ان بعضهم ناقم على حياته وهؤلاء لا بد ان نوليهم اهتمامنا». ووثق ابو رواش صلته بالمتهم خالد قنديل الذي يمتلك صيدلية في حي مدينة نصر، بل نجح خالد في اقناعه بالاقتران بزميلة له واعطاه مبلغا من المال.

كانت خطة «الجماعة الاسلامية» حسبما اعترف ابو رواش تتمثل في تشكيل مجموعات متناثرة غير معروفة للأمن بعد ان تلقت كل المجموعات والاجنحة العسكرية للجماعة ضربات اجهاضية من قبل اجهزة الامن، وحاصرت الرقابة الامنية بعض المجموعات التي تقوم فقط بمهمة الدعوة، إذ ان اغتيال المسؤولين الكبار لا يحتاج إلى افراد مدربين عسكرياً، وانما يعتمد على الرصد وتحديد خط السير، خصوصا ان الجماعة حددت اسلوب الاغتيال باستخدام السيارات المفخخة، وهو اسلوب يجيده ابو رواش وان كانت عمليته الاولى ضد الوزير بدر فشلت قبل ثماني سنوات.

واعترف المتهم عبدالسلام محمد بـ «ان اكبر اخطاء الجناح العسكري للجماعة انه لم ينفذ طوال السنوات الماضية اي عملية مسلحة ضد اسرائيل والمصالح الإسرائيلية»، واعتبر ان تنفيذ مثل تلك العمليات «كان سيوجد تعاطفا بين الشارع والجماعة، ولذلك اعد التنظيم قائمة بالمصالح والمنشآت الإسرائيلية والاميركية في مصر.

من جهة اخرى كشفت تحقيقات قضية محاولة تفجير المنشآت السياحية وجود دلائل على خطة تطوير العمليات التي تحدث عنها المتهم رضوان في قضية الاغتيالات الكبرى. إذ كشف المتهمون في التحقيقات عن خطة لتنفيذ عملية كبيرة خلال انعقاد المؤتمر الدولي للسكان بالقاهرة ضد الضيوف من خلال تفجير الباصات التي تقلهم، على ان تتولى مجموعة اخرى اعداد قائمة باسماء صحافيين وفنانين لاغتيال بعضهم.

وكشفت التحقيقات ان المتهمين اتخذوا من مدينة ٦ اكتوبر ماوى، الامر الذي ادى الى حدوث اشتباك مع الشرطة قتل فيه خمسة من قيادات الجماعة الاسلامية ممن تدربوا عسكريا في الخارج. كما ان تطوير العمليات شمل التفكير في نسف منطقة خان الخليلي السياحية عن طريق سيارة ملغومة محملة ببضائع مماثلة لما يباع في اسواق خان الخليلي حتى لا تثير الشبهات، فيما هي في حقيقتها مفخخة بكميات كبيرة من مادة «تي. إن. تي».

واذا كانت القضيتان السابقتان (قضية اغتيالات المسؤولين الكبار وقضية المنشآت السياحية) حققتا هدف محاصرة القيادي المطلوب مصطفى حمزة قانونياً، فان قضية خان الخليلي ستثير موضوع المحامي عادل عبدالمجيد الذي



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٨ / ٧ / ١٩٩٧

منحته لندن حق اللجوء السياسي وترخيصا لانشاء جمعية اسمها «المكتب الدولي للدفاع عن الشعب المصري». وعبدالمجيد هو المتهم الاول في قضية خان الخليلي، وتضم هذه القضية ٩٠ متهما، وهو اكبر عدد من المتهمين في قضايا الجماعات الدينية المحالة الى الدوائر العسكرية.

وفي قضية تفجيرات البنوك التي تنظرها احدى الدوائر العسكرية قدم ٩٨ متهما للمحاكمة ونسبت اليهم اتهامات لا تقل خطورة عن العمليات السابقة، تتعلق بتفجير البنوك ومؤسسات حكومية اقتصادية وتخريبها لاضعاف النظام اقتصاديا، وكذلك اغتيال مسؤول النشاط الديني في مباحث امن الدولة اللواء رؤوف خيرت، ومحاولة اغتيال ضباط سجن ابو زعبل. والمتهم الاساسي في هذه القضية الطالب في كلية دار العلوم جامعة القاهرة محمود ابراهيم مبروك. وحسب مصادر امنية فإن الجماعات الدينية المتطرفة طورت عملياتها المسلحة في القضايا الخمس الاخيرة، وانتقلت من مرحلة قتل السياح وضرب الشرطة الى العمليات المنظمة، مثل نسف المسؤولين الكبار في المؤسسات السيادية وهو ما دفع الى الاسراع بكشف هذه المخططات وتوجيه ضربات اجهاضية سريعة، ليكون صيف هذا العام هو صيف الحسم.

ورات هذه المصادر نفسها ان هذه الضربات الاجهاضية هي التي دفعت قيادات الجماعات الاسلامية داخل السجون المصرية الى تقديم مبادرة وقف العنف، خصوصاً ان ٤٠٠ من اعضائها يمثلون الآن أمام اشد محاكم الدولة المصرية صرامة وحسماً ■



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ م / ٧ / ١٩٩٧

مواصلة الاستماع إلى مرافعة الدفاع فى قضية الاغتيالات

واصلت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ أمس الاستماع إلى مرافعة الدفاع فى قضية الاغتيالات الكبرى حيث طعن الدفاع فى بطلان اجراءات الاستجواب والقبض على المتهمين وتفتيشهم، وبطلان الاعترافات لتعرض المتهمين للتعذيب الذى أكده تقرير الطب الشرعي. وقررت المحكمة استكمال مرافعة الدفاع اليوم.

مصدر أمني: تعليمات من مصطفى حمزة بتصفية مؤيدى بيان وقف العنف

كتب عبدالفتاح عبدالمنعم:

قبل مرور اسبوعين على بيان عبود الزمر وقيادات السجن من أعضاء مجلس الشورى بالجماعة الإسلامية الخاص بالدعوة لإعلان وقف القتال ضد الحكومة.. فوجئ الجميع بإعلان رسمى من القيادات الإرهابية فى صعيد مصر برفض هذا البيان.. وتمثل هذا الإعلان فى إطلاق الرصاص على ستة من رجال الشرطة بمدينة المنيا ادت إلى مصرعهم جميعا.. وجاءت رسالة الإرهابيين تاكيدا على أن بيان الزمر ورفاقه مجرد حبر على ورق وأن الجهاد المقدس الذى تعلنه قيادات الإرهاب ضد الحكومة مستمر وأنه لا ولاية لقيادات السجن الذين ثبت بالفعل انتهاء دورهم القيادى على أفراد التنظيم.

مصادر أمنية بوزارة الداخلية كشفت النقاب لـ «العربي» عن أن أجهزة الأمن احبطت خلال الأيام الماضية اكبر عملية إرهابية كانت ستتم بمحافظتى المنيا والقاهرة حيث حاول عدد من اتباع القيادى فريد سالم كدوانى نقل عدد من المتفجرات والاسلحة النارية عبر السيارة التى أطلقت النار على قوة الشرطة بالإضافة إلى خطة عمل استهدفت عدة منشآت حيوية منها مقر محافظة المنيا وعدد من المنشآت الحيوية داخل القاهرة!

وعلمت «العربي» أن جهازا أمنيا كبيرا رصد عدة رسائل شفرة تم إرسالها بعد يومين من بيان عبود ورفاقه إلى بعض قيادات الإرهاب فى صعيد مصر يرجح أنها قادمة من الإرهابى مصطفى حمزة قائد الجناح العسكرى للجماعة واحتوت ٣ معلومات خطيرة حول إعادة غربلة التنظيم الداخلى وإعادة التشكيل وطرد جميع الأعضاء الذين يؤيدون بيان الزمر..

وشددت الرسالة التى رفضت المصادر الأمنية الكشف كل تفاصيلها بأن مصطفى حمزة وقع الرسالة باسم «أبو حازم» للتمويه مشيرا إلى ضرورة التخلص من المؤيدين للبيان.

وبعيدا عن إعلان وفاة بيان الزمر ورفاقه فإن أحد المحامين البارزين أكد بأن بيان الزمر ليس توصية لوقف العنف وليس قرارا وأن البيان يتمنى أن ينتهج أعضاء الجماعة الإسلامية مسلكا جديدا دون استخدام العنف ضد الحكومة..

ومن ناحية أخرى.. بدأت أجهزة الأمن التحقيقات مع محمود زهران أمير الجماعة الإسلامية بديروط والذى تم اعتقاله الأسبوع الماضى وهو متزوج من شقيقة زوجة الدكتور عمر عبدالرحمن حيث عثر معه على مستندات تنظيمية مهمة تخص الجماعة الإسلامية حيث أكدت مصادر أمنية أن «زهران» كان مختفيا من خمس سنوات ويرجح أنه سافر خلالها إلى أفغانستان لمقابلة مصطفى حمزة وأن عودته جاءت لإعادة تشكيل الجماعة والإعداد لعمليات إرهابية.. كان زهران قد اختفى منذ عام ١٩٩١. ■



المصدر : صوت الأمة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩م / ٧ / ١٩٩٧

امريكا تبحث عن خليفة عمر عبد الرحمن!!

• صراع بين ابو حازم ورفاعى طه على الامارة
• خروج شوقى الاسلامبولى من دائرة المنافسة

لا يمر يوم إلا وتبث وكالات الانباء الاجنبية والعربية خبرا عن سوء حالة الدكتور عمر عبد الرحمن مرشد الجماعة الاسلامية وبالفعل فان مصادر الجماعة الاسلامية فى مصر تؤكد: ان حالة الدكتور عمر عبد الرحمن «٦٤سنة» سيئة جدا وانه يواجه بمعاملة سيئة في محبسه بالولايات المتحدة الامريكية الامر الذى جعل السؤال حول شخصية خليفة الدكتور عمر فى امارة الجماعة الاسلامية اكثر الحاحا الآن عنه فى اى وقت مضى ولا شك ان اجابة هذا السؤال شغل بال الكثيرين فى مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية بالطبع التى فتحت ابوابها امام الدكتور عمر عبد الرحمن بعد خروجه من السجن فى ٨٤/٩/٣٠ ليتخذها مقرا لدعوته بل وتركت له الحبل على الغارب في جمع التبرعات من كافة الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية وسهلت له القيام بعقد المؤتمرات واللقاءات بين رموز التطرف الدينى في العالم. الولايات المتحدة الامريكية يهمها ان تعرف من هو الرجل القادم بعد عمر عبد الرحمن بل وقد لا نكون مجافين للحقيقة اذا قلنا انها قد يكون لها يد في اختيار هذا الامير القادم النظام المصرى ايضا يهمه جدا ان يتعرف على شخصية خليفة «عمر عبد الرحمن» وبالفعل قد طرحت الاجهزة الامنية هذا السؤال منذ اكثر من سنة بعد ورود اخبار تؤكد تدهور حالة الدكتور عمر الصحية إلا ان اكثر الجهات حاجة إلى معرفة الامير القادم للجماعة فهم اعضاء الجماعة انفسهم واعنى بهم الاعضاء القاعدين بالطبع وليس القياديين لان شخصية الامير القادم سوف تؤثر بالتاكيد على مسيرة الجماعة وقدرتها على العمل والحركة وبخاصة بعد تزايد المواجهات الدامية بين الحكومة والجماعة ولعلنا نستطيع تفهم مبادرة الجماعة الاخيرة التى اعلنت فى مطلع هذا الشهر فى هذا الاطار فعناصر الجماعة تسعى لتهدئة المواجهه مع النظام الذى يجهز كل يوم على مجموعات جديدة من اعضاء الجماعة ولكن يبقى السؤال حول شخصية الامير

القادم للجماعة المصادر تؤكد ان الجماعة الان تدار بمنطقة القيادة الجماعية من خلال المكتب التنفيذى الذى يضم خمسة اعضاء من اعضاء الجماعة البارزين يتناوبون فيما بينهم على رئاسة الجماعة عامين لكل واحد اول هؤلاء مصطفى احمد حمزه «ابو حازم» الذى دبر محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى اديس ابابا وهو مقيم الان فى افغانستان والثانى هو محمود شوقى الاسلامبولى شقيق خالد الاسلامبولى قاتل السادات والذى يحتل حاليا منصب امين الصندوق في الجماعة اما الثالث فهو اسامة رشدى «المقيم الان فى هولندا» وهو واحد من ابرز عناصر تنظيم الجهاد فى القضية ٤٦٢ أمن دولة عليا ١٩٨١ وهو من اشد المتحمسين لقيادة مصطفى حمزه اما الرابع فهو محمد مختار مصطفى «مقيم حاليا فى لندن» وهو من ابرز عناصر الجماعة حيث كان احد المؤسسين الرئيسيين لها وقد بدات الفترة الاخيرة الترتيب لتنظيم الرابطة الاسلامية للعاملين بالكتاب والسنة وهو احد التكوينات الجديدة التى بدأ في بروزتها اعلاميا وقد نظم فى مايو الماضي مؤتمرا حاشدا حضره رموز التطرف فى اوربا وخصصه لتهديد المصالح الامريكية فى حالة وفاة الدكتور عمر عبد الرحمن فى سجون امريكا «الطاغوت الاكبر» اما الخامس فهو رفاعى احمد طه والذي يحتل مكان المرشد الروحى وهو منصب غير معلن حاليا لأن الدكتور عمر ما زال حيا إلا ان القيادة الحماسية تترك كل ما يتعلق بالافتاء لرفاعى بل واحتكموا إليه مؤخرا فى شرعية قتل المصلين الاقباط العزل فى قلب الكنيسة الفكرية بابى قرقاص والتى أحدثت انقسامات فكرية كبيرة فى صفوف الجماعة فى الداخل والخارج إلا ان افتى رفاعى بحرمة الاعتداء علي الاقباط فى دورعبادتهم فحسم الخلاف نهائيا وان المكتب التنفيذى الخماسى للجماعة يتولى تسيير امورها فانه لا يستطيع اقرار اى شىء إلا بالعودة للمجلس التأسيسى للجماعة فى سجن ليمان طره

«مجموعة ١٩٨١» والتى تضم كرم زهدى وناجح ابراهيم وحمدى عبد الرحمن وفؤاد الدواليبى وهم من يطلق عليهم غالبا مجموعة قبلي ويتمتعون بالسطوة على التنظيم نظرا لكونهم اباءا روحيين للعمل الكفاحى المسلح للجماعة وهم مستثنون من خلافة الدكتور عمر عبد الرحمن فى امارة الجماعة نظرا لان امامهم مدة طويلة ومتفاوتة حتى انتهاء فترات سجنهم هذا جعل امر الخلافة مقتصرا فى الخمسة اعضاء والمكتب التنفيذى للجماعة وبالطبع فان هناك ترشيحات من هؤلاء الخمسة

اقوى المرشحين لخلافة الدكتور عمر هو «رفاعى احمد طه» مقيم فى افغانستان ويعتمد فى ذلك على امر تكليف صدر لصالحة فى ١٩٨٥ من اعضاء المجلس التأسيسى فى الليمان يتولى الامارة كما انه يعتبر باعث الحياة مرة اخرى فى التنظيم بعد محنة السجن التى تعرض لها معظم كوادر الجماعة حيث كان اول من خرج من السجن بعد قضاءه فترة خمسة سنوات فى قضية اغتيال السادات لانه لم يكن في القاهرة وقت تنفيذ العملية وانما كان هاربا فى اسوان من قرارات التحفظ التى اصدرها

انور السادات فى سبتمبر ١٩٨١ ورغم علمه بموعد اغتيال السادات قبل ٦ اكتوب بـ ٤٨ ساعة إلا انه قرر عدم التواجد فى القاهرة خوفا من فشل العملية المصادر الامنية تؤكد: ان رفاعى هارب من حكم الاعدام فى قضية «العائدون من افغانستان» عام ١٩٩٢وله علاقة وثيقة بزعيم الحزب الافغانى قلب الدين حكمتيار سافر إلى افغانستان وتزوج طبيبة بلدياته تدعي اسماء «من ارمنت محافظة قنا» وانجب ثلاثة اطفال ورغم ان رفاعى اقرب المرشحين لخلافة الدكتور عمر عبد الرحمن الا انه يخشى أمر الخلافة خوفا من ان يثير توليه هذا الموقع لخلافات بين اعضاء الجماعة خوفا من تكرار ما حدث مع الدكتور «ايمن الظواهرى» اثر توليه إمارة الجهاد بعد فتواه الشهيرة بانه لا ولاية لاسير ردا على إمارة عبود الزمر للجهاد ولا ولاية لضرير ردا علي امارة الدكتور عمر عبد الرحمن للجماعة الاسلامية وما احدثه انفراد الظواهرى بالامارة من انشقاقات فى صفوف الجهاد ولعل هذا هو ما جعله قانعا بخمس امارة «مع احتفاظه بحق الفتوى» حفاظا



المصدر : صوت الأمة

التاريخ : ٢٩ / ٧ / ١٩٩٧

على وحدة حقوق الجماعة من اقوى المرشحين ايضا لخلافة الدكتور عمر عبد الرحمن هو «ابو حازم» او مصطفى حمزه والذى يساعد بشده اسامة رشدى احد اعضاء القيادة الخماسية مما يرجح كفته فى حالة الالتجاء للمكتب التنفيذي فى اختيار الامير القادم حيث ان اسامة رشدى ومحمد مختار مصطفى من رموز مجموعة قبلي التى يتشكل منها المجلس التاسيسى فى سجن ليمان طره. ورغم ان محمد شوقى الاسلامبولى يعتبر هو المسؤل عن جمع التبرعات للتنظيم بالاضافة لاعتماده على تراث اخيه قاتل السادات إلا ان المصادر تؤكد: انه خارج دائرة الترشيحات على اى الاحوال نحن ما زلنا فى انتظار الخليفة القادم الذى لن يختلف كثيرا فى نظرته وافكاره عن سابقه عمر عبد الرحمن

آيه النجار



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩م/٧/١٩٩٧

مفاجأة في قضية التخطيط لتفجير خان الخليلي

مصر: ايمن الظواهري استبعد من لائحة الاتهام

□ القاهرة -
من محمد صلاح:

■ انتهت النيابة العسكرية المصرية من اعداد لائحة الاتهام في قضية «خان الخليلي» المتهم فيها اعضاء في جماعة «الجهاد» التي يقودها الدكتور ايمن الظواهري بالتخطيط لتفجير حي خان الخليلي السياحي.

وسجلت اللائحة مفاجآت اذ استبعدت النيابة العسكرية من اللائحة اسماء ١٨ كانت نيابة امن الدولة اعتبرتهم من المتهمين الاصليين في القضية. وبين المستبعدين الظواهري نفسه على رغم ان نيابة امن الدولة اعتبرته المتهم الأول في القضية.

وضمت اللائحة ٩٢ متهماً بينهم بريطاني من اصل مصري هو اكرم الشريف، الذي كانت السلطات اعتقلته العام الماضي واتهمته بنقل تكليفات واموال من قادة التنظيم المقيمين خارج مصر الى الاعضاء في الداخل بهدف تنفيذ عملية خان الخليلي، والتخطيط لاغتيال شخصيات مهمة وتفجير منشآت عامة.

وجاء المحامي عادل عبدالمجيد عبدالباري الحاصل على اللجوء السياسي في بريطانيا والذي يدير «المكتب الدولي للدفاع عن الشعب المصري» هناك، على رأس لائحة الاتهام في القضية. وكان نفى في بيان اصدره عقب الاعلان عن القضية صلته بجماعة «الجهاد»، لكن لائحة الاتهام افادت انه كان همزة الوصل بين الظواهري والمتهمين، وجاءت الادلة الثبوتية المقدمة ضد الظواهري غير كافية لإدانته، اذ تبين انه لم يصدر بنفسه تعليمات الى اى من المتهمين المعتقلين كما لم يلتق أياً منهم، وان غالبية التعليمات والتكليفات كان يصدرها الى اشخاص من معاونيه مقيمين في الخارج على راسهم المحامي عبدالمجيد لنقلها الى اعضاء التنظيم في الداخل.

وضمت اللائحة ايضا قيادياً اخر في التنظيم مقيماً في النمسا هو عادل السيد عبدالقدوس المحكوم غيابياً بالاعدام في قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء السابق الدكتور عاطف صدقي، كما ضمت اسماء عدد من معاوني الظواهري مقيمين في اماكن مختلفة خارج مصر، بينهم ثروت صلاح شحاتة المحكوم غيابيا بالاعدام في قضية صدقي، ومرجان مصطفى سالم الذي اعتبرته النيابة الرجل الثاني في التنظيم بعد الظواهري، ووحيد سعد فكري المحكوم غيابياً بالاعدام في قضية صدقي.

واوضحت مصادر مطلعة ان هؤلاء سيحاكمون غيابيا في القضية، مشيرة الى ان بين المتهمين الذين اعتقلوا وسيحاكمون حضوريا المحامي محمد نصر الذي يعمل في مكتب عضو هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني السيد منتصر الزيات. كما تضم اللائحة المتهم عادل السيد السوداني الذي يعد القائد العام للاجنحة العسكرية لجماعة «الجهاد» واعتقل قبل شهرين اضافة الى آخرين من معاونيه بينهم يوسف عبدالرحمن الجندي وعلي عبدالمنعم محمد وعلي العارف ابراهيم. وذكرت المصادر ان تحقيقات النيابة العسكرية اوضحت عدم تورط الظواهري مباشرة في القضية، اذ لم يعترف اي من المتهمين الموقوفين بلقائه او تلقي تكليفات او اموال منه، في حين اعترفوا بتلقي اتصالات هاتفية من معاونيه المقيمين في دول اوروبية، اضافة الى تلقيهم اموالا وتكليفات عن طريق المتهم الشريف الذي التقى قادة في التنظيم في بريطانيا.

واوضحت المصادر ان النيابة وجهت الى جميع هؤلاء اتهامات بينها «الانضمام الى تنظيم سري غير مشروع بهدف محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، وحيازة اسلحة ومتفجرات ونخائر لاستخدامها في اعمال تتعلق بالارهاب، وحيازة منشورات ومطبوعات تحوي عبارات تحض على كراهية نظام الحكم وازدرائه وتهديد السلام والامن الاجتماعي، والاتفاق الجنائي على ارتكاب جرائم القتل والشروع فيه، والاضرار بالاقتصاد القومي من خلال التخطيط لاعمال ارهابية تؤثر في الوضع الداخلي».

واشارت الى ان المدعي العام العسكري سيصدر في غضون ايام قراراً بتشكيل احدى دوائر المحكمة العسكرية العليا ليمثل المتهمون امامها.



المصدر : الحيـــــــاة

التاريخ : ٢٩/٧/١٩٩٧

السجن ٣١ سنة لقيادي في «الجهاد»

□ القاهرة – من حسام كمال:

■ اصدرت محكمة عسكرية في مصر امس حكماً بالسجن ٣١ سنة لرمزي محمود موافي القيادي في تنظيم «الجهاد».

وكانت اجهزة الأمن المصرية اوقفت موافي (طبيب تخدير) العام الماضي عقب عودته من افغانستان، وأحالته على نيابة امن الدولة العليا، ثم صدر قرار جمهوري بإحالته على القضاء العسكري.

وقضت المحكمة بسجنه ثلاثين سنة لإدانته بالانضمام الى «تنظيم سري يهدف الى قلب نظام الحكم، وتزويد عناصر ارهابية معلومات لتنفيذ اعمال تخريب في مصر، وتزوير اختام رسمية واستخدامها في الدخول والخروج عبر المطارات والموانئ» المصرية. كما قضت بسجنه سنة اضافية لاتهامه بتزوير بطاقة هوية لقيادي في تنظيم «الجماعة الاسلامية» هو عاطف عبدالعزيز، المتهم في قضية اخرى تبدأ محكمة امن الدولة العليا النظر فيها الاحد المقبل.



المصدر : الحيـــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٧/١٩٩٧

قياديون في "الجماعة" ذهبوا الى تشاد والسودان

□ القاهرة - «الحياة»:

■ طالب قادة في تنظيم «الجماعة الاسلامية» في مصر يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال الرئيس السابق انور السادات، الحكومات العربية والاسلامية باتخاذ اجراءات لوقف التطبيع مع اسرائيل. وتلا احد المتهمين في قضية «تفجيرات البنوك» التي تنظر فيها المحكمة العسكرية العليا في القاهرة، امس بياناً وقعه القادة السجناء، شدد على ضرورة «مواجهة الغطرسة الصهيونية في المنطقة الاسلامية والتصدي لانتهاكات المقدسات الاسلامية». وكشف شهود من ضباط الشرطة خلال جلسة للمحكمة العليا امس ان قادة في «الجماعة الاسلامية» هاجروا من افغانستان الى تشاد والسودان.

واكد البيان، الذي تلاه المتهم ابو المجد عثمان اثناء فترة الاستراحة، وقوف «الجماعة الاسلامية المصرية الى جانب كل القوى الوطنية المصرية والعربية والاسلامية في الجهود التي تهدف الى محاصرة اسرائيل». ودعا الحكومات العربية الى «وقف التطبيع مع اليهود ومقاومة الاحتلال الصهيوني وذلك بالجهود المخلصة والدعوة الاسلامية الرشيدة».

ويعد بيان امس الثالث من نوعه الذي يطرح فيه قادة التنظيم المعتقلون وجهات نظرهم وردود فعلهم ازاء القضايا السياسية على الساحة. وكان هؤلاء اصدروا بيانين تليا في جلستين سابقتين للقضية نفسها اكدوا في الاول رفضهم العمليات ضد الاقباط، وايدوا في الثاني قانون ايجارات الاراضي الزراعية في مصر وقالوا انه يتوافق والشريعة الاسلامية.

وعن رد فعل القادة السجناء على رفض قادة في تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» في الخارج اعلان وقف العمليات، الذي وقعوه واعلن في الجلسة الاولى في قضية «تفجيرات البنوك» يوم ٥ تموز (يوليو) الجاري، اكد المتهم عثمان ان القادة السجناء مصرون على المضي في جهودهم. ونفى ان يكون الاعلان يعكس تراجعاً عن الثوابت التي قام عليها تنظيما «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد»..

وكانت المحكمة عقدت جلستها امس لمناقشة شهود الاثبات واستمعت الى شهادة ٧ من ضباط الشرطة، وكشف احدهم ان اجهزة الامن رصدت وجود قادة في التنظيم في تشاد وانه تحت مراقبة احد هؤلاء حتى وصوله الى مصر عبر ليبيا حيث اعتقل بعد اجتيازه الحدود، وهو عبدالحميد ابو غنيمة. واوضح ان اعضاء التنظيم الذين قضوا سنوات في افغانستان بداوا قبل نحو ثلاث سنوات هجرات الى دول اخرى وان عدداً منهم اتجه الى دول افريقية بينها السودان. وذكر ان المتهم محمود عبدالسلام عوض اقام في معسكر لـ «الجماعة» قرب مدينة الخرطوم واعتقل اثناء محاولته التسلل الى داخل الاراضي المصرية عبر الحدود مع السودان.

وقررت المحكمة تاجيل النظر في القضية الى جلسة تعقد اليوم.



المصدر : الوطــن العربــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ٧ / ١٩٩٧

صيف الغضب في مصر

أسرار جديدة عن حادث المنيا الارهابي

المنيا – عبد الرشيد احمد

يمثل ٥٠٠ من الارهابيين خلال الأيام القادمة أمام المحاكم العسكرية، ومحاكم أمن الدولة العليا وذلك في خمس قضايا على رأسها قضية الاغتيالات الكبرى حيث نفذ المتهمون ١٧ عملية لاغتيال ضباط ورجال الشرطة وكذلك قضية المنشآت السياحية حيث حاول المتهمون بالقضية تفجير بعض المنشآت السياحية خلال انعقاد مؤتمر القاهرة للسكان عام ١٩٩٥.

كما يمثل ٩٠ متهماً أمام المحاكم العسكرية وذلك في قضية خان الخليلي حيث خطط الارهابيون لنسف المحلات السياحية واغتيال السياح المترددين على المنطقة، ويمثل ايضاً ٩٨ متهماً امام إحدى المحاكم العسكرية وذلك في قضية تفجيرات البنوك حيث دبروا لنسف عدد من البنوك وقاموا باغتيال اللواء رؤوف خيرت مسئول النشاط الديني في مباحث امن الدولة.

ومن جهة اخرى فرضت قوات الأمن سيطرتها التامة على مدينة المنيا التي تخضع لرقابة امنية لم يسبق لها مثيل بعد ان تحولت الى ثكنة عسكرية عقب قيام جماعات العنف الأصولية بالهجوم الدموي على إحدى كمائن الشرطة يوم الثلاثاء الماضي والذي لقي سبعة من رجال الشرطة مصرعهم وعلى رأسهم الملازم اول ماجد مهني سباق وخمسة من امناء الشرطة واثنان من الجنود بالاضافة الى اصابة مواطنين تصادف مرورهم اثناء الحادث وتسعى أجهزة الأمن الى التوصل للجناة عن طريق استجواب صاحب السيارة الذي استخدم الارهابيون سيارته في الحادث حيث اكد ان الجناة كانوا يرتدون الزي الرياضي ويحملون المدافع الرشاشة عندما قاموا بايقاف السيارة على طريق مصر – اسوان حيث طلبوا من صاحب السيارة النزول واستأذنوه في التوجه بالسيارة لملاحقة إحدى السيارات المخالفة وقد شك صاحب السيارة في الأمر وأبلغ اقرب نقطة شرطة ولكن تقاعس ضابط النقطة أدى الى قيام الارهابيين بارتكاب جريمتهم بسهولة تامة وعلى بعد عشرة أمتار من كلية الزراعة بجامعة المنيا ولم تستطع قوات الشرطة الرد على الجناة الذين افنوا القوة بكاملها. ويقول مصدر أمني ان الارهابيين بذلك قد بدأوا حرباً من نوع جديد وهي حرب تعرف بحرب المدن حيث يستغل الارهابيون التجمعات السكانية والزحام داخل المدن لتوجيه ضرباتهم ثم الهروب بسهولة وتوقع المصدر ان تكون هذه الضربة ليست الأخيرة بل هي مقدمة لمسلسل دموي كبير. ويبدو أن الارهابيين قد ارادوا بهذا الحادث الاحتفاء بقدوم اللواء مصطفى عبد القادر محافظ المنيا الجديد والذي لا يسير إلا في حراسات استفزازية ومبالغ فيها الى حد كبير. كما ارادوا توجيه رسالة أخرى الى اللواء مصطفى شنيشن مدير الامن الجديد.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/ ٧/ ١٩٩٧

الحكم على إرهابى قيادى بالسجن ٣١ عاما مع الأشغال

كتب ـ جمال الخولى:

اصدرت المحكمة العسكرية العليا أمس ، حكما بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة ثلاثين عاما ، بالاضافة إلى الحبس سنة على المتهم رمزى محمود الموافى، طبيب تخدير لإدانته بخمس تهم مختلفة.

فقد اصدرت المحكمة حكما بالأشغال الشاقة «٢٥ عاما» لإدانته فى ثلاث تهم، وهى الانضمام إلى جماعة اسست على خلاف أحكام القانون والالتحاق بقوات أجنبية «أفغانستان» ، وامداد الجماعات الإرهابية بمعلومات بقصد تخريب البلاد، كما شمل الحكم الاشغال الشاقة ٥ سنوات لحيازة المتهم لأختام متنوعة مزورة تخص مناطق التجنيد، وتضمن الحكم الحبس لمدة عام لإدانته بتزوير بطاقة شخصية لأحد الإرهابيين.



في قضية تفجيرات البنوك:

الشهود: ضبط المتهمين بناء على أذون من النيابة

كتب ـ عبدالحميد شعير:

واصلت المحكمة العسكرية الاستماع لشهود الاثبات في قضية تفجيرات البنوك، ومقتل اللواء رؤوف خيرت مساعد مدير مباحث أمن الدولة، والشروع في قتل ثلاثة ضباط من سجن ابوزعبل، فاستمعت إلى شهادة ستة من شهود الاثبات.

وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها ، واستمعت إلى شهادة خمسة من ضباط مباحث أمن الدولة الذين قاموا بعمل محاضر التحريات ، وضبط المتهمين بناء علي اذون من نيابة امن الدولة، وعثورهم على بعض الأوراق والمستندات المزورة، كما استمعت المحكمة إلى شاهد مدنى وهو صاحب ورشة نحاس بمنطقة باب الشعرية، والذى قام بتصنيع الاقماع النحاسية لأعضاء التنظيم ، وقال انهم اخفوا عليه مقصدهم من صناعة الاقماع التى كانوا يستخدمونها فى التفجيرات، وكان يتوجه إليه المتهم أحمد عبدالفتاح ، ومن المنتظر أن تواصل المحكمة اليوم الاستماع لشهادة ١٥ من شهود الاثبات



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

بعد مبادرة أمراء السجون: الانقسام مستمر فى صفوف جماعات الإرهاب

مازال الانقسام مستمرا فى صفوف قيادات جماعات العنف بعد بيان وقف اطلاق النار غير المشروط الذى وقعه ستة من القيادات المحكوم عليهم فى قضية الرئيس الراحل أنور السادات وهو البيان الذى اكتسب ثقله من وزن القيادات الذين وقعوا عليه وفى مقدمتهم عبود الزمر وكرم زهدى وفؤاد الدواليبى.

فبينما رفضت قيادة الخارج وقيادات الجناح العسكرى فى المنيا مبادرة الزمر اعلن عدد من قيادات الجماعة الإسلامية بسجن العقرب وعلى راسهم صفوت عبد الغنى، وممدوح على يوسف، وضياء الدين فاروق مباركتهم للمبادرة.

ولاية الأسير

وفى تطور جديد اعلن قادة الجناح العسكرى فى المنيا انه لا ولاية لاسير عليهم، مجددين النزاع الذى اشتعل من قبل بين جماعة عمر عبد الرحمن وجماعة الزمر تحت شعار «لا ولاية لاسير» و «ولا ولاية لضرير» وإن كانت الخرائط قد تبدلت الآن بعد أن اصبح عمر عبد الرحمن نفسه اسيرا فى سجون الولايات المتحدة الامريكية، وبعد ما تردد عن توحيد قيادات الجهاد والجماعة الإسلامية. ولم تكتف القيادة العسكرية لجماعات الإرهاب فى المنيا برفض المبادرة من خلال بيان، بل صعدوا المواجهة بمذبحة المنيا التى جرت على بعد أمتار من معسكر للأمن المركزى واستراحة مدير مباحث امن الدولة بالمنيا، وهى المذبحة التى راح ضحيتها ضابط وخمسة جنود.

ووفقا لمصادر وثيقة الصلة بجماعات الإرهاب فى المنيا فإن رفض القيادات العسكرية لمبادرة امراء السجون تعود لشكوك عميقة فيما فعلته سنوات السجون فى إرادة القيادة القديمة والتى زاد من وطأتها منع زيارات الاقارب والاصدقاء لهم، وفرض عزلة كاملة على حياتهم داخل الاسوار منذ اكثر من عامين.

وتضيف المصادر ان المبادرة وليدة اتصالات وضغوط جرت من خلال قنوات سرية ووسطاء من التائبين لدفع امراء السجون إلى التنازل، وان هذه الاتصالات بدات منذ شهور، وزادت كثافة عقب مذابح المدنيين فى ابو قرقاص وعزبة داود والتى اعتبرتها، بعض قيادات المحكوم عليهم، خروجا على قواعد المواجهة يهدد بحرف اتجاه الضربات وفرض العزلة على نشاط الجماعات فى البيئة المحيطة.

كما تشير نفس المصادر إلى ان اجواء العزلة التى تواجهها قيادات السجن حرمتها من معلومات مهمة تتصل بطبيعة المواجهة الحالية بين أجهزة الامن والقيادات الهاربة فى الصعيد حيث تتهم قيادات الجماعات فى الصعيد اجهزة الأمن بتدبير ثلاث مذابح لثلاث مجموعات فى سمالوط والمنيا وابو قرقاص باطلاق النار على ١١ من كوادر الجماعة عقب القبض عليهم واستجوابهم لمدد طويلة فى مباحث أمن الدولة، وهو مانفته مصادر امنية موثوقة مؤكدة ان قتلى الجماعات لقوا مصرعهم اثناء اشتباكات مع اجهزة الأمن فى مناطق المواجهة.

مبادرة غير مشروطة

كما تؤكد المصادر وثيقة الصلة بقيادات المنيا أن هناك عاملا إضافيا فى رفض مبادرة امراء السجون يتصل بانها اول مبادرة غير مشروطة تصدر عن قيادات لها وزنها، فى حين ان المبادرة التى ترددت ابناؤها فى اخر عهد الوزير السابق محمد عبد الحليم موسى كانت



المصدر : الأهـــــالـى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٨/١٩٩٧

عبد الرحيم على

تتضمن اطلاق سراح المعتقلين ووقف احتجاز الرهائن وعودة مساجد الجماعات المصادرة والسماح للجماعات بحرية النشاط العلنى. كما تضيف المصادر ان المبادرة الأخيرة قد تواضعت حتى عن المبادرة التى سبق لامير اسوان إعلانها، متضمنة بعض الشروط، وهى المبادرة التى رفضتها اجهزة الأمن، فى حينه.

ساندت قيادات الخارج موقف قيادات الداخل مؤكدة رفضها للمبادرة، وخلافا لحالة الترقب التى ميزت موقفها بعد مبادرة امير اسوان، اصدرت قيادات الخارج عدة بيانات قتالية: تعارض فيها توجه قيادات السجون، وتلمح فيها إلى وهن هذه القيادات من خلال اشارات متكررة إلى الضغوط التى يتعرضون لها داخل السجون، ملمحة إلى الحكمة التى ينطوى عليها شعار «لا ولاية لأسير»

اتصالات سرية

مع هذا لم تقطع لا قيادات الخارج، ولا اجنحة الرافضين فى الداخل شعرة معاوية مع امراء السجون حيث تشير اخر المعلومات إلى قيام القيادات العسكرية بتحرير رسالة تتناول كل تفاصيل موقفها موجهة إلى اصحاب المبادرة، ووفقا للمعلومات فقد تم ابلاغ الرسالة من خلال المتهمين فى إحدى القضايا التى تنظرها إحدى الدوائر العسكرية هذه الأيام.

مع هذا، ودرءا لحدوث انشقاقات جديدة فقد اختار الجناح العسكرى، بمباركة من قيادات الخارج، قيادة جديدة على راسها فريد سالم كدوان وحسن سيرابيقو على اساس انتهاج نفس الخط المتشدد السابق - الذى تراجعت عنه مبادرة امراء السجون.

نسف المبادرة

وحول العملية الاخيرة «المذبحة» التى راح ضحيتها ضابط شرطة وخمسة جنود اوضحت مصادر للاهالى أن المقصود بالعملية كان مدير مباحث أمن الدولة فى المنيا والذى تقع استراحته على بعد خمسة أمتار من الحادث وقد حاولت الجماعة قتله لما صرح به بعض قادتها من انه يتحمل دم أحد عشر عضوا من الجماعة تم قتلهم عقب القبض عليهم كما يدعى قادة الإرهاب.

وبينما ترجح كافة المصادر ان المقصود كان مدير مباحث امن الدولة لقرب استراحته من مكان الحادث ولقرب توقيت العملية من توقيت خروج موكبه متوجها إلى مكتبه نفى مسئول امنى بالمنيا هذا الكلام فى الوقت الذى يقر فيه شهود العيان - بعض موظفى كلية الزراعة القريبة من الحادث - بان الجناة ظلوا لاكثر من نصف ساعة يروحون ويجيئون امام المكان حتى شك فى تحركاتهم قائد سيارة النجدة لولا أنهم اكتشفوا ذلك وعاجلوه باطلاق الرصاص عليه وجنوده داخل السيارة وفروا هاربين ناحية ابو قرقاص حيث اختفوا عند قرية بنى عبيد متجهين غربا.

إجراءات عقابية..

هذا وقد اصدر مدير امن المنيا قرارا بنقل مامور ورئيس مباحث ابو قرقاص نظرا لتقاعسهما عن متابعة بلاغ سرقة السيارة المستخدمة فى الحادث والتى تم الابلاغ عنها قبل الحادث بساعة ونصف الساعة. وقد تحولت مدينة المنيا على اثر الحادث إلى ثكنة عسكرية فى محاولة من اجهزة الامن لمنع تكرار اية حادثة إرهابية داخل المدينة مرة اخرى.ويفسر مسئول امنى كبير إقدام الإرهابيين على هذه المذبحة الاخيرة بانه قنبلة نسفت إدعاء بيانات وقف اعمال العنف من قبل قادة السجون بينما رجح مسئول اخر حدوث انشقاقات قريبة وسط الجماعات يسعى البعض لاتلافها حاليا.

المواجهة مستمرة

هذا وقد اكد اللواء حسن الألفى وزير الداخلية، ان المواجهة مع الإرهاب مستمرة، وان اجهزة الامن لن تمنح الإرهابيين فرصة لالتقاط الأنفاس، وان اجهزة الامن تعتبر ان كل من يلقى السلاح ويعود إلى رشده يكون قد خدم نفسه اولا واخيرا، لانه لا مكان للإرهاب فى مصر.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٧

حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني تناشد قيادات تنظيمي الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر الالتزام بوقف العنف

الحركة تدعو إلى إيجاد صيغة جديدة للعمل الإسلامي بعيدا عن القتل والتخريب

كتب ـ أحمد موسى:

طالبت حركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين جميع عناصر الجماعات في مصر وخارجها بالالتزام ببيان قادة ليمان طرة بوقف العنف. واصدرت الحركة بيانا مساء امس موقع من الشيخ ابو عائد محمد ابوسمرة امينها العام يعلن فيه تاييده للموقف الجرئ الذى اتخذته قيادات تنظيمي الجهاد والجماعة الإسلامية قبل ٣ اسابيع بوقف العنف.

واكد انه يضم صوته إلى هؤلاء القادة سواء ممن هم داخل السجون او المطلق سراحهم والهاربون. وناشد قيادات التنظيمين تعزيز موقف قيادتهم وإلزامهم بوقف العنف والحملات التى يرتكبونها ضد الحكومة ورجال الأمن والمؤسسة السياسية.

ووجه الشيخ ابو عائد الدعوة نفسها إلى قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة فى الجزائر، وطالبهم بوقف العنف مؤكدا ان مثل هذه العمليات لا يستفيد منها سوى اعداء الإسلام.

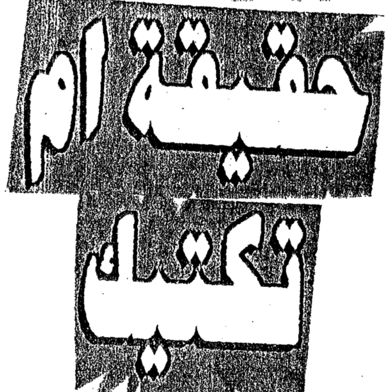
وقال أمين عام حركة الجهاد فى فلسطين: من موقعنا الطليعي للحركة ندعو إلى إيجاد صيغة جديدة للعمل الإسلامى بعيدة عن عمليات التخريب والقتل. وقال إن على الجميع الاعتراف بجراة وواقعية الموقف الذى اتخذته قيادات طرة بوقف العنف، فقد حان الوقت للوقوف والبحث عن سبل جديدة لوقف الاعمال العدائية للمحافظة على المكتسبات والإنجازات التى تحققت فى الوطن العربى فالعنف لا يولد إلا العنف.



المصدر الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٧

مبادرة الجماعة الإسلامية



سيف الاسلام البنا :

علينا أن نقبل المبادرة رغم عدم التأكد من جديتها



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٧ / ١٩٩٧

الحكومة مطالبة بتشجيع هذا التوجه هناك أسباب عملية وراء المبادرة

الجماعة خسرت الكثير باتجاهها للثأر وإسالة الدماء

المبادرة انعكاس لميزان القوى



المصدر الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٧ / ١٩٩٧

في مبادرة مفاجئة للجميع اعلنت الجماعة الاسلامية وقف استخدام العنف داخل مصر وكان ذلك اثناء نظر إحدى القضايا امام المحكمة العسكرية حيث القى احد المتهمين بيان الجماعة إلا ان هذه المبادرة الطيبة سرعان مارفضتها عناصر الجماعة فى الخارج واتهمت اصحاب المبادرة بعدم اهليتهم لقيادة الجماعة باعتبار أنهم «اسرى» «ولا ولاية لاسير» في إشارة واضحة لعبود الزمر وناجح زهدى وصفوت عبدالغنى الموجودين فى السجن .. وبعد هذه المبادرة وتاكيد هذه القيادات لها وقعت عدة حوادث نسبت إلى ا لجماعة الاسلامية واخرها مقتل ضابط وخمسة جنود في المنيا ..إلا أن الجماعة نفت ارتكابها لهذا الحادث ووصفته بانه ليس «جهاديا» مما يكشف ان القيادة داخل الجماعة ليست واحدة فهناك القيادات المؤسسة والمفكرة للجماعة وهى الموجودة داخل السجون ولها شرعية وفى المقابل القيادات الهاربة فى الخارج والتى ترفض وقف العنف ويتبعها عدد داخل مصر .. «الأحرار» طرحت هذه المبادرة على مائدة النقاش واستطلعت آراء عدد من السياسيين والمفكرين من مختلف الاتجاهات فى هذه المبادرة ومدى جديتها..



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢/٧/١٩٩٧

حسن دوح :
أشك بجدية هذه المبادرة

· تحقيق : شقيق الطاهر

يعتقد احمد سيف الاسلام حسن البنا الامين العام لنقابة المحامين واحد قيادات جماعة الاخوان المسلمين ان التوتر المتصاعد في العلاقات العربية مع العدو الصهيوني هو السبب الرئيسي لإعلان هذه المبادرة من جانب الجماعة الاسلامية خاصة مع انكشاف المطامع الاسرائيلية في الاراضي العربية والمقدسات الاسلامية وإصرارها على بناء المستوطنات في القدس وتحديها السافر للمشاعر العربية والاسلامية بإهانتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بالاضافة إلى اصرارها على جعل القدس عاصمة أبدية لاسرائيل ونقضها لكل الاتفاقيات الموقعة معها .. كل هذه الظروف جعلتنا نستشعر الخطر ولذلك اعتقد ان كل هذه العوامل ادت إلى إعلان « المبادرة » لان قيادات الجماعة الاسلامية استشعرت ان الخطر داهم ويهدد الامة العربية باسرها وينذر بضياع القدس .. فيجب ان تتجه كل الجهود والطاقات لمواجهة العدو الصهيوني وان تتحد الامة للوقوف في وجه اطماعه الاستعمارية والاستيطانية .

ويضيف سيف الاسلام ان الوقت والاحداث التي نعيشها لايمكن ان يستساغ فيها ان نقتل بعضنا البعض في حين ان العدو مستمر في تحقيق اطماعه التوسعية وتوجيه اهاناته المستمرة

أمر طيب

ويؤكد البنا ان هذه المبادرة امر طيب يجب ان نقبله رغم اننا لانستطيع الحكم على مدى فاعليتها والاستجابة لها .خاصة ان هناك اكثر من جماعة سواء في مصر او خارجها .. ولكن الذي يهمنا هو ان ناخذ هذه البيانات على محمل الجد وباعتبارها مقدمة لإنحسار العنف بين ابناء الوطن الواحد .. لان عدونا الحقيقي هو اسرائيل ومن يقف خلفها ويساندها بالمال والعتاد .

ويرفض سيف الاسلام إعتبار قبول الدولة للمبادرة بانه ضعف ويطالبها بدراسة هذه المبادرة جيدا وترد الرد المناسب عليها ويقترح ان تجمد كل القضايا المرفوعة امام المحاكم العسكرية ضد عناصر الجماعة الاسلامية الى ان ترى اثر هذا القرار وإتاحة الفرصة لصوت العقل الذي اصدر هذه البيانات فربما تؤدي الى وقف شامل للعنف للتفرغ للعدو والمشترك وإعلان الجهاد المقدس ضده .

الامور «تشقلبت»

في حين يؤكد مختار نوح المحامي وامين صندوق نقابة المحامين على ان الامور «تشقلبت» ويصر على كتابتها بنفس اللفظ .. لان البهلوانية تدخلت في كل شئ واصبح من الصعب الحكم على الأمور في ظل هذه المعطيات .

ويضيف قائلا : انا من ناحية لا اعرف حقيقة ما اذا كانت الدولة ترحب بهذه المبادرة ام لا ، كما انني لا اعرف من ناحية اخرى مدى صحتها وكل الذي اعرفه ان هناك جهودا قد بذلت لوقف العنف وعندما علمت ان المتهمين قد قرروا وقفه فوجئت بعدم ترحيب الدوائر السياسية بهذا القرار .. ولذلك أؤكد ان الامور «تشقلبت» ففي الوقت الذي يجب فيه وقف حمامات الدم واعتبار ذلك هدفا استراتيجيا .. حتى لو كانت هذه المبادرة تكتيكية من جانب الجماعة .. يمكن ان تكسب الدولة من ورائها الكثير خاصة تطبيق اسلوب الاقناع الفكري قبل تطبيق نصوص قانون العقوبات ، واي منصف او حتى باحث شرعي يجد ان العنف لايحقق اي غاية سياسية وانا اؤكد ان الجماعة الاسلامية عندما اتجهت الى الدم خسرت الكثير حتى لو كان هذا الدم تحت شعار «الثار» وانا لا اجد فقها يساند هذا الاتجاه الا العنف ولا اجد ثمارا تبرره ، فإذا كانوا هم حسنو النية وقد درسوا المسالة بعمق فانا ارحب بمبادرتهم وظني انها ليست تكتيكا وانما هي حصاد تجربة لفريق كبير منهم وهذا ظن ..

الجماعة منقسمة

وعلى الجانب الآخر يرى عبدالغفار شكر امين تثقيف حزب التجمع انه حتى الآن الجماعة الاسلامية منقسمة على نفسها فالقيادات الهاربة في الخارج اعلنت عدم التزامها بهذه



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢١/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المبادرة التى اعلنتها مجموعة «الستة» الذين يقضون عقوبات داخل السجون هذا بالاضافة إلى العمليات الارهابية التى وقعت عقب اعلان البيان مما يلقى ظلالا من الشك حول جدية هذه المبادرة باعتبارها تعبيرا حقيقيا عن رغبة اجتماعية لدى الجماعات للجنوح للسلم .. ورغم عدم تفاؤله يطالب شكر الحكومة بتشجيع هذا التوجه لكي يستمر ويتواصل .

فقلنا له لكن هناك عمليات تحدث وتنسب زورا للجماعة الاسلامية وبالتالي ليس هناك دليل على صدق نسب هذه العمليات الاخيرة اليهم كما انهم نفوا ارتكابها؟

فقال : من الصعب ان ترتكب جماعة عملية إجرامية وتزج باسمها في عملية ليست طرفا فيها ولم يحدث في مصر ان وقعت حوادث عنف ونسبت للجماعة الاسلامية وتم اكتشاف خطأ ذلك فيما بعد وبعكس ما يحدث في الجزائر حيث توجد بعض العصابات التى ترتكب المذابح ضد الاهالى الابرياء ويتم نسبتها إلى التيار الاسلامى هناك .

●● قلنا له ما رايك في رد فعل الجهات الامنية للمبادرة؟

● فقال كون الامن فى مصر يستجيب اولا يستجيب لهذه المبادرة فله فى ذلك « منطقه» لانه يدخل معركة وعليه عبء المواجهة ومسئولية إقرار السلام فى المجتمع ولذلك من حقه ان يتمهل ويتريث ويتاكد من جدية المبادرة لانه هو الذى يخوض المعركة برجاله.

اما حسن دوح الكاتب الاسلامي فيرفض فى البداية اطلاق لفظ العمليات الارهابية على الجرائم التى ترتكبها بعض هذه الجماعات المسماة بالاسلامية ويؤكد انها عمليات إجرامية وليست ارهابية لان الارهاب كلمة نبيلة وردت فى القران الكريم تامر المسلمين باعداد العدة والعتاد لارهاب اعداء الاسلام «واعدو لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم» ويضيف ان الارهاب ليس عملا وإنما إجراءات للتخويف والردع فقط وكون هذه المبادرة تصدر عن مسجونين اوحتى غير مسجونين ينتمون لإحدى الجماعات التى ترفع شعار الاسلام لتعلن فيه توقفها عن الجرائم التى ترتكبها فهذا يعتبر إقرارا منها بما كانت ترتكب من اثام .

ويشكك حسن دوح فى مدى جدية هذه المبادرة لان الحكومة اذا لم تستجب لمطالب هذه الجماعات فستعود حتما لسابق اعمالها الاجرامية وإشعال الفتنة بين ابناء الوطن الواحد وهذا يخالف الاسلام ويطالب حسن دوح الحكومة بعدم الخضوع لهذه الجماعات والجلوس معها على مائدة المفاوضات

واذا فكرت في مثل هذه الفعلة فلا تستحق ان يطلق عليها اسم « حكومة » في حين يطالبها بالتفاهم السياسى مع الاحزاب والقوى السياسية ومنها الجماعات الاسلامية التى لا ترفع السلاح لحصار هذه المجموعات القليلة ويطالب حسن دوح الجماعات الاسلامية التى ترفع شعار الاسلام ان تنكس السلاح وتطرحه جانبا وإلا نزعت عنها صفة الاسلام ويناشد كل رجل دعوة ان ينيب ويتوب ويستغفر ربه ولايعين الصهيونية باعماله على بلده .

دراسة الدوافع

اما احمد شرف عن الشيوعيين المصريين:

فيرى ان هذه المبادرة ماهي إلا إنعكاس وترجمة حقيقية لميزان القوى مشيرا إلى ان الجماعات الاسلامية في مبادرتها ترى ان ميزان القوى فى غير صالحها خاصة بعد الضربات الامنية المتلاحقة والتى اثرت بالسلب على بنيتها التنظيمية ويضيف شرف انه رغم النقص الفادح في المعلومات عن هذه الجماعات إلا انه من الواضح انهم غير متفقين على هذه المبادرة بدليل ان هناك من يرفضها سواء من الذين فى خارج مصر او حتى الموجودين داخل مصر خاصة ان هناك عدة عمليات تم ارتكابها بعد إعلان هذه المبادرة .

ويطالب احمد شرف الحكومة بالتعامل الايجابى مع هذه المبادرة مشيرا إلى ان تلك لايعنى الاستسلام بقدر مايعنى تشجيع هذه المجموعة التى اعلنت المبادرة وهذا قد يؤدى إلى تقويتها ضد المجموعة التى اعلنت رفضها التوقف عن استخدام العنف .

●● قلنا له : ولكن هل ترى ان هذه المبادرة مجرد تكتيك مؤقت تلتقط فيه الجماعة انفاسها ثم تعود لسابق عهدها .

● فقال : ربما وهناك احتمال اخر وهو انهم اكتشفوا خطأ هذا الاسلوب فى التعامل مع النظام مما افقدهم مكاسب كثيرة ونفرت الجماهير منهم .

ويشير شرف إلى انه يجب دراسة الدوافع الموضوعية لهذا الإعلان بدقة ومعرفة هل هو نتيجة لاختلال ميزان القوى ام مجرد مناورة تكتيكية ام قناعة اجتماعية جعلت الجماعة الاسلامية تشعر بعدم جدوى استخدام العنف .

●● قلنا له هل ترى رد فعل الحكومة مناسب للمبادرة ؟

● فقال : رد الفعل السلبى من جانب الحكومة لن يفيد وانا ضد فكرة التجاهل من جانبها لهذه المجموعة .

●● فقلنا له : هل التوتر الشديد في العلاقات العربية الاسرائيلية وانكشاف وجه امريكا القبيح دخل فى هذه المبادرة ؟

● فقال : عهدنا بالجماعة الاسلامية انها لم تكن عاقلة الى هذه الدرجة ولم تتمتع بفطنة سياسية في يوم من الايام بحيث تضع العمل الوطني من ضمن اولويات برنامجها وبالتالى انا لا اعتقد ان للتورت فى العلاقات العربية الاسرائيلية والامريكية داخل فى هذه المبادرة .

فى حين يؤكد حسين عبدالرازق امين لجنة الشئون السياسية بحزب التجمع ورئيس تحرير مجلة اليسار انه من الصعب اصدار حكم قاطع على نيات هذه القيادات التى اصدرت هذه البيان ودعت فيه الى توقف العنف والإرهاب بل وادانت في بيان ثان لها العمليات الاجرامية الموجهة إلى الاقباط .. ويضيف حسين إنه من المعروف تاريخيا ان فكرهذه الجماعات ومبررات وجودها هو رفض هذا المجتمع وتكفيره وضرورة إقامة المجتمع الذى تدعو إليه وتنسبه إلى الاسلام عن طريق الجهاد اى العنف والارهاب حيث ان العنف جزء اساسى من عقيدتهم الفكرية وعلى

الضفة الاخرى تبرهن الممارسة العملية ان هذه الجماعات هى فى حقيقتها جماعة سياسية تمارس العمل باسلوب «براجماتى» وانتهازى بعيد كل البعد عن العقائدية والمبدئية.

أحمد شرف :

ويضيف حسين عبد الرازق ان هذه الجماعة قد واجهت فى الآونة الاخيرة ضربتين مؤثرتين الاولى تصاعد الرفض الجماهيرى لها وعزلتها عن الرأى العام اثر الجرائم الارهابية التى اصابت المواطنين مسلمين واقباطا والثانية نجاح الامن فى توجيه ضربات موجعة لبنية هذه الجماعة بصورة حدت كثيرا من قدرتها على مواصلة هذه الفعل وبالتالى هناك اسباب عملية دفعت الجماعة الاسلامية بالفعل إلى إعلان توقفها عن استخدام العنف بعد ان فشلت فى تحقيق اهدافها عن طريقه.. ويؤكد حسين عبدالرازق انه سواء كان الدافع وراء هذا الاعلان دافعا حقيقيا تكتيكيا مصلحة الوطن والحكم ان يتعامل مع هذا البيان باعتباره مبادرة حقيقية.. واختبارها على ارض الواقع دون تقديم اى تنازلات تمس جوهر المواجهة السياسية والفكرية والامنية لهذه الجماعات . ويطالب حسين عبد الرازق هذه المواجهة بالتزام حدود القانون والدستور ووقف عمليات القتل خارج القانون والاعتقال العشوائى والتعذيب مشيرا إلى انه مطلب دائم ولاعلاقة له بهذه المبادرة او حتى بموقف هذه الجماعات.



المحكمة العسكرية العليا استأنفت سماع شهود الاثبات في قضية "تفجير البنوك"

مصر: قادة "الجماعة" و"الجهاد" مُصرّون على وقف العمليات ويحاولون إقناع "الناجون من النار" بالانضمام اليهم

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ عقدت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة امس جلسة استأنفت فيها سماع شهود الاثبات في قضية «تفجير البنوك» المتهم فيها ٩٧ من اعضاء تنظيم «الجماعة الاسلامية» بينهم ٥ سيدات. والقى احد المتهمين في القضية بياناً اثناء فترة الاستراحة اكد فيه ان قادة تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» الذين وقعوا إعلاناً لوقف عمليات العنف تم تلاوته اثناء الجلسة الاولى للقضية يوم ٥ تموز (يوليو) الجاري، «لن يتراجعوا عن موقفهم». ورفض المتهم ويدعى محمد امين عبد العليم الخوض في موقف قادة التنظيمين المقيمين خارج مصر الذين رفضوا الاعلان وشككوا في صدقية توقيع القادة السجناء عليه، الا انه شدد على ان «تياراً جارفاً من اعضاء التنظيمين من السجناء ايدوه وانضموا الى الموقعين عليه».

واستمعت المحكمة امس الى شهادة خمسة من ضباط الشرطة بينهم ضابطان كانا تعرضا لمحاولة اغتيال. ولم يتمكن الشاهدان من التعرف على اي من المتهمين الموجودين في قفص الاتهام. واوضحا ان سيارة كان يستقلها عدد من الاشخاص كانت اقتربت من السيارة التي يستقلانها والقى احد الاشخاص قنبلة على سيارتهما انفجرت ما ادى الى اصابتهما من دون ان يتمكنا من تحديد اوصاف الجناة.

وقررت المحكمة تاجيل النظر في القضية في جلسة تعقد الثلثاء المقبل لاستكمال سماع شهود الاثبات واعلان شهود النفي.

وعلمت «الحياة» ان القادة السجناء الذين وقعوا على اعلان وقف العمليات، يبذلون جهوداً لاقناع زعيم تنظيم «الناجون من النار» الدكتور مجدي الصفتي بالتوقيع على الاعلان للانضمام الى قافلة المطالبين بوقف العمليات العسكرية تماما وكذلك البيانات المحرضة. وذكرت مصادر مطلعة ان الصفتي تسلم رسالة من الموقعين على الاعلان اثناء جلسة محكمة امن الدولة العليا التي يحاكم امامها قبل ايام. وتوقعت المصادر ان يعلن زعيم «الناجون من النار» موقفه من الاعلان اثناء الجلسة المقبلة للمحكمة يوم ١٣ آب (اغسطس) المقبل.

والمعروف ان «تنظيم الناجون من النار» يعد اكبر التنظيمات الدينية المصرية تطرفا وتقترب افكاره من مبادئ تنظيم «جماعة المسلمين» التي عرفت اعلاميا باسم «جماعة التكفير والهجرة» والتي كان يتزعمها شكري مصطفى الذي اعدم العام ١٩٧٧ عقب القبض على التنظيم بعدما اغتال اعضاء فيه وزير الاوقاف الاسبق الدكتور محمد حسن الذهبي.

واعتبر مراقبون ان موافقة الصفتي التوقيع على اعلان وقف العمليات ستمنح قادة «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» الموقعين عليه دعما معنويا كبيرا في مواجهة رفض قادة التنظيمين المقيمين خارج البلاد وقف العمليات وتشكيكهم في صدقية توقيع القادة السجناء عليه.

ويذكر ان تنظيم «الناجون من النار» نفذ في العام ١٩٧٧ ثلاث محاولات لاغتيال وزيري الداخلية السابقين حسن ابو باشا ومحمد النبوي اسماعيل ونقيب الصحافيين مكرم محمد احمد.

والقت اجهزة الامن القبض على غالبية عناصر التنظيم ما عدا الصفتي وقيادي آخر هو عبد الله حسين ابو العلا وصدر ضدهما حكمان غيابيان بالاشغال الشاقة المؤبدة. والقت اجهزة الامن في العام ١٩٩٤ القبض على الصفتي وابو العلا وبدأت محكمة امن الدولة العام الماضي اعادة محاكمة المتهمين المحكومين غيابيا من محاكم امن الدولة بعد القبض عليهما.

من جهة اخرى اكد رئيس هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني الدكتور عبد الحليم مندور ضرورة موافقة قادة «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» المقيمين في الخارج على اعلان وقف العمليات «حتى يصبح الاعلان نافذاً» مشيراً الى ان غالبية التحقيقات في القضايا التي اتهم فيها اعضاء في التنظيمين اثبتت ان التكليفات والتمويل كانت تاتي دائما من الخارج وليس من داخل البلاد. واعتبر مندور ان القادة السجناء يمثلون مرجعية تاريخية لكنهم لا يلعبون دورا في العمليات التي ينفذها اعضاء التنظيمين من الفارين.

صفحة من تاريخ مصر

العثمانيون.. السوريون.. المصريون

د. رفعت السعيد

لطالما تحدث المتأسلمون بوله وشغف عن الخلافة العثمانية رغم كل ما ارتكبته من جرائم بشعه، وانحطاط خلقي وأخلاقي، واضطهاد للشعوب المسلمه التي حكمتها.

إن المتأسلمين يحلمون باستعادة مجد الخلافة العثمانية ناسين انها كانت لعنة على كل البشر الخاضعين لسلطانها، وأن الخليفة وأعوانه كانوا مصدراً لفساد وإفساد يندر أن نجد له مثيلا فى التاريخ. وأنهم ابتكروا أنواعاً من الشر والتسلط والقهر وأمتعوا أنفسهم بتجاوزات لا يقبلها دين ولا خلق ولا عقل.

ويسجل واحد من الكتب المهمة التى كتبها دبلوماسي روسى عمل فى منطقة الشام أعواماً عدة عبر أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر، معلومات بالغة الخطر وبالغة الدقة عن الوضع فى منطقة سوريا، لبنان، فلسطين تحت الخلافة العثمانية..

المؤلف: قسطنطين بازيلي

الكتاب: سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني.

وقد انتهى المؤلف من كتابة هذه الدراسة القيمة فى عام ١٨٤٧. وفيها وصف لنا وصفاً دقيقاً استقاه من ملامسته للوقائع والأحداث، ومن تدوينات الحكام المحليين، وروايات السكان..

وصف لنا حالة المنطقة تحت ظل القهر العثماني المتستر بالإسلام، عبر باشاوات يتم اختيارهم فقط وفق قدراتهم على القسوة والتعامل المتوحش مع السكان المحليين.

ويصف المؤلف بقدر من التأنى أنواعاً من التعذيب الوحشى الذى كان يمارسه العثمانيون ضد شيوخ القبائل المحليين لمجرد انهم لم يستطيعوا سداد الضرائب الباهظة التي تفرض عليهم. ولعل أبشع هذه الوسائل كانت ما أسماه العثمانيون المتوحشون "أن يأكل الإنسان نفسه".. يأخذون السجين، يحرمونه من الطعام حتى يوشك على الهلاك ثم يقطعون من جسده قطعا من اللحم، يشوونها، ثم يقدمونها له طعاما.. وهو يعلم انه يأكل قطعة منه. وبعد أن يستهلك الإنسان كل ما لديه من لحم تقطع رقبته. والغريب أن هذا التعذيب الإجرامي الذى لا يمكن أن يفكر فيه إلا عقل مريض وقلب خال من الاحساس كان يتم بحجة الدفاع عن حقوق "حامى حمى الإسلام والمسلمين الخلفية العثماني". وغنى عن القول إن هذا الاضطهاد كان يضاعف على مسيحيى هذه المنطقة. وكان مفروضاً على الرجال المسيحيين أن يلبسوا عمامة سوداء وملابس مخصوصة حتى يتميزوا بها، فلا يلقى عليهم أحد سلاماً أو تحية. أما كنائسهم وأديرتهم فكانت عرضة للنهب المستمر وكثيرا ما كانت تفرض عليها ضرائب باهظة تضطر القساوسة والرهبان إلى صهر الايقونات المصنوعة من الفضة وتحويلها إلى سبائك لسداد الضرائب المطلوبة.

.. ثم يقود إبراهيم باشا جيشه المصرى لفتح الشام. ولعل الفارق بين إبراهيم وغيره من العثمانيين أنه قد تأثر بالفكر المصري، والتعامل المصرى السمح مع ،



المصدر : الأهالى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/ ٧/ ١٩٩٧

المسيحيين، وان جنوده كانوا فى اغلبهم الأعم من المصريين الذين تعايشوا دوما مع المسيحيين فى إخاء ومودة . ونقرأ فى هذا الكتاب "لم يكن يحق لإبراهيم أن يمس قانون الخلافة .. ولكنه خفف العبء عن المسيحيين بتحريم الاهانات التى لا ينص عليها القانون، وأمر السلطات المدنية بأن تتجنب قدر الإمكان حل القضايا المتنازع عليها بين المسيحيين والمسلمين فى المحكمة الدينية، وأن يراعى العدل بين المواطنين بلا تميز بغض النظر عن الدين" وأيضاً :"انه لأمر لم يعهد له نظير فى الامبراطورية العثمانية ان يمنح المسيحيون الحرية لتجديد معابدهم واديرتهم فى كل مكان وحتى لبناء الجديد منها دون أن يشتروا إعلاماً من المحكمة الإسلامية وإننا من السلطة المحلية بضرورة إجراء الإصلاحات لكن إبراهيم باشا فعلها." كذلك "سمح إبراهيم للمسيحيين بأن يرتدوا عمائم واعطاهم الحق فى ان يرتدوا الملابس التى يريدون ، وان يتجولوا بجيادهم فى طرقات دمشق" وقد عارض المتشددون ذلك وقام واحد من دراويش دمشق بإلقاء قاذورات على رأس مسيحى يرتدى عمامة بيضاء، فامر إبراهيم باشا بجلده مائة جلده. وتجمع علماء دمشق وشيوخها وسألوا إبراهيم باشا "عن كيفية التمييز بين المسلم والمسيحى حتى يمكن إلقاء التحية الإسلامية "السلام عليكم" على المسلم وحده" وفق التقاليد التى ارساها الحكم العثمانى .. وكان رد إبراهيم حاسماً وموحيا بأنه كان يفهم الإسلام روحاً ونصاً، تاريخا وتقاليد أكثر من أكبر لحية من لحى الخلافة العثمانية..

قال إبراهيم: "إن الخلفاء الأوائل ، ودعاة الشريعة ، كانوا يرتدون عمائم سوداء بسيطة، عوضا عن هذه "العمارات" العجيبة والملونة التى تتزين بها الآن رؤوس مفسرى الشريعة وأنه يجب معرفة المسلم فى المسجد فقط، والمسيحى فى الكنيسة، أما خارج المسجد والكنيسة فلا فرق بينهما فى نظره" (صـ١٦٤).

.. ارأيتم الفارق بين "الخليفة" المستبد .. والحاكم الذى يعرف أنه لا إكراه فى الدين.

ارأيتم كيف كانت الخلافة وأساليبها وأخلاقياتها وجرائمها؟.. ارأيتم ماذا يتمنى المتأسلمون استعادته بحجة استعادة مجد الإسلام؟ وكأن مجد الإسلام لا يمكنه أن يستعاد إلا باستعادة التوحش العثمانى والجرائم البشعة التى ارتكبت تحت ستار التأسلم العثماني.. الذى أذاق الشعوب مرارة مريرة بزعم أنها صحيح الإسلام، تماما كما يفعل المتأسلمون الآن .. فى إيران والسودان.

فهل كتب على الإسلام أن يلصق به كل تصرف خاطئ فى حق البشر، وكل تعصب دنئ ضد المخالفين فى الدين؟ هل كتب على الإسلام أن يتخذ ستاراً لحكام متوحشين، قتلة يمارسون جرائمهم ونهبهم لثروات شعوبهم .. وهم يتظاهرون بالإسلام وبالتقوى.

أم أن لنا أن نستيقظ؟.



القبض على مسئول تمويل الجماعات الإرهابية بأسيوط

تمكنت أجهزة الامن صباح أمس من ضبط الإرهابى البارز طارق محمد طاهر بدير فى أحد الأكمنة بمنطقة الاربعين باسيوط، ويعد الإرهابى مسئول التمويل للجماعات الإرهابية باسيوط. وذكر مسئول امنى ان الارهابى له دور رئيسى فى ايواء العناصر الهاربة وشراء الاسلحة والذخائر، وأنه شارك فى التنفيذ والتخطيط للعديد من القضايا الإجرامية ، وكانت أجهزة الامن قد حصلت على معلومات حول تردد الإرهابى طارق بدير على منطقة الاربعين وتم ضبطه



المصدر : الدستور

التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٧

المحاولات السرية لاغتيال الوزراء

٢٨ محاولة لاغتيال عمرو موسى.. و١٨ لاغتيال سرور

كشفت التحقيقات التى أجرتها نيابة أمن الدولة مع أفراد التنظيم الإرهابى الأخير أن قادة الإرهاب فى الخارج قد وضعوا أكثر من خطة لاغتيال عدد من الوزراء والرموز السياسية فى مصر.. تصدر قائمة الشخصيات المستهدفة الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب الذى تم وضع أكثر من ١٨ خطة لاغتياله.. إلا أن هذه الخطط قد فشلت جميعا بسبب اعتياد د. سرور تغيير الخطة الأمنية الخاصة بخط سيره وإكثاره من المواكب الوهمية.

أما محاولات اغتيال عمرو موسى وزير الخارجية فقد زادت على ٢٨ محاولة.. لم ينفذ أى منها، بل اقتصرت فقط على التخطيط ورصد تحركات الوزير.. وقال أفراد التنظيم الإرهابى المضبوط إن جميع العمليات لم تنفذ بسبب شن إسرائيل حربا إعلامية ضد موسى واتهامه بمعاداتها.. مما جعل قادة التنظيم فى الخارج يأمرون بوقف العمليات ضده واستمرار المراقبة فقط.

ووصف أفراد التنظيم الإرهابى تحركات موسى بأنها غير حذرة أمنيا لأن قادة الإرهاب تحدثوا مع الوزير فى أكثر من ١٩ مكالمة منتحلين صفات وشخصيات مختلفة.. بدون أن يعلم الوزير بهم لأنه يرد على التليفون بنفسه.. وأضافوا أن أحد قادة التنظيم فى الخارج أجرى مكالمة لمنزل الوزير ومكتبه للتأكد من أرقام تليفوناته الخاصة.



كما اعترف الإرهابيون بسرقة خط التليفون الدولى لوزير الخارجية لفترة طويلة لإجراء مكالماتهم والتنصت عليه.. إلى أن تم اكتشاف أمرهم.

وأكد أفراد التنظيم الإرهابى أن طاقم الحراسة المكلف بمرافقة موسى من أذكى رجال الحراسة.. وأنهم شديدو الحرص والذكاء ويحيطون بالوزير إحاطة كاملة إضافة إلى نجاحهم فى وضع خطط التمويه والحماية لدرجة جعلت تخطيط الإرهابيين لتنفيذ محاولات الاغتيال مهمة شديدة الصعوبة.

واعترف أعضاء التنظيم الإرهابى بأن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم من أذكى الوزراء تخطيطا لمساراته الأمنية.. لدرجة أن عمليات رصده استمرت لمدة ٣ أشهر كاملة.. ولم يستدلوا على منزله إلا بعد إجراء عمليات تتبع ورصد ٥ مواكب وهمية وموكب واحد حقيقى.. استطاعوا من خلاله معرفة مكان منزله ومواعيد خروجه ودخوله للوزارة.. وحددوا الأماكن المحتملة لتنفيذ مخطط اغتياله.. إلا أن قادة التنظيم الإرهابى فى الخارج امتنعوا عن إصدار الأوامر بالتنفيذ لأسباب غير معروفة.

وحدد التنظيم الإرهابى ملامح خطط اغتيال د. محمد الرزاز وزير المالية السابق.. بعد أن بذلوا جهدا كبيرا فى عمليات الرصد.. لأنه قادر على تغيير ملامح الحراسة الخاصة وخطط السير للمواكب الرسمية له.. وبعد ٦ أشهر كاملة من الرصد اكتشفوا أنه استخدم ١٢٨ عملية تمويه و ٩٥ موكبا وهميا و ١٩ طاقم حراسة.. وفى آخر مرة تم فيها رصد موكب د. الرزاز واستعد الإرهابيون لإطلاق الرصاص فعلا على سيارته.. ولكن تبين فجأة أن السيارة فارغة ولا يوجد بها إلا السائق.. بينما دبر د. الرزاز وسيلة انتقال أخرى غير معروفة للوصول إلى منزله.

أما وزير المالية الجديد د. محيى الدين الغريب فقد اعترف قادة التنظيم الإرهابى بأنه كان موضوعا على قائمة الاغتيالات إلى جانب د. مفيد شهاب ود. زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية للتخلص من أبرز رموز النظام.. وزعزعة الاستقرار فى البلاد.

محمد على



المصدر : الأهـــالـــى

التاريخ : ٣٠/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقصـيـر أدى إلـــى المجـــزرة

كتب صبرى عبد المنعم: تبادلت اجهزة الأمن بالمنيا الاتهامات بسبب القصور الشديد فى متابعة البلاغ الذى تقدم به المواطن "سيد عبد الله عبد الحليم" والذى قام به ٥ من العناصر الإرهابية بسرقة سيارته تحت تهديد السلاح ثم استخدموا السيارة فى ارتكاب حادث الاعتداء على سيارة شرطة تابعة للنجدة بالطريق الزراعى بمدينة المنيا مما أدى إلى استشهاد ضابط و٥ مجندين.

كانت الداخلية قد أعلنت أن سيارة النجدة كانت تطارد السيارة المسروقة رقم ٢١٤٠٤ ملاكى المنيا بعد ان تقدم صاحبها ببلاغ عن سرقتها فى حين اسفرت التحقيقات عن أن ضباط مركز شرطة أبو قرقاص لم يهتموا ببلاغ المواطن الذى تقدم بالبلاغ قبل ٣ ساعات من ارتكاب المجموعة الإرهابية للحادث أى أن هناك تقصيرا فى معالجة بلاغ السرقة مما أدى إلى عدم تعرض السلطات للسيارة التى سرقها الإرهابيون كما تمكنوا من العودة بها مرة اخرى إلى ابو قرقاص حيث طاردهم أحد الأهالى بطريق بنى عبيد فتركوا السيارة وهربوا مستقلين سيارة أخرى.

وقد تحولت مدينة المنيا إلى ثكنة عسكرية حيث تجوب السيارات المصفحة والمدرعات شوارع مدينة المنيا بعد أن وصلت العناصر الإرهابية إليها وقامت السلطات ببناء عدد كبير من الدشم التى تؤدى إلى الزراعات المجاورة للمدينة لإحكام الحصار على مداخل ومخارج المدينة.

يذكر ان العناصر الإرهابية قد ارتكبت فى أسبوع واحد حادثين، الاول راح ضحيته ضابط شرطة برتبة رائد ويدعى عاطف محمد أحمد موسى اثناء مطاردة بؤرة إرهابية بعزبة الكسان ابو قرقاص. والأخير الذى راح ضحيته ملازم أول ماجد فاروق مهنى و٥ جنود من الشرطة.



نجل عبدالرحمن يطالب واشنطن باصدار بيان عن وضعه الصحي

□ القاهرة - «الحياة»:

■ طالب السيد عبدالله عبدالرحمن نجل زعيم «الجماعة الاسلامية» في مصر الدكتور عمر عبدالرحمن الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في احد السجون الاميركية، السلطات الاميركية باصدار بيان رسمي عن حال والده الصحية والاسباب التي دفعتها الى منعه من اجراء اتصال هاتفي يتم مرة كل شهر بأفراد أسرته. وقال عبدالله لـ «الحياة» ان اسرة الشيخ الضرير تعيش حالاً من القلق الشديد اثر انقطاع الاتصال بين الطرفين. وأشار الى ان موعد المحادثة الهاتفية الشهرية مر منذ نحو اسبوع من دون ان يتصل الشيخ.

وناشد عبدالله المنظمات والهيئات العاملة في مجال حقوق الانسان ممارسة ضغوط على الادارة الاميركية لتحسين معاملته ونقله من الزنزانة الانفرادية التي يعش فيها الى مكان آخر. ولفت الى ان محامي والده الاميركي رامزي كلارك أخبر الاسرة بان الدعوى التي رفعها امام القضاء الاميركي للمطالبة بنقل عبدالرحمن من الزنزانة الانفرادية تحتاج الى وقت حتى يتم بتها.

ونفى الابن ان تكون له اي علاقة بقادة تنظيم «الجماعة الاسلامية» الموجودين داخل البلاد او الذين يعيشون في الخارج. وقال «لا اعرف عنهم الا ما ينشر في الصحف»، كما نفى ان يكون اي من هؤلاء تحدث اليه في موضوع اعلان وقف عمليات العنف الذي وقعه قادة في التنظيم يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال السادات. واستبعد ان تكون لوالده علاقة بالاعلان، مشيراً الى ان الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاميركية اخيراً ضده جعلته بعيداً عن متابعة ما يحدث داخل مصر. وقال عبدالله «اذا كانوا يمنعونه من الاتصال بافراد اسرته وفي حال اتمامها فانها تكون تحت المراقبة فان وصول الصحف اليه صار ترفا لا ترضى به السلطات الاميركية».



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ / ٧ / ١٩٩٧

اليوم.. إعلان قرار الاتهام فى تنظيم «ميت عقبة»

التنظيم يضم ٣٦ على رأسهم الإرهابى حسام عبد الفتاح

أجهزة الأمن تحبط مخططهم قبل هجومهم المسلح على أحد محال الذهب

يعلن المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا صباح اليوم قرار احالة المتهمين فى قضية تنظيم ما يسمى بالجماعة الإسلامية والمعروفة قضيتهم باسم تنظيم «ميت عقبة» والمتهم فيها ٣٦ ياتى على رأسهم المتهم حسام الدين عبد الفتاح عبد الحى شحاته احد مسئولى الجناح العسكرى للتنظيم والذى يعد من ابرز القيادات النشيطة ومن انشط معاونى الارهابى طلعت ياسين همام الذى لقى مصرعه قبل عدة أعوام أمام مسكنه بمنطقة حدائق القبة.

ومن المقرر ان يعلن المحامى العام نتائج التحقيقات وما انتهت اليه، وعلم مندوب «الاهرام المسائى» أن المستشار هشام سرايا سوف يحيل أوراق القضية إلى محكمة استئناف القاهرة لتحديد احدى دوائر محاكم أمن الدولة العليا لمحاكمة المتهمين امامها.

وصرح مصدر قريب من دوائر التحقيق بأن قرار الاحالة يضم المتهم حسين محمود خضر الذى كان يعاون المتهم حسام عبد الفتاح فى إدارة التحرك الارهابى ويعد المتهم مسئول الاتصال والتنسيق بين مجموعات التنظيم وتدريب أفراد خلاياه على استخدام الاسلحة وتصنيع العبوات المتفجرة والشراك الخداعية والتفجير عن بعد.

كما سجل قرار الاتهام ايضا أن عناصر الارهاب اشتركت فى اتفاق جنائى على ارتكاب جرائم القتل العمد والشروع فيه لعدد من الشخصيات الأمنية وبعض القيادات التنفيذية والاعلامية فى البلاد بهدف اثارة جو من الفوضى والبلبلة وانهم حاولوا تنفيذ عملية ارهابية على احد محال المشغولات الذهبية بمنطقة ميت عقبه بالجيزة إلا أن أجهزة الأمن احبطت المخطط قبل تنفيذه وكان موعد الاقتحام وقت صلاة الجمعة وحددت عناصر الارهاب تلك الساعة حتى تتمكن من الهرب وذلك بعد أن اعدت وسائل النقل ورصد صاحب المحل ورجال الامن فى المنطقة والاسلحة وتأمين الموقع عقب الانسحاب.

على صعيد إخر، شرح مصدر امنى كيفية سقوط تلك التنظيم مشيرا إلى أنه بعد سقوط عدد من رؤوس الارهاب وبعد توجيه الضربات الأمنية المتلاحقة للتنظيمات الارهابية وضبط قياداتها وعناصرها ومداهمة اوكارها توافرت معلومات لجهاز مباحث امن الدولة تفيد باضطلاع القيادى حسام عبد الفتاح بإدارة التحرك الارهابى يعاونه القيادى الارهابى حسين محمود الذى كان يعمل مهندس كهرباء باحدى شركات القطاع الخاص.

وأكد المصدر أنه بعد رصد جميع التحركات وبعد جمع التحريات التى أكدت اعتزام عناصر الارهاب اقتحام أحد محال الذهب بالجيزة تم عمل عدة اكمنة للقبض عليهم قبل بداية تنفيذهم العملية وبعد استئذان النيابة وتقنين الاجراءات تمكنت مجموعة الضبط من احكام سيطرتها على مجموعة التنفيذ وعددهم ستة وبحوزتهم الاسلحة وقد شمل التنظيم نحو ٥٥ من عناصر الارهاب، وتم القبض عليهم وتقديمهم إلى امن الدولة العليا وباشر عدد من رؤساء النيابة التحقيق واصدر المحامى العام للنيابة قرارا بحبسهم على ذمة التحقيقات واليوم يصدر قرار الاحالة.

عادل السروجي



المصدر : الجمهوريـــــة

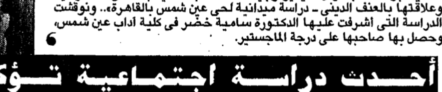
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ٨ / ١٩٩٧

● البيانات الصادرة من نيابات أمن الدولة العليا تؤكد ان ٥١٪ من اعضاء التنظيمات المتطرفة والجماعات الارهابية جاءت من مناطق عشوائية بالقاهرة والجيزة و٣٨٪ من محافظات الصعيد، خاصة سوهاج، ثم اسيوط، فالمنيا، بينما جاءت النسبة الأقل من محافظات الدلتا.

هناك إذن علاقة وثيقة بين العشوائيات وبين العنف بكل أشكاله.

هذه العلاقة، تحولت إلى دراسة نظرية وميدانية، قام بها باحث هو محمد حسين ابو العلا، بعنوان: «ايديولوجيا الفئات الاجتماعية بالمناطق العشوائية وعلاقتها بالعنف الدينى ـ دراسة ميدانية لحى عين شمس بالقاهرة».. ونوقشت الدراسة التى أشرفت عليها الدكتورة سامية خضر فى كلية آداب عين شمس، وحصل بها صاحبها على درجة الماجستير. ●

أحدث دراسة اجتماعية تؤكد :



الإرهاب يولد فى العشوائيات

نصف أعضاء الجماعات المتطرفة من عشوائيات القاهرة

سمية عبدالرازق



المصدر : الجمهوريـــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٨/١٩٩٧

وتعود اهمية البحث فى مجال العنف إلى التصاعد المستمر لارقامه ومعدلاته لاسيما فى السنوات الأخير حيث تشير الاحصاءات إلى تزايد معدلاته بشكل غير مسبوق بلغت ٣٦٤٥ معتقلاً عام ٩٢ و١٧٧٨٥ معتقلاً عام ٩٣.. بالاضافة إلى ١١٠٦ اجمالى عام الضحايا و٦٨١٢ معتقلاً عام ٩٤ بالاضافة إلى ٦٥٩ ضحية و٤١١٩ معتقلاً عام ٩٥ و٦٢٠ ضحية.

ويما أن الجماعات الدينية ينتسب أعضاؤها إلى الطبقات الفقيرة فى الاحياء العشوائية والتى عدد سكانها طبقاً لتقرير المركز الديمجرافى ١١ مليوناً و٥٦١ الف نسمة فان الأسر فى هذه المناطق تشكل بؤرة توتر اجتماعى دائمة للمجتمع انطلاقاً من عدم الرضا الذى يتحول إلى حقد وكراهية للمجتمع وافراده.

مفهوم العشوائيات والعنف

وحددت الدراسة مفهوم المناطق العشوائية بانها للمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتى لا تخضع لقواعد واسس التخطيط العمرانى العام من قبل الدولة وتمثل تعدياً على املاكها او املاك الغير وغير متكاملة المرافق والخدمات.

● اما مفهوم العنف الدينى فحددته الدراسة بانه نوع من السلوك المتطرف الذى يعتمد على استخدام القوة وتقوم به جماعات او فئات اجتماعية لديها شعور بالاحباط والحرمان النسبى وغالباً ماتكون مهمشة فكرياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً واتسمت بالتشدد والمغالاة فى تفسيرها للنصوص الدينية حتى استباحت تكفير الآخر واتخذت من الصدام والمواجهة العنيفة مع المجتمع بما فيه السلطة ورموزها اسلوباً ومنهجاً فى ترويج أفكارها.

وظاهرة المناطق العشوائية لا تختص بها مصر فقط، وانما هى ظاهرة عالمية تتسم بها غالبية مدن العالم الثالث حيث يقدر عدد سكان العشوائيات على مستوى البلدان النامية بنسب تتراوح بين ٣٠٪ و٦٠٪ من اجمالى سكان المدن ومن المتوقع أن تصل إلى ٤٣.٧٪ عام ٢٠٠٠.

فاحياء الأكواخ والعشش اصبحت شائعة، وتعانى منها دول اسيا وأمريكا اللاتينية.. ففى بومباى بالهند هناك احياء الاكواخ متعددة الطوابق وحى هارلم بنيويورك وحى الزنوج فى شيكاغو وبانكوك عاصمة تايلاند التى تتميز بمدن الصفيح والبامبو وريودى جانيرو بالبرازيل وليما فى بيرو وهونج كونج بالصين حيث تبدو الكهوف واحياء الصفيح فوق التلال والمرتفعات.

ورصدت الاحصاءات ارتفاع معدل نمو عملية التحضر او سكن المدن من ٢٪ عام ١٨٠٠ إلى ٤١٪ عام ٨٠ ومن المتوقع أن تصل إلى ٥٠٪ عام ٢٠٠٠.

واشار البنك الدولى إلى أن سكان الاحياء الفقيرة واحياء واضعى اليد تبلغ ٦٠٪ من اجمالى سكان انقرة بتركيا و٣٧٪ لاجمالى سكان كوالامبور بماليزيا، ٣٥٪ من إجمالى سكان مانيلا بالفلبين و٣٢٪ فى اجمالى سكان مكسيكو بالمكسيك و٣٣٪ من اجمالى سكان كلكتا بالهند.

وتكاد تكون المدن الافريقية ـ باستثناء المناطق الراقية ـ جزءاً متصلة من الاحياء المتخلفة وأحياء واضعى اليد. فهناك ١٢ مدينة من بين ١٩ حديث تتراوح فيها نسبة الاحياء العشوائية مابين ٥٠ إلى ٩٠٪ من السكان وهناك مدن اخرى تتراوح فيها هذه النسبة مابين ٥٠٪ إلى ٦٠٪.

محافظة الجيزة .. الأولى

اما فى مصر، فتشير دراسات وزارة الاسكان والتعمير عام ٩٣ إلى انه يوجد حوالى ١٧١ منطقة عشوائية تحيط بالقاهرة الكبرى أو تقع فى قلبها ففى الشمال ـ شبرا الخيمة والمطرية وعين شمس ـ وفى الغرب الجيزة والهرم وامبابة وبولاق الدكرور ـ وفى الجنوب دار السلام والبساتين.

كذلك فى الاراضى الصحراوية فى الشرق منشأة ناصر وزبالى منشأة ناصر وفى أقصى الجنوب تتركز العشوائيات حول المناطق الصناعية فى حلوان والتبين كما توجد بالاراضى الفضاء داخل المدينة فى الفسطاط واسطبل عنتر.

وتبلغ نسبة سكان المناطق العشوائية لمحافظة القاهرة ٣٥.٩٪ بالنسبة لاجمالى سكان المحافظة. كما تبلغ نسبة العشوائيات بمحافظة الجيزة ٦٢٪ من اجمالى السكان وتنمو تلك المناطق بمعدل سنوى ٨٪ فى مقابل ٣.٥٪ للقاهرة.

وتأتى محافظة الجيزة فى مقدمة المحافظات على مستوى الجمهورية ازدحاماً بسكان العشوائيات ـ مليون و٣٩٨ الف نسمة ـ اما اقل محافظات مصر فى عدد سكان العشوائيات فهى محافظة اسيوط.

وتعتبر القاهرة من أكبر المدن فى العالم بالنسبة لانتشار الاسكان العشوائى غير الرسمى على مساحات كبيرة حولها ومن أكبرها قدرة على استيعاب الوافدين الجدد باحيائها القديمة حيث بلغت نسبة الوحدات السكنية



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٨/١٩٩٧

المخالفة حوالى ٨٤٪ من مبانى بعض المناطق السكنية بالقاهرة الكبرى.

ومحافظة الدقهلية تتربع على عرش العشوائيات فيها ١٠٩ مناطق وتأتى القاهرة ٧٩ منطقة والقليوبية ٦٧ والبحيرة ٦٦ واسيوط ٩٩ والغربية ٤٧ والاسكندرية ٤١ منطقة عشوائية. وحسب حصر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار فإنه يوجد ٩٦٠ منطقة عشوائية موزعة على ٢٤ محافظة.

وأهم خصائص هذه المناطق الافتقار إلى النمط العمرانى والمرافق والخدمات وانتشار الفقر وانخفاض معدلات التعليم وانتشار الامية وانخفاض مستوى الرعاية الصحية وارتفاع معدل الجريمة وانتشار الانشطة الاقتصادية وتجارة المخدرات والانحرافات واحتماء العناصر الارهابية بها فى السنوات الأخيرة.

لقاء الجريمة والتطرف

وافرزت المناطق العشوائية التطرف الدينى نتيجة لغياب التعليم الدينى الصحيح وانخفاض مستوى المعيشة.

وتمثل الجريمة والتطرف فى تلك المناطق العشوائية خطين متوازيين إلى أن كشفت أحداث عين شمس فى ديسمبر ٨٨ وعن أول تحالف فعلى بين الجريمة والتطرف حيث انضم للجماعات المتطرفة عدد من محترفى الاجرام لتصورهم أن لهذه الجماعات سيطرة وقوة تضمن لهم الحماية من قبضة رجال الامن بينما رأت الجماعات فيه قوة يمكن توظيفها فى أى صدام مع الدولة. وتنتمى غالبية أعضاء الجماعات الأصولية الاسلامية طبقاً إلى الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى فضلاً عن عناصر كثيرة تنتمى للطبقة الدنيا التى تعانى الحرمان الاقتصادى وتدنى مستوى المعيشة وتكابد كل أشكال الاغتراب والتهميش وتطمح فى امكانية الوفاء باحتياجاتها الاساسية فلجأت إلى الدين واتخذت منه ايديولوجية لصياغة مطالبها واقامت الدليل الشرعى للخروج على النظام.

فقراء فى كل شئ

اختار الباحث ٢٠٠ من شباب منطقة عين شمس الشرقية والغربية كعينة لقياس مدى العلاقة بين الايديولوجيا كرؤية وبين الاتجاه نحو العنف الدينى لدى الفئات الاجتماعية المختلفة من الشباب بمجتمع عشوائى هو حى عين شمس.

وعن مستوى دخول أفراد العينة فقد كان كالتالى:

● ٤٪ من افراد العينة يتراوح دخلهم بين ٥٠ ـ ٦٩ جنيهاً شهرياً ٥. ١٢٪ يتراوح دخلهم بين ٧٠ ـ ٨٩ جنيهاً ٥. ٤٧٪ يتراوح دخلهم بين ٩٠ و١٠٩ جنيهات ـ ٥. ٢٪ يبلغ دخلهم ١٥٠ ـ ١٦٩ جنيهاً ـ ٥. ٣٣٪ يتجاوز دخلهم ١٧٠ جنيهاً فاكثر.

أما مستوى التعليم لأفراد العينة.. فقد كان كالتالى:

التعليم المتوسط ٥. ٢٨٪ الجامعى ٥. ١٢٪ فوق الجامعى ١٪ ـ الامية ٥٨٪.

وعن المستوى المهنى لأفراد العينة.. كان كالتالى:

● ٦٥٪ من اجمالى العينة كانت ذات مستوى مهنى منخفض وتعبر عن ذلك طبيعة المهن المختلفة مثل عامل محطة بنزين ـ ملاحظ جراج ـ سباك ـ محصل ـ سائق ـ امين مخزن ـ صراف ـ ميكانيكى ـ كهربائى ـ متعهد صحف.

● ٣٥٪ ذات مستوى مهنى مرتبط بمستوى التعليم من بينهم ٦٪ من الحاصلين على شهادات عليا ارتبطوا بمهن بعيدة عن تخصصاتهم العلمية من اجل تحقيق معدل أكبر من الدخل لا تحققه الوظائف الحكومية.

أما المصادر الجغرافية لأفراد العينة فكانت كالتالى:

● ٥. ٦٩٪ من افراد العينة من النازحين إليها لأسباب ترتبط بالتعليم والعمل و٥. ٣٠٪ من ابناء المدينة المولودين فى القاهرة وسكنوا فى عين شمس الشرقية والغربية لأسباب ترتبط برخص المسكن وظروف الزواج ولم تمثل النشأة الريفية او الحضرية درجة مافى الاتجاه نحو العنف الدينى ضد الدولة. وعكست النتائج مدى استجابة فئات عين شمس الغربية للعنف كاسلوب اساسى فى التوجه العملى ونمط التفكير بنسبة اعلى من نسبة فئات عين شمس الشرقية وتبرير ذلك باعتبار أن العنف يمثل بالنسبة لهم احد الحلول المطروحة للالتفات إليهم والنظر لواقعهم ومشكلاتهم اليومية.



المصدر : الجمهوريــــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٧

احالة ٣٧ ارهابيا «تنظيم المنطقة المركزية» إلى محكمة أمن الدولة.

.خطط لاغتيال كبار الشخصيات والسطو على محلات الذهب

استعادة ٦ أفراد من السعودية كشفوا تمويل التنظيم من الخارج

متابعة
جمال عبدالرحيم

احال المستشار رجاء العربى النائب العام امس ٣٧ ارهابيا من قيادات مايسمى «بالجماعة الاسلامية» يشكلون تنظيم المنطقة المركزية الارهابى بينهم حدث و٥ ارهابيين تسلمتهم مصر مؤخرا من السعودية الى محكمة امن الدولة العليا «طوارىء» بالقاهرة لاتهامهم بالتخطيط لارتكاب سلسلة من الجرائم الارهابية ضد الشخصيات الهامة والقيادات الأمنية والكتاب الصحفيين والفنانين والسطو المسلح على محل مجوهرات بالمهندسين وحيازة واحراز كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات لاستخدامها فى اغراض ارهابية.

اعد قرار الاتهام المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا وتضمن احالة كل من حسام الدين عبدالفتاح عبدالحى ٣٠ سنة ـ مدرس رياضيات بمدرسة ثورة التصحيح بالعمرانية وحسين محمود حسين خضر ٣٢ سنة

أحمد ٢٥ موزع أدوية بمركز الوسيط الطبى وكرم عبدالسميع همام ١٨ طالب بالثانوية العامة واحمد محسن محمود سيد ٢١ حاصل على دبلوم سياحة وفنادق وهانى محمد محمد الميهي ٢٠ ميكانيكي سيارات وعيد رجب كامل السيد ٢٩ سائق اجرة وعصام فريد محمد رمضان ٣١ كهربائى وأيمن احمد فرج الله ٢٢ عامل بشركة ايديال ومحمد محمود عيد ٢٢ محامى وممدوح رمضان عبدالستار ١٩ حاصل على دبلوم صنايع وابراهيم محمد بركات النحاس ٢٦ صاحب مصنع نسيج واحمد على تهامى على صالح ٣٢ محفظ قرآن كريم ومحمد حسن محمد ٢٣ مطبعجى بمطبعة الوبجى ووائل كمال عبده السيد ٢٠ حاصل على معهد لاسلكى وعمر السيد عبدالنعيم مصطفى ٣٤ محامى حر ويحيى عبدالسميع محمد أحمد الشريف ٢٧ بائع عطور ومرتضى منصور خليفة ابوسيف هارب

مهندس صيانة كهرباء بشركة موبيكا واسامة محمود مراد عبدالنعيم للاثاث ووليد احمد على السن ٢٣ (هارب) وبيومى اسماعيل محمد ٢٢ نقاش وعطية عطية قطب منصور ١٩ مندوب مبيعات وسيد محمد احمد بائع دواجن وهشام متولى ابراهيم زهره ٣١ محامى وعماد السيد على ١٩ طالب وحسن حسن عبدالحكيم حسينى ٣١ عامل ومحمود احمد ابوبكر ٢٢ فنى تبريد وتكييف عبدالونيس احمد ٢٨ ميكانيكى بشركة مدد كولد وخالد عبدالرحمن

بشركة موبيكا ومجدى على وهبه ٢٧ حاصل على بكالوريوس علوم.

لانهم فى الفترة منذ منتصف عام ١٩٩٥ وحتى ١٩٩٦/١١/٧ بمحافظات الجيزة والقاهرة والدقهلية والاسكندرية وخارج مصر

أولا :

المتهمون من الأول حتى السابع والعشرين

١ ـ انضموا ومجهولون واخر حدث الى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون تولى المتهمان الأول والثانى ادارتها والقيادة فيها الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة اعمالها والاعتداء على الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة اعمالها والاعتداء على الحريات التى كفلها الدستور والقانون والاضرار بالسلام الاجتماعى بأن دعت هذه الجماعة الى تكفير الحاكم واباحة الخروج على نظام الحكم القائم بالبلاد وقوانينه واستحلال اموال وممتلكات طائفة من المواطنين وذلك

عن طريق تكوين مجموعات تتلقى الدعم من الخارج وترصد بعض رجال الشرطة والشخصيات العامة

بغرض اغتيالهم وبعض محلات الذهب لسرقتها وكانت القوة والعنف والترويع من الوسائل التى تستخدم فى تنفيذ هذه الأغراض وبهدف الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.

٢ - اشتركوا فى اتفاق جنائى حرض عليه وأدار حركته المتهمان الاول والثانى الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد والسرقة بالاكراه وحيازة واحراز اسلحة نارية وذخائر ومفرقعات بدون ترخيص وبقصد استعمالها فى نشاط يخل بالأمن والنظام العام والتزوير فى محررات رسمية بان اتحدت ارادتهم على ارتكاب تلك الجرائم لتحقيق أغراض الجماعة المنضمين إليها لاضعاف نظام الحكم وفى سبيل ذلك اتفقوا على تدبير المفرقعات والأسلحة النارية والذخائر والتدريب على استخدامها ورصد بعض رجال الشرطة والشخصيات العامة وعدة محلات للذهب مملوكة لطائفة من

المواطنين واستقر اتفاقهم على أن يبدأوا بسرقة محل الذهب المملوك لاسكندر جيد الكائن بمنطقة ميت عقبة بعد أن رصدوا المنطقة المحيطة به ووزعوا الادوار فيما بينهم وحددوا زمان ارتكاب سرقته بالاكراه.

فوقعت بناء على هذا الاتفاق الجرائم الآتية :

١ - المتهم الاول :

أ - حاز مادة تعتبر فى حكم المفرقعات «ثلاثى نتـرات الطولين (T.N.T) قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة.

ب - حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا «بندقية الية عيار ٧.٦٢×٣٩مم».

جـ - حاز ذخائر «٣٣ طلقة» مما تستعمل على السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له

بحيازته او احرازه.

وكانت حيازته لهذه المفرقعات والسلاح والذخائر بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالأمن والنظام العام.

د - وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا فى محرر رسمى هو البطاقة الشخصية رقم ٩٥١٣٦ المنسوب صدورها الى مكتب سجل مدنى مركز الزقازيق بأن نزع من عليها صورة صاحبها ووضع صورته بدلا منها - وكان ذلك بقصد اخفاء شخصيته حتى يتمكن من ارتكاب جرائمه.

٢ - المتهمون الأول والثالث والسادس عشر : -

أ - حازوا واحرزوا بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا «طبنجة حلوان عيار ٩ مم طويل» والمملوكة لعبدالسميع على همام.

ب - حازوا واحرزوا ذخائر مما تستعمل على السلاح النارى سالف البيان دون أن يكون مرخصا لهم فى حيازته او احرازه.

وكانت حيازتهم واحرازهم لهذا السلاح والذخائر بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالأمن والنظام العام.

٣ - المتهم الثانى : -

أ - حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا «طبنجة حلوان ٩ مم طويل».

ب - حاز ذخائر «خمس طلقات» مما تستعمل على السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازتها او احرازها.

وكانت حيازته لهذا السلاح والذخائر بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالأمن والنظام العام.

المتهمون من ٢٨ - ٣٤ امدوا بمعونات مادية ومالية الجماعة وقيادتها مع علمهم بالغرض الذى تدعو اليه هذه الجماعة المتهم ٣٥ حاز ذخائر مما تستخدم فى الأسلحة النارية.

المتهمون (١، ٣، ٤، ١٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٣٢) حازوا واحرزوا محررات تتضمن ترويجا لاغراض الجماعة بقصد توزيعها وتداولها.

وكانت تحريات مباحث امن الدولة قد اسفرت عن ان المتهمين كونوا فيما بينهم مجموعة للقيام لعمليات اغتيال بعض رجال الشرطة والشخصيات العامة وسرقة محلات الذهب بمناطق المطرية والجيزة وتمكنوا من رصد

١٨ محلا وقرروا البدء بالتنفيذ فى محل اسكندر جيد بميت عقبة وقت صلاة الجمعة على اعتبار هدوء المنطقة فى هذا الوقت.. وتمكنت المباحث من القبض عليهم قبل تنفيذ الجريمة.

تولى فريق من رؤساء نيابة امن الدولة التحقيق وهم على الهوارى وهانى برهام وهشام بدوى وعبدالمنعم الحلوانى ومحمد حلمى وعمرو فاروق واشرف العشماوى وسامح ابوزيد وهشام عبدالمعطى ووليد المنشاوى وايمن شافعى وخالد الشلقامى ووليد الجندى وتبين من التحقيقات ان المجموعة تلقت اموالا من بعض اعضاء الجماعة السابقين والموجودين للعمل بالسعودية وهم عمر السيد عبدالنعيم محام ويحيى عبدالسميع ومرتضى منصور خليفة واسامه محمود عبدالنعيم وبيومى اسماعيل محمد وارسال المبالغ الى المتهم سيد محمد زهرة محام حيث توضع فى حسابه او ارسالها مباشرة للمتهم الاول حسام الدين عبدالفتاح. كما كشفت التحقيقات كذب ادعائهم بان هذه الاموال كان يتم جمعها لمساعدة اسر المعتقلين حيث تبين ان الهدف هو الصرف على نشاط الجماعة وتم حصر المبالغ التى وصلت اليهم حوالى ٥٨٠٠ دولار و٢٥ الف ريال و٩ الاف جنيه مصرى، وقد تم ضبط هذه



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المبالغ.
كما قامت النيابة باصطحاب ١٣ متهما لاجراء معاينة تصويرية لمكان محل الذهب وشرحوا من خلالها كيفية ارتكابهم الحادث وجمع المشغولات الذهبية من المحل والتعامل مع صاحبه وطريقة الهروب من مكان الحادث.
وكشفت التحقيقات ان القيادى حسام الدين عبدالفتاح كان يعد الساعد الايمن للقيادى الخطير طلعت ياسين همام وساعده فى عمليات هروبه اكثر من مرة وانه تمكن من احياء التنظيم عقب مقتل طلعت همام واحياء نشاط الجماعة الاسلامية.
وكشفت التحقيقات ايضا ان القيادى الخطير حسام الدين انضم للجماعة الاسلامية فى امبابه عام ٨٩ وانه تمكن من الهرب من حارسه عام ٩٢ فى احداث امبابه.
وكشفت التحقيقات ايضا ان القيادى حسام اقنع عناصر التنظيم بفكر «الاستحلال» لشراء الاسلحة واستخدامها فى عمليات السطو المسلح.

٠٠٠١٣١٨

قول على قول

د. محمد إسماعيل على

وزير بين العواصف والعواطف!

إنها حقيقة مؤكدة، لاجدال فيها.. الشموع تضىء للناس، فى الوقت نفسه الذى تحترق فيه!! ربما لم يخطر على بال أحد.. أن هذه الحقيقة، هى العبرة التاريخية، للمصلحين الذين يخلصون، ولأصحاب الرسالات الذين يسهرون.. شموعا.. تضىء.. لقاء ثمن تدفعه من كيانها كله؟ وإذا كانت دموع الشموع تتساقط ساخنة، لتستقر متجمدة.. فإن ذلك رمز لحقيقة أخرى، هى أن الدمعة الساخنة.. قد بردت وتجمدت، ولم يعد أحد يحس بها.. بعد أن استمتع بنورها!؟

وفى البشر نماذج كثيرة.. حياتها مثل حياة الشموع.. تعطى وتدفع!؟ تعطى النور وتدفع حياتها فى آن واحد. ولقد عرفت الكثيرين من هؤلاء غابرين ومعاصرين.. بعضهم كان يقذف بالطوب حيا.. واليوم يطوق اسمه بالورد.. وبعضهم سجن واعتقل، واليوم يسجل اسمه فى دفاتر الخلود.. وبعضهم قتل أو عزل.. واليوم، يتربع على عرش القلوب!؟ حكمة تاريخية، لاراد لها.. إنه لايصح إلا الصحيح.

□□□

وفى الأشخاص من حولنا، عرفت مسئولين كثيرين.. يتصفون بنفس الصفات ويتميزون بنفس المميزات.. شموع حترق وتدمع لتضىء.. ثم تتلاشى!؟

■ لكن رجلا مثل حسين بهاء الدين، وزير التربية والتعليم، يلفت نظرى بشدة، ربما لأنه الوزير الوحيد الذى يتردد اسمه على ألسنة الآباء والأمهات والأبناء.. وربما لأنه تعرض لزوابع عاصفة وحملات ضارية.. وربما لأنه شمعة تحترق.. فى صمت بليغ!؟

أمامى الآن كلمة الرئيس محمد حسنى مبارك، وقد نشرت بالصحف يوم الأربعاء الماضى، فى حديثه لبرنامج «حديث المدينة»، يقول فيها الرئيس: وزراء عليها أعباء أكثر من طاقتها.. وزير التعليم عنده التعليم الثانوى والإعدادى والمعاهد والجامعات، والجامعة عندها استقلالها، وهناك معاهد للبحوث، فكان من الأفضل أن تجمع الجامعات ومراكز البحوث فى وزارة واحدة للاستفادة وتخفيف العبء..

أما (الأعباء) التى حملها حسين بهاء الدين، فهى أعباء أكثر من ٢٥ مليون مواطن!؟ تلاميذ فى جميع المراحل، وهيئات تدريس على جميع المستويات وموظفين من جميع الدرجات.. وفوق ذلك كله.. رجع الصدى فى كل بيت مصرى، وهو رجع مثل موجات تصادمية كانت تعتصر الرجل، الذى أظنه الوزير الوحيد، الذى لايبرح عمله فى ديوان الوزارة بشارع ضريح سعد قبل منتصف الليل!! شهدت ذلك مرات ومرات، وكنت أضرب كفا بكف، كأنه مع معركة ضارية مع الزمان والمكان.. وغدر الإنسان!!

■ ولقد دخل حسين بهاء الدين، إلى حلبة القتال التاريخى مع عناصر الفساد التقليدية.. الإرهاب.. التخلف.. الابتزاز.. وأخيرا.. الاستفزاز (وبلاش الإحباط!!)، ولأن حسين بهاء الدين، ليس من نوعية الوزراء (التكنوقراط)، فإنه استطاع أن (يسيس) الأمر بروح السياسى الوطنى من منظور قومى. ولو كان من أولئك التكنوقراط لما عناه إلا المناهج وتدريسها. لكن لأنه تربى فى حضن العمل السياسى الجماهيرى منذ كان فى منظمة الشباب مع مفيد شهاب ومحمود شريف، فقد رأى وزارة التعليم، وزارة للوطن!! وهنا ابتعدت عما يسمى بديكتاتورية التكنوقراط، تاركا أمرها لأربابها برعايته، لينظر إلى وزارته فى النسيج المصرى الوطنى كله.

وكانت حربه ضد الإرهاب حربا تاريخية، حال فيها دون (جزارة) التطرف، ووقف سدا منيعا ضد بحيرات للدم المسفوح كان مكتوبا لها أن تتفجر عام ١٩٩٥، عندما يحكم المتطرفون قبضتهم على التعليم كله، كان الألفى يقود حملة كبح الجماح.. وكان القضاء يقود حملة القصاص.. وكان بهاء الدين يقود حملة تجفيف بؤر الإرهاب، وتطهير الأرض من بذور الإرهاب!؟ ووسط هذه المعركة المذهلة، كان مطلوبا رأس الألفى ورأس بهاء الدين، فى كشوف وخطط ثابتة!! وكان مطلوبا أيضا، رءوس لبعض أقلام جرحت فى بهاء!! واستطاع بهاء أن يكتسح بذور الإرهاب اكتساحا بما لاندركه الآن.. إنما سيستشفه المؤرخون وهم يرسمون لوحة مصر فيما بعد.

وكان طبيعيا أن يكون حسين بهاء الدين هدفا مطلوبا من الإرهاب.. بالقلم تارة، وبالألم أخرى.. وبطنين الإشاعات والتأليب والإثارة!! هو العدو.. فكيف لايحاربه المنهزمون بكل الأسلحة!!؟

■ أما حربه ضد التخلف، فقد ألبت عليه الخفافيش.. وكل الذين استمرأوا الجمود.. والخمود.. واستفادوا منه!؟ والمذهل فى حرب بهاء ضد التخلف، أن يستطيع الرجل بناء ٧٥٠٠ مدرسة فى خمس سنوات.. على حين كان بمصر منذ ١٨٨١ وحتى توليه الوزارة ما لايزيد على ستة آلاف!! وهو رقم



مذهل بكل المعايير.. أدى إلى خفض كثافة الفصول، واختصار فترات الدراسة، لتعود قريبا، إلى فترة واحدة بدلا من اربع فى اليوم!؟

وإذا كان بهاء الدين يؤمن فكريا، بأسلوب (التثوير) من اجل (التنوير) فإنه لم يتوان على ربط اكثر من ستة آلاف مدرسة بالكمبيوتر وبديوان الوزارة، لينقل (الأبناء) إلى مشارف المستقبل! وهنا تبدو معضلة السخط (الأبوى) فى الأسرة المصرية بعقلية زمان.. ومناهج زمان.. نحاول ان نقيم تكنولوجيا التعليم الحديث!! ولأن حسين بهاء ينفعل بهموم (الوطن) فهو يقول: إذا كنا نريد ان نعيش المستقبل فلن يتحقق ذلك بادوات الماضى؟! وإذا كنا نريد ان نلحق العالم، فلابد أن نستخدم وسائل العالم ومن أجل ذلك كانت تغييرات المناهج مستقبلية لا ماضوية.. ومن الصعوبة ان نحكم عليها بمعايير الماضى؟

أما بعثات المدرسين للخارج فقد تدفقت، مواكبة لاستخدامات الأجهزة الحديثة، حتى شهد اليونيسكو فى تقريره، بالطفرة المصرية، قياسا لثوابت الماضى، ومن المحزن أن يكون تقرير الإشادة الدولى، من اعظم منظمة دولية متخصصة.. موضع تهكم البعض!؟ كان اليونيسكو مجرد (دكان) صغير يجامل او يخاف حسين بهاء الدين

□□□

وحين خاض حربه ضد مافيا الدروس الخصوصية، اعلن وكرر صراحة، ان جموع المدرسين شرفاء، وان القلة المنحرفة هى تلك التى (تجبر) التلاميذ على الدروس، ولان مافيا الدروس، كانت مثل عصابات المخدرات والإرهاب، تكسب المليارات، نتيجة لابتزاز التلاميذ، فقد كان حسين بهاء الدين، مطلوبا، رأسا، وسيرة، وسمعة، وتآمر؟ والحروب الخفية نوع من الحروب القذرة، تستخدم فيها كل وسائل الجبن والخسة والنذالة، للانتصار على هذا الذى شن الحرب وزعزع العروش.

ومن اساليب الحرب القذرة، ان يشاع ان الوزارة وحدها هى (المسئولة)!! مع ان المسالة كلها، مرتبطة بنسيج الضمير الإنسانى لدى الأفراد فى كل مكان وإلا، فهل نعتبر وزير الداخلية مسئولا عن (النفس الشريرة) مثلا!؟ وزير الزراعة مسئولاً عن (الحر) الذى يقتل الثمار؟، بمثل مانعتبر وزير التعليم مسئولا عن مدرس يلهث بحثا عن المال، وأسرة تلهق بحثا عن كليات القمة؟ والمسالة ليست انه (لو انصلح حال التعليم لانعدمت الدروس).. وإنما المسالة فى مرجعيتها الصحيحة (أنه لو انصلحت النفوس، امتنعت الدروس) لو قام المدرس بواجبه دينيا واخلاقيا ومهنيا.. ولو قام الناظر والمفتش.. والأسرة بواجباتهم (الحقيقية) لما كان هناك موضع لأى انحراف، لافى التعليم فقط ولكن فى كل شىء

■ محنة وزير التعليم، ان قراراته يراجعها الناس كل وفق مصلحته!! فتحسين المجاميع (وكان ايامنا حلما) هو اعظم شىء عند ناس واسوا شى عند ناس! ورسوب تلميذ.. بسبب الوزير .. وعدم دخول كلية القمة.. بسبب الوزير.. وعدم الحصول على مجموع، بسبب الوزير.. ومدرس يضرب تلميذا بسبب الوزير.. ودورة مياه خربة بسبب الوزير !! أى شىء.. وكل شىء فى رقبة الوزير!! وليس هناك إنسان - فى التاريخ كله - كان موضع رضا الجميع!! كنا عينة من ثلاثين، طرحنا سياسة الوزير للرأى.. والنتيجة، لم تجمع على اى شىء ولم تتحقق اغلبية.. إنما كنا ثلاثين نتيجة مستقلة!! كيف يجمع الناس على استحسان وزير للتعليم بصفة خاصة، وكل إنسان تتضارب وتتعارض مصالحه مع الآخرين!!

الناس ساخطون على اى وزير للتعليم!! فى عام ١٩٥١ هتف الطلاب ضد طه حسين(!!) يقولون يسقط الوزير الاعمى!! ونحن الآن نقبل اسمه وسيرته!! بعده سخط الناس على إسماعيل القبانى لأنه حاول ان (ينكش) البحيرة الراكدة.. ثم جاء الوزير (سيد..) فى خطاب سمعته يقول (والمدرس اللى موش حايمشى كويس، حاديله على دماغه) هكذا..!! وسخط الناس مع إلغاء السنة السادسة.. ويحاولون السخط على إعادة السنة السادسة على من سيدخل السنة الاولى!!

وزير التعليم يعيش فى عش الدبابير.. ويمشى على الأشواك.. ليس هناك من يحاسبه الناس، مثل هذا الوزير.. وليس هناك من يعتصر نفسه مثل هذا الوزير..

ويدرك الرئيس عظم الاعباء وهمومها، فينسق ويخفف ويركز.. ويدرك ويقود العمل التعليمى، لأنه يعرف انه الطريق الأول للرخاء!! وسوف يبقى حسين بهاء الدين، تمزقه عواطف الاب.. نحو تلاميذه الابناء.. وترهقه عواصف المتخلفين و... السفهاء!؟



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٨/١٩٩٧

حصاد الغضب

بين حراس الوطن وجماعات الإرهاب

شهد العام الماضي استمرار المواجهة المحتدمة بين القوات الحكومية والجماعات الاسلامية المسلحة واسفر حصاد العنف والعنف المضاد عن مصرع ١٧٤ شخصاً من بينهم ٥٣ من رجال الشرطة و ٣٤ من الجماعات الاسلامية المسلحة و ٦٩ من المواطنين الأبرياء فضلاً عن ١٨ سائحا

اجنبيا وبذلك يسجل حصاد العنف تراجعاً ملحوظاً خلال العام الماضي عن العام ١٩٩٥ الذى سقط خلاله نحو ٣٧٣ قتيلاً وبذلك ايضا تبلغ حصيلة المواجهة الدامية بين القوات الحكومية والجماعات الاسلامية المسلحة خلال السنوات السبع الماضية نحو ١١٨٩ قتيلاً .

وقد استمرت محافظات صعيد مصر، خاصة محافظتي المنيا واسيوط هي المسرح الرئيسي لاحداث العنف المتبادل .. فقد ظلت محافظة «المنيا» للعام الثالث على التوالي اكثر بؤر العنف اشتعالاً حيث سقط داخلها نحو ٨٩ قتيلا بنسبة ٥١,١٤٪ من اجمالي ضحايا العنف وجاءت محافظة «اسيوط» فى المرتبة الثانية بعد حالة الهدوء النسبي التي استمرت بداخلها لمدة عامين حيث شهدت مصرع نحو ٤٠ شخصاً بنسبة ٢٣٪ من اجمالي ضحايا العنف .. أما النسبة الباقية فقد توزعت علي ست محافظات مصرية علي النحو الموضح بالجدول التالى

الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات الاسلامية المسلحة:

رغم نجاح اجهزة الامن المصرية في تحجيم نشاط الجماعات الاسلامية المسلحة الي حد كبير نتيجة الضربات الأمنية المتلاحقة ضد معاقل هذه الجماعات والتي اسفرت عن مقتل او اعتقال قيادات الصف الاول فيها .. الا ان الجماعات الاسلامية المسلحة قد امتلكت زمام المباداة والمبادأة باعمال العنف خلال العام ١٩٩٦، علي نحو جعلها تتحمل النصيب الاكبر في المسئولية عن ضحايا العنف وفيما يلي ابرز مظاهر العنف التي ارتكبتها الجماعات الاسلامية المسلحة خلال العام الماضي

(١) ضحايا اعمال التصفية الجسدية من رجال الشرطة:

تابعت الجماعات الاسلامية المسلحة عمليات اغتيال رجال الامن وعلي الاخص صغار



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٨/١٩٩٧

رجال الشرطة من الجنود والخفراء والمخبرين السريين بهدف الانتقام واضعاف هيبة الدولة والحصول علي الاسلحة او من منطلق سياسة «تجفيف المنابع» التي تستهدف تصفية المخبرين السريين والعناصر التي تمد اجهزة الامن بالمعلومات عن اعضاء هذه الجماعات وتحركاتهم . وقد رصدت المنظمة في هذا الاطار مقتل٥٣ من رجال الشرطة لقي (١٧) شخصا منهم مصرعه اثناء المواجهات او الاشتباكات المسلحة بين قوات الامن وعناصر الجماعات الاسلامية اما الـ ٣٦ الباقون فقد قتلوا بشكل عمدى في ٢٢ عملية مدبرة علي ايدي عناصر الجماعات الاسلامية المسلحة بغرض تصفيتهم جسديا او الحصول علي اسلحتهم:

ففي اليوم الاخير من العام ١٩٩٥ نصبت الجماعة الاسلامية المسلحة كمينا لسيارتي شرطة في مركز «ابو قرقاص» بالمنيا واطلقت عليهما النار بطريقة عشوائية مما اسفر عن مقتل مقدم شرطة ومساعد واحد المواطنين.

وخلال شهر فبراير ١٩٩٦ قتلت عناصر الجماعات الاسلامية المسلحة (١١) من رجال الشرطة في ثماني عمليات متفرقة داخل محافظتي المنيا واسيوط.

كما قتلت عناصر الجماعات المسلحة (٦) من رجال الشرطة خلال ابريل ١٩٩٦ في ثلاث عمليات ارهابية .

وفي شهري مايو ويونيو ١٩٩٦ قتل ثمانية من رجال الشرطة في اربع عمليات متفرقة.

كما ادت الي مصرع ٢٤ من رجال الشرطة خلال النصف الثاني من العام الماضي حيث لقي سبعة من افراد الشرطة مصرعهم خلال اغسطس واربعة افراد خلال سبتمبر وستة اشخاص خلال اكتوبر واربعة اشخاص في نوفمبر وثلاثة في شهر ديسمبر ١٩٩٦.

(٢) قتل المواطنين الابرياء

مع استمرار المواجهة المحتدمة بين قوات الامن والجماعات الاسلامية المسلحة خاصة في صعيد مصر، وجد كثير من المواطنين انفسهم ضحايا في اسار دوامة العنف وصار بعضهم هدفاً للجماعات الاسلامية المسلحة بحجة تعاونهم مع قوات الامن تارة او بدافع الانتقام وزعزعة استقرار الدولة باستهداف المواطنين الاقباط تارة ثانية، كما سقط اخرون قتلي نتيجة وجودهم مصادفة في مسرح الاحداث اثناء العمليات الارهابية التي ارتكبتها عناصر الجماعات الاسلامية المسلحة تارة اخري.

(أ)لقي ٢٥ مواطنا مصرعهم خلال العام الماضي علي ايدي عناصر الجماعات الاسلامية المسلحة في عمليات قتل مدبرة بحجة تعاونهم مع اجهزة الامن وقد صاحب بعض هذه العمليات اللجوء الي اسلوب «التمثيل بجثث الضحايا» بهدف ترويع السكان المدنيين حتي لايتعاونوا مع اجهزة الامن .

(ب) ومن جهة ثانية واصلت الجماعات الاسلامية المسلحة عمليات القتل العمد للمواطنين الابرياء خاصة الاقباط منهم . ففي ١٩ فبراير ١٩٩٦ صباح يوم عيد الفطر المبارك وقعت جريمة بشعة بمدينة «البداري»



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/

اسيوط اختلطت فيها جذور الثأر والتطرف، حيث هاجم مسلحون ينتمون للجماعات الاسلامية «مقهي بمنطقة العقال البحري» كان يجلس عليها بعض افراد عائلة خصومهم «واطلقوا النار عشوائياً علي رواد المقهي».

(ج)كما روع الهجوم الارهابي الذي نفذه ٤ مسلحين من الجماعات الاسلامية علي عزبة الاقباط بقرية العثمانية بالبداري (اسيوط) يوم ٢٢ فبراير ١٩٩٦، الاهالي حيث اطلقوا النار بطريقة عشوائية علي مجموعة من المواطنين الاقباط كانوا يجلسون امام منازلهم مما اسفر عن مقتل ثمانية مواطنين من بينهم ستة من الاقباط.

(د) وفي يوم ١٩٩٦/٨/١٧ قتل اثنان من المواطنين الاقباط بقرية طهطا بسوهاج عندما أطلق مسلحون النار بمنطقة الصاغة وقاموا بالسطو علي ثلاثة من محلات الذهب.

(هـ) وفي جريمة بشعة وغير مبررة لقي ثلاثة من المواطنين مصرعهم عمدا برصاص الجماعات الاسلامية المسلحة يوم ١٩٩٦/٩/١٤ بقرية «تل زايد» باسيوط اثناء خروجهم من المسجد بعد صلاة العشاء.

(و) ومن جهة اخري لقي نحو ١٨ مواطنا مصرعهم خلال العام الماضي نتيجة لوجودهم مصادفة في مسرح اعمال العنف التي ارتكبتها الجماعات المسلحة خلال العام الماضي.

(٣) الاعتداء علي البنوك والسطو على محلات الذهب:

كذلك شهد العام ١٩٩٦ ثلاثة اعتداءات مسلحة علي البنوك الوطنية بواسطة عناصر اسلامية مسلحة.

(ا) ففي ١٤ مايو ١٩٩٦ اقتحم ثلاثة مسلحين البوابة الرئيسية لبنك التنمية والائتمان الزراعي بطما بمحافظة «سوهاج» وقاموا بتجميع موظفي البنك وتهديدهم بالقتل في حالة عدم تسليمهم المبالغ المالية الموجودة بالخزانة واطلقوا اعيرة نارية بغرض التهديد وتمكنوا من الاستيلاء علي مبلغ ١٧٢ جنيها كانت بداخل ادراج مكتب الصراف وغادروا موقع الحادث هاربين واثناء هروبهم تصادف مرور سيارة شرطة حاولت تعقبهم ولكنهم بادروا بإطلاق نيران اسلحتهم بطريقة عشوائية علي سيارة الشرطة مما ادي الي مصرع عقيد ومساعد شرطة.

(ب) وفي ١٩٩٦/٨/٥ هاجم ثلاثة مسلحين من العناصر الاسلامية «بنك مصر» فرع العياط بمحافظة الجيزة وقتلوا حارس البنك واحد المواطنين كما سرقوا مبلغ ٢٠٠ الف جنيه ولاذوا بالفرار.

(ج) وكذلك هاجم مسلحون يوم ١٩٩٦/٨/١٧ ثلاثة محلات للذهب بشارع الصاغة بقرية «طهطا» بمحافظة سوهاج فقتلوا اثنين من اصحاب هذه المحلات.

ومن المعروف ان بعض الجماعات الاسلامية المسلحة خاصة جماعة «الشوقيين» تضفي غطاء الشرعية الدينية علي عمليات السطو علي البنوك ومحلات الذهب المملوكة للمواطنين ضمن ما يعرف بنظرية تكفير واستحلال اموال المجتمع.

(٤) الاعتداء على قطاع السياحة:

كما واصلت الجماعات الاسلامية المسلحة عمليات اغتيال السائحين الاجانب بهدف إلحاق المزيد من الخسائر في الارواح والاضرار باقتصاد البلاد بضرب قطاع السياحة الذي يشكل مصدرا رئيسيا للدخل القومي فقد لقي ١٨ سائحاً يونانياً مصرعهم خلال العام ١٩٩٦ وذلك نتيجة قيام اربعة مسلحين ينتمون للجماعات الاسلامية باطلاق رصاص بنادقهم الالية صباح يوم ١٨ ابريل ١٩٩٦ على فوج سياحي يوناني كان يقف امام فندق اوروبا بشارع الهرم (الجيزة) كما اصيب في الحادث ١٧ آخرين من بينهم مواطن مصري.

وكذلك شنت الجماعات المسلحة هجوماً مسلحاً يوم ٢٦ يناير ١٩٩٦ على القطار السياحي القادم من القاهرة الى اسوان اثناء مروره بقرية الروضة بمدينة ملوي (المنيا) مما اسفر عن مصرع المواطن الفونس ناشد واصف الذي كان موجودا بالقطار.



اتصل بأسرته امس وشكا من سوء معاملة الاميركيين

عبدالرحمن يطلب مهلة شهراً لتحديد موقفه من وقف العمليات

□ القاهرة -
من محمد صلاح:

■ أجرى زعيم «الجماعة الاسلامية» في مصر الدكتور عمر عبد الرحمن الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في احد السجون الاميركية امس اتصالا هاتفيا بافراد اسرته المقيمين في مدينة الفيوم المصرية.

واعلن السيد عبدالله عبدالرحمن نجل الشيخ الضرير ان والده ابلغ افراد الاسرة ان سلطات السجن لا تزال تتخذ ضده مزيدا من الاجراءات للتضييق عليه واساءة معاملته، وانها منعته من اجراء الاتصال الهاتفي الشهري بافراد اسرته في موعدها قبل نحو اسبوعين وتعمدت تأخير المحادثة امعانا في اذلاله.

وكشف الابن، في تصريح الى «الحياة»، انه فاتح والده في موضوع اعلان وقف العمليات المسلحة الذي وقعه قياديون في تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» وتلي اثناء الجلسة الاولى لقضية «تفجيرات المصارف» امام المحكمة العسكرية العليا يوم ٥ تموز (يوليو) الماضي فابلغه الاب انه ليس لديه معلومات محددة عن الاعلان او الظروف التي صدر فيها وانه طلب مهلة شهرا لتحديد موقفه منه.

وقال الابن انه تلا على والده بعضا مما نشرته الصحف عن الاعلان وردود الفعل التي صدرت اثره من الاطراف المختلفة وان الاب ابلغه انه سيدرس الامر خلال الشهر الجاري، وسيقرر موقفه من الاعلان في الاتصال الهاتفي التالي المقرر بعد شهر. ولفت الابن الى ان الاجراءات التي تتخذها السلطات الاميركية ضد زعيم «الجماعة الاسلامية» تضمنت حرمانه من الاطلاع على الصحف او سماع الاذاعة، مشيرا الى ان الاب ابلغ افراد الاسرة انه محاميه الاميركي رامزي كلارك يبذل جهودا لاقناع السلطات الاميركية بنقله من الزنزانة الانفرادية التي يقيم فيها حاليا وتحسين معاملته.



المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ٣ / ٨ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محكمة مصرية تبدأ اليوم محاكمة أعضاء في "الجماعة"

■ القاهرة - «الحياة»: تبدأ محكمة أمن الدولة العليا في القاهرة اليوم النظر في قضية «احداث المنيا» التي أتهم فيها ٢٢ من اعضاء الجناح العسكري لتنظيم «الجماعة الاسلامية» على رأسهم القيادي مصطفى حمزة المقيم خارج البلاد والذي صدر ضده حكمان غيابيان بالاعدام.

وكان حمزة المتهم الرئيسي في محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في اديس ابابا في العام ١٩٩٥.

وذكرت مصادر قضائية ان نيابة امن الدولة العليا ستطلب من المحكمة تطبيق اقصى العقوبات على المتهمين لتصل على حد الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة، مشيرة الى ان التهم المنسوبة الى المتهمين وعلى راسهم حمزة «تنطبق عليها مواد قانون الارهاب».

واوضحت ان التحقيقات في القضية اثبتت ان حمزة اجرى اتصالات من الخارج بعناصر التنظيم في الداخل وكلفهم خلالها بإعداد خطط لاغتيال شخصيات عامة ورجال امن ورصد منشآت سياحية ومؤسسات عامة بهدف تنظيم عمليات ضدها.

من جهة اخرى تتسلم محكمة امن الدولة العليا اليوم ملف قضية اخرى متهم فيها ٣٧ من اعضاء التنظيم بينهم ٥ متهمين تم تسليمهم الى السلطات المصرية من احدى الدول العربية. وكان النائب العام المستشار رجاء العربي اصدر قرارا بإحالة القضية على المحكمة.



المصدر : الحيــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/ ٨/ ١٩٩٧

مصر: "طلائع الفتح" يرفض وقف العمليات

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ علن تنظيم «حركة الجهاد - طلائع الفتح الاسلامي» رفضه وقف العمليات العسكرية، الذي اطلقه يوم ٥ تموز (يوليو) الماضي قادة في تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» يقضون عقوبة بالسجن في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات. وأكد التنظيم رفضه الانضمام إلى الإعلان او الموافقة عليه.

وحوى العدد الرابع من النشرة الشهرية لـ «طلائع الفتح» مقالا تحت عنوان «لا للحكومة... نعم لإعادة ترتيب الصف الاسلامي»، اعتبر ان الدعوة التي اطلقها القادة السجناء «اثارت الكثير من العواصف والفتن». وقال «من الواجب علينا في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها الحركة الاسلامية ان يكون لنا موقف واضح ومحدد من هذه الدعوة لان ما حدث يمس بشكل مباشر المشروع الاسلامي ولا يعني كون النداء موجها بشكل اساسي إلى فصيل كبير من الحركة الاسلامية وهو «الجماعة الاسلامية» ان نسكت على ايضاح موقفنا نحن ممثلي باقي الفصائل الاسلامية لان الموقف اخطر بكثير من التعامل معه بالتجاهل او عدم الاهتمام». واضافت النشرة «مع احترامنا الكامل للقيادات الاسلامية من الاسرى الا اننا نذكّر الجميع ان موقفنا الثابت منذ احداث العام ١٩٨١ هو الرفض التام لأي دور قيادي ميداني لهؤلاء الاخوة الفاضلين لسبب واضح وبسيط كونهم اسرى وهذا يسقط عنهم القدرة على ادارة وتوجيه الامور في ظروف معقدة متشابكة تحدث فيها تطورات يومية، ولعل هذه النقطة بالذات كانت نقطة خلاف اساسية مع الاخوة في «الجماعة الاسلامية» الذين اسندوا دورا قياديا بارزا لهؤلاء الاخوة الاسرى. ولعل ما حدث اخيرا يثبت بشكل لا لبث فيه صحة ما ذهبنا اليه سابقا من عدم جواز قيام الاسرى بدور اساسي في ادارة الصراع». ولفتت النشرة الى «الاختلاف الكبير الهائل ما بين ما طرح في نداء وقف العمليات وبين الصراع الفكري لـ«الجماعة الاسلامية» خصوصاً، والحركة الجهادية عموماً، ما تسبب في حال من الشك والريبة في المشروع الاسلامي الجهادي عموماً». وانتقد التنظيم بعض سلوك «الجماعة الاسلامية»، معتبراً انه «كان يفتقر الى حسن اختيار الاهداف والدخول في معارك جانبية لا طائل منها ومن بينها العمليات ضد الاقباط والتسرع في محاولة الوصول للنتائج قبل اكتمال الإعداد اللازم للمشروع الاسلامي».

ورات ان الحكومة المصرية «هي المستفيد الاول مما حدث لان احتمال قبول كل افراد «الجماعة الاسلامية» لمبادرة الاسرى يقدم استسلاما غير مشروط لفصيل مهم من فصائل الحركة الاسلامية، كما ان الاحتمال الاخر وهو الاختلاف والانشقاق يصب ايضا في خانة مصلحة الحكومة».

ووصف التنظيم «الحديث عن وقف العمليات المسلحة داخل مصر والانصراف الى قتال الصهاينة» بانه «اكذوبة كبرى وكلمة حق اريد بها باطل». وفي اشارة الى الضربات التي تعرضت لها التنظيمات الدينية المصرية في السنوات الماضية قالت النشرة ان «عدم القدرة على تنفيذ عمل لا يعني التوقف او الاستسلام والواجب علينا اعادة ترتيب الصفوف ليس في داخل «الجماعة الاسلامية» فحسب ولكن بين مختلف الفصائل الاسلامية لطرح مشروع متكامل يشارك فيه الجميع».



اليوم نظر قضية محاولة اغتيال الرئيس

المتطرفون يحفرون الأنفاق بدلا من حقول القصب

تعقد محكمة امن الدولة العليا الأحد أولى جلساتها لمحاكمات قيادات « الجماعة الاسلامية » المحظورة في قضية العائدين من افغانستان والسودان والمتهم الرئيسى فيها مصطفى حمزة بمحاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس ابابا فى يونيو ١٩٩٥ والذى صدرت ضده أحكام عدة بالإعدام من المحكمة العسكرية وهارب فى الخارج. وتضم القضية ٢١ متهما من بينهم سعيد عبد الحكيم قائد الجناح العسكرى للجماعة الاسلامية فى القاهرة و الذى تسلم المسئولية عقب مقتل القيادى طلعت ياسين همام، كذلك تضم عبد الفتاح رضوان قائد الجماعة فى صعيد مصر. وكانت تحقيقات نيابة امن الدولة كشفت أن مصطفى حمزة كان يمد الجماعة بالمال والسلاح حيث اعترفوا بانهم تلقوا تدريبات على مستوى رفيع وضبط فى حوزتهم كمية كبيرة من المتفجرات والقنابل اليدوية وضبطهم اثناء التخطيط لسلسلة من التفجيرات. من جهة اخرى قالت وكالة الأنباء الفرنسية إن المتطرفين قد بدأوا يلجأون إلى حفر أنفاق فى الأراضى الزراعية للاختباء فيها من قوى الأمن المصرية، بعدما أصبحت حقول القصب والمغاور الجبلية التى كان يختبئون فيها هدفا لحملات التمشيط الدورية. وقال مصدر فى الشرطة إن قوى الأمن اكتشفت أخيرا انفاقا حفرها عناصر ينتمون إلى تنظيم « الجماعة الاسلامية » المحظور فى الحقول القريبة من القرى وقد اكتشفت لدى اعتقال زعيم فى الجماعة هو عزيز شعبان فى مايو الماضى فى نفق حفره تحت منزله وبينت التحقيقات ان شعبان أمضى فى النفق عاما ونصف العام فى حين كانت قوى الأمن تعتقد انه فر إلى الخارج. ولجأ الاسلاميون المتطرفون إلى حفر الخنادق بعدما ضيقت الشرطة الخناق عليهم ولاسيما بعد قرار تضييق المساحات المزروعة بقصب السكر وتنظيم حملات مكثفة وعلى التلال المحاذية للقرى.

المبدأ أم الصفقة؟



بقلم حسن حنفي ●

● كاتب مصري

سعد الناس جميعا بالإعلان الأخير لجماعة «الجهاد» اثناء محاكمة بعض اعضائها، باتفاق من في السجن مع من خارجه على إنهاء دوامة العنف بين الحركة الإسلامية والدولة او النظام السياسي، نظرا إلى وجود خطر اعظم مشترك على القدس وفلسطين من الصهيونية والاستعمار الاميركي. وهو مطلب الوطنيين جميعا حرصاً على الوحدة الوطنية، وحقناً للدماء، فدماء المسلمين واموالهم وممتلكاتهم حرام عليهم. وهو ايضا تطبيق لتوجه القرآن «اشداء على الكفار رحماء بينهم». وهو درس في الوحدة الوطنية. والغاء التناقضات الثانوية في سبيل مواجهة التناقضات الرئيسية، وتاجيل تناقضات الداخل في سبيل معركة التناقضات في الخارج. وهو اقرب الى روح الاسلام والدعوة إلى الحوار والوصول الى فهم مشترك للمصالح العامة مع السماح بالتعددية النظرية. إذ لا يمكن توحيد القلوب والاذهان ولكن يمكن توحيد الافعال والاهداف.

وقد تتغير الحركة الإسلامية بعد هذا الاعلان بفعل الممارسة. وتنصهر في باقي الحركات السياسية للنضال المشترك ضد العدو الصهيوني. تتغير فكرا وعملا، فهناك فرق بين نفسية السجين الذي يعمل تحت الأرض، ونفسية المواطن الحر الطليق الذي يعمل في العلن. وتنتهي قصة صراع «الإخوان» مع الثورة التي بدات في ١٩٥٤ واستمرت حتى الآن لفتح صفحة جديدة، وطن واحد في الداخل في مواجهة عدو واحد في الخارج. كما قد يتغير النظام السياسي في موقفه من الجماعات، فبدلا من اعتبارها العدو الأول تصبح رصيدا نضاليا له، تدعمه في موقفه الصامد ضد الصهيونية دفاعا عن القدس من التهويد، وعن فلسطين من الاستيطان، بل قد تضطر الدولة اخيرا لاعطائها نوعاً من الشرعية حتى تصبح جزءا من الحركة الوطنية في البلاد. وهو الطريق نفسه الذي اشتقته الجزائر بالافراج عن زعماء جبهة الانقاذ لانهاء الاقتتال الدامي الذي استمر حوالي خمس سنوات، وخسرت فيه الجزائر ما يقرب من ستين الف شهيد، طفلا وشيخا وامراة. ويعود الدرس القديم الذي اعطاه الرسول بالمؤاخاة بين المهاجرين والانصار، وبين الأوس والخزرج. وهو الدرس الذي صاغه الفقهاء إجابة على سؤال، هل الحق واحد ام متعدد؟ فاجابوا، الحق النظري متعدد، والحق العملي واحد.

وبعدها بايام انزعجت الحركة الوطنية في مصر، بكل فصائلها، من البيان الثاني للجماعة تؤيد فيه القانون الجديد المزمع تطبيقه في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، والذي يعيد تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر، ويعطي المالك الحق في تحديد الايجار طبقا لقانون العرض والطلب. متجاوزا ما استقر عليه العرف والقانون، وهو سبعة امثال الضريبة. وانضمت الجماعة للمالك على حساب المستاجر على رغم الغضب العارم في ريف مصر، والتظاهرات الصاخبة للفلاحين في المنيا والجيزة والمنوفية وسقوط شهداء. وإذا كانت الحركة الإسلامية قد نالت بعض التعاطف من الجماهير تعبيرا عن أزمتها الاقتصادية ورفضها لمظاهر الفساد في الدولة فإنها بذلك تخسر تاييد الجماهير باخذها صف الدولة ضد الاهالي. مع انها كان يمكن ان تتحول الى مدافع عن حق الفلاحين متضامنة مع كل القوى الوطنية في مصر، الناصريين والقوميين والاشتراكيين، دفاعا عن الفلاحين الذين تحرروا من ربقة الاقطاع منذ قانون الاصلاح الزراعي الاول بعد ثورة ١٩٥٢، ووقوفا في وجه الخصخصة التي امتدت إلى المصانع والجامعات وتصل الآن الى الحقول، وبالتالي تظهر القوى الوطنية الرئيسية في البلاد، الطلبة والعمال والفلاحون، دفاعا عن حقوقهم التاريخية ونضالهم الوطني قبل ١٩٥٢ وبعدها. وسيمتد القانون بعد ذلك الى الاسكان، يعطي الحق للمالك على حساب المستاجر في تحديد قيمة الايجار والا فالطرد قوة القانون. مع ان الشرع في صف الفلاح والساكن، فالارض لمن يفلحها عند ابن حزم، والمزارعة والمؤاجرة بابان رئيسيان في الفقه الاسلامي، ولا يجوز امتلاك ما تعم به البلوى ملكية خاصة كالماء والطاقة والارض، وكل ما في باطن الارض، الركاز كما سماه القدماء.

فما السبب في هذه الخطوة الى الامام ثم الخطوة الى الوراء؟ لماذا تفقد الحركة الاسلامية فرصة المصالحة الوطنية في الداخل والتعبير عن الحركة الوطنية والدفاع عن حقوق الفلاحين والتضامن مع باقي الفصائل الوطنية تاكيدا على وحدة الجبهة الداخلية؟

هل هو خطا في التحليل السياسي مثل خطا تحليل «الإخوان» للحركة الوطنية في ١٩٤٦ وتكوين لجنة الطلبة والعمال ورفض «الاخوان» الانضمام اليها، وتفضيلهم التعاون مع احزاب الاقلية وربما القصر، منافسة للوفد وللشيوعيين، وبالتالي ايثار السلطة على الوطن؟

هل هو استمرار لرغبة في الثار من ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، فيما تحتفل مصر والعالم العربي بمرور خمسة واربعين عاما على اندلاعها، في وقت يحن الناس اليها هروبا من الفقر والفساد والتبعية والتجزئة والحصار والضياع للكرامة والوطن؟ لقد ارتبط قانون المالك والمستاجر بقوانين الاصلاح الزراعي وثورة يوليو، فهل تريد الحركة الاسلامية الانتقام من ثورة يوليو في شخص الفلاح؟

هل هو استمرار لفكر «الاخوان» التقليدي الذي ينحو نحو الراسمالية والقطاع الخاص والتجارة الحرة كعداء قديم للاشتراكية واتهامها بالمادية والالحاد على رغم محاولة سيد قطب في بيان الجوانب الاشتراكية في الاسلام في «العدالة الاجتماعية في الاسلام»، و«معركة الاسلام والراسمالية»، و«السلام العالمي والاسلام»، وكذلك مصطفى السباعي في «الاشتراكية والاسلام»؟

ام انها صفقة مع الحكومة، تقوم على تاييد الحركة الاسلامية الحكومة في القانون الجديد في مقابل استعمال الحكومة لها ضد القوى الوطنية المعارضة من الناصريين والاسلاميين الاشتراكيين، وكما فعل السادات من قبل في اخراج «الاخوان» من السجن العام ١٩٧١ لاستعمالهم لتصفية خصومه السياسيين من الناصريين وهو مقدم على التحول والانقلاب على الثورة الى ثورة مضادة؟ ■



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ / ٨ / ١٩٩٧

مصر: فشل محاولات لاقناع قادة "الجماعة" و"الجهاد" في الخارج بتأييد اعلان وقف العمليات

□ القاهرة –
من محمد صلاح:

■ كشف المحامي المصري السيد منتصر الزيات، عضو هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني، عن فشل محاولات جرت لاقناع قادة في تنظيمي «الجماعة الإسلامية» و«الجهاد» مقيمين خارج مصر، بتأييد اعلان وقف العمليات العسكرية الذي اعلنه الشهر الماضي قادة في التنظيمين يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات.

وشدد الزيات على تبنيه الإعلان ومساندته جهود القادة السجناء في كسب التاييد له، لكنه نفى ان يكون لعب دورا في صدوره. وقال الزيات لـ «الحياة»: «فوجئت بالإعلان يتلوه أحد المتهمين في الجلسة الأولى لقضية تفجيرات البنوك وايدته لانني رجل دعوة وصاحب رسالة في المقام الاول قبل أن اكون محاميا محترفا، ولانني مطلع اكثر من غيري على أحوال إخواني في الداخل. فليس سرا أن السجون والمعتقلات امتلات باعداد غفيرة، الامر الذي ترتب عليه مشاكل اجتماعية ومالية ونفسية لاسر هؤلاء السجناء وعائلاتهم». واعتبر الزيات ان إعلان وقف العمليات «لا يعني الاستسلام او التخلي عن ثوابت الجماعات الدينية لدى من قاموا بالتوقيع عليه». وتابع: «يخطيء من يظن أن صدور الإعلان يعكس تراجعا عن الثوابت الفكرية او العقائدية، ومن يدقق في مضمونه يخلص إلى انه عبارة عن امر قيادي بوقف العمليات العسكرية، لضرورات واقعية وشرعية، وهذا في حد ذاته اتجاه ايجابي للغاية ولم يقل اي من القادة الموقعين على الإعلان انه تخلى عن تمسكه بالحل الإسلامي وضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية».

وعن موقف قادة التنظيمين المقيمين في الخارج، قال إن «كل المؤشرات تؤكد رفضهم الإعلان وقد تلقيت تاكيدات بهذا الرفض، وكل المحاولات التي بذلت لاقناعهم بالعدول عن موقفهم فشلت. ربما لانهم تصوروا في غيبة القنوات بينهم وبين من اطلقوا الإعلان ان فيه تنازلا شرعيا عن مفاهيم او تراث الجماعات الإسلامية وخلطوا بين ما ينشر في وسائل الإعلام من تحليلات واطروحات وبين نص الإعلان وما قصده القادة الموقعون عليه من ضرورة الحفاظ على دماء شباب الحركة الإسلامية والمصريين والتنبيه لاطماع إسرائيل في المنطقة.



المصدر : روزاليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٨/١٩٩٧

مفاجأة

الأمن لم يكن يعرف

اعترافات إرهابى قتل ٢٦ من رجال الشرطة !

■ مقر الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية .. خلف قسم شرطة أسيوط

■ قتل جندى الشرطة فى بيته حرام .. وأثناء الخدمة حلال ! ■ بعد ٤ أيام من كل عملية قتل ضابط .. نقتل أمين شرطة أو مرشدا سريا !



الدموية التي اودت بحياة ٢٦ ضابطاً وامين شرطة ، منها عمليات كبيرة قتلت فيها قيادات امنية بارزة مثل : العميد محمد قاسم طعيمة ، والعميد عمر مصطفى مساعد فرقة شمال سوهاج ، والعقيد مصطفى تونى بمصلحة الامن العام ، والنقيبين عيسى كرم وباسم الكاتب .. كما ان مجموعته شرعت في اغتيال ٤٥ اخرين من رجال الامن .. كل ذلك في خمسة اشهر فقط شهدت اعنف المذابح الدموية لرجال الشرطة في اسيوط ، ولذلك سميت قضية الاغتيالات الكبرى ، وهي اكبر القضايا الإرهابية التي تشهدها المحاكم المصرية الآن ، حيث استمرت تحقيقاتها ثلاث سنوات في سرية تامة للقبض على بقية المتورطين ، ولم تقدم إلى المحكمة إلا مؤخراً .

وقد تتلمذ رضوان على يدى : محمود سيد سليم الذى كان قائداً للجناح العسكرى في محافظة اسيوط كلها حتى اغتياله برصاص الشرطة ، ورفعت زيدان اخطر الإرهابيين الهاربين داخل مصر .

ورضوان ليس مجرد قاتل إرهابي محترف .. ولكن مجموعته لها طقوس دموية غريبة .. اعترف قائلاً : تقوم خطة الجماعة على انه بعد تنفيذ كل عملية كبيرة يُقتل فيها ضابط شرطة كبير وسائقه وحراسه يتم تنفيذ عملية صغيرة لقتل امين شرطة او مخبر سرى او جندى (عسكرى شرطة يعنى) ، مع الاستيلاء على سلاحه .. وهناك مجموعة تقوم بهذه العمليات تلقائياً بتكليف منى ، وكان عاطف الشريف هو حلقة الاتصال بينى وبين المجموعة التي تنفذ العمليات الصغيرة .. والفاصل بين العملية الكبيرة والعملية الصغيرة ثلاثة او اربعة ايام فقط .. اى ان القتل بالجملة .

واخذ رضوان قارون يروى قصص العمليات الكبيرة والصغيرة بالتفاصيل ، واتضح انها تتم بشكل دقيق ومنظم يشبه تحريك قطع الشطرنج ، كل العمليات نجحت عدا عملية واحدة فقط هي محاولة اغتيال اللواء جمال زكى متى حيث قتل فيها الحارسان واصيب اللواء وسائقه .

اعترف الإرهابي رضوان قائلاً : انا عندى خطة عامة لقتل ضباط الشرطة الذين يركبون سيارات ملاكى ، والخطة بسيطة ، وهي ان يقف المنفذون وعددهم دائماً ثلاثة في صف واحد وراء بعضهم البعض ، والمسافة بين كل واحد والثاني متر واحد فقط ، ويقوم الاول بإطلاق الرصاص على السائق اولاً ، ثم

يقوم الثاني والثالث في توقيت واحد بضرب ضابط الشرطة والحارس . وهذه هي الخطة التي نفذنا بها كل العمليات ، وكانت تعليماتي المشددة ان الإخوة المنفذين ينفذون الخطة بحذافيرها ، ويتفادوا الوقوف في جهات متقابلة عند تصويب الرصاص حتى لا يصيبوا بعضهم البعض كما حدث في عمليات سابقة .

ويكشف الإرهابي رضوان مزيداً من الخطط في اعترافاته ويقول : [illegible] عملياتنا [illegible] الطبنجات ، ليس لعدم وجود اسلحة آلية ، ولكن بسبب ما لاحظناه من صعوبة هرب المنفذين بالأسلحة الآلية بعد تنفيذ العمليات ، الامر الذى يؤدى إلى سقوطهم بسهولة ، اما الطبنجات فمن السهل جداً إخفاؤها والهرب بها بعد تنفيذ العملية ، فضلاً عن انها تحقق نفس الهدف ، وهو القتل .. وسوف تلاحظون ان كل العمليات المسلحة التي نفذت في مدينة اسيوط بعد ذلك استخدمت فيها الطبنجات .

وهذا نموذج للعمليات الإرهابية الدموية ، كما جاءت في اعترافات

١٣ ٣٢



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٨/١٩٩٣

الإرهابي رضوان : تقابلت مع احمد انور وهو من مجموعة الرصد ، وقال لى فيه هدف معيس وسهل وهو المقدم مصطفى خبال التونى الضابط بمصلحة الأمن العام ، واحنا وقتها لم نكن نعرف اسمه ، وكل المعلومات المتوافرة انه ساكن فى منطقة نايلة ختون ، ويركب

عربية نيفا بدون لوحات معدنية . ويرتدى ملكى ، ومعاه حارس ببدلة الية ، واحياناً برشاش جوزى ، وكان بيهتم بنفسه شويه ، يعنى بياخد حذره قوى لدرجة اننا اعتقدنا انه ضابط امن دولة ، اخترت اثنين لتنفيذ العملية وهما مصطفى وجابر .. ودى اسماؤهم الحركية ، وقعدت معاهم فى مسجد الفتح باسيوط ، ووضعت خطة العملية ، وقلت لاحمد نور ينزل ينفذ معاهم ، وتم التنفيذ بنفس الخطة اللى شرحتها قبل كده ، والعملية نجحت وقتل ضابط الشرطة وحارسه ، اما السائق فلم يكن موجوداً حيث كان الضابط يقود السيارة بنفسه ، وتمكن المنفذون من الهرب .

واضاف رضوان : بعد هذه العملية بأسبوع تم تنفيذ العملية الصغيرة التى تتبع العملية الكبيرة . وبناء على تكليف منى قامت مجموعة الوالدية المكونة من عاطف الشريف ومحمد على البدرى واحمد موسى باغتيال امين شرطة فى امن الدولة باسيوط ، واستولوا على سلاحه .

وبنفس الطريقة يواصل الإرهابى رضوان اعترافاته : عملية كبيرة يقتل فيها ضابط شرطة وحارسه وسائقه يعقبها بثلاثة او اربعة ايام عملية صغيرة يقتل فيها امين شرطة .

والإرهابى رضوان لا يعرف إلا لغة القتل ، وسفك الدماء ، لدرجة انه اثناء اعترافه بالعملية الوحيدة التى فشلت



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٤ / ٨ / ١٩٩٧

وهى محاولة اغتيال اللواء جمال زكى متى ساله المحقق سؤالاً قانونياً . هل كان قصد القتل متوافراً ؟!

فاجاب كمن يعترض بحدة : كل العمليات التى ننفذها قاصدين من وراها القتل لتحقيق هدف الجماعة ، وإذا لم يتحقق القتل مايكونشى فيه هدف تحقق ، فالنتيجة المطلوبة هى القتل .

عاد المحقق وساله : ما سبب تركيز اعمال الاغتيال التى يقوم بها الجناح العسكرى للجماعة على رجال الامن ؟

اجاب رضوان إجابة تكشف عن مدى الزيف والتضليل الذى مورس عليه من قبل قيادات المتطرفين وقال . رجال الامن هم جنود النظام ، وهم واجهة النظام ، وقتل اى واحد من رجال الامن إضعاف للنظام .

واضاف : اصبح من الصعب جداً فى الوقت الحالى ان نحدد مَنْ من رجال الامن ياخذ موقفاً معادياً من الجماعة .. فقد كنا نركز فى الماضى على اغتيال ضباط الشرطة الذين يعذبون او يقتلون الإخوة ، او يعذبون اسرة الاخوة .. ولكن الآن اصبح من الصعب جداً ان نحدد المتورطين فى ذلك من رجال الشرطة فكان طبيعياً ان يشمل القتل الجميع

إذن هو إرهاب باسم الدين .. وذبح باسم الإسلام .. وقتل للابرياء يستند إلى فتاوى زائفة مضللة بعيدة كل البعد عن الإسلام ، يغرر بها المتطرفون بعض الشبـاب ويجنـدونهم فى الجنـاح العسكرى الإرهابى بعد زرعها فى عقولهم .

ويكشف الإرهـابى رضـوان فى اعترافاته فتاوى قتل رجال الشرطة وضرب السياح والاقباط .. ساله المحقق : ما هى الاسانيد الشرعية التى تبيح لكم القيام بعمليات اغتيال رجال الامن ؟

اجاب : الاسانيد موجودة فى بحث اسمه « بحث الطائفة » ، وهذا البحث يتحدث عن الادلة الشرعية على ضرورة قتال اية طائفة من الطوائف التى تمتنع عن تطبيق اى حد من حدود الشريعة الإسلامية او حكم من احكام الله . ويفرق هذا البحث بين من يجوز قتله ومن لا يجوز قتله وإنما يجوز قتاله . فمثلا عسكرى الشرطة يجوز قتاله ، ولا يجوز قتله بمعنى انه لو كان فى الخدمة او فى دورية شرطة ممكن اقتله لان قتله هنا حلال اما إذا لم يكن فى الخدمة ، وكان فى بيته فلا يجوز قتله لان ذلك حرام .

فتـاوى الزيف والتضليل التى لا تحتاج إلى تعليق مازالت مستمرة . يضيف الإرهابى رضوان : هدفنا محاربة السلطات العامة ومنعها من ممارسة عملها فى حدود ماهو مخالف للشريعة الإسلامية . فمثلا الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية لا يقتل ضباط الشرطة الذين يعملون فى جرائم المخدرات لانهم يعملون لصالح تطبيق الشريعة ، لذا فإن قتلهم حرام اما رجال الشرطة الذين يعملون فى مباحث امن الدولة ومديريات الامن والبحث العام فلا بد من محاربتهم وقتلهم وقتالهم لان جهادهم واجب على المسلمين لانهم جنود السلطة الممتنعة عن تطبيق الشريعة وهم الذين يحاربون الاخوة ويعتقلونهم لذلك فإن قتلهم حلال .

والذى يحمل فى راسه هذه الافكار الزائفة لا يبقى امامه إلا الضغط على الزناد ونزع فتيل القنابل والمتفجرات لتقتل وتخرب وتدمر استنادا إلى فتاوى شيطانية وقوائم مضللة تتضمن اغرب تصنيف للحلال والحرام .

ساله رئيس النيابة مرة اخرى : ما هى الاسانيد الشرعية لعملياتكم ؟

اجاب الإرهابى رضوان : بالنسبـة للتعامل مع الفرد نتعامل معه وفقا للحديث الخاص بتغيير المنكر ، اما قتال الطائفة فيستند إلى قتال سيدنا ابى بكر الصديق لمانعى الزكاة ، وقتال نظام الحكم كنظام مدعم بالعديد من الآيات وكلها موضحة فى كتاب « بحث قتال الطائفة الممتنعة » . إذن المتطرفون يستندون فى قتلهم لرجال الشرطة إلى قتال سيدنا ابى بكر الصديق لمانعى الزكاة رغم انه لا علاقة بين ذلك وذاك ولكنها فتاوى شيطانية لتبرير الإرهاب الاعمى .

س : ما هو موقف مبادىء الجماعة من الدستور القائم فى البلاد والقوانين ؟

جـ : الجماعة الإسلامية لا تؤمن بالدستور والقوانين ، وهى تحارب من اجل وقف العمل بها لانها مخالفة لاحكام الشريعـة الإسـلاميـة ، والجمـاعـة الإسلامية قامت اساسا لتطبيق الشريعة فى البلاد بدلا من هذا الدستور وهذه القوانين .

س : ما اوجه تلك المخالفة وما هو موقف الجماعة مما ورد فى الدستور من ان الشريعة الإسلامية هى المصدر الاساسى للتشريع ؟

قال الإرهابى رضوان : النقطة دى ممكن تكون مصدر سخرية لان الحدود غير مطبقة وهذا هو عين ما وصف بان تلك الطائفة ليست فقط ممتنعة عن تطبيق الشريعة بل هى ايضا استبدلت حكم الله بحكم الفرد وهذا هو عين الخروج عن مقتضى الشريعة والدين .

ويواصل الإرهابى رضوان فتاويه الشيطانية المخربة .

ساله المحقق : ما موقف الجماعة من ابناء الطائفة المسيحية فى مصر ؟

اجاب : يعامل كل فرد منهم على حسب مايفعل ، فإن كان محسنا يعامل بإحسان اما إذا كان محاربا فيقتل ويظهر المحارب منهم من افعاله فإما ان يحمل سلاحاً او يؤذى المسلمين .. والاقباط اصلا اهل ذمة يدفعون الجزية ولكن النظام لم يطلب منهم دفع الجزية فيعامل كل واحد منهم حسب ظاهره ومعاملاته .

وبالتاكيد وفقا لاعترافات رضوان فإن اعضاء الجماعة الإسـلاميـة الإرهابية هم الذين سيحددون المحسن من غير المحسن من الاقباط وبالتالى يحددون مصيره .

س . ما موقف الجماعة من الحريات الشخصية للافراد ؟

جـ : معرفشى إيه المقصود بالحرية دى ولكن وفقا لمبادىء الجماعة الإسلامية هناك فرق كبير بين التعامل مع الافراد والتعامل مع الطائفة ، بالنسبة للافراد إذا ارتكب فرد ذنبا مخالفا للشريعة عند ممارسته للحرية الشخصية يجب معاقبته عليه فى حدود الوارد فى الشريعة بعد تحذيره ، اما إذا دخل فى زمرة طائفة وناصبوا العداء صريحا مصرين على ارتكاب هذا الذنب فيتم قتالهم .

س : ما المراجع التى تتضمن تلك المبادىء التى ذكرتها ؟

جـ : كتب كثيرة مثل « بحث الطائفة » ، واصناف الحكام



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/٨/١٩٩٧

واحكامهم ، وميثاق العمل الإسلامي

س : هل للجماعة شعار معين ؟

جـ : ايوه ـ كتاب الله والسيف (نفس شعار جماعة الإخوان المسلمين المنحلة) الكتاب للالتزام بما جاء فيه والسيف للقتال من يمتنع عما جاء في القران .

وتنظيم الاغتيالات الكبرى هو الاكثر دموية بين كل التنظيمات الإرهابية

التى يحاكم اعضاؤها في المحاكم الآن لانه شكل خصيصا لتنفيذ عمليات دموية سريعة ومتلاحقة لاغتيال رجال الأمن في أسيوط .. واعضاء التنظيم لا يعرفون حدوداً للقتل وسفك الدماء .

سال المحقق الإرهابي رضوان ماسبب شمول عمليات الاغتيال لإباحة قتل من يتصادف تواجده في مكان العمليات او من يدلي باقوال او شهادة حق عمن يرتكب هذه الحوادث من افراد الجناح العسكرى للجماعة ؟

اجاب رضوان : بالنسبة لمن يتصادف وجوده في مكان العمليات نطلب من الأخوة المكلفين بالتنفيذ وننبه عليهم ان يتفادوا بقدر الاستطاعة قتل او إصابة اى حد من عامة الناس لانهم ابرياء وإذا حدث وقتل مواطن بريء فهو خطا غير مقصود وحسب الشريعة على هذا الشخص الذى قتل ان يبعث على نيته ، وعموماً لا يحدث ذلك كثيراً في عملياتنا . اما بالنسبة للمواطنين الذين يشهدون على الأخوة المنفذين لعمليات الاغتيال فنعتبرهم معاونين للطائفة الممتنعة ، وبالتالي ياخذون حكم هذه الطائفة ويستحل دمهم .

وبعد ان نجح الإرهابي رضوان في عملية اغتيال العميد عمر مصطفى مساعد فرقة شمال سوهاج بنفس الطريقة التى خطط بها كل العمليات وباستخدام الطبنجات ايضا قرر تنظيم الاغتيالات القيام بعمليات لضرب السياحة والبنوك .

وقال الإرهابي رضوان محمود سيد سليم قال لى إن الهدف هو توسيع المواجهة مع النظام .. ضربنا اتوبيس خبراء اجانب وكانت الخطة غلق باب الاتوبيس بمجرد ان يصل عدد الركاب إلى خمسة ثم نقتل اثنين او ثلاثة من الخبراء الاجانب .

سأله المحقق : ولماذا الاكتفاء بهذا العدد ؟

فاجاب . إحنا قلنا لو قتلناهم كلهم هايكون رد الفعل شديدا جداً فقلنا نقتل عددا قليلا من الاجانب .

س : ما الهدف الذى تحققه الجماعة من قتل الاجانب ؟

جـ . ضرب الاقتصاد خاصة الاستثمارات الاجنبية من اجل إضعاف نظام الحكم .

س : ما هو السند الشرعي لإباحة قتل هؤلاء الاجانب ؟

جـ . معرفشى ولكننا نحذر الاجانب قبل هذه العمليات ، واعتقد ان السند الشرعي موجود عند محمود سيد سليم لانه صاحب هذه التكليفات ، وبعد كده نفذنا ثلاث عمليات .. الاولى في القطار الفرنساوى الذى ياتى من القاهرة والثانية في فندق والثالثة في بنك ، وكان الهدف من هذه العمليات ليس القتل وإنما ضرب هذه الاماكن .

س : ما السند الشرعي لضرب البنوك والفنادق ؟

جـ . زى ما قلت قبل كده .. معرفشى .. والسند الشرعي اكيد متوافر عند محمود سيد سليم .

س : على اى اساس تمت طاعته لارتكاب هذه الحوادث وتنفيذها ؟

جـ : دى سياسة عامة للجماعة ولابد يكون لها اساس وسند شرعي ليس ضروريا ان يعرفه كل الناس في الجماعة او في الجناح العسكرى لكن اكيد محمود سيد سليم عنده السند .

هذه هي كارثة الطاعة العمياء لامير الجماعة ، وهي محور نشاط كل التنظيمات الإرهابية المتطرفة .. مجموعة من امراء الإرهاب يصدرون التعليمات والتكليفات إلى الشباب المغرر به .

سالك عند رئيس النيابة وساله الم تسعى للاطمئنان على مدى صحة ارتكاب هذه الأفعال من الناحية الشرعية باعتبار ان نشاطكم قائم على حسب دعوة الجماعة التى تنضم إليها لتطبيق شرع الله .

اجاب رضوان انه بعض الامور واضحة مش محتاجة سؤال زى البنوك التى تتعامل في الربا والفنادق التى تقدم الخمور وموضوع السياحة واضح لان السياح بينشروا الرذيلة في بلدنا وبيمشوا عرايا .

هذه هى الفتاوى الزائفة التى تزرع في الرؤوس وتدفع الاصابع للضغط على الزناد ومرع فتيل القنابل والمتفجرات .

إنها اعترافات اخطر إرهابي قاتل تخصص في اغتيال رجال الأمن ■



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤/٨/١٩٩٧

بدء محاكمة مصطفى حمزة و٢١ إرهابيا من أعوانه

بدأت أمس محكمة أمن الدولة العليا طوارئ، برئاسة المستشار صلاح بدور، محاكمة ٢٢ إرهابيا من أعوان الإرهابى مصطفى حمزة، الرأس المدبر للمحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك بأديس ابابا. واستمعت المحكمة إلى الشهود الذين قرروا أن المتهمين تلقوا تدريبات عسكرية فى معسكرات افغانستان والسودان، وقاموا خلال ٩ أشهر برصد تحركات عدد من الوزراء، والمرافق العامة والهيئات، بالإضافة إلى فندق «أوروبا».

وقررت المحكمة تأجيل القضية لجلسة اول سبتمبر المقبل لمرافعة النيابة.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢/٨/١٩٩٧

بدء محاكمة ٢٢ إرهابيا من أعوان مصطفى حمزة

المتهمون جاءوا من أفغانستان لتنفيذ عمليات تخريبية ضد المسئولين وتسلموا حقيبة متفجرات ومادة سامة للانتحار عند ضبطهم

كتب ـ أحمد نبيل:

نظرت أمس محكمة أمن الدولة العليا طوارئ، ٣ قضايا لمتهمين من الجماعات الارهابية وشملت تنظيم طما الإرهابى الذى يضم ٥ إرهابيين توفي أحدهم وهو التنظيم الذى يعاد محاكمة عناصره بعد أن سبق الحكم ببراءتهم

وفي القضية الثانية إعادة محاكمة ٤ إرهابيين صدرت ضدهم أحكام غيابية بالاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة في قضية تنظيم أسوان وقررت المحكمة سماع مرافعة النيابة في القضيتين بجلسة غد بينما قطعت المحكمة شوطا كبيرا في أول يوم لنظر القضية الثالثة قضية «العائدون من أفغانستان والسودان» التى تضم ٢٢ إرهابيا وآخر حدث واستمعت لأقوال الشهود وقررت سماع مرافعة النيابة والدفاع بجلسة أول سبتمبر المقبل، تنظر القضايا الثلاث دائرة المستشار أحمد صلاح بدور وبعضوية المستشارين سيد عويس ورضا رشدى بحضور هانى برهام رئيس نيابة أمن الدولة وهشام عبدالمعطي وكيل أول النيابة.

كانت المحكمة قد استمعت أمس لأقوال ضباط مباحث أمن الدولة الشهود فى قضية «العائدون من أفغانستان والسودان» وأكدوا فى أقوالهم أن التنظيم يقوده الإرهابى الهارب مصطفى حمزة الرأس المدبر لعملية أديس أبابا الفاشلة، وأنهم

المتهمون أعوان الإرهابى مصطفى حمزة فى قفص الاتهام أثناء بدء محاكمتهم

قسموا أنفسهم لمجموعتين الأولى تتولى فى المنطقة المركزية، رصد الشخصيات الهامة وكان على رأسهم وزير الخارجية ورئيس مجلس الشعب وبعض الاعلاميين وكذلك رصد الحراسات على مقر وزارة المالية والمتحف المصرى وفندق أوروبا، بينما أشار هانى برهام رئيس نيابة أمن الدولة العليا فى تلاوتة لأمر الإحالة الى أن المتهم الثانى سعيد عبدالحكيم كان يقود هذه المجموعة بعد توليه مسئولية الجناح العسكرى للتنظيم بعد ضبط وقتل قياداته وإعادة انتقاء عناصر جديدة لتنفيذ تكليفات المتهم الأول مصطفى حمزة واالتى يصدرها من داخل معسكرات الإرهاب فى بيشاور وذلك بعد أن دعم التنظيم بدفع عناصر مدربة عسكريا فى الخارج، أما المجموعة الثانية فكان يتولى أمرها المتهم الثالث وكانت تهدف إلى تنفيذ عملياتها فى المنيا.

وأضاف الشهود أن المتهمين أقروا فى اعترافاتهم برصدهم لتحركات وزير الخارجية وتحديد خط سيره إلا أن التنفيذ تأخر أكثر من مرة وكذلك تم رصد رئيس مجلس الشعب ووزير التعليم لإغتيالهما أثناء توجههما لمحاضرات بكلية الحقوق جامعة القاهرة ورصد أحد الصحفيين وكنيسة مارجرجس وفندق أوروبا كما اعترف المتهم السادس بتسلمه قنبلتين يدويتين من داخل دورة مياه مسجد الفتح برمسيس.

وعن كيفية وصول المتفجرات والتكليفات والدعم لعناصر التنظيم أكد ضابط أمن الدولة أن الضلع الثالث فى إدارة التنظيم كان المتهم محمد عبدالفتاح والذى اعترف فى التحقيقات أنه تسلم من الإرهابى المتوفى حامد حسن الخبيرى حقيبة مليئة بمادة تى. إن. تى لإستخدامها فى عمليات تفجير أثناء انعقاد مؤتمر السكان، كما أشار إلى إن المتهم الثانى كان يتلقى تكليفات القيادى مصطفى حمزة من خلال تليفون صيدلية ببولاق الدكرور، كما أنه وزع على بعض المتهمين مادة سامة للانتحار عند ضبطهم.

وفى قضيتى تنظيم طما وأسوان قررت المحكمة سماع مرافعة النيابة بجلسة الغد بعد أن انتهت من سماع الشهود وطلبات الدفاع.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤/ ٨/ ١٩٩٧

إحباط مخطط إرهابى لتنفيذ عمليات تخريبية بأحياء القاهرة الشعبية.. وضبط ٢٥ متهما

احبط جهاز مباحث امن الدولة منذ ايام، مخططا إرهابيا يقوده معتقل باحد السجون، لتنفيذ عمليات تخريبية تشمل عددا من المناطق الشعبية والمزدحمة، والمقاهى، ومحال الفيديو، والقى القبض على جميع المتهمين وعددهم ٢٥ إرهابيا وبحوزتهم كمية من الأسلحة وأوراق تنظيمية ومستندات تحوى عمليات الرصد التى أجروها لأهدافهم طوال الشهور الثلاثة الماضية، وتباشر نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها مع أفراد التحرك الجديد.

وعلم احمد موسى مندوب «الأهرام» ان جهاز مباحث أمن الدولة، كشف عن هذا التحرك الإرهابى الجديد، من خلال رصد نشاط معتقل قيادى بالسجن، بإصدار تكليفات إلى معاونيه من عناصر التنظيم بالقاهرة، بإجراء عمليات رصد فى المناطق الشعبية بالوايلى، والمليحة، والكابلات، ولعدد من المقاهى، ومحال الفيديو، ومحال بيع الخمور، للقيام بعمليات تخريبية تستهدف الأبرياء، لإثارة الذعر بين المواطنين ، وكشفت المعلومات عن ان أعضاء التحرك تلقوا تدريبات مختلفة لارتكاب عملياتهم فى العاصمة، لتاكيد وجودهم على الساحة، ودبروا كمية من الأسلحة من خلال الأموال التى يحصلون عليها عن طريق التبرعات والاشتراكات.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٤/٨/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الجلسة الأولى لمحاكمتهم

مصر: اتهام اعضاء في "الجماعة" بمحاولة اغتيال رئيس البرلمان

□ القاهرة -
من حسام كمال:

■ بدأت محكمة امن الدولة العليا في مصر امس محاكمة ٢٢ من قياديي واعضاء «الجماعة الاسلامية» على راسهم مصطفى حمزة المقيم خارج البلاد والمحكوم غيابياً بالاعدام مرتين من قبل.

واستمعت المحكمة برئاسة المستشار احمد صلاح بدور، الى شهادة عدد من الضباط في جهاز الأمن كشفوا أن المتهمين خططوا لمحاولة اغتيال رئيس مجلس الشعب (البرلمان) الدكتور احمد فتحي سرور ووزير التعليم حسين بهاء الدين وبعض مسؤولي الامن في محافظة المنيا.

واضاف الشهود ان خطط «الجماعة» تضمنت تفجير عدد من المنشآت بينها المتحف المصري في القاهرة وبعض الفنادق.

وقال الشهود إن المتهم الاول في القضية مصطفى حمزة اصدر تكليفات من الخارج الى بقية المتهمين لتنفيذ هذه العمليات، لكن اجهزة الامن التي كشفت خططهم نجحت في توقيفهم قبل الشروع فيها.

وحمزة المتهم الرئيسي في محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في اديس ابابا في حزيران (يونيو) ١٩٩٥. ويعتقد أنه يقيم حالياً في منطقة خاضعة لسيطرة حركة «طالبان» في افغانستان.

وكان قرار الاتهام في القضية، الذي اعدته نيابة امن الدولة وتلاه السيد هاني برهان في الجلسة امس، وجه الى المتهمين تهماً اهمها الانضمام الى تنظيم سري غير مشروع وحيازة اسلحة ومفرقعات بهدف استخدامها في عمليات ارهابية ضد عدد من المسؤولين في الدولة.

وقررت المحكمة، بعد الاستماع الى الشهود، تاجيل النظر في القضية الى جلسة تعقد في اول ايلول (سبتمبر) المقبل.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٨/١٩٩٧

اتصالات بين واشنطن وشخصيات مصرية تدعم العنف

القاهرة - «الوسط»

رصدت مصر مجددا اتصالات بين جهات اميركية وعناصر محسوبة على تيار التطرف الداعم لممارسات العنف. واستغربت، في اتصالات مع واشنطن اخيراً، هذه الاتصالات.

واعربت مصادر مصرية مطلعة عن دهشتها من «تفسيرات اميركية اعتبرت هذه الاتصالات في اطار فتح الديبلوماسية الاميركية قنوات مع العناصر المعارضة في كثير من الدول».

على صعيد آخر، ذكرت المصادر ان السلطات الاميركية كانت حصلت ايضا على تسجيلات لندوات نظمتها جمعيات في القاهرة خلال الفترة الماضية تناولت اوضاع الاقباط في مصر، واستندت واشنطن في انتقاداتها لمصر في هذا الموضوع الى ما دار في ثلاث ندوات عقدت في نيسان (ابريل) وايار (مايو) الماضيين في كنيسة الروم الكاثوليك ومركز القاهرة لحقوق الانسان والجمعية الفلسفية في جامعة القاهرة.



مصر: "الناجون من النار" يؤيدون اعلان وقف العمليات

□ القاهرة –
من محمد صلاح:

■ في تطور جديد لقضية اعلان وقف العمليات العسكرية الذي وقعه قادة في تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات وتلاه احد المتهمين في قضية «تفجير البنوك» امام المحكمة العسكرية يوم ٥ تموز (يوليو) الماضي، علمت «الحياة» ان القادة السجناء تسلموا رسالة من قائد تنظيم «الناجون من النار» الدكتور مجدي الصفتي ايد فيها الاعلان واعلن انضمام اعضاء تنظيمه اليه. وذكرت مصادر مصرية مطلعة ان الصفتي تعهد باعلان موقفه علنا يوم ١٣ اب (اغسطس) الجاري اثناء جلسة محكمة امن الدولة العليا التي تنظر في قضيته.

واوضحت المصادر ان الصفتي رأى ان الظروف الراهنة تستوجب على قادة الجماعات الدينية المصرية وقف كل عمليات العنف والحفاظ على دماء اعضائها. واوضح انه فاتح اعضاء في تنظيمه في الامر فابدوا رغبتهم في تاييد جهود قادة تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» السجناء ممن وقعوا الاعلان.

والمعروف ان تنظيم «الناجون من النار» كان نفذ العام ١٩٨٧ ثلاث محاولات لاغتيال وزيري الداخلية السابقين حسن ابو باشا والنبوي اسماعيل ونقيب الصحافيين مكرم محمد احمد. وتمكنت اجهزة الامن من القبض على الجناة ماعدا الصفتي الذي صدر ضده حكم غيابي بالاشغال الشاقة المؤبدة. وتمكنت اجهزة الامن من القبض على زعيم التنظيم العام ١٩٩٣ واحالته على المحكمة التي بدأت في اعادة محاكمته.



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٨ / ١٩٩٧

تصاعد الخلافات بين الظواهري والزمر: أيمن الظواهري ينصب نفسه أميراً للجماعة الاسلامية

اعلن د. ايمن الظواهري - القيادى الارهابى الهارب في اوروبا - توليه إمارة الجماعة الاسلامية في مصر بدلاً من عبود الزمر .

ياتى ذلك بعد تصاعد الخلافات بين قيادات الجماعة الاسلامية حيث اعترض الظواهرى علي البيان الذي اصدره الاسبوع قبل الماضي عدد من قيادات الجماعة الاسلامية في مصر وطالبوا فيه بوقف عمليات العنف المتبادل بين الامن والجماعات الاسلامية وقد وقع علي البيان عبود الزمر ، وعدد آخر من قيادات الجماعة المحبوسين علي ذمة قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات .

الجدير بالذكر ان قيادات "مايسمى بالجهاد الإسلامي" قد عينت اسامه بن لادن مفتياً عالمياً لهم بدلاً من د. عمر عبد الرحمن الذى تدهورت صحته علي أن يحتفظ د. عمر عبد الرحمن بلقب الزعيم الروحي لما يسمى "بالجهاد الاسلامي" وهو يختلف عن التنظيم الذي يسمى "الجماعة الاسلامية".



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٨/١٩٩٧

مصر تشترك فى مشروع اتفاق دولى لمكافحة الجريمة

اكد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أن مكافحة الجريمة اصبحت مشكلة يعانيها منها العالم، ومن اجل ذلك عقد اخيرا مؤتمر دولى فى داكار (السنغال) بالاشتراك مع الأمم المتحدة حضره ممثلون من ٤٨ دولة، ومثل مصر فى المؤتمر المستشار اسكندر غطاس مساعد وزير العدل لشئون التعاون الدولى.

وصرح المستشار غطاس بأن المؤتمر ناقش مشروع اتفاق لمكافحة الجريمة ايدته الوفود الافريقية وأبدت مصر بعض الملاحظات عليه ليأتى معبرا عن احتياجات القارة الافريقية وتم تشكيل لجنة من الخبراء الافارقة بالتنسيق مع اللجنة الدولية للخبراء لوضع صيغة نهائية للمشروع وتعزيز اليات مكافحة الفساد فى العالم وعرضه على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية للأمم المتحدة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٨/١٩٩٧

الجزائر - من مريد صبحى وهشام فهيم:

وسط إجراءات أمنية مشددة تبدأ صباح اليوم بالعاصمة الجزائرية أعمال المؤتمر الإقليمى الرابع عشر لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية «الانتربول» بحضور ٥١ دولة افريقية من بينها مصر التى تشغل نائب رئيس المنظمة الدولية، لمناقشة مختلف الجرائم التى تؤرق دول القارة خاصة جرائم الإرهاب والعنف والجريمة المنظمة وعمليات غسل الاموال ومكافحة جلب وتهريب المخدرات.

وسوف يخصص المؤتمر - الذى يعقد كل عامين ، بإحدى الدول الافريقية جلسات اليوم وغدا لمناقشة قضايا جلب وترويج المخدرات بمشاركة رؤساء ومديرى أجهزة المكافحة بالدول الافريقية مع التأكيد على تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول الأعضاء للحد من هذه الجريمة التى تهدد اقتصاديات وشباب الدول الافريقية.

فضلا عن البحث عن حلول عملية جادة لعمليات غسل الأموال التى انتشرت فى السنوات الأخيرة وأصبحت الخطر الحقيقى لاقتصاديات الدول الفقيرة، خاصةالمتحصلة من طرق غير مشروعة المتحصلة من عمليات الاتجار وجلب المخدرات.

بينما يخصص المؤتمر جلسات الايام الثلاثة التالية من ٧ وحتى يوم ١٠ اغسطس لطرح ومناقشة الجرائم الخطيرة والمنظمة وآثارها جنائيا واقتصاديا بمشاركة رؤساء دوائر الأمن العام أوالمكاتب الوطنية للشرطة الجنائية الدولية وصرح مصدر مسئول بأمانة المؤتمر بأن هذه الدورة تكتسب اهمية خاصة مع المستجدات الإجرامية الخطيرة على الساحة العربية والافريقية خاصة جرائم الإرهاب والعنف المنظم مؤكدا فعالية التعاون الدولى والافريقى فى التصدى بحسم لمنع مثل هذه الجرائم.



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٦/٨/١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصادر أمنية: مبادرة أمراء السجون محاولة لإحياء النشاط العلني للإرهابيين

كتب عبد الرحيم علي:

كشفت مصادر امنية وثيقة الصلة بالعمل الإرهابي في تصريحات لـ "الاهالي" عن الخطة الشاملة لقادة الجماعات الإرهابية لإحياء نشاطهم العلني، اوضحت المصادر ان السبب الرئيسي وراء إعلان مبادرة قادة السجون بوقف اعمال العنف في الداخل والخارج هو توصيل رسالة للحكومة توضح مدى الوهن الذى اصاب هذه القيادات داخل السجون ورجوعهم لمنطق الحق والصواب مستخدمين في ذلك مبدأهم الشهير "التقية" فيما يعارض - كجزء مرسوم داخل سيناريو الخطة أمراء الخارج وقادة الجناح العسكرى في الداخل نداء امراء السجون.

واستكمالاً للخطة تستمر البيانات، وتستمر المعارضات والعمليات الإرهابية تزداد ضراوة حتى يصل إحساس للحكومة بانه لا حل سوى الإفراج عن هذه الزعامات التاريخية حتى تتولى القيادة بوصفها الاحق من ناحية والأكثر مرونة طبقا للبيانات المعلنة من ناحية اخرى.

الألفي

وتؤكد المصادر ان هذا الإعلان جاء قرب انتهاء مدد المحكوم عليهم والذين وقعوا هذه البيانات داخل السجون مما يجعلهم يضربون عصفورين بحجر واحد الاول دفع الحكومة لعدم التعنت معهم والسماح بخروجهم بوصفهم مرنين بعد انتهاء المدة المحكوم عليهم بها، والثاني هو دفع الحكومة لعمل هذا بشكل عاجل عن طريق عفو يصدر عنهم في حالة ازدياد العمليات الإرهابية ضراوة في الخارج.

وعلمت "الأهالي" ان تقريرا رسمياً رفع بتفاصيل هذه الخطة إلى كافة الجهات العليا السياسية والامنية في محاولة لدرء اى شرخ قد يحدث نتيجة لتضارب الآراء حول مبادرة امراء السجون.



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٨ / ١٩٩٧

استقالة الهلباوى وراء انشقاق خطير في التنظيم الدولي للإخوان

تكتم جماعة الإخوان المسلمين خبر استقالة كمال الهلباوى مدير المكتب الإعلامي والمتحدث الرسمي باسم الجماعة بالغرب والمقيم حاليا في لندن..

وذكرت مصادر بالجماعة ان قادة الإخوان على مدى الأيام القليلة الماضية اجروا اتصالات عدة بالهلباوى فى محاولة لإقناعه بالعدول عن الاستقالة التى علموا بها يوم السبت الماضي!!

وتأتى استقالة المتحدث الإعلامى باسم الإخوان فى سياق الخلاف المتصاعد داخل التنظيم الدولى للجماعة وكان اخرها اعتراض عدد من القيادات على تصريح المرشد العام بأن الاقباط مواطنون من الدرجة الثانية باعتبار أن ذلك مخالف لأدبيات الجماعة المعلنة (على حد وصف مصادرنا) وأنه استعداء لكل القوى السياسية، إلا ان الهلباوى اصر على الاستقالة.

وارجعت مصادرنا سبب الاستقالة إلى اعتراض الهلباوى على طريقة إدارة الجماعة من قبل القيادات الموجودة فى مصر والتى أدت إلى تفجر العديد من الخلافات داخل الجماعة.. وأيضا اعتراضه على موقف قيادات الإخوان من شباب حزب الوسط.

استقالة الهلباوى أتت بعد ضغوط عديدة من جانب المستشار مأمون الهضيبى المتحدث الرسمى باسم الإخوان، لأن منصب الهلباوى يتعارض مع صلاحيات الهضيبى الذى سعى إلى إبعاده عن هذا المنصب من خلال اعتراضه الدائم على تصريحات وتصرفات الهلباوى..

ومما زاد من ضغوط الهضيبى ـ كما أوضحت مصادرنا ـ كونه أصبح نائب المرشد العام للإخوان بعد تولى مصطفى مشهور منصب المرشد العام مع احتفاظ بالهضيبى بمنصبه كمتحدث رسمى.

محمد الضبع



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ / ٨ / ١٩٩٧

النيابة المصرية تُطالب بأقصى العقوبات لـ٨ من "الجماعة"

□ القاهرة -
من محمد صلاح:

■ طالبت نيابة امن الدولة العليا بانزال اقصى العقوبة ضد ٨ من اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» متهمين في قضيتين منفصلتين. وكانت محكمة امن الدولة عقدت جلستين منفصلتين للنظر في القضيتين. وتضم الاولى اربعة متهمين صدرت ضدهم احكام غيابية من قبل وتعاد محاكمتهم بعد القبض عليهم.والقى رئيس النيابة السيد عبدالمنعم الحلاواني مرافعته، وطالب المحكمة باصدار «حكم رادع» ضد المتهمين «ليكونوا عبرة لكل من تسول له نفسه النيل من امن الوطن والمواطنين». واوضح ان المتهمين الاربعة اعضاء بارزون في الجناح العسكري للتنظيم وأنهم شرعوا في قتل الشرطي فايز جمعة رضوان وخططوا لتنفيذ عمليات ارهابية اخرى في محافظة اسوان.

وضمت القضية الثانية اربعة متهمين اخرين ينتمون الى محافظة سوهاج وتعاد محاكمتهم بعد ان اعترض الحاكم العسكري على حكم صدر ببراءتهم في قضية الهجوم على مخفر شرطة قرية سلامون. واستمعت المحكمة امس الى مرافعة رئيس النيابة السيد هشام عبدالمعطي الذي حدد دور كل متهم في القضية، وناشد المحكمة ان «يكون الحكم درعاً للوطن ضد القتلة ورسالة واضحة لامثالهم مفادها ان الرصاص والارهاب لن يوقف مسار الامة».

وقررت المحكمة تأجيل النظر في القضيتين الى اليوم للاستماع الى مرافعة الدفاع عن المتهمين.



المصدر : الأهـــــالـــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/ ٨/ ١٩٩٧

هجوم إرهابى على القناة الخامسة

كتب عبد الستار حتيتة:

هاجم متطرفون إسلاميون بالإسكندرية مسلسلاً تليفزيونياً بثته القناة الخامسة بالمدينة، لفضحه الممارسات الإرهابية للجماعات الدينية فى مصر . المسلسل يحمل اسم (الوهم والسلاح) ويقوم ببطولته يوسف شعبان وسبق بثه من ماسبيرو بالقاهرة قبل أكثر من عام. فوجئ المواطنون بمنطقة بحرى بالإسكندرية الأسبوع الماضى بملصقات تغطى جدران عدد من الشوارع من مسجد المرسى ابو العباس وقهوة فاروق، حتى مدخل الجمرك، تدعوهم لمقاطعة برامج التليفزيون، وتضمنت الملصقات أوصافا شتى للتليفزيون منها أنه "شيطان ومخرب للعقول وخطر على الأطفال ومصدر للفتنة والفحشاء"!!



مرافعة النيابة فى قضيتى طما وأسوان

النيابة تطالب بأقصى العقوبة للمتهمين فى قضية تنظيم طما وإعادة محاكمة ٤ متهمين بقضية تنظيم أسوان بعد محاكمتهم غيابيا

كتب ـ أحمد نبيل:

استمعت امس محكمة أمن الدولة العليا طوارىء لمرافعتى النيابة فى قضيتى تنظيم طما الإرهابى وتنظيم أسوان الذى ضم ٢٩ إرهابيا، وطالبت النيابة بتوقيع أقصى عقوبة على المتهمين الأربعة فى تنظيم طما الذى ارتكب حادثة الهجوم المسلح على نقطة مرور سلامون بمحافظة سوهاج، كما طالبت بأقصى عقوبة للمتهمين الأربعة الآخرين بتنظيم أسوان الإرهابى بعد أن كان قد صدرت ضدهم أحكام غيابية بالأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة. وقررت المحكمة بدء مرافعة الدفاع بجلسة اليوم تمهيدا لحجز القضية للحكم.

نظرت القضيتان برئاسة المستشار أحمد صلاح الدين بدور وعضوية المستشارين سيد عويس ورضا رشدى.

كان هشام عبدالمعطى وكيل أول نيابة أمن الدولة العليا قد سرد فى مرافعته فى قضية طما الوقائع التى استندتها لهم النيابة وتناول أوجه القصور فى حكم البراءة الذى أصدرته دائرة أخرى وإعادة مكتب التصديق على الأحكام بعد بيان ما شاب الحكم من قصور ومجافاة للأدلة الفنية والقولية الثابتة، كما تناول أدوار المتهمين تفصيلا يذكر أن القضية تضم ٥ متهمين توفى الأول بعد صدور حكم البراءة وكانت النيابة قد اتهمتهم بتنفيذ هجوم غادر فى احدى ليالى شهر رمضان عام ٩٤ على كمين مرور بنقطة سلامون على الخط الفاصل بين محافظتى سوهاج وأسيوط مما أسفر عن مصرع مساعد شرطة وإصابة آخرين.

المستشار صلاح بدور

وفى قضية تنظيم أسوان الذى سبق أن حوكم عناصره من الارهابيين فى شهر مايو الماضى. طالب عبدالمنعم الحلوانى رئيس نيابة أمن الدولة العليا بأقصى عقوبة لأربعة متهمين صدرت ضدهم أحكام غيابية بالأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة وهم: أحمد محمد حسن الشهير برشاد، والسيد محمد السيد وسعد إبراهيم سليمان، ومتهم حدث أسمه أسامة محمود ضيف الله.

وتناول فى مرافعته شرح التهم الموجهة إليهم وهى الانضمام إلى جماعة غير شرعية والاتفاق الجنائى والشروع فى قتل فايز جمعة أمين شرطة بمباحث أمن الدولة بأسوان وقررت المحكمة تأجيل القضية لسماع مرافعة الدفاع بجلسة اليوم.



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجماعات الإسلامية تقتل نفسها!

فى الأسابيع القليلة الماضية ، جاء البيان الذى وقعته قيادات الجماعات الإسلامية فى السجون بوقف إطلاق النار وممارسة العنف مع الحكومة ليشعل فتيل الغضب بين قيادات الجماعات خارج السجون .

واصدرت قيادات الجناح العسكرى والقيادات خارج السجون بياناً آخر وزعته على وكالات الانباء بان كل الجماعات الإسلامية لا تخضع لهذا البيان الذى يعتبر إهانة واضحة لفكر ومنهج الجماعات الإسلامية من اجل انتشار فكرهم داخل الدولة ، وانه « لا ولاية لأسير » بقصد أن كل المسجونين الذين وقعوا البيان مع الحكومة لا ولاية لهم على الجماعات الإسلامية خارج السجون .



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٧

ورداً على رفض هذا البيان قامت الجماعات الإسلامية بالمنيا بمذبحة راح ضحيتها ضابط وخمسة جنود بالقرب من استراحة مدير مباحث أمن الدولة ، والذى كان مخططاً لقتله ، لأنها حدثت فى موعد خروجه من استراحته ، وبالقرب من بيته بعدما صرح قادة الجماعة فى المنيا بأن قتله جاء لأنه يحمل دم أحد عشر عضواً من الجماعات الإسلامية ، قتلوا بعد القبض عليهم ، كما يقول قائدهم ، وهذا ماأكده بعض شهود الحادث من العاملين بكلية الزراعة القريبة من مكان الحادث ، وقالوا فى شهاداتهم : إن الجناة ظلوا لأكثر من نصف ساعة يمرون أمام المكان حتى شك قائد سيارة النجدة فى تحركاتهم ، وعندما اكتشفوا ذلك أطلقوا عليه الرصاص هو وجنوده داخل السيارة وفروا هاربين فى اتجاه أبو قرقاص .

وبعد العملية مباشرة أصدر الجناح العسكرى بياناً آخر باختيار قيادات جديدة على رأسها فريد سالم كدوان وحسن سرايبقو ليكونوا قيادات جدد للجناح العسكرى .

ورفض مبادرة أمراء السجون ، فهى كما يقولون مبادرة غير مشروطة تصدر من قيادات أسيرة ابتعدوا عن روح الجماعة بعد ضغوط كثيرة ، وفرض العزلة الكاملة على حياتهم داخل السجن جعلتهم بعيدين عن معلومات مهمة تتصل بطبيعة المواجهة الحالية بين أجهزة الأمن والقيادات الهاربة .

وأضافوا بأن شروط وقف العنف مع الحكومة كانت واضحة عندما قدمت لوزير الداخلية السابق عبدالحليم موسى ، بأن وقف إطلاق النار من جانب الجماعات الإسلامية مشروطا بإطلاق سراح المعتقلين ووقف احتجاز الرهائن وعودة مساجد الجماعات المصادرة ، والسماح للجماعات بحرية النشاط العلنى .. وهى المبادرة التى رفضتها أجهزة الأمن !!

وأكد لى مصدر أمنى بأن الجماعات الإسلامية الآن تمر بمرحلة عدم التوازن وفقد الثقة بين أعضائها ، وتصفية القيادات الست التى وقعت البيان فى السجون ، وجاء هذا الأمر من مصطفى حمزة أحد القيادات الهاربة الذى أرسل رسائل مشفرة بإمضاء « أبو حازم » بتصفية قيادات الجماعة الست ، وهم « عبود الزمر ، وفؤاد الدواليبى ، وعلى الشريف ، وحمدى عبدالرحمن ، وناجح إبراهيم ، وكرم زهدى » .. وطرد جميع الأعضاء الذين يؤيدون هذه القيادات .

وقد أحبطت أجهزة الأمن أكبر عملية إرهابية فى الأيام الماضية كانت ستتم فى القاهرة والمنيا بعدما حاول عدد من أتباع القيادى الجديد فريد سالم كدوان نقل متفجرات وأسلحة نارية عبر السيارة التى أطلقت النار على قوات الشرطة بالمنيا ، ومخططا لنسف مبنى محافظة المنيا ومنشآت هامة بالقاهرة .

ورغم أن خيوط الاتصال لم تنقطع نهائياً بين قيادات الإرهاب بالسجون والجماعات بالخارج بعد تحرير رسالة من القيادات تتناول كل تفاصيل موقفها ، والتى تتضمن ثلاثة محاور رئيسية وهى : وقف الاعتداء على الأقباط وتحريمه بعد أن كانت أموالهم وأرواحهم حلالاً .. والثانى الموقف من الصراع العربى الإسرائيلى .. والثالث وقف عمليات العنف ضد الحكومة ، لكن هذه الرسالة لم تأت بأثرها على قادة الجناح العسكرى بالخارج .. والأخطر أنهم أصدروا أوامر بقتل تلك القيادات لضمان عدم حدوث انقسام بين صفوف الجناح

خبيردولى : البيان مجرد تحذير لأجهزة الأمن

مصدرأمنى : القيادات تتبدل والمنهج واحد

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٧



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



العسكرى فى الجماعات الإسلامية .

وأضاف المصدر الأمنى بأن توقيع المبادرة من القيادات الست فى السجون تعد ضربة قوية للجماعات ، لأنه يؤكد إسقاط كتاب الفريضة الغائبة ، وكتابات سيد قطب ، وأبو الأعلى المودودى بمعنى إلغاء فكرة الجاهلية وتكفير الدولة ، وهو ما يعتبر وقفاً رئيسياً للقتال ، وليس هدنة - كما ألمح البعض - أو مناورة سياسية .

فالجماعات الإسلامية الآن تمر بأخطر مراحلها ، لأن القيادات داخل السجون لا تسيطر واقعياً على التنظيمات الخارجية ، كما أن تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية انتهت فعاليتهما ، وظهرت جماعات أخرى كطلائع الفتح ، والجماعة الجهادية الإسلامية بقياداتها بالخارج ، والتى أصبح لها الثقل الرئيسى فى إدارة العمليات الإرهابية بحكم إمدادها لخلايا التنظيمات بالسلاح والأموال ، مما يجعل أوامرهم وإصدار التكليفات شديدة الفاعلية .

وقد أشار منتصر الزيات محامى الجماعات الإسلامية بأن هذا البيان يؤكد أن التغيير امتد لاستراتيجية الجماعة فى محاولة للدخول للحياة السياسية بشكل أو بآخر ، وهو تغيير فى أسلوب أداء الجماعة للحفاظ على البلاد ، وأن من وقعوا على هذا البيان وقعوا تحت تأثير ضغط أمنى ، وأنهم شرعياً فى حكم الأسرى « ولا ولاية لأسير » ، فلا يمكن التخلى عن الثوابت ، لكن هناك تغييراً جوهرياً فى أسلوب تحقيق الفكرة الجهادية ، بمعنى أسلمة المجتمع وتطبيق الشريعة الإسلامية عبر وسائل سلمية ليس من بينها الوسيلة المسلحة » .

الانقسام قديم ومستمر بين الجماعات

سألت مصدرا أمنيا آخر عن رأيه فى المبادرة والانقسام داخل الجماعات فقال : إن هذه الانقسامات قديمة قدم تواجد هذه الجماعات ، فكل جماعة يخرج منها منشقون ، وبالتالى يبتعدون عن هذه الجماعة ، ويكونون جماعات أخرى بمسميات أخرى كثيرة . . وهذا عادة يحدث بعدما تبدأ قيادات الجماعات بالتخلى عن مبدأ المواجهة بالعنف مع الحكومة ، وبعد إصدار ذلك البيان الأخير ، ظهرت ردود فعل كثيرة من قيادات الجماعات الأخرى ، فقط أيد هذه المبادرة قادة سجن العقرب صفوت عبدالغنى ، وممدوح على يوسف ، وضياء الدين فاروق . . بينما رفضها القادة خارج السجون وعلى رأسهم مصطفى حمزة القيادى الهارب ، وفريد سالم كدوان ، وحسن سرايفو .

وهذه القيادات بالطبع مستفيدة استفادة كاملة من عدم تنفيذ المبادرة ، فما معنى أن تمول الجماعات الإسلامية بالسلاح والمال ، وهى قد أصدرت بياناً بوقف العنف ، مما يعنى من وجهة نظر الجماعات التخلى كلية عن القضية ، وعن خط سير الجماعات فى السيطرة على الدولة بالقوة ، وفرض الشريعة الإسلامية على المجتمع ، وهذا البيان بالطبع يسقط كل أفكار الجماعات .

لكن الملفت للنظر هنا ، الأمر بتصفية هذه القيادات من الخارج ، وهو ما يعطى شعوراً بتغيير كامل وشامل لفكر الجماعات الجديد ، لقد أصبح كل منشق عن مبادىء الجماعات لابد من تصفيته ، وهو الجديد فى المرحلة الأخيرة بين صفوف الجماعات ، وهو بالطبع يدل على خلخلة وضعف الثقة بين القيادات ، يؤدى فى نهاية الأمر إلى تصفية القيادات .

وقد أعلنت وزارة الداخلية رسمياً على لسان الوزير حسن الألفى أن الأمر لا يعنيها ولا سبيل للتخاطب مع الإرهاب . . وأن أجهزة الأمن مستعدة فى أى وقت لوقف عمليات الإرهاب ،



والمواجهة مستمرة ، ولن تمنح فرصة للإرهابيين لالتقاط الأنفاس ، وأجهزة الأمن تعتبر كل من يلقى سلاحه ويعود لرشده ويتوب قد خدم نفسه ، وأن الإرهاب فى مصر لا مكان له .

وهو ما يؤكد يقظة الأجهزة الأمنية فى مصر مهما صدرت من الجماعات الإسلامية من مناورات سياسية لإعادة ترتيب الصفوف كما فعلوا فى الماضى .

ونتساءل نحن : هل ستصفى الجماعات الإسلامية نفسها ، وتنتشر المذابح بينها ، بعد صدور بيان وقف العنف ، هذا ما تكشفه الأيام القليلة القادمة !!

طارق رضوان



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٧

الحكم ٥ أكتوبر فى قضية تنظيم أسوان والانتهاء من مرافعة الدفاع فى قضية تنظيم طما أول سبتمبر

كتب ـ أحمد نبيل:

قررت امس محكمة امن الدولة العليا طوارئ، حجز قضية إعادة محاكمة ٤ متهمين من العناصر الإرهابية بتنظيم أسوان الإرهابى ، والذين كانت قد صدرت ضدهم أحكام غيابية فى شهر مايو الماضى بالاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة، إلى جلسة ٥ اكتوبر القادم للنطق بالحكم، بينما قررت الدائرة ذاتها تأجيل قضية تنظيم طما الإرهابى إلى جلسة أول سبتمبر المقبل التى تضم ٥ متهمين توفى أحدهم ويعاد محاكمتهم بعد ان كانت قد صدرت ضدهم أحكام بالبراءة وطعن مكتب التصديق على الاحكام فى حكم البراءة، تاسيسا على أوجه القصور به ، ينظر القضية المستشار صلاح بدور وعضوية المستشارين سيد عويس ورضا رشدى بحضور عبدالمنعم الحلوانى رئيس نيابة أمن الدولة العليا وهشام عبدالمعطى وكيل أول النيابة.

وكانت النيابة قد استمعت إلى مرافعة الدفاع ، حيث دفع بعدم دستورية قانون الإرهاب ومحاكمة المتهمين طبقا لاحكام الطوارئ، وعقبت النيابة على الدفوع وقررت المحكمة حجز القضية للحكم بجلسة ٥ اكتوبر القادم. ثم نظرت نفس الدائرة قضية تنظيم طما والمتهم عناصره بالهجوم المسلح على نقطة مرور سلامون ، وقتل مساعد الشرطة أبوالفضل عيسى وإصابة آخرين فى شهر رمضان عام ٩٤ والمتهمون هم مدرس لغة انجليزية بمدرسة بسوهاج توفى بعد حكم البراءة، وأربعة من تلاميذه واستمعت المحكمة إلى مرافعة الدفاع عنهم واستندت إلى ما جاء بحيثيات حكم البراءة وتناقض اقوال الشهود والادلة الفنية ، وقدمت للمحكمة تقريرا فنيا يفيد بعدم العثور على اية طلقات لمدافع آلية بمكان الحادث ، والتى قيل إن المتهمين استخدموها فى الهجوم وقررت المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة أول سبتمبر المقبل



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى قضية تفجيرات البنوك:

النيابة العسكرية تطالب بالإعدام والأشغال الشاقة لـ٩٨ إرهابيا

كتب ـ عبدالحميد شعير:

طالبت النيابة العسكرية في مرافعتها امس بتوقيع اقصى العقوبة على المتهمين والتى تصل إلى الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة فى قضية تفجيرات البنوك واغتيال اللواء رؤوف خيرت مساعد مديرمباحث أمن الدولة، ومحاولة اغتيال ثلاثة ضباط من سجن أبوزعبل والمتهم فيها ٩٨ متهما، وقررت المحكمة تأجيل نظر القضية إلى جلسة الثلاثاء ١٨ اغسطس القادم للاستماع إلى مرافعة الدفاع.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلستها امس، حيث تأكدت من وجود جميع المتهمين، ثم بدأت النيابة العسكرية مرافعتها حيث أكدت أن الدعوى المنظورة قد احتوت على الكثير من الواقعات الاجرامية التى ارتكبها المتهمون بغرض ضرب الاقتصاد القومي بهدف زعزعة الاستقرار والأمن داخل مصر أرض الكنانة، وقد اشتملت على عدة وقائع اجرامية بدأت بعدة تفجيرات اعد لها ونفذها المتهمون أمام البنوك والمنشآت الاقتصادية فى البلاد، فروعت المواطنين اطفالا ونساء ورجالا، وأصابت شظاياها بعض منهم والحقت تلفيات في الممتلكات العامة والخاصة ولم يكتف المتهمون بذلك، فخططوا لاغتيال بعض الضباط بسجن ابوزعبل فاشتروا سيارة وطاردوا بها ثلاثة ضباط من السجن ومجندا والقوا عليهم عبوة ناسفة قاصدين قتلهم ولكنهم فشلوا، كما اغتالوا اللوارءوف خيرت مساعد مدير مباحث امن الدولة فرصدوا كل اقامته وخط سيره ،وفى يوم ٩ ابريل ١٩٩٤ استأجروا سيارة وكمنوا فى الطريق من منزله وبمجرد ان شاهدوه القوا عليه عبوتين ناسفتين أدت إلى مصرعه ،وأضافت النيابة العسكرية انهم حازوا واحرزوا بغير ترخيص كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر والمتفجرات والقنابل بغرض استعمالها فى نشاط اجرامى يخل بالأمن والان لهذا البلد الآمن واستعملوا محررات رسمية مزورة من بطاقات شخصية وعائلية وكارنيهات نقابات لاستعمالها فى التخفى من اعين اجهزة الأمن وأكدت النيابة العسكرية أن المتهمون من السابع والثمانين وحتى الثامن والتسعين قد قاموا بإيواء المتهمين الهاربين من أفراد التنظيم والمطلوبين لاجهزة الامن رغم علمهم بنشاطهم الذي يخل بالامن، كما أكدت النيابة العسكرية أن أدلة الثبوت فى الدعوى جاءت يقينية متساندة ومشروعة ومأخوذة من أصلها الثابت من الأوراق ومنها أدلة قولية وأخرى مادية وفنية، كما أن أفراد المتهمون واعترفاتهم التفصيلية علي انفسهم وعلى غيرهم بارتكاب الجرائم موضوع الدعوى بكامل جريمتهم دون ضغط انما هو دليل قاطع على أن التحقيق مع المتهمين قد أجرى بحرية كاملة كما ان اعترافاتهم جاءت متطابقة ومتساندة مع الأدلة الأخرى.



المصدر : الحيـــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٧

الحكم على ٤ من "الجماعة" في تشرين الاول

□ القاهرة - من حسام كمال:

■ حددت محكمة امن الدولة العليا في القاهرة يوم ٥ تشرين الاول (اكتوبر) المقبل للنطق بالحكم في قضية «تنظيم اسوان»، المتهم فيها اربعة من اعضاء «الجماعة الاسلامية» بقتل عدد من رجال الشرطة في محافظة اسوان (جنوب مصر) في العام ١٩٩٣.

وكانت المحكمة نظرت في القضية من قبل في غياب المتهمين الاربعة، وهم السيد محمود واحمد حسن وسعد سليمان واسامة ضيف الله، واصدرت حكما عليهم بالاشغال الشاقة. ولكن القانون المصري يقضي بإعادة محاكمة المتهمين، الذين تصدر احكام غيابية في حقهم، عقب القبض عليهم. واستمعت المحكمة امس إلى مرافعة الدفاع الذي طعن في دستورية حال الطوارئ وقانون الارهاب اللذين يحاكم المتهمون على اساسهما.

من ناحية اخرى قررت المحكمة تأجيل النظر في قضية «تنظيم طما»، المتهم فيها اربعة اخرون من «الجماعة»، الى جلسة أول ايلول (سبتمبر) المقبل. وكان هؤلاء، وخامس توفي قبل ثلاثة أشهر، حصلوا على حكم بالبراءة في العام ١٩٩٥. غير أن نيابة امن الدولة العليا طعنت في الحكم امام مكتب التصديق على الاحكام في مجلس الوزراء، الذي قبل الطعن وقرر اعادة المحاكمة. ويواجه المتهمون في هذه القضية تهماً اهمها قتل رجل شرطة واصابة آخرين اثناء تناولهم طعام السحور في شهر رمضان من العام ١٩٩٣. وكانت المحكمة برأتهم على اساس عدم كفاية الادلة ضدهم. ولكن النيابة قدمت ادلة جديدة من خلال اقوال شهود وتقارير الطب الشرعي.



المصدر: الحيــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧/٨/١٩٩٧

"حزب الله" المصري يؤيد إعلان وقف العمليات

النيابة العسكرية تطالب بالإعدام للمتهمين في قضية "تفجيرات البنوك"

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ عقدت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة امس جلسة للنظر في قضية «تفجيرات البنوك» المتهم فيها ٩٧ من اعضاء تنظيم «الجماعة الاسلامية». واستمعت المحكمة الى مرافعة النيابة العسكرية في القضية التي طالبت بتوقيع اقصى العقوبة على المتهمين. وكان احد المتهمين في القضية ويدعى محمد عبدالعليم اعلن في جلسة اول من امس عن بيان وقعه اثنان من قادة تنظيم «حزب الله» المصري اعلنا فيه تاييد التنظيم اعلان وقف العمليات المسلحة الذي وقعه قادة في تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» وتلي في الجلسة الاولى للقضية. وجاء في البيان: «يعلن قادة تنظيم حزب الله المصري الموجودون في سجن ليمان طرة تاييدهم لاعلان قادة «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» وقف العمليات المسلحة. ويناشدون الاخوة داخل مصر وخارجها الاستجابة للاعلان والتعاطي بايجابية معه». واشار عبدالعليم الى ان البيان وقع عليه اثنان من قادة التنظيم بالنيابة عن بقية اعضائه وهما سيد ابراهيم وقاسم قطيش.

وسألت «الحياة» المتهم عن اسباب عدم تقديم القادة السجناء مبررا لقرار وقف العمليات فقال «الرغبة في وقف القتال قديمة وليست حديثة. وكان الشيخ عبود الزمر باشر جهوداً في هذا المجال العام ١٩٩٣ لمعرفة اسباب القتال والعمل على وقفه. ثم استمرت الجهود اثناء عمل لجنة الحكماء في النصف الثاني من العام نفسه حينما كانت العمليات والمواجهات تدور في شكل شبه يومي. وكل ذلك يدل على ان الاعلان الاخير ناتج عن رغبة اصيلة وليست عملا او مناورة ولا علاقة له بميزان القوى او حال الضعف».

ومعروف ان زعيم «حزب الله» المصري الدكتور احمد طارق توفي العام ١٩٩٥ في حادث سير في مدينة الاسكندرية. ويعد التنظيم اكثر التنظيمات الدينية المصرية تطرفاً لكن عدد اعضائه ضئيل.

وتناول رئيس النيابة العسكرية في مرافعته امس وقائع «قضية البنوك». واوضح ان المتهمين جزء من تنظيم «الجماعة الاسلامية» تولوا خلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ تنفيذ التكليفات الصادرة اليهم من الخارج وارتكبوا افعالا تهدف الى ضرب الاقتصاد القومي للبلاد وترويع المواطنين، مؤكدا ان التحقيقات اثبتت قيام المتهمين بتفجير مقار نحو ٩ بنوك وشركات استثمارية واغتيال رئيس ادارة النشاط الديني في جهاز مباحث امن الدولة اللواء رؤوف خيرت. وقال ان قائد الجناح العسكري للتنظيم طلعت ياسين همام الذي قتل في مواجهة مع الشرطة العام ١٩٩٣ كان يتولى نقل التكليفات الصادرة من قادة التنظيم الموجودين في الخارج الى المتهمين كما قام بتسليم اموال بهدف شراء اسلحة والانفاق على ايواء الفارين من ملاحقة الشرطة.

وتحدث رئيس النيابة عن دور السيدات المتهمات في القضية فاكد ان اعترافات المتهمات اكدت تورطهن في نقل تكليفات من عناصر في التنظيم موجودين داخل السجون الى اعضاء فارين كما قمن بايواء عدد من الفارين وتضليل اجهزة الامن وانهن قمن بنقل اموال بين عناصر التنظيم.

وطالب رئيس النيابة بتوقيع اقصى العقوبة التي تصل الى حد الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة على المتهمين في القضية «ليكونوا عبرة لغيرهم». وقررت المحكمة تاجيل النظر في القضية الى الاسبوع بعد المقبل لاتاحة الفرصة للدفاع عن المتهمين.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٨ / ١٩٩٧

القبض على ١٤ إرهابيا بينهم محكوم عليه بالإعدام

ألقى جهاز مباحث أمن الدولة القبض على ١٤ إرهابيا من العناصر البارزة بتنظيمات الجهاد والجماعة الإسلامية والتكفير والهجرة، منهم هارب من حكم بالإعدام فى قضية مقتل ناظر مدرسة بالسويس، وآخر عاد أخيرا من خارج البلاد بجواز سفر مزور.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨/٨/١٩٩٧

فى متابعة لجهاز مباحث أمن الدولة للهاربين:

القبض على ١٤ إرهابيا فى ٨ محافظات أحدهم هارب من الإعدام وآخر دخل البلاد بجواز مزور

كتب ـ أحمد موسى:

خلال متابعته للعناصر الإرهابية الهارية، تمكن جهاز مباحث أمن الدولة من القبض على ١٤ ارهابيا بارزا فى ٨ محافظات، لتورطهم فى عدة قضايا وقعت أحداثها فى السنوات الماضية، واحد المقبوض عليهم هارب من حكم بالاعدام فى قضية مقتل ناظر مدرسة الفرنسيسكان بالسويس عام ٩٣، وآخر عاد مؤخرا من خارج البلاد بجواز سفر مزور بعد هروبه ٥ سنوات، وينتمى المتهمون إلى تنظيمات الجهاد ومايسمى بالجماعة الاسلامية والتكفير والهجرة.

وكان جهاز مباحث أمن الدولة، قد تابع العناصر الارهابية المطلوب ضبطها على ذمة عدة قضايا، وتمكن من القبض على المتهم الهارب الغريب الشحات أحمد الجوهرى الذى تولى مسئولية تنظيم ما يسمى الجماعة الاسلامية بالسويس، خلفا للمتهم محمد فوزى، وسبق اشتراكه فى حادث اغتيال الرائد محمد عبد الشافى ومقتل ناظر مدرسة الفرنسيسكان بالسويس فكرى فخرى سارجيوس بطعنه بآلات حادة وسيوف مع بعض معاونيه عام ٩٣ وصدر ضده حكم غيابى بالاعدام، كما ضبط المتهم طارق محمد بدير من عناصر الجماعة بأسيوط الذى شارك فى حوادث الاغتيالات والتفجيرات، وصادر ضده حكم بالسجن ٧ سنوات لاشتراكه فى إحدى العمليات الارهابية عام ٩٢، إلى جانب ضبط المتهم محمود عبد المنعم زهران احد عناصر الجناح العسكرى للجماعة بالوجه القبلى، وشارك فى اغتيال احد أفراد الشرطة السريين.

وامتدت المتابعات الأمنية إلى عدد المطلوبين ومنهم المتهم هانى الحمدى شهاب من عناصر الجماعة بالمحلة الكبرى، والسيد محمود عبد الرحيم عضو بالجناح العسكرى للجماعة بالمنطقة المركزية وأسامة محمود حسين، الذى شارك فى تحرك الجماعة بالمنطقة المركزية وأسامة محمود حسين، الذى شارك فى تحرك الجماعة بالمنيا لإحداث القلاقل والتفجيرات عام ٩٥ وعاطف أحمد جبر أحد أعضاء مجلس شورى الجماعة ببنى سويف واسماعيل محمد عبد اللطيف ومحمد السيد كردى من أعضاء تنظيم الجهاد بالشرقية الذى خطط افراده للقيام بعمليات عدائية بالوجه البحرى، كما امتدت العمليات الأمنية إلى العناصر الهارية بتنظيم التكفير والهجرة بشمال سيناء وهم: محمد سلامة عودة وصابر سلمان حسن ومسعد سالم سليمان ويوسف سلمان حسين عودة. وشملت متابعة الجهاز للعناصر القادمة من خارج البلاد والذين يأتون بجوازات سفر مزورة حيث ألقى القبض على المتهم حازم السيد حسنين حسونة «مهندس زراعى» من عناصر الجماعة بدمياط والذى غادر مصر إلى الخارج عام ٩٢ وعاد مؤخرا بجواز سفر مزور



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٨ / ١٩٩٧

في حملة أمنية بأحياء القاهرة

ضبط ٢٠ قطعة سلاح و٤٢ كيلو ديناميت

كتب ـ عصام مليجي:

واصلت اجهزة الامن بالقاهرة حملاتها لضرب البؤر الاجرامية والخارجين على القانون وذلك لتحقيق الوجود الأمني وشملت الحملة مناطق السيدة زينب والبساتين وطرة والمعادي وضبطت كميات كبيرة من المخدرات بالاضافة إلى ١٦ قطعة سلاح وصرح العميد عبد الجواد أحمد مدير مباحث العاصمة انه تم الاستعانة بسلاح كلاب الشرطة للكشف عن المخدرات والأسلحة النارية. وأسفرت الحملة عن ضبط ٣٢ كيلو ديناميت وأمر اللواء محمد عبد اللطيف خضر مساعد أول وزير الداخلية بضرورة المرور الليلي بهذه المناطق.

واشترك في قيادة الحملة اللواء محمد الشناوي مساعد وزير الداخلية ونائب مدير الامن واللواء محمود وجدي مدير الادارة العامة للمباحث وضباط مباحث جنوب القاهرة والرواد هشام لطفي رئيس مباحث السيدة زينب واشرف عز العرب رئيس مباحث البساتين ومعاونه النقيب ثروت الحلاوي والرائد اشرف أنور رئيس مباحث المعادي وتمكن العميد فاروق لاشين مدير إدارة مكافحة الأموال العامة من توجيه ضربة قاصمة للمنحرفين والخارجين على القانون فقد تمكنت الحملة من ضبط موظف كان يعمل بادارة الايرادات بحلوان وتم نقله للمعادي إلا أنه استطاع اختلاس دفاتر الكشوف الرسمية وبدأ يزورها بسعر الكشف من الف إلى ثلاثة الاف جنيه وقد تمكن العقيد هاني عزت والرائد عصام أبو العز من ضبطه

بعد مطاردة بالرصاص بالزراعات:

مصرع القاتل المختل عقليا فى اشتباك مع قوات الأمن بالجيزة

أهالى الضحايا الثلاثة يهدمون منزل المتهم.. وأقاربه يهربون من القرية

كتب ـ محمد شومان:

بعد مطاردة استمرت حتى صباح امس بين اجهزة الامن والمدرس المختل عقليا المتهم بقتل ٣ أشخاص اول امس بالعياط باطلاق النيران عشوائيا عليهم سقط المدرس مقتولا وسط الزراعات التى فر إليها عقب إرتكابه الحادث، بعد ان حاصرته اجهزة الأمن المركزى والعمليات الخاصة في الزراعات ودفعت بمجموعات من القوات لتمشيطها حيث فوجئت بالمتهم يطلق الرصاص بعشوائية من بندقيته الآلية فبادلته قوات الأمن النيران حتى سقط مضرجا فى دمائه على بعد كيلو متر واحد من موقع الجريمة التى إرتكبها. وفى اعقاب مقتله خرج أهالى قرية «كفر عمار» يعربون عن فرحتهم، وقرروا ان هذا هو القصاص العادل، وأعلنوا عن تقبلهم العزاء فى ضحايا القرية الذين قتلهم المدرس المختل.



المختل

كانت عمليات البحث عن المدرس المختل محمود محمد يونس «٣٥ سنة» قد استمرت حتى فجر امس بعد ان ضربت أجهزة الأمن باشراف اللواء احمد همام مساعد الوزير لأمن الجيزة طوقا امنيا على منطقة الزراعات والمنطقة الجبلية المتاخمة لها، فى الوقت الذى صممت فيه شقيقة المتهم التوام وتدعى نجية على إختراق هذا الطوق والدخول وسط الزراعات لإقناع شقيقها بتسليم نفسه إلا انه اجبرها على العودة ورفض تسليم نفسه. فبدأت قوات الامن بتبادل إطلاق الرصاص مع المدرس المختل لمدة طويلة حتى توقف عن إطلاق الرصاص، فتم اقتحام الزراعات التى تزيد مساحتها علي ٢٠٠ فدان. الا انه لم يتم العثور عليه، وبسرعة استعرض اللواء سيد فريد مدير الادارة العامة لمباحث الجيزة والعميد عبدالوهاب خليل مدير المباحث ملف التحريات المبدئى الذى أعد عقب الحادث واستلفت الانتباه أن المتهم هرب إلى مغارة بالمنطقة الجبلية التي تحاصرها القوات وذلك قبل عام واحد عندما اتهم فى قضية الاعتداء على تلميذين بالمدرسة الابتدائية التى يعمل بها فتم تمشيط المنطقة الجبلية ايضا بحثا عنه دون جدوى. خاصة بعد تتبع آثار دماء المتهم إثر اصابته والتى كانت تشير إلى إتجاهه نحو تلك المنطقة.

الأهالى ينتقمون

فى الوقت نفسه خيمت ظلال الثار والغضب على اهالى القرية حتى أن والد المجنى عليه الأول واسمه حنفى محمود عبدالقادر وزوجته سعدية قاما وآخرون باقتحام مستشفى العياط المركزية لتكرار محاولة قتل شقيق المتهم واسمه يونس محمد يونس الذى نقل مصابا إلى هناك ، وقبل ان يتمكنوا منه ضبطهم العميد طه السيد مأمور مركز العياط الذى كان يقوم بتأمين شقيق المتهم حسب توجيهات اللواء شفيق فهيم مساعد الوزير للمنطقة الجنوبية خوفا من انتقام اهالى القرية خاصة بعد ان فشلت المحاولة الاولى لقتله. وأحالهم اللواء ابراهيم بكير مفتش الأمن العام للنيابة.

فى الوقت نفسه قامت مجموعة من أهالى المجنى عليهم بالاشتراك مع أهالى القرية بهدم منزل المتهم معلنين ضرورة مغادرة عائلة المتهم للقرية واستحالة اقامتهم بها بعد مقتل ٣ من ابنائها خاصة وأنهم ينتمون لعائلات بارزة بالقرية. واعتبر الأهالى ان هدمهم للمنزل خير من الاخذ بالثار من عائلة المتهم التى فر جميع أفرادها إلى خارج القرية هربا من الموت. إلا ان فريقا من ضباط مديرية امن الجيزة ضم العمداء عادل الألفى وجمال الحمزاوى ومحمد القاضى والعقيد عصام عبد النعيم حرصوا على تهدئة الأهالى

٣ مرات بالمستشفى

ولم يكن من الصعب الوصول إلى أصل الحكاية التى رواها البعض وايدتها التحريات الأمنية، وتبين أن المتهم كان مرتبطا عاطفيا بابنة خالته التى خطبها، إلا انه تم ايداعه ٣ مرات بمستشفى الأمراض العقلية بعد أن أصيب بحالة هياج منذ عام مضى، وعندما تأكدت خطيبته من استحالة شفائه، فسخت خطبتهما، مما أثر على حالته النفسية وعقد العزم على التخلص من خطيبته. فذهب الى تاجر أسلحة بمنطقة «كفر جرزة» اسمه قرني واشتري منه بندقية الية وذخيرة بمبلغ ٤ الاف جنيه ثمن قيراط باعه لشراء البندقية.

وللعمل على سرعة ضبط المتهم قامت مجموعة من ضباط المباحث باشراف المقدمين أحمد الأزهرى رئيس مباحث العياط ورشاد نجم والرائدان علاء عوض الله ومحمد مجدى بالمرور على كافة المستشفيات الخاصة بعد اصابته بطلق نارى،إلا أن المتهم كان فى ذلك الوقت داخل الزراعات وتم قتله



المصدر : الحيـــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/ ١١/ ١٩٩٧

عمر عبدالرحمن يؤيد مبادرة وقف العنف في مصر

□ جدة -
من جمال خاشقجي:

■ اخيراً اعلن مفتي الجماعة الاسلامية في مصر الشيخ عمر عبدالرحمن تاييده لوقف العنف في بلاده. وقال الشيخ عبدالرحمن، المعتقل حالياً في الولايات المتحدة، في بيان وقعه وحصلت «الحياة» على نسخة منه، انه يؤيد دعوة «الشباب الذي باع انفسهم ابتغاء مرضاة الله، وإذ دعا اليوم الى ايقاف كل عمليات العن، فعلينا ان نلبي النداء مسرعين وان نسمع الكلام مطيعين».

ونقل محامي عبدالرحمن رمزي كلارك عن الشيخ قوله: «انني ابارك الدعوة لوقف اعمال العنف واسال الآخرين ان يؤيدوها». وقال المحامي لـ «الحياة» ان الشيخ ذكر له هذا التصريح بالانكليزية والعربية وطلب منه نقله الى وسائل الاعلام، وذلك «لتوضيح موقفه من المبادرة» التي اعلنتها القيادات «المعتقلة» للجماعة الاسلامية في مصر وايدتها فصائل الجماعة هناك بينما ترددت قيادات الخارج في تاييدها. ويتوقع ان يحسم اعلان الشيخ عمر هذا التردد لما له من نفوذ قوي و«شرعي» على الجماعة، ذلك انه بويع فترة بإمارة الجماعة ولكنه ظل دائماً أبرز علمائها ومفتيها الشرعي منذ ان ظهرت بقوة إثر عملية اغتيال الرئيس المصري الراحل انور السادات. وافتى الشيخ



وفتذاك لشباب الجماعة بجواز قتال السلطة، بما في ذلك عموم الجنود ورجال الشرطة باعتبار انهم «متضامنون» مع الحكم ويتحملون المسؤولية عنه ايضاً.

اما المصادر الاخرى التي سربت البيان الذي يحمل ختم الشيخ، فتؤكد ان هذا البيان وصل الى معظم قيادات الجماعة في الخارج. ويقول نص البيان: «(انهم فتية امنوا بربهم فزدناهم هدى. وربطنا على قلوبهم اذ قاموا فقالوا ربنا رب السموات والارض لن ندعوا من دونه إلهاً لقد قلنا إذاً شططا). الحمد لله هذا الشباب الذي باع نفسه ابتغاء مرضاة الله، اذ دعا اليوم الى ايقاف كل عمليات العنف. علينا ان نلبي النداء مسرعين وان نسمع الكلام مطيعين وأن نقتفي اثارهم ونتبع خطاهم. فالحق معهم والصدق يؤيدهم وما دام اشد الناس عداوة معروفين ومتفقاً عليهم فلتتكاتف الايدي في ازالتهم وازهاقهم ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز. التوقيع: عمر عبدالرحمن».

ويشير الجزء الأخير من البيان تلميحاً الى ما طرحه الوسطاء الذين عرضوا مبادرة وقف العنف قبل نحو عامين. وهو ان الاسرائيليين هم المستفيدون بالدرجة الأولى من اعمال العنف وان كثيراً من الاعمال، خصوصاً التي تنفذ ضد الاقباط والسياح، يقف وراءها اسرائيليون بشكل او باخر.

وكانت الدعوة الى وقف العنف تحولت الى مبادرة جادة اواخر ايام وزير الداخلية المصري السابق اللواء محمد عبدالعليم موسى، وقادها المرحوم الشيخ محمد الغزالي وعدد من العلماء والمفكرين المصريين غير انها فشلت وانتهت بإقالة الوزير من منصبه. وتجددت الدعوة الى وقف العنف هذا العام بمساعدة عدد من المحامين المصريين، الذين سهلوا تبادل الراي بين السجناء من قادة الجماعة وعلماء وناشطين اسلاميين خارج السجن، ما اسفر عن مبادرة اعلنت الشهر الماضي.

ويقول محامي الشيخ عمر انه اطلع على المبادرة من خلال تقارير صحافية نشرت في صحيفتي «الحياة» و«واشنطن بوست»، غير أن مصادر أخرى تؤكد حصول اتصالات محدودة مع الشيخ عمر ساعدت في نقل الصورة اليه. وكان الدكتور عمر عبدالرحمن اعتقل وحكم عليه بتهمة التحريض على اعمال عنف في الولايات المتحدة. وقد استخدم الادعاء الاميركي لادانته قانوناً اميركياً يعود الى تاريخ الحرب الاهلية الاميركية قلما يستخدم حالياً. ويقول المحامي كلارك ان «الحكومة الاميركية تعتقل الشيخ عبدالرحمن في اطار مساعيها لاحتواء ما تسميه خطر الأصولية الاسلامية، والشيخ عبدالرحمن صوت مسموع في هذه الحركة العالمية». ويضيف كلارك: «ان الشيخ يعيش الآن في زنزانة انفرادية ويصوم بشكل يومي ولا يتناول سوى وجبة افطار خفيفة وحساء في الليل كسحور له، وانه توقف عن اخذ أدويته لعلاج السكر وذلك احتجاجاً على ظروفه المعيشية الصعبة واعتقاداً منه ان الأدوية لن تحسن وضعه الصحي طالما ان وضعه المعيشي سيء».



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/٨/١٩٩٧

الإرهاب والتطرف والبلطجة

المستشار
د. عصام أحمد محمد

إذا كنا نحيا حياة عصرية نستخدم فيها كل ما حبانا الله فيها من قدرات ملكنا فيها قوة بدنية او امسكنا اسباب العلم الحديث فاختر عنا أدوات السلم والحرب، فذلك كله مرده إلى أن يكون استخدامنا لتلك القوة والأدوات مشروعا سعيا من خلاله إلى دخول القرن القادم بتحدياته، وبجذورنا التاريخية التى تمتد إلى قيم حضارية عمرها سبعة آلاف عام، ما رأت فيها المسيرة المصرية ضربا من ضروب التعدى والاستهانة بالقيم مثلما تراه الآن. وعلى الرغم من قلة حجم هذه الظاهرة فإن الضئيل منها يتسخ به ثوب الحضارة ويروع امن من عاشوا على ضفاف النيل فى طمانينة على حياتهم وأموالهم.

وإذا انطلقنا من قاعدة منطقية قوامها أن الإرهاب والتطرف والاستخدام غير المشروع للقوة والعنف أمور تاباها الضمائر الإنسانية فإنه يجب علينا أن نقترب من هذه الامور للتعرف عليها وعلى أسبابها وسبل علاجها الاجتماعية والقانونية. ومع التسليم أن الاستخدام غير المشروع للقوة والذى يروع احاد الناس وينال بالمساس مصلحتهم فى سلامتهم البدنية والنفسية ومصالحهم المالية لا يشكل فى حد ذاته ظاهرة إجرامية كاغلب الظواهر التى عنى قانون العقوبات بمكافحتها إلا أن خطورتها المجردة ووقعها على أمن الافراد اصبح امرا جديرا بتناوله ليس بحثا عن مدينة فاضلة ومجتمع مثالى إنما تطلع إلى بلد امن ومجتمع امن واناس امنين.

وإذا كان الإرهاب وجد سبيله فى المكافحة من خلال احكام القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٧ بتعديل قانون العقوبات وتشديد العقوبات إذا رتكبت احدى جرائمه تنفيذا لغرض إرهابى فإن الاستخدام غير المشروع للقوة وبسط السطوة على الناس واموالهم تحقيقا لمارب شخصية للجناة او لغيرهم الذين يعملون لحسابهم لم يلق اهتماما فى ظل المكافحة السابقة. ويفسر ذلك أن المشرع قد ميز بين الإرهاب فى مدلول استخدام القوة والترويع مساسا بهيبة الدولة وخطرا ينال مصالحها ويعرض امنها وامن مواطنيها للخطر ويعرقل ممارسة سلطتها العامة او يعطل تطبيق الدستور والقوانين، وبين الاستخدام غير المشروع للقوة الذى ينال من أمن المواطنين وسلامتهم وحماية مصالحهم باعتبارها افعالا ماسة بالطمانينة الشخصية وهو مانصت عليه مواثيق حقوق الانسان فى تقريرها حق الانسان فى الامن الشخصى.

ولا يفوتنا ان نقرر أن الإرهاب او التطرف او الاستخدام غير المشروع للقوة إنما يشكل افعالا معاقبا عليها فى قانون العقوبات وكلها تعد ماسة بالنظام العام فى المجتمع، غاية الأمر أن جرائم الإرهاب والتطرف تحمى الدولة وسلطتها بصورة مباشرة. ومصالح الافراد باعتبارهم اعضاء فى هذه الدولة بصورة غير مباشرة وفى افعال الاستخدام غير المشروع للقوة وما المصلحة محل الحماية هى مصلحة الافراد فى الأمان الشخصى بصورة مباشرة ومصلحة الدولة من بعد باعتبارها الأمينة على مصالح افرادها بصورة غير مباشرة. من ذلك يتضح الفارق بين الإرهاب والتطرف والاستخدام غير المشروع للقوة أو مايطلق عليه فى الآونة الأخيرة (أعمال البلطجة) ومن امثلتها مقاومة تنفيذ القوانين والإجراءات القانونية وارتكاب افعال الإيذاء والتعدى والإتلاف العمد للأموال ومباشرة اى حق قائم للشخص او مدعى به باستخدام القوة او باستعراض هذه القوة بغية ترويع الآمنين وتسليمهم بالسطوة المفروضة عليهم أو بإرغام شخص بالقوة او باستعراض هذه القوة لدفعه نحو فعل شىء لا يلزمه به القانون.

ومن الأمثلة الصارخة لأعمال العنف «البلطجة» التهديد باستخدام القوة غير المصحوب بنتيجة وفرض السطوة والاتاوات فى مجتمعات حضارية او مناطق جبلية فلا يستطيع الشخص عبور أماكن وجود هؤلاء الجناة أو اتقاء خطرهم. وقد يوجد فيهم من هو اشد خطورة حينما يهدد الآمنين باستخدام مواد كاوية او حارقة او التهديد بالحقن بفيروسات مثل (الإيدز) أو ضخ غاز مضر او سام كذلك مانلاحظه فى الآونة الأخيرة من انتشار ظاهرة الحارس الشخصى والذى يحاول مشاركة الدولة فى سلطتها السيادية فى توفير الامن والحراسة للمواطنين بحيث يكون الامن حكرا على من يدفع لهؤلاء الحراس. وقد انتشرت الحراسة الخاصة المؤجرة لحماية الشخصيات الطفيلية لتخرج للناس بهالة من النفوذ والترويع وتهديد الآخرين مستخدمين فى ذلك عصى كهربائية واسلحة وحيوانات مفترسة وغازات لشل الحركة فلم تحقق هذه الحراسة حتى الجانب الإيجابى فيها بل سعت إلى استفزاز مشاعر الناس بتلك الصورة التى تخرج علينا بها.

كل هذه الاستخدامات غير المشروعة للقوة اطلق عليها فى الآونة الأخيرة تعبير (البلطجة) وهذا التعبير غريب على الفكر القانونى وإن كان يجد أصوله

٠٠٠١٣٦٤



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/ ٨/ ١٩٩٧

فى اللغة (فالبلطجى) وهو حامل البلطة الذى يسير مع العسكر لتسهيل الطريق وقطع الأشجار بالبلط لهم وقد اطلق فى البلاط العثمانى على فرقة من حراس القصر والذى كانوا يصطحبون الحريم فى الحروب، وتشكلت من البلطجية فرق عسكرية عثمانية تقوم بتنفيذ سياسة الدولة بالقوة ولما انحرف الولاة كانت هذه الفرقة تقوم بأعمال الإتاوة والابتزاز ومنها ظهر (الباشبلطجى) الذى يقوم بتفتيش خزائن الولايات.

وقد وقر فى الضمير المصرى بعد ماتعرض له المصريون من اعمال فرقة البلطجية العثمانية المعنى الكامن فى نفوسهم بانهم قوة البطش والتهديد والترويع المنفذة للأغراض الشخصية او اغراض الآخرين لفرض الأمر الواقع والسيطرة والحصول على المال بالقوة دون اعتبار لمشاعر الناس وامنهم الشخصى، وقد باتت هذه الأعمال فى شق منها شكلا من اشكال التكسب من الإجرام فى إطار الجريمة المنظمة التى تبتز الناس واصحاب الأعمال عن طريق الاستخدام غير المشروع للقوة.

وإذا كانت أعمال البلطجة كشكل من اشكال الإجرام ترتد إلى الأسباب التقليدية للجريمة كغياب دور الأسرة وضعف العامل الاقتصادى فيها فيسعى الفرد إلى التكسب من تلك الأعمال ويجد فى اسلوب العصبة مايشبع رغباته (كبلطجى) يتكسب من الإجرام او (بلطجى) يريد الزعامة. كما أن البلطجة سلوك يفرزه النسيج غير المتجانس لمن يعيش فى مناطق محرومة من الخدمات سيئة البيئة ودون الحد الأدنى اللازم للمعيشة ونقصد بها المناطق العشوائية والتى تقوم بتصدير البلطجة إلى المجتمع. كما ان غياب العامل التعليمى والصورة الباهتة للمدرس والمدارس والعملية التعليمية بعامة ما يرسخ فى نفوس بعض الافراد مسلك العنف انتقاما من تلك الأوضاع التى لا يقدرون على تغييرها فيلجا إلى القوة ليحدث تغييرا فيما مر به من تجارب. ولا ننسى دور واثر وسائل الإعلام على تكوين فكر البلطجى من خلال غياب تعظيم القيم والضمير وحب الناس وتعظيم المال عن الثقافة فإذا ما ارتبط بالاسباب الاقتصادية الفقر والبطالة وتكوين البعض لثروات سريعة لكان الأثر الحتمى فى ظهور البلطجة. وما من شك أن للأمن دورا و سببا وعلاجا لما يطلق عليه اعمال البلطجة فلسنا مع القائلين بغياب الدور الأمنى والذى يفقد المواطن الاحساس بالأمان الشخصى ولكننا نفتقر إلى الدور الأمنى فى المجال الجنائى مثلما كنا نفتقده فى الأمن السياسى فمالت كفة الأمن السياسى على كفة الأمن الجنائى وبات الميزان مختلا. فيجب أن نفعل دور رجل الأمن فى الشارع المصرى بوجوده بالسرعة اللازمة فور الحدث لتقف هيبة الدولة ومعها ارادة الافراد أمام سطوة الخارجين على القانون حتى فى المناطق العشوائية فيمكن إنشاء قوة راكبى الدراجات البخارية. فالوجود الأمنى يشعر المواطنين بالطمانينة وسوف يجد رجل الأمن مساندة من المواطنين البسطاء.

وفى إطار استخدام قانون العقوبات كاداة فى مكافحة هذه الظاهرة فإنه من الممكن تشديد عقوبة الجرائم التى يرتكبها الجناة بقصد فرض السطوة والسيطرة واستخدام القوة والعنف والتهديد والترويع لافراد المجتمع كتكوين عصبة او ادارتها لبسط النفوذ على الافراد ومقاومة السلطات والقبض والخطف وتعطيل المعاملات التجارية وبخاصة إذا ارتكبت هذه الجرائم باستعمال اسلحة او عصى او استخدام حيوان او مواد كاوية او حارقة او ميكروبات من شانها إلحاق الأذى بالجسم او بالملابس او الأشياء التى يحملها المجنى عليه. كما يجب ان تشدد العقوبات المقررة على افعال التعدى على الموظفين العموميين او رجال الضبط او المكلف بخدمة عامة او فى حالة تخريب الات الزراعة او إتلاف المحيط المتخذ من اشجار او نقل او إزالة الحدود والعلامات او هدم وإتلاف العلامات المبنية للحدود أو التعرض بالضرب والتعدى لمنع ما امرت او صرحت الحكومة بإجرائه من اشغال عمومية. او قطع وإتلاف المزروعات او إنتهاك حرمة ملك الغير ومنع حيازته بالقوة او دخول بيت مسكون او معد للسكنى بقصد منع حيازته للقوة او الاختفاء عن الاعين فى الأماكن المسكونة او المعدة للسكنى بعيدا عن اعين من لهم الحق فى اخراجه او دخول ارض زراعية او فضاء او مكان مسكون او معد للسكنى وعدم الخروج منه بناء على تكليف من لهم الحق فى ذلك.

كما يجب تشديد عقوبات الجرائم إذا وقعت باداة او مادة حارقة او كاوية او بالتهديد بالحقن بميكروب معد. وكذلك كل تعد على السلامة البدنية والنفسية للمجنى عليهم بقصد فرض السطوة والايذاء.

كما انه يجب ان يعاقب على الاستخدام غير المشروع للقوة إذا لم يصحب هذا الاستخدام ارتكاب اية جريمة اخرى حتى ينال التحريم استعراض القوة والتهديد بها ومحاولة بسط السطوة والنفوذ على الناس.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/٨/١٩٩٧

قادة "الجماعة الاسلامية" في الخارج يدرسون بيان عمر عبد الرحمن

☐ القاهرة – من محمد صلاح:

■ احدث اعلان زعيم «الجماعة الاسلامية» في مصر الدكتور عمر عبد الرحمن الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في احد السجون الاميركية تاييده «اعلان وقف العمليات العسكرية» الذي وقعه قياديون في تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد الاسلامي» وتلي اثناء الجلسة الاولى لقضية تفجيرات المصارف يوم ٥ تموز (يوليو) الماضي ردود فعل في اوساط الجماعات الدينية المصرية.

واعتبر مراقبون ان تاييد عبد الرحمن المبادرة سيعطي القادة السجناء دعما معنويا قويا في مواجهة اعتراض قادة التنظيمين المقيمين في الخارج الذين شككوا في صدقية التوقيع على الاعلان ورفضوا وقف العمليات.

وعلمت «الحياة» ان قادة الخارج بدأوا في درس بيان عبد الرحمن الذي نشرته «الحياة» امس لتحديد موقفهم منه. واستبعد مراقبون ان يتجه هؤلاء الى اعلان رفض صريح لبيان زعيم الجماعة بدعوى انه اسير اسوة بالقادة السجناء الذين وقعوا على اعلان وقف العمليات. واشار المراقبون الى ان عبد الرحمن يتمتع بمنزلة ومكانة رفيعة بين اعضاء وقادة تنظيم «الجماعة الاسلامية» وكذلك التنظيمات الاخرى ما يجعل توجيه انتقادات اليه او اعلان رفض صريح لبيانه امرا مستحيلا.

ومن جهته اعتبر عضو هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني السيد منتصر الزيات ان بيان الشيخ الضرير «حاسم ومهم في ترجيح كفة احد الرايين المتعارضين من قادة التنظيم في الداخل والخارج».

وقال الزيات لـ «الحياة»: «كنا ننتظر راي الدكتور عمر عبد الرحمن منذ اعلن القادة السجناء مبادرتهم الشهر الماضي وجاء بيانه كخطوة مهمة في سبيل وقف العمليات تماماً».

واضاف: «نتمنى الآن ان تكون ردود الفعل ايجابية وان تقدم الحكومة على اتخاذ بادرة طيبة باطلاق المعتقلين من غير المتهمين في قضايا محددة».

ورأى ان خطوة كهذه ستدفع بالمبادرة الى الامام». ولفت الزيات الى ان اعلان عبد الرحمن تاييده مبادرة وقف العمليات «يعد ردا على التحليلات التي ذهبت الى ان موقف القادة السجناء تشكيكي».

وتابع «كنت احد المشاركين في اعمال لجنة الحكماء العام ١٩٩٣ التي اضطلعت بمهمة الوساطة بين الحكومة والجماعات وكان عبد الرحمن وقتها احد ابرز المؤيدين لوقف العمليات ومن غير المتصور ان يخاطر الشيخ بتاريخه ومكانته الان من اجل موقف تكتيكي ولابد انه اتخذ القرار السليم بعد ان درس التطورات الاخيرة بعناية».

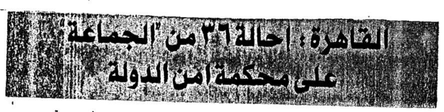
وفي السياق ذاته رحب السيد عبدالله عبد الرحمن نجل الشيخ الضرير بموقف والده واشار الى انه قرأ عليه في المكالمة الهاتفية التي اجراها قبل ايام مع افراد الاسرة ما نُشر في شأن اعلان وقف العمليات وأن والده طلب امهاله فترة من الوقت ليحدد موقفه.

وكشف الابن ان مسؤولاً في مكتب التحقيقات الاميركي تحدث معه عقب انتهاء عبد الرحمن من الحديث مع افراد الاسرة في المكالمة الاخيرة وطلب منه عدم الخوض في امور سياسية اثناء مكالمة الشيخ مع افراد الاسرة وان يقتصر الحديث على امور الاسرة والمسائل الشخصية. واعتبر الابن ان ذلك «يعكس مدى التعنت الاميركي» ويؤكد «اصرار الادارة الاميركية على اتخاذ اجراءات ضد الشيخ الضرير».



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/٨/١٩٩٧



القاهرة: إحالة ٣٦ من "الجماعة" على محكمة أمن الدولة

☐ القاهرة – «الحياة»

■ يصدر رئيس محكمة الاستئناف في القاهرة المستشار عماد اسماعيل الاسبوع الجاري قرارا بتحديد احدى دوائر محكمة امن الدولة العليا ليمثل امامها ٣٦ من اعضاء تنظيم «الجماعة الاسلامية» بينهم محاميان اتهما في القضية الخاصة بنشاط الجماعة في محافظة الجيزة.

وافادت مصادر مطلعة ان المتهمين تسلموا قرارات احالتهم على المحكمة بعد ان انتهت نيابة امن الدولة من التحقيق معهم. وأشارت المصادر الى ان لائحة الاتهام تضمنت «تخطيط المتهمين للسطو على محل للذهب في منطقة ميت عقبة بغرض الاستيلاء على ما فيه من اموال ومشغولات ذهبية لدعم نشاط التنظيم، والاتفاق الجنائي على ارتكاب جرائم قتل والشروع فيه، وحيازة اسلحة ومتفجرات وذخائر بهدف استخدامها في اعمال تتعلق بالارهاب. والاضرار بالاقتصاد القومي وتهديد السلام الاجتماعي، والتزوير في محررات رسمية.

وضمت لائحة المتهمين: حسام الدين عبد الفتاح وحسين محمود خضر ووليد احمد علي وعبد العزيز محمود ايوب وعباس احمد عباس واحمد اسماعيل سالم وناصر مصطفي حسين ومصطفى محمد زين ومحمد احمد طلعت وهشام صقر عبد الهادي وطلال عودة وعطية قطب وهشام متولي ابراهيم وحسن حسن عبد الحكيم وخالد عبد الرحمن احمد وكرم عبد السميع همام واحمد محسن محمود وهاني محمد الميهي وعيد رجب كامل وعصام احمد فرج الله ومحمد محمود عيد(محامي) وممدوح محمود رمضان وابراهيم بركات النحاس واحمد علي تهامي ومحمد حسن محمد ووائل كمال عبده وعمر السيد (محامي) ويحيي عبد السميع محمد ومرتضى منصور خليفة ابو سيف (فار) واسامة محمود مراد وبيومي اسماعيل محمد وسيد محمد زهرة وعماد السيد علي ومحمود عبد الونيس احمد ومجدي علي وهبة.



المصدر : أكتوبر
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٠

٣ السادات ومبارك بين المهادنة والمواجهة للحركات الإسلامية

لعبة القط والفأر بين السادات والإخوان

لا يصعب على المراقب لحقبة السبعينات بما فيها من تحولات سياسية واجتماعية مهمة ، أن يتأكد من صعود دور المعارضة السياسية ، والتى كان أبرزها المعارضة الإسلامية التى مثلتها قوتان رئيسيتان : الأولى ، هى الإخوان المسلمون ، الذين شكلوا تقليديا قوى المعارضة الإسلامية الرئيسية . والأخرى ، هى جماعات العنف السياسية الإسلامية التى ظهرت فى نفس الحقبة .ورغم اختلاف منهج وأسلوب التعبير عن معارضة كل منهما ،فإنهما مارسا ضغطا مستمرا على النظام منذ منتصف السبعينات ، انتهى باغتيال الرئيس السادات فى ١٩٨١ على يد إحدى فصائل الجماعات .

محمد سعد العوضى



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٠

د . هالة مصطفى .. فى بحثها عن (الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة فى عهدى السادات ومبارك) تعرض لاستراتيجيات النظام تجاه المعارضة الإسلامية فى عهد الرئيس السادات .

فيما يتعلق بالسياسات والتفاعلات المباشرة بين الطرفين . وسياسات المواجهة غير المباشرة معهما وانعكاسات هذه السياسات على موقف الكنيسة القبطية والتى اتخذت موقفا معارضًا فى مواجهة النظام خلال نفس الحقبة .

وفيما يتعلق بمظاهر المعارضة السياسية للإخوان واستراتيجيتهم فى العمل السياسى فإنه على الرغم من المصالحة التى عقدها السادات مع الإخوان فى بداية ولايته بالإفراج عن الكثير من قياداتهم ، والسماح لهم بالعودة لممارسة نشاطهم ، واستئناف إصدار مجلتهم ، الدعوة ، فإن هذه المصالحة كانت مقيدة منذ البداية ، فلم يترتب عليها اعتراف شرعى من قبل النظام بالإخوان (كجمعية دينية رسمية أو حزب سياسى) . وفى المقابل لم تصل مصالحة النظام مع الإخوان إلى حد الولاء السياسى أو الدعم غير المشروط . وهذا ما أوضحه الكثير من المحللين الذين أكدوا أن مساندة الإخوان للنظام كانت مرهونة بخدمة بعض أهدافهم المرحلية ، وعدم تعرض أيديولوجيتهم للتهديد . كما أنهم مارسوا الضغط السياسى على النظام بهدف دفعه إلى تقديم المزيد من التنازلات السياسية خدمة لأهدافهم .

واتبع الإخوان فى مواجهتهم للنظام السير على مستويين ؛ الأول : استراتيجى يهدف إلى إقامة دولة إسلامية والآخر :تكتيكى يتعلق بوسائل تحقيق الهدف .

ولم يكن تخلى الإخوان عن ممارسة الضغط فى بعض الأحيان نسيانا لأهدافهم .وفى المقابل لم يكن اقتراب السادات من قضية الشريعة الإسلامية خاليا من المغزى والهدف السياسى ، ولا توجها أصيلا نحو بناء الدولة الإسلامية كما يراها الإخوان .

واتضح الصراع المستتر فى المطالبة بتعديل الدستور وتقديم اقتراحات بمشاريع قوانين تهدف لتطبيق الشريعة (مثل تحريم تداول الخمور وإنتاجها وتوزيعها - ١٩٧٣ . ومشروع إقامة حد الردة فى ١٩٧٧ .. الأمر الذى أثار حفيظة الكنيسة والأقلية المسيحية فى مصر .. فضلا عن مشروع القانون المطالب بتطبيق الحدود والذى قدم فى فبراير ١٩٧٧ .. بالإضافة إلى الضجة التى أثاروها حول قانون الأحوال الشخصية .. ودفاعهم عن استقلالية الأزهر) .

وعلى الجانب السياسى .برز ضغط الإخوان على السلطة من أجل الاعتراف لهم بالشرعية القانونية ..وانتقاداتهم لتجربة التعددية الحزبية .

وانتقل الإخوان من موقع التأييد فى بداية حكم السادات إلى موقع المعارضة وأخذت مجلاتهم (الدعوة - الاعتصام) تزيد من انتقاداتها .

وبدا ذلك جليا فى أزمة يناير ١٩٧٧ ، وهجومهم على السياسة الاقتصادية رغم تأييدهم لسياسة الانفتاح قبل ذلك ! وانتقاداتهم لحرية التعبير وحرية التنظيم ..ومطالبتهم بالأخذ بنظام الشورى كما امتدت معارضتهم لتشمل السياسة الخارجية .

الإخوان والسياسة

والتعاون كان الطابع الحاكم لعلاقة السادات بالإخوان حتى منتصف السبعينات ، إلى أن ظهرت على السطح بوادر التوتر بين الجانبين .. لتبدأ لعبة القط والفأر .. وطابع التربص فى مسيرة الصراع . ويرى المحللون فى ذلك الحين أن السادات سعى للتعاون مع الإخوان فى هذه المرحلة رغبة منه فى الاعتماد عليهم فى احتواء تيار العنف الذى مثلته الجماعات الجديدة .. بالإضافة إلى رغبته فى خلق نوع من الانشقاق داخل الحركة الإسلامية بالتفريق بين جناحيهما : الإخوان .. والجماعات ، وربما يعود ذلك إلى فشل السادات فى تقليص مساحة العنف التى شهدتها هذه السنوات ، وعدم الحد من انتشار ظهور الجماعات الإسلامية الأخرى .

إلا أن ذلك لم يدم طويلا ولم يفلح السادات فى تحييد الإخوان عن مطلبهم الرئيسى ، الأمر الذى أدى إلى وقوفهم فى طابور المعارضة السافرة لسياسته خاصة بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد فى ١٩٧٨ .وفى نفس الوقت تزايد انتشار جماعات العنف الإسلامية . وإزاء هذا التحدى لجأ النظام إلى أسلوب الهجوم على الإخوان وأوقف مجلة الدعوة فى سبتمبر ١٩٨١ ، وأعلن السادات فى خطاب له أن (الإخوان المسلمين كجمعية غير موجودة رسميًا وغير شرعية لأنه بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الجمعية محلولة ، فليست هناك جمعية ولا حق لها فى إصدار مجلة الدعوة) !

كما ظل تطبيق الشريعة الإسلامية أحد المجالات المهمة التى شهدت صراعا صامتا بين الإخوان ومؤيديهم من التيار الإسلامى من ناحية ، والنظام من ناحية أخرى .

جماعات العنف

وشهد عقد السبعينات بروز نمط آخر من

المعارضة الإسلامية ، اتخذ منهجًا سياسيا مغايرا يتسم بالعنف ويجعله وسيلته الأساسية لمناهضة النظام . ومثل هذا النمط الجماعات الإسلامية التى ظهرت خارج نطاق جماعة الإخوان المسلمين .

ويرجع كثير من المحللين السياسيين ظهور جماعات العنف إلى فشل النظام السياسى فى قيادة عملية « التحديث » ، ومن ثم ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها صورة من صور الرفض الناتجة عن هذا الإخفاق .وتورد د .هالة مصطفى عدة مقولات لمؤلفين ومحللين ومفكرين سياسيين حول هذه النقطة .. أبرزها ما جاء فى الدراسة العامة التى صدرت عام ١٩٦٣ ، تحت عنوان سياسات التغيير الاجتماعى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، حيث يشير « مانفريد هالبرن » إلى الأثر المزدوج الذى تحدثه عملية التحديث ، فمن ناحية قد يتم إدماج الدين والقيم التقليدية تحت تأثير التحولات الهائلة لعملية التحديث ، وتحت ضغط متطلبات الطبقة :الوسطى الجديدة - كما يسميها « هالبرن » ، والتى يفترض فيها أن تقود عملية التحديث ، ولكنه فى المقابل يشير إلى أن هناك احتمالاً آخر بأن تؤدى نفس العملية إلى رد فعل عكسى ، يفتح المجال لظهور الحركات الاجتماعية الشمولية التى تعبر عن نوع من الاحباط الاجتماعى والنفسى فى مواجهة التغيرات التى تستلزمها عملية التحديث ، وبالتالى فإن الحركات الدينية « الشعبوية » ، هى رد فعل على هذه العملية ، وهى من الزاوية الاجتماعية تعبر عن أزمة الطبقة الوسطى .

وعلى الرغم من نمو الجماعات الإسلامية فى السبعينات خارج نطاق « الإخوان المسلمين » ، فإنها ظلت التنظيم الأم الذى خرجت منه هذه الجماعات .

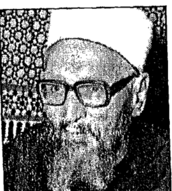
ويرجع كثير من المؤرخين بروز ظاهرة العنف الدينى المعاصر إلى تأثر هذه الجماعات من الناحية الفكرية بكتابات الإخوان خاصة سيد قطب . بالإضافة إلى الباكستانى : أبو الأعلى المودودى والإيرانى :على شريعتى . وهى كلها مصادر تقرب فكر هذه الجماعات من فكر الخوارج .

وتمثلت هذه الجماعات فى السبعينات فى ثلاث هى : جماعة « شباب محمد » - أو كما عرفت إعلاميا « بالفنية العسكرية » ، والتى كشفت عن وجودها فى ١٩٧٤ .وجماعة «المسلمون» أو « التكفير والهجرة » ، كما عرفت إعلاميا فى ١٩٧٧ . وتنظيم الجهاد فى ١٩٧٩ ، والذى كان مسئولا عن حادث اغتيال الرئيس السادات فى ١٩٨١ .

وقد انتمى معظم أعضاء هذه الجماعات إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى ، من ذوى الأصول الدينية حديثة الاستيطان بالمدن . ومعظمهم من الشباب المتعلم تعليما مدنيا حديثًا ، ومن طلاب الطب والهندسة والفنية العسكرية . وتوزيعهم الجغرافى يتركز فى المدن الكبرى وصعيد مصر .

ويصنف الباحثون جماعات العنف السياسى الإسلامى كحركات احتجاج اجتماعى حضرية تعبر عن أزمة الطبقة الوسطى الصغيرة .. بسبب درجة الإحباط الاجتماعى والشعور بالاغتراب ، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى ما يعرف « بأزمة الهوية » بسبب عوامل التهميش التى يتعرضون لها فى المدن .

وارتبطت الأساليب التى لجأ إليها النظام فى



الشيخ عبد الحليم محمود

عهد الرئيس السادات فى مواجهة جماعات العنف ، بطبيعة إدراكه لهذه الظاهرة ، والتى عكستها خطب السادات فى بداية ظهور الجماعات عام ١٩٧٤ ، حيث مال إلى التقليل من شأن هذا التحدى رغم ما انطوى عليه من عنف مباشر ضد السلطة .

حيث قال السادات (إنها « موجة » ، كما ظهرت فى أوروبا موجة الهيز بعد الحرب العالمية الثانية ، كذلك عندنا ، ولكن بسبب عمق التدين فى منطقتنا ظهرت الموجة هنا فى شكل العودة إلى الشعوذة الدينية ، أنا لا أسميها تدينا ، بل شعوذة دينية) ..وهنا يجد المراقب تغيبًا للعوامل السياسية والاجتماعة والثقافية وهى الأساس الأول !

ولم يؤد التهديد المباشر الذى لجأ إليه النظام إلى ردع الجماعات عن أعمال العنف .

كما لم يؤد النصح على طريقة (رب العائلة المصرية) إلى توقف العمليات الإرهابية .. كما أن العبارة الاستهلالية للسادات فى خطبه (أبنائى وبناتى) لم تؤد إلى إثناء جماعات العنف عن مخططاتهم الدموية !

والأكثر من كل ذلك ما وقع فيه النظام من تناقض عندما فشل فى كل ما قدمه لردع الجماعات ..وهو ما ردده النظام عن الفصل بين الدين والسياسة ، الأمر الذى أوقعه فى تناقض واضح . ومن هنا تتضح المحدودية التى اتسمت بها معالجة النظام لظاهرة العنف .

كل ذلك أدى إلى دخول النظام فى مواجهة غير مباشرة مع المعارضة الإسلامية ممتدا فى ذلك إلى مجالات عديدة محاولة منه لاحتواء المعارضة وتحييدها ..ومن ذلك : الأزهر .. والمساجد الأهلية .. والطرق الصوفية ..والإعلام .. والتعليم ..

وهنا نجد أن اعتماد النظام على دور المؤسسة الدينية فى التعبئة والشرعية والتبرير لسياساته عكس ضعفًا ملحوظًا فى أداء النظام فى مجال السياسات المختلفة .بالإضافة إلى سوء تقدير دور وقدرة المؤسسة الدينية لاحتواء المعارضة .والأهم من ذلك أن إصرار النظام على الحصول على الشرعية الدينية من قبل المؤسسات الدينية الرسمية خاصة الأزهر لتبرير أغلب سياساته قد أفضى فى النهاية إلى إضفاء نوع من « الأسلمة » على هذه السياسات أو بمعنى آخر ، إلى تغليب العامل الدينى فى مجال صنع وتنفيذ السياسات ، الأمر الذى جعل الصراع السياسى بين النظام وقوى المعارضة السياسية الإسلامية يدور على أرضية دينية . وكانت النتيجة النهائية للصراع هى مقتل السادات ، وهى نتيجة تعد نموذجًا على خطورة استخدام


البابا شنودة

الدين وتوظيفه فى مجال الصراع السياسى .

المعارضة والكنيسة

كانت هناك انعكاسات لسياسة النظام تجاه المعارضة الإسلامية على الكنيسة فى السبعينيات . فقد كان الوجه المقابل لصعود قوى المعارضة الإسلامية فى السبعينات بفصائلها المختلفة خاصة العنيفة منها - ظهور توتر على الجانب الآخر فى الأقباط - وبدأت تبرز حركة احتجاج مسيحى تزعمتها الكنيسة ، وهى وإن لم تتخذ شكلا عنيفا إلا أنها اعتبرت نوعا من أنواع الاعتراض الذى مثل تحديا آخر أمام النظام السياسى إلى جانب التحدى الذى مثلته الجماعات الإسلامية .

فقد شهدت سنوات السبعينات تزايدا لحوادث العنف بين بعض العناصر الإسلامية والمسيحية انتهت إلى مواجهة مسلحة فى كثير من الأحيان ، وبلغت هذه الأحداث ذروتها فيما عرف بحادث الزاوية الحمراء يونيو ١٩٨٠ .والذى راح ضحيته كثير من القتلى والجرحى .

وإذا كانت النزعة الاعتراضية للأقباط والكنيسة قد عبرت فى جانب مهم منها عن رد فعل الأقلية « الدينية » إزاء تصاعد القوة الإسلامية فى المجال السياسى والاجتماعى ، واتخاذها منحى عنيفا ، من بعض فصائلها ، إلا أنها عكست عدم رضائها عن التوجه السياسى العام للنظام والذى عمل على تغليب العامل الدينى فى إدارته للصراع السياسى والاجتماعى مع هذه القوى . ولعل التطورات التى لحقت بالمجال التشريعى فى عهد السادات كانت من أبرز العوامل التى أدت إلى توتر علاقة الكنيسة بالنظام وأوصلتها إلى نقطة الصدام .

وقد احتلت قضية الشريعة الإسلامية منذ النصف الثانى من السبعينات مكانا بارزا فى إطار الصراع السياسى بين النظام والمعارضة السياسية الإسلامية ، وهو ما دعا الأول إلى تشجيع دفع قضية الشريعة داخل مجلس الشعب تهدئة لمطالب المعارضة الإسلامية من ناحية ، ومحاولة لسحب البساط من تحت أقدامها من ناحية أخرى .وكان طبيعيا فى هذا السياق أن تبرز عوامل الصراع الدينى فى المجتمع ، وأن يظهر رد فعل عند الأقباط . ولعل أهم مظهر لذلك تمثل فى المؤتمر الذى عقده بطريرك الأقباط فى ١٧ يناير ١٩٧٧ للمجمع المقدس وعبر فيه عن مخاوف الأقباط من تصاعد التوجه الدينى سواء على صعيد القوى السياسية الإسلامية أو النظام نفسه ..وما تبع ذلك فى يوليو ١٩٧٧ من قيام شيخ الأزهر وقتئذ الشيخ عبد الحليم محمود بعقد مؤتمر إسلامى ردا على المؤتمر القبطى .. وفى ٢٦ مارس سنة ١٩٨٠ ألقى البابا شنودة خطابا يعارض فيه أن تكون الشريعة الإسلامية أساسًا يطبق على غير المسلمين ، وأبدى مخاوفه من أن الدين يوشك أن يحل محل « الوطنية » .

وارتبط الضغط المتصاعد الذى مارسته الكنيسة بعدما أعلنت حكومة ممدوح سالم وقتئذ - أغسطس ١٩٧٧ - عن اعتزامها تطبيق « الحدود » بضغط آخر مارسته التكتلات القبطية فى المهجر خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا التى ظلت على علاقتها بالكنيسة ..

وحدا ذلك إلى سعى السادات إلى التأكيد فى خطاباته على الوحدة الوطنية ، مستندا إلى البعد التاريخى فى التعايش السلمى بين أبناء الجماعة الوطنية المصرية مسلمين وأقباطا . ويلاحظ على أسلوب السادات فى خطابه الذى ألقاه فى (١٩٧٧/١٠/١١) خاصيتان ..الأولى : تجاهله للمتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التى شهدها المجتمع المصرى فى حقب متتالية ، والتى لعبت دورا فى تغذية عوامل الصراع الدينى ، والآخر : تزايد الاستشهاد بالرموز الدينية ، مما عكس استمرار الاعتماد على نفس اللغة الدينية فى الخطاب السياسى لإدارة عملية الصراع .

وفى المقابل لجأ السادات - إزاء استمرار عمليات الضغط التى مارستها الكنيسة - إلى تقديم بعض التنازلات الجزئية . وتجدر الإشارة إلى أن تعامل النظام مع الحركة الاعتراضية التى أظهرتها الكنيسة فى السبعينات لم يؤد إلى تخفيف حدة التوتر التى استمرت فى تصاعد . كما تشير قراءة خطاب السادات الذى ألقاه فى مجلس الشعب فى ١٤ مايو ١٩٨٠ ، إلى مدى التوتر الذى وصلت إليه العلاقة بين النظام والكنيسة المصرية ،حيث اتسم بعدم الترتيب والطابع الانفعالى ، وهو ما أنذر ببداية لجوء النظام إلى أسلوب الردع حيال الكنيسة خاصة بعد هجوم الرئيس المتتالى على البابا ..وكانت أبرز مظاهر هذا التصعيد ما شملته قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١ من عزل البابا ، فأعلن السادات إلغاءه لقرار رئيس الجمهورية بتعيين الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية ، وتشكيل لجنة للقيام بالمهمة الباباوية .

وهنا يمكن ملاحظة بعض أوجه الشبه بين أسلوبى معالجة النظام لكل من المعارضة الاسلامية وحركة الاعتراض المسيحية حيث بدأت بالمهادنة ومحاولات الاحتواء ، وانتهت إلى الصراع ثم الصدام المباشر .



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٧

كشف تحرك إخوانى بالإسكندرية والقبض على عناصره

٣٣ عضوا بالتنظيم استهدفوا اختراق التجمعات الطلابية

احبط جهاز مباحث أمن الدولة أمس خطة لتحرك جديد لجماعة الإخوان المحظورة استهدفت اختراق الجامعات مع بداية العام الدراسى الجديد. وتم ضبط ٣٣ من الكوادر الإخوانية فى معسكر تدريبى بمنطقة كامب شيزار بالإسكندرية، وعثر بحوزة المقبوض عليهم على خطط وبرامج تتعلق بكيفية اختراق القطاع الطلابى باعتباره غير مرصود من جانب جهاز الأمن، وكذلك لسهولة التحرك داخل التجمعات الطلابية.

وسوف تباشر نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها مع المقبوض عليهم فى وقت لاحق.

وصرح مصدر مسئول بأن جهاز مباحث أمن الدولة كان يتابع النشاطات المتعلقة بجماعة الإخوان، وتوافرت لديه معلومات عن تحرك بعض القيادات الإخوانية فى محافظة الإسكندرية للإعداد لمعسكر تدريبى لعدد من الكوادر الإخوانية الطلابية من مختلف المحافظات فى شقة مفروشة بمنطقة كامب شيزار بهدف إعدادهم وتلقينهم خطة التحرك التنظيمى للمرحلة المقبلة داخل الجامعة.

وقال مركز الإعلام الأمنى بوزارة الداخلية - فى بيان له - إن التحريات أكدت ان القائمين على التحرك التنظيمى يتخذون من شقة بالعقار رقم ٩٤ شارع تنيس بكامب شيزار مركزا لتحركهم، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية والحصول على إذن المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابات أمن الدولة العليا لمداهمة الشقة، حيث تم القبض على ٣٣ عضوا، من بينهم اثنان من القيادات الإخوانية بالإسكندرية وهما: محمد محسن عبدالسلام «مدرس»، ومحمد محمود أحمد ابو النجا «مدرس»، والمسند إليهما الإعداد والتنظيم للمعسكر الطلابى. كما تم ضبط ٢١ من الكوادر الإخوانية الطلابية المشاركين فى المعسكر، من بينهم ١١ عضوا من كفر الشيخ، و١٢ من البحيرة، وعضوان من الفيوم، واخران من دمياط، وعنصر واحد من كل من الغربية والقاهرة والإسكندرية.

وكشفت المعلومات عن ان التحرك التنظيمى الإخوانى يضم ٣ مدرسين، وطبيبا، ومهندسين، وموظفا بنقابة المعلمين، و٢٦ طالبا من مختلف كليات جامعة الإسكندرية. وقد أسفرت عمليات تفتيش المعسكر عن ضبط كميات كبيرة من الأوراق التنظيمية والمنشورات التى تتعلق بنشاط التنظيم الإخوانى، وتحركاته وكيفية الإعداد والتخطيط لاستقطاب عناصر تعمل للجماعة المحظورة من القطاعات الطلابية لاستخدامها فى التنظيم ونشاطاته فى الفترة المقبلة.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٨/١٩٩٧

توقيف ٣٣ من "الاخوان" في الاسكندرية

□ القاهرة -
من حسام كمال:

■ تبدأ نيابة امن الدولة العليا في مصر اليوم في اجراء تحقيقات مع ٣٣ شخصاً متهمين بعضوية جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة، القت اجهزة الامن القبض عليهم صباح امس في محافظة الاسكندرية.

وقال مصدر امني مطلع لـ «الحياة» ان الموقوفين تم ضبطهم في شقة مفروشة في منطقة كامب شيزار، ومن بينهم اثنان من قياديي «الاخوان» البارزين وهما محمد محمود ابو النجا ومحمد عبد السلام. واوضح المصدر انهم كانوا يعدون خطة تحرك «جماعة الاخوان» في داخل الجامعات المصرية استعدادا للعام الدراسي الجديد الذي سيبدأ في الشهر المقبل.

واضاف المصدر انه تم ضبط اوراق تنظيمية خاصة بـ «الجماعة» المحظورة، وكتب ووثائق داخل الشقة الكائنة في العقار رقم ٩٤ شارع تنيس في منطقة كامب شيزار في الاسكندرية، مشيرا الى ان «المضبوطات تتعلق بخطة الجماعة لاختراق الجامعات».

ولفت الى ان جهاز مباحث امن الدولة توافرت لديه معلومات عن تحرك بعض قياديي «الاخوان» في الاسكندرية للاعداد لمعسكر تدريبي، بهدف تدريب اعضاء الجماعة على كيفية استقطاب عناصر جديدة وضمهم الى «الاخوان».

واوضح المصدر ان الموقوفين من فئات مختلفة، وان بينهم عدداً من المهندسين والاطباء والمدرسين.

وتدل الانتماءات الجغرافية للموقوفين على ان غالبيتهم من محافظات مجاورة للاسكندرية، حيث ينتمي ١٣ الى محافظة البحيرة، و١٣ الى محافظة كفر الشيخ، واثنان الى محافظة دمياط، وواحد الى كل من محافظات الاسكندرية والغربية والقاهرة، فضلا عن اثنين الى محافظة الفيوم جنوب القاهرة.

تصاعد حدة المواجهة بين الداخلية والإخوان

كتب ـ خالد النخيل وحنان بدوى:

تصاعد... حدة المواجهة بين وزارة الداخلية ... بعد القبض على ٣٣ شخصا ... الطلاب اتهمتهم مباحث أمن الدولة ... لخطة هدفها اختراق التجمعات ... الجامعات مع بداية العام الدراسى ... مصطفى مشهور المرشد العام للاخوان ... الداخلية، وقال فى تصريحات خاصة لـ «الأسبوع»: إننا لسنا من هواة التنظيمات السرية وإن هؤلاء الطلبة الذين تم القبض عليهم ليسوا من القيادات كما أعلن ذلك.

ووصف مشهور ما جرى بأنه «تمثيلية» هدفها اعلان الحرب على الاخوان المسلمين وقال: كيف يتم ... على ٣٣ شخصا فى شقة واحدة ... هل هذا معقول؟

... انتقد مأمون الهضيبى المتحدث ... للاخوان عملية القبض على الطلاب وقال لـ ... ان الطلبة المقبوض عليهم ليسوا سوى ... ذهب للاستمتاع بالبحر فكيف تشيع الداخلية انها قبضت عليهم وهم يعدون لاختراق المنظمات الطلابية، واعتبر أن ما جرى يدخل فى اطار حرب تصفية الحسابات مع الاخوان.

وقال الهضيبى ان عملية القبض جاءت نتيجة لما تنشره صحيفة «الشعب» عن وزير الداخلية!

حسن الالفى

مصطفى مشهور

من جانبها أكدت وزارة الداخلية انه عثر بحوزة المقبوض عليهم على خطط وبرامج تتعلق بكيفية اختراق القطاع الطلابى لتجنيد أعداد كبيرة من الطلاب ضمن تنظيم الاخوان المحظور والسيطرة على الانتخابات الطلابية داخل الجامعات.

وأشار المصدر إلى أن القبض على المتهمين بإحدى الشقق بمنطقة كامب شيزار جاء بعد الحصول على اذن خاص من المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابات أمن الدولة بعد التحريات الواسعة التى أجرتها مباحث أمن الدولة.

وكانت نيابة أمن الدولة قد باشرت مساء أمس تحقيقاتها مع المتهمين تحت اشراف هشام سرايا المحامى العام لنيابات أمن الدولة العليا، حيث لاتزال التحقيقات سارية حتى مثول الجريدة للطبع.

من جانب آخر احدث بيان الشيخ عمر عبد الرحمن ـ الذى اكد فيه تأييده لمبادرة وقف العنف ـ حالة من الارتياح الشديد فى أوساط الجماعات الاسلامية. وقد وصف مصدر مسئول بالجماعة هذا البيان بأنه يأتى تتويجا لمبادرة الجماعة ودعما لها فى مواجهة بعض عناصر الخارج التى لا تزال مصممة على استخدام السلاح فى مواجهة الدولة.

وكان رمزى كلارك وزير العدل الأمريكى السابق محامى الشيخ عمر عبد الرحمن قد نقل صيغة البيان إلى الصحافة والذى ناشد فيه مفتى الجماعة الاسلامية جميع الجماعات ضرورة الاستجابة لاعلان وقف العنف. يذكر ان كلارك كان قد اكد أن الشيخ عمر عبد الرحمن يعانى ظروفا صحية صعبة حيث يعيش فى زنزانة انفرادية ويصوم بشكل يومى ولا يتناول سوى وجبة افطار خفيفة وحساء فى الليل كسحور له. وقال كلارك: ان الشيخ توقف عن أخذ أدويته لعلاج السكر وذلك احتجاجا على ظروفه المعيشية الصعبة.

سألنا الإخوان: هل استقال المتحدث باسم التنظيم الدولى؟

رد الإخوان: ليس هناك شىء اسمه الدولى!!

«الاخوان» تنظيم مصر، والتنظيم الدولى.. اخوان الداخل واخوان المهجر.. صراع المناصب وصراع الظهور على الشاشة.. سيناريو لا ينتهى.. وكل يوم تطل علينا الصحف ببيان من القاهرة ينفيه اخر من لندن او العكس.. اخر حلقات هذا السيناريو خبر عن اقالة او استقالة كمال الهلباوى المتحدث الرسمى باسم التنظيم الدولى فى بلاد المهجر ودينامو ضخ الاموال ولان الرجل صاحب دور كبير فى « تدويل» فكر الاخوان انقسم حول خبر الاستقالة شيوخ الداخل الى فريقين.. الاول يرى ان خبر الاستقالة تمت صياغته بعناية حتى يقوم مكتب الارشاد بنفيه وهو ما يعنى بقاءه عضوا بالجماعة الامر الذى يمنح الحكومة فرصة الزج به فى قضية وتجهيز قرار اتهام له ويرفض هذا الفريق تاكيد وجود تنظيم دولى للاخوان باعتباره وهما ويرون ان اعضاء الخارج تشبه مكاتب المراسلين للصحف ولكنه لا يرقى الى تيار او تنظيم ويبدو ان هذا الفريق قد اكتسب خبرة كبيرة فى التعامل مع الحكومة وهم فى معظمهم محامون وابرزهم يحاول تثبيت هذا الرأى مختار نوح امين صندوق نقابة المحامين وحامل توكيل الدفاع عن معتقلى الاخوان فى مصر.



مامون الهضيبى

اما الفريق الثانى.. فلم ينف وجود تنظيم دولى ولكنه نفى وجود خلافات بين الداخل والخارج كما نفى ايضا تاكيد الاستقالة وان كان قد اكد وجود تغييرات فى مكتب لندن ولكن دون تدخل من مكتب القاهرة وعلى راس هذا الفريق المستشار مامون الهضيبى نائب المرشد العام الذى لفت الانظار الى حديث او مناظرة بتليفزيون دبى بين كمال الهلباوى وعبد المنعم سعيد واللواء فؤاد علام ايد فيها كمال الهلباوى كل قرارات وتوجهات المرشد العام ومكتب الارشاد كما اعتبر شباب الجماعة الذين شرعوا فى اقامة حزب الوسط خارجين عن الجماعة الام لان تأسيس حزب للاخوان لا يعقل ان يتم دون موافقة قيادات وشيوخ الجماعة.. للتاكيد على كلامه عرض علينا الهضيبى اهداء نسخة من البرنامج الذى اعلن فيه الهلباوى كل ولائه لمكتب القاهرة وللمرشد العام

خالد محمد علي



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٨ / ١٩٩٧

إجراءات أمنية في الصعيد تحسبا لاعتداءات المتطرفين

مصر: اعتقال ٣٣ من «الاخوان»

أكدت وزارة الداخلية المصرية السبت اعتقال ٣٣ شخصاً من جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة كانوا يعدون «خطة تحرك» عند بدء الدراسة في جامعة الاسكندرية، في حين اوقف ١٤ ناشطاً اسلاميا حاول بعضهم العودة الى مصر بجوازات سفر مزورة. واتخذت السلطات المصرية اجراءات أمنية مشددة في المنيا خشية وقوع اعتداءات من المتطرفين. وأوضح بيان للوزارة ان «الكوادر» الثلاثة والثلاثين في التنظيم، تم توقيفهم في شقة بحي من كامب شيزار (وسط المدينة) ومن بينهم ثلاثة مدرسين ومسؤولان محليان في الاخوان المسلمين. كما تم استجواب مهندسين اثنين وموظف في نقابة المعلمين بالاسكندرية وطبيب و٢٦ طالباً من جامعة الاسكندرية. وكان الكوادر الـ ٣٣ الذين ينتمون الى مناطق مختلفة من مصر، قد التقوا في الشقة لوضع «خطة عمل للتنظيم في الجامعة استعداداً لبدء الدراسة» المحددة في ٢٠ ايلول (سبتمبر) المقبل. ومن بين هؤلاء الناشطين الذين اعتقلوا هذا الاسبوع الغريب الجوهري (٤٦ عاماً) الذي حكم عليه بالاعدام غيابياً لقتله العام ١٩٩٣ مسؤولاً في مدرسة الفرانسيسكان في منطقة السويس.

وقالت الشرطة ان الجوهري ينتمي الى الجماعة الاسلامية المسلحة في مصر وكذلك سبعة من المعتقلين.

وهناك عضوان آخران من تنظيم الجهاد الاسلامي وأربعة من حركة «التكفير والهجرة» وهما منظمتان أصوليتان أيضاً. واعتقل حازم حسنين حسونة وهو عضو مسؤول في الجماعة بينما كان يسعى الى الدخول الى مصر حاملاً جواز سفر مزوراً. ومن بين الناشطين المعتقلين طارق محمد بدير الذي حكم عليه بالسجن سبع سنوات لتنفيذ هجمات بالقنابل على مصارف العام ١٩٩٢.

وفي الصعيد، اتخذت السلطات تدابير أمنية مشددة في المنيا كبرى مدن المنطقة خشية وقوع اعتداءات من جانب الاسلاميين المسلحين.

وأقامت الشرطة حواجز عند مدخل الشوارع الرئيسية في المدينة التي تقع على الضفة الشرقية للنيل على بعد ٢٥٠ كيلومتراً جنوب القاهرة.

وقامت الشرطة ببناء برجين للمراقبة من الاسمنت بارتفاع ستة أمتار على المحاور الرئيسية للطرقات وكذلك أمام محلات المجوهرات والكنائس والمصارف وغيرها من الاماكن التي قد تكون هدفاً لاعتداءات من جانب المتطرفين. (أ.ف.ب)



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١١

حبس ١٢ متهما من جماعة الإخوان

المتهمين بمحاولة اختراق القطاعات الطلابية

أمر المستشار هشام سرايا المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا، بحبس ١٢ متهما من كوادر التحرك التنظيمي لجماعة «الإخوان المحظورة» مدة ١٥ يوما. وكان المتهمون يعدون لاختراق التجمعات الطلابية في الجامعات مع بداية العام الدراسي الجديد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١١/٨/١٩٩٧

بدء التحقيق مع كوادر التحرك الإخوانى الجديد

حبس ١٣ متهما ١٥ يوما واستمرار التحقيق مع ٢١ آخرين

الجماعة المحظورة استغلت المعسكر الصيفى فى وضع خطة تحركها فى الجامعات

كتب - أحمد موسى:

أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا، بحبس ١٣ متهما من كوادر التحرك التنظيمى لجماعة الاخوان لمدة ١٥ يوما، ومازالت النيابة تواصل التحقيقات مع ٢١ متهما آخرين بعد ارتفاع العدد إلى ٣٤ متهما عقب القبض على طالب جامعى بمحافظة البحيرة، ووجهت النيابة للمحبوسين عدة اتهامات منها: الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوة لتعطيل الاحكام ومنع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها، وحيازة مطبوعات ومنشورات تدعو إلى أفكار الجماعة المحظورة.

وقد أسند المحامى العام التحقيقات إلى فريق ضم، هشام بدوى وعبد المنعم الحلوانى ومحمد حلمى قنديل رؤساء النيابة ، وعمرو فاروق وسامح أبو زيد وخالد الشلقانى وأيمن الشافعى وكلاء أول النيابة، وجرى استجواب ١٣ متهما من كوادر التحرك التنظيمى للجماعة المحظورة، الذين ألقى القبض عليهم داخل شقة بمنطقة كامب شيزار بالأسكندرية أمس الأول، وكشفت التحقيقات عن أن اثنين من قيادات الجماعة بالاسكندرية هما محمد محسن عبد السلام ومحمد محمود أبو النجا، وضعا خطة استهدفت الاعداد للمعسكر التنظيمى للطلاب لتدارس الأوضاع فى هذه الفترة، والتخطيط للعمل التنظيمى لاستقطاب أعضاء جدد للعمل تحت لواء الجماعة واختراق القطاعات المختلفة والمهمة وعلى رأسها القطاع الطلابى باعتبار عدم رصده أمنيا، وأكدت المعلومات التى تابعها جهاز مباحث أمن الدولة، أن أعضاء التحرك الإخوانى، استغلوا المعسكر المعد لهم فى الترويج لأفكار الجماعة وذلك من خلال المطبوعات والمنشورات المتعلقة بالاخوان، والتى تدور حول خطة التحرك التنظيمى فى أوساط الطلاب، وشرح لكيفية الدعوى داخل التجمعات الطلابية للعمل على استقطابهم مع توسيع دائرة تحريك الكوادر الاخوانية وتأتى الضربة الأمنية للتحرك الإخوانى للتأكيد على متابعة الجماعات المحظور نشاطها وتلك التى تحاول الخروج على الشرعية أو العمل للاخلال بالأمن.

وبعد تحقيقات استغرقت أكثر من ٥ ساعات أمر المحامى العام بحبس ١٣ متهما من المقبوض عليهم هم ضياء محمد سعد عبد القادر، وايهاب محمد نصار، وأيمن عبد اللطيف، واشرف عبد الرازق، ومحمد أحمد عطا الله، وهانى الشناوى أبو يونس، ووليد صالح عبد الهادى، وهشام نايل، وياسر السعيد محمد، ومحمد اسماعيل عبد الواحد، وعلوان عبد البديع علوان، ومحمد محسن عبد السلام، ومحمد محمود أبو النجا، وتم ترحيل المحبوسين إلى سجن مزرعة طره.



حبس ١٣ من "الإخوان" متهمين بـ"اختراق قطاعات جماهيرية"

□ القاهرة - من حسام كمال:

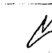
■ قرر المحامي العام لنيابة امن الدولة العليا في مصر المستشار هشام سرايا أمس حبس ١٣ شخصاً من بين ٣٤ اوقفهم جهاز الامن في الاسكندرية اول من امس، بتهمة الانضمام إلى جماعة «الإخوان المسلمين» والتخطيط لتحركات تخل بالامن العام، وترويج دعاية مغرضة، وحيازة مطبوعات ومنشورات تتعلق بخطة «الجماعة» المحظورة لاختراق قطاعات جماهيرية.

والموقوفون الذين صدر قرار بحبسهم هم: ضياء محمد عبدالقادر وايهاب محمد نصار وايمن عبداللطيف واشرف عبدالرازق ومحمد احمد عبدالله وهاني الشناوي يونس ووليد صالح عبدالهادي وهشام نايل وياسر السيد محمد ومحمد اسماعيل عبدالواحد وعلوان عبدالبديع محمد ومحسن عبدالسلام ومحمد محمود ابو النجا.

وتستكمل النيابة اليوم تحقيقاتها مع بقية الموقوفين، الذين وصل مجموعهم إلى ٣٤ شخصاً. وقال مصدر قضائي إن التحقيقات كشفت ان «عناصر التحرك التنظيمي الإخواني» الذين تم ضبطهم اعدوا خطة تستهدف «ضم اعضاء جدد واختراق قطاعات جماهيرية وخصوصا طلابية، واستغلوا فترة العطلة الصيفية في الجامعات من اجل تنظيم معسكرات تدريبية استعدادا لبدء العام الجامعي الجديد في الشهر المقبل». لكن الموقوفين انكروا التهم الموجهة اليهم، واكدوا عدم وجود علاقة تربطهم بجماعة «الإخوان المسلمين».



١٢ بلاغا من رجال أعمال وشرطة وشخصيات هامة:



سر سرقة الأسلحة المرخصة فى الإسكندرية!



حسن الألفى

كتب على بدر:

وصل عدد البلاغات خلال الفترة الماضية الخاصة بسرقة واختفاء أسلحة ميرى من رجال شرطة وطبنجات مرخصة لشخصيات عامة ورجال أعمال ١٢ بلاغاً، ولم يتم كشف سر عمليات سرقة هذه الأسلحة حتى الآن.

فقد أبلغ أستاذ بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر قسم شرطة الدخيلة باكتشافه اختفاء طبنجته الخاصة المرخصة له للدفاع عن نفسه ماركة إستد أسبانية الصنع عيار ٩مم.

وحرر بذلك المحضر رقم ١٣٢٩٣/ ٩٧ جنح الدخيلة.

فى نفس الوقت وصل لنفس القسم بلاغ من محام يقيم بإحدى الفيللات بالعجمى بانه اكتشف كسر نافذة المطبخ الخاصة بالفيللا وسرقة طبنجته المرخصة له ماركة براونج عيار ٦,٣٥ مم. وتحرر بذلك المحضر رقم ١٤١٤٥/ ٩٧ جنح الدخيلة.

كما أبلغ أحد رجال الأعمال رجال الشرطة بقسم الرمل بان سلاحه المرخص له للدفاع عن نفسه وهو طبنجة ماركة لاما (أسبانية الصنع) قد سرقت وتحرر بذلك المحضر رقم ١١٣٢٠٢/ ٩٧ إدارى الرمل.

كما تمت سرقة الطبنجة ماركة براونج بلجيكية الصنع من أحد رجال الأعمال وهى كما قال فى البلاغ رقم ٢٧١٦٢/ ٩٧ جنح المنتزه أنها ٩مم طويلة المدى، وقد تمت سرقتها أثناء وجوده داخل قصر المنتزه. وكانت بها ١٤ طلقة.

وكان مستشار بهيئة قضايا الدولة قد اكتشف سرقة طبنجته الخاصة من داخل سيارته أثناء وقوفها بمنطقة سيدى جابر وهى ماركة براونج بلجيكية الصنع وبها ٤ طلقات عيار ٦,٣٥ مم وتحرر بذلك المحضر ٨٠٢٢/ ٩٧ جنح سيدى جابر.

وأغرب بلاغ عن اختفاء طبنجة ميرى كان من ضابط بالأمن المركزى بالإسكندرية قطاع المكس حيث أبلغ أجهزة الأمن بانه اكتشف اختفاء طبنجته الميرى عهدته رقم ١٣٠١ عيار ٧,٩مم. أثناء قيامه بعملية تامين مبنى الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة بالإسكندرية، والغريب انه قال فى المحضر رقم ١٦٠٨/ ٥١/ ٩٧ جنايات باب شرق أن الطبنجة اختفت فى دورة مياه أمن الدولة وحتى هذه اللحظة لم يتم العثور على أى سلاح من المختفى..

تنظيم خان الخليلي أمام المحكمة العسكرية

كتب حمادة إمام ■

علمت «العربي» أن النيابة العسكرية انهت تحقيقاتها في قضية خان الخليلي المتهم فيها ٢٨٥ من عناصر الجماعة الإسلامية. وجهت إليهم النيابة تهمة الانضمام إلى تنظيم غير مشروع يهدف إلى قلب نظام الحكم وحيازة أسلحة وذخائر بالإضافة إلى القتل والشروع في القتل.

ترجع وقائع القضية وفقا لمذكرة تحريات الأمن إلى أواخر عام ١٩٩٥ عندما أصدرت قيادات المهجر تعليماتها لعناصر بالداخل للقيام بسلسلة من عمليات القتل ضد السائحين الإسرائيليين القادمين إلى مصر وكلفتهم بتدبير وسائل التمويل من الداخل نظرا لصعوبة تحويلها من الخارج.. وشكل عناصر التنظيم بالداخل مجلس شورى يضم خمسة من عناصر التنظيم وهم يوسف عبد الرحمن وياسر كمال ومحمد صالح وعبد العاطي رمضان وأشرف حسن أبو سريع. حيث بدأت عناصر التنظيم في انتقاء بعض العناصر لاستغلالها في عمليات الرصد والمراقبة، وقسم «مجلس الشورى» العناصر إلى ثلاث خلايا الأولى تختص بالجانب التثقيفي والثانية أعمال التمويل وشراء السلاح والثالثة الجناح العسكري الذي يتولى تنفيذ المهام المكلف بها.

اتخذت قيادات التنظيم من بعض المساجد أماكن لإلقاء الدروس التثقيفية والتي قامت على تبرير شريعة الخروج على الحاكم وبدأت عقب ذلك عمليات التدريب على تنفيذ المهام القتالية حيث اتخذ من صحراء بلبيس والإسماعيلية مسرحا للتدريب على فك وتركيب السلاح وقيادة السيارات وأعمال الطبوغرافيا واقتحام الكمائن الشرطية.

أكدت تحريات مباحث أمن الدولة أن عناصر من التنظيم تقوم برصد مداخل ومخارج حي خان الخليلي وأنها قد قررت القيام بتنفيذ عملية داخل الحي ضد أحد الأفواج السياحية الصهيونية التي تزور مصر.

وقد تمكنت مباحث أمن الدولة من إجهاض عملية التنفيذ وتم إحالتهم إلى نيابة أمن الدولة حيث اعترفت العناصر المقبوض عليها أن غرضهم هو الرد على تصرفات اليهود ضد المسلمين في فلسطين. ■



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٢

اكد استمرار المواجهة ضد "جماعات الارهاب" في مصر

الالفي يشكك في هدف اعلان وقف العمليات لكنه يرحب بـ"أي عمل يعزز الاستقرار"

□ القاهرة - من حسام كمال ومحمد صلاح:

■ اكد وزير الداخلية المصري اللواء حسن الالفي ان «جهاز الامن لن يهدأ في مواجهته المستمرة مع جماعات الإرهاب». وكان الالفي يرد على سؤال صحافي امس، خلال تفقده ادارة العمليات في قطاع الامن المركزي في القاهرة، عن اعلان قادة «في بعض جماعات العنف» وقف العمليات وتاييد الشيخ عمر عبدالرحمن، الذي يقضي عقوبة بالسجن في الولايات المتحدة، هذا الإعلان.

وقال الوزير المصري إن «هذه الاعلانات تستهدف ان يهدأ الامن في مواجهة الجماعات الإرهابية»، مؤكدا استمرار هذه المواجهة. لكنه اضاف في الوقت نفسه ان «مصر ترحب باي قول او عمل يعزز مسيرة الأمن والاستقرار»، مشيراً إلى ان «تحقيق الاستقرار هو هدفنا الرئيسي لتهيئة المناخ لمزيد من الاستثمارات والجذب السياحي». وختم: «سنواجه بحزم اي محاولة لتعكير صفو الأمن».

وتناول وزير الداخلية المصري، في تصريحاته امس، الحملة الإعلامية التي تشنها صحيفة «الشعب» لسان حال حزب العمل المعارض ضده. وقال إن «صحيفة الشعب في الحقيقة لسان حال جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة وجماعات الإرهاب. وهم ينظمون حملة ضدي باعتباري مسؤولا عن عدم الاستجابة للنداء الذي وجهته قيادات الإرهاب». ونفى الوزير ما نشرته الصحيفة من اتهامات ضده باستغلال النفوذ، وقال «هذه الصحيفة لم تنشر حرفاً واحداً صحيحاً وكل ما تنشره اكاذيب ملفقة ومختلقة».

وجاء كلام الالفي في الوقت الذي بدا أن قادة «الجماعة الاسلامية» في الخارج، الذين كانوا رفضوا إعلان وقف العمليات، قد يراجعون موقفهم. فقد وصفت نشرة «المرابطون»، التي تصدر عن «الجماعة الاسلامية» في الخارج، نداء وقف العمليات بانه «يهدف الى المساهمة في وقف سفك مزيد من دماء الشباب المصري من الجانبين». وشددت النشرة التي حصلت «الحياة» على نسخة منها على ان للتنظيم قيادة واحدة ونفت حدوث انشقاق داخله. ووصفت القادة السجناء الموقعين على الاعلان بانهم «القيادة التاريخية للجماعة الاسلامية». وعلى رغم ان النشرة تضمنت هجوما وانتقادات للحكومة المصرية الا انها حوت مقالا بعنوان: «نداء للقيادات التاريخية. نقاط فوق الحروف» ظهر فيه تحول في موقف قادة التنظيم المقيمين خارج مصر الذين كانوا اصدروا بيانا الشهر الماضي اعتبروا فيه الاعلان «مكيدة» وشككوا في صدقية توقيع القادة السجناء عليه.

ولم تعلق النشرة على بيان زعيم الجماعة الدكتور عمر عبد الرحمن، الذي اعلن فيه تاييده ومباركته وقف العمليات، ولكنها خلت من اي انتقادات الى القادة الموقعين على الاعلان. واعتبرت ان «الجماعة الاسلامية» مقبلة على مرحلة جديدة من مراحل صراعها مع الحكومة تستهدف خلالها شرح قضيتها امام العالم. وحددت «مطالب لوقف العمليات». وقالت «ان بعض مطالبنا هو الافراج عن بعض المعتقلين وتخفيف الاحكام العسكرية».

(...) وتابعت «ان الجماعة ستستمر في الصمود مهما تكن الظروف. وانها اذا وجهت نداء يحفظ دماء الشباب المصري فإن هذا لن يكون من ياس او خوف او عجز وانما من حرص على مصلحة الدين والوطن».

واختتمت: «ان الجماعة الاسلامية كانت وما زالت تعتقد ان العمليات انما هي احدى وسائلها للدفاع عن النفس وليس هدفا في حد ذاته كما ان الجماعة دعت مرارا لوقف العمليات على لسان العديد من قيادييها وهي ما زالت تدعو لذلك لو استجابت السلطات لمطالبنا. الا ان دعوتها هذه يجب الا تفهم على انها تنازل عن حقوقها او التفريط في شيء منها».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـوفـــــد

التاريخ : ١٢/٨/١٩٩٧

وزير الداخلية يرفض المبادرة السلمية من الجماعة الإسلامية

«الألفى» يكشف ارتكاب حادثين إرهابيين بعد إعلان المبادرة

وقيادات الجماعة تناشد الدولة الاستجابة لنداء حقن الدماء



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٨/١٩٩٧

كتب - يسرى شبانة:

رفض حسن الالفى وزير الداخلية، المبادرة التى تقدم بها قادة الجماعات الاسلامية لوقف المواجهة مع اجهزة الأمن. اكد «الالفى» ان المتطرفين ارتكبوا حادثين ارهابيين متتاليين فى الصعيد عقب اعلان البيان مؤخراً داخل المحكمة العسكرية التى تحاكم احد التنظيمات. واشار الى ان الحادثين اسفرا عن سقوط عدد كبير من الضحايا الابرياء ورجال الأمن. اكد وزير الداخلية ان اجهزة الأمن لن تهدأ فى مواجهاتها المستمرة للعناصر المتطرفة. واشار فى تصريحات ادلى بها امس بقطاع الامن المركزى فى الدويقة، الى عدم التهاون فى مواجهة اساليب هز الثقة فى جهاز الأمن. وصف «الالفى» النداء الذى اعلنه الشيخ عمر عبدالرحمن مفتى الجماعات الاسلامية من داخل سجنه فى الولايات المتحدة لوقف اعمال العنف، بانه محاولة لتهدئة اجهزة الأمن. اضاف وزير الداخلية ان جهاز الأمن المصرى قوى وحازم وعلى اتم الاستعداد للتضحية. وقال ان أجهزة الامن سوف تقابل اى محاولات لتعكير صفو الامن بكل حسم وحزم. تفقد الوزير قطاع الامن المركزى، وشهد المناورات التدريبية السنوية بحضور اللواء حسن حميدة مساعد أول الوزير ورئيس قوات الأمن المركزى. وكانت قيادات الجماعة الاسلامية فى ليمان طرة، قد ارسلت برقيات الى رؤساء الاحزاب والشخصيات العامة حول المبادرة التى تقدموا بها فى الشهر الماضى لوقف الاعمال المسلحة والبيانات المحرضة عليها داخل وخارج مصر. قال قيادات الجماعة فى الرسالة: «لقد سعينا الى وقف القتال لحقن الدماء بين افراد الشعب، ونريد دعمكم لمبادرتنا ومناشدة الرئيس والحكومة الاستجابة لها والتفاعل معها». وقع على الرسالة كرم زهدى، وناجح ابراهيم، وعبود الزمر، وفؤاد الدواليبى، وحمدى عبدالرحمن، وعلى الشريف.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٢

وزير الداخلية المصرية يرحب بدعوة الاصوليين لوقف العنف

رحب وزير الداخلية المصري حسن الالفي امس بدعوة مجموعة من زعماء الاصوليين السجناء لوقف عملياتهم فيما يبدو انه تغيير لموقفه إزاء الدعوة الى انهاء اعمال العنف.

وقال الالفي للصحافيين «هدفنا الرئيسي كجهاز أمن تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات والجذب السياحي، وبناء عليه اننا نرحب بأي مبادرة تتضمن اقوالاً او افعالاً تدعم هذا الهدف». وكان ستة سجناء من زعماء الجماعة الاسلامية اصدروا الشهر الماضي بياناً دعوا فيه انصارهم الى وقف جميع اعمال العنف من جانب احد. ورفض زعماء الجماعة في الخارج النداء الذي قرأه احد المتهمين خلال محاكمة الشهر الماضي .(رويتر)



عمر عبد الرحمن يؤيد مبادرة وقف العنف

حدث هذا الاسبوع تطور جديد بالغ الاهمية فى مبادرة الجماعة الإسلامية بوقف العنف، فقد اصدر الدكتور عمر عبد الرحمن -أمير الجماعة- بياناً من سجنه بالولايات المتحدة أيد فيه المبادرة، واعلن موافقته على قرار قادة الجماعة الستة المسجونين فى ليمان طرة.

نص البيان -الذى نشرته جريدة الحياة السبت الماضى والذى حمله محاميه رمزى كلارك- على: «إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى، وربطنا على قلوبهم إذ قاموا فقالوا ربنا رب السموات والارض لن ندعوا من دونه إلهاً لقد قلنا إذاً شططاً.. الحمد لله هذا الشباب الذى باع نفسه ابتغاء مرضاة الله، إذا دعا اليوم إلى إيقاف كل عمليات العنف، فعلينا ان نلبى النداء مسرعين، وأن نسمع الكلام مطيعين، وأن نقتفى آثارهم ونتبع خطاهم. فالحق معهم والصدق يؤيدهم. ومادام أشد الناس عداوة معروفين ومتفقاً عليهم فلتتكاتف الأيدى فى إزالتهم وإزهاقهم.. ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز».

والجزء الاخير من البيان يشير إلى قناعة الدكتور عمر بوقف الصدام لتوفير الجهود لمواجهة إسرائيل.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٢

تطبيق قانون الطوارىء ضد أى زائر يسىء لمصر

اعلن اللواء حسن الالفى وزير الداخلية ان اجهزة الأمن سوف تطبق قانون الطوارىء ضد أى زائر اجنبى يسىء الى مصر، ويخرج على القانون والآداب والقواعد العامة فى البلاد. واشار الى ان مصر مفتوحة للاستضافة والترحيب بأى زائر مادام ملتزما باحترام القانون. جاء ذلك فى تصريحات صحفية ادلى بها الوزير عقب حضوره ليوم التدريب.



المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٨/١٩٩٧

وكالة اسوشيتدبرس:

اجهزة الأمن المصرية حققت نصرا حاسما على الارهاب

اشادت وكالة «اسوشيتدبرس» بالنجاح المتواصل الذى حققته مصر فى مجال مكافحة الارهاب. واكدت ان لجهزة الامن تمكنت من اعادة الهدوء والنظام لكل انحاء مصر فى نصر حاسم على المتطرفين والارهابيين. وذكرت ان الفترة التى بدا فيها ان الارهاب له يد عليا قد ولت بسبب السياسات الحكومية والضربات التى وجهتها اجهزة الامن لروس الارهاب. واشارت الى ان دعوة زعيم الارهاب الشيخ عمر عبدالرحمن لوقف الارهاب وما واكبها من اعلان بعض قادة الارهاب رفضهم لها تمثل علامة بارزة على مدى ضعف الارهابيين الذين اصبحوا تحت الحصار. وقالت ان اغلب كوادر الارهاب اما فى السجن او انها تعيش فى حالة من الخوف والهلع امام الانتصارات المتلاحقة لقوات الامن. واكدت «اسوشيتدبرس» ان مصر تقف وحدها وسط العالم فى خانة المنتصرين على الارهاب.



رسالة من أصحاب المبادرة الى شخصيات عامة

مصر: محاولة لتشكيل لجنة "حكماء" للترويج لمبادرة وقف العمليات

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ في تطور جديد لقضية اعلان وقف العمليات العسكرية الذي وقعه قادة في تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» يقضون عقوبة بالسجن في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات، كشفت مصادر في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني أن محامين اسلاميين بدأوا اتصالات مع شخصيات عامة ومسؤولين في احزاب ونقابات وعلماء دين وكتاب وصحافيين بهدف تشكيل لجنة من «الحكماء» تكون مهمتها دعم مبادرة وقف العمليات والترويج لها ومناشدة الحكومة اتخاذ اجراءات لتفعيلها من بينها اطلاق معتقلين اسلاميين غير متهمين في قضايا محددة.

وذكرت المصادر ان القادة السجناء طلبوا تشكيل اللجنة واوضحوا ان عملها يختلف عن عمل اللجنة التي شكلت العام ١٩٩٣ واضطلعت بالوساطة بين قادة الجماعات الاسلامية من جهة والحكومة من جهة اخرى والتي لم يكتب لها النجاح.

واشارت المصادر الى ان لجنة ١٩٩٣ كانت تهدف الى تقريب المواقف بين الطرفين للوصول الى نقاط اتفاق مشتركة تمهيداً لاطلاق مبادرة لوقف العمليات، لكن اللجنة الجديدة ستشكل بعد ان اطلق القادة السجناء بالفعل مبادرتهم في ٥ تموز (يوليو) الماضي.

وقالت ان القادة السجناء حريصون على عدم احراج الحكومة بالحديث عن وجود وساطة او مفاوضات او اتفاقات تجري بعيدا عن الاضواء وانهم طلبوا من المحامين الذين يجرون حاليا الاتصالات بالشخصيات المقترح ضمها للجنة ابلاغهم ان مهمة اللجنة تنحصر في الترويج للمبادرة في الاوساط الاعلامية لتكوين راي عام مناصر لها سواء بين الاسلاميين انفسهم او في الاوساط الشعبية والحكومية. وكذلك اقناع المسؤولين ان اطلاق المعتقلين من غير المتهمين في قضايا محددة لا يمثل انتقاصا من هيبة الدولة وانما سيدعم المبادرة ويساعد القادة السجناء على المضي فيها.

وحصلت «الحياة» على نسخة من رسالة بعث بها قادة مسجونون في «الجماعة» و«الجهاد» جاء فيها «لقد سعينا الى وقف القتال لحقن الدماء بين افراد الشعب ونريد دعمكم لمبادرتنا ومناشدة الحكومة الاستجابة لها والتفاعل معها».

وقام اعضاء في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني خلال اليومين الماضيين بتسليم الرسالة الى مسؤولين في الاحزاب والنقابات وعلماء دين.

من جهته اعتبر السيد عبدالله عبدالرحمن نجل زعيم «الجماعة الاسلامية» الدكتور عمر عبدالرحمن الذي يقضي عقوبة بالسجن مدى الحياة في احد السجون الاميركية ان موافقة والده على مبادرة وقف العنف تمثل دعما لموقف القادة السجناء. وراى أن موقف الشيخ الضرير سيكون له تاثير على مواقف اعضاء الجماعة وكوادرها ممن يتحفظون عن المبادرة.



المصدر : الحيــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٨/١٩٩٧

جلسة لقضية تفجيرات البنوك:

قادة "الجماعة" السجناء يشكرون عبدالرحمن

□ القاهرة - «الحياة»:

■ واصلت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة أمس النظر في قضية تفجيرات البنوك المتهم فيها ٩٧ من اعضاء تنظيم «الجماعة الاسلامية» بينهم خمس سيدات. وتلا احد المتهمين اثناء فترة الاستراحة بياناً وقعه قادة في التنظيم يقضون عقوبة بالسجن في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات وجهوا فيه الشكر الى زعيم «الجماعة» الدكتور عمر عبدالرحمن الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في احد السجون الاميركية وحيوه على تاييده اعلان وقف العمليات العسكرية الذي وقعه القادة السجناء وتُلي في الجلسة الاولى لقضية البنوك يوم ٥ تموز (يوليو) الماضي.

وكانت المحكمة عقدت الجلسة في ثكنة عسكرية في منطقة الهايكستب شرق العاصمة وبدأت في الاستماع الى مرافعة الدفاع عن المتهمين. والقى المحامي سعد حسب الله مرافعته عن المتهم الاول في القضية محمود ابراهيم مبروك، ودفع ببطلان اعترافات المتهم على اعتبار انها «تمت تحت ضغط واكراه بدني ومعنوي». كما دفع ببطلان التحريات. وقال ان «التناقضات فيها اكثر مما تحمله من معلومات منطقية». وطالب المحامي استبعاد الاجراءات والادلة الثبوتية التي لم يواجه بها المتهم في قاعة المحكمة. ورفع رئيس المحكمة الجلسة للاستراحة ثم استكمل المحامي حسب الله مرافعته بعدها.

واثناء فترة الاستراحة تحدث المتهم محمد امين عبدالعليم من داخل القفص قائلا: «بيان من القادة الموجودين في ليمان طرة». ثم بدا المتهم في تلاوة البيان، الذي حصلت «الحياة» على نسخة منه وجاء نصه كالتالي: «الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون احدا الا الله. وكفا بالله حسيبا... يشكر الاخوة في ليمان طرة شيخهم الفاضل الدكتور عمر عبدالرحمن على موقفه الواعي والشجاع من مبادرة وقف العمليات العسكرية وهذا هو عهدهم به دائماً حريصاً على حقن الدماء داعيا الى الله على نصره فجزاه الله خيرا». وفي اشارة الى وضع عبدالرحمن والاجراءات التي تتخذها السلطات الاميركية ضده، قال البيان: «اننا ندعو وسطاء الخير لبذل الجهود لرفع المعاناة عن الشيخ الجليل واطلاق سراحه من سجنه».

وقررت المحكمة تاجيل النظر في القضية الى جلسة تعقد اليوم لاستكمال الاستماع مرافعة الدفاع عن بقية المتهمين.



سماع مرافعات الدفاع في قضية تفجير البنوك

استمعت المحكمة العسكرية امس إلى بداية مرافعات الدفاع في قضية تفجيرات البنوك، واغتيال اللواء رؤوف خيرت مساعد مدير مباحث أمن الدولة، ومحاولة اغتيال ٣ من ضباط سجن أبو زعبل، والتي تتضمن ٩٨ إرهابيا، وقررت المحكمة مواصلة الاستماع لمرافعات الدفاع لجلسة اليوم.

وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها واستمعت إلى أولى مرافعات الدفاع عن المتهمين في القضية والذين دفعوا بعدة دفوع من بينها عدم توافر الركن المادي والمعنوي لجريمتي الانضمام الى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون، وكذلك تهمة الاتفاق الجنائي ودفع الدفاع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش وعدم دستورية إحالة القضية للقضاء العسكري، كما دفع ببطلان اعترافات المتهمين على أنفسهم او على زملائهم لوقوع إكراه مادي ومعنوي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٣/٨/١٩٩٧

بدء التحقيقات مع أعضاء التنظيم الإرهابى

حبس ٧ متهمين واستكمال التحقيقات مع ١٤ آخرين

المتهمون خططوا لإحياء نشاطهم بالقاهرة وتنفيذ عمليات إجرامية

كتب ـ أحمد موسى:

بدأت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها مع أعضاء التنظيم الإرهابى الذى يضم ٢١ متهما من عناصر ما يسمى بالجماعات الاسلامية والذين خططوا لتنفيذ عمليات إرهابية بمناطق الوايلى والكابلات والمطرية والمليحة بناء على تكليفات من القيادى سامح سلام المعتقل داخل السجن وقد أدلى ٧ من المتهمين باعترافات تفصيلية أمام المحققين حول مخططهم وطرق نقل التكليفات إليهم.

وأمر المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا بحبس المتهمين السبعة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات وتستكمل النيابة تحقيقاتها مع باقى أعضاء التنظيم الإرهابى اليوم. وقد باشر فريق من المحققين يضم عبد المنعم الحلوانى وهشام بدوى رئيسى النيابة وعمر فاروق وسامح أبو زيد وأيمن الشافعى وخالد الشلقانى ووليد المنشاوى ووليد الجندى وكلاء أول النيابة التحقيقات. وقد أكدت هذه التحقيقات من خلال الاعترافات التى أدلى بها ٧ من المتهمين الأعضاء بالتنظيم الذى ألقى القبض عليه قبل أسبوعين بالقاهرة وهم محمد محمد حسن السيد ومحمد محمود مصطفى وعدلى فرماوى وهانى العزب وعمر بن الخطاب السيد ووائل عبد العظيم حسين وعلى ماهر أن القيادى سامح سلام المعتقل حاليا كلف أعوانه خارج السجن بإعادة نشاط تنظيم الجماعة فى القاهرة وإحداث ذعر بين المواطنين من خلال عمليات يجرى تنفيذها خاصة فى المناطق الشعبية مع تكليف المتهمين بالقيام بعمليات رصد لبعض رجال الشرطة والمنشآت ونوادى الفيديو والمقاهى حتى يمكن تخطيط عمليات للنيل منها ومن روادها وتولى عدد من المتهمين إمارة البؤر الإرهابية فى المناطق الشعبية كما أكدت الاعترافات قيام المعتقل سامح سلام بإرسال تكليفاته للمتهمين عن طريق الزيارات التى تمت داخل السجن وقد أعد المتهمون بعض الأسلحة النارية والبيضاء والذخائر لاستخدامها فى عملياتهم.

٠٠١٢٩٢



□ بعد مطالبته بالإفراج عنه :

الزمر ينتظر هيئة مفوضى الدولة !



● عبود الزمر

كتب: محمد عبدالرحمن

يتلقى عبود الزمر - المتهم بالتخطيط لاغتيال الرئيس السادات - هذا الأسبوع رد هيئة مفوضى مجلس الدولة حول الدعوى التى رفعها أمام القضاء الإدارى يطلب فيها الإفراج عنه لحسن السير والسلوك، وكان محاميه منتصر الزيات قد رفع هذه الدعوى - مؤخراً - أمام محكمة القضاء الإدارى مؤكداً فيها ان الزمر - ٥١ سنة - يتمتع بالاستثناء الذى يقضى بالإفراج عن المتهمين بعد ٣/٤ المدة لحسن السير والسلوك، وان كل التقارير الواردة من السجن تؤكد ذلك ! وقد قامت المحكمة بتحويل ملف القضية إلى مجلس الدولة للبت فيها تمهيداً لإصدار الحكم .. وإذا لم يكن الحكم فى صالح الزمر فإن هذا يعنى بقاءه فى السجن حتى عام ٢٠٠٦ وهى مدة العقوبة الأولى ، ويذكر ان الزمر حُكم عليه بعقوبتين الأولى ٢٥ سنة ، والثانية ١٥ سنة إلا أنه يتم تنفيذ العقوبة الأشد فقط !



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٨ / ١٩٩٧

استبعاد فكرة "لجنة الحكماء" تفادياً لاستفزاز الحكومة

□ القاهرة – من محمد صلاح:

■ قالت مصادر في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني ان الاتصالات التي اجراها اعضاء في الهيئة لتشكيل لجنة من «الحكماء» تدعم مبادرة وقف عمليات العنف، انتهت الى استبعاد فكرة تشكيل اللجنة تفادياً لاستفزاز الحكومة. وجرى الاتفاق على ان يكون جهد الاعضاء الذين رشحوا لعضويتها فردياً في اتجاه دعم المبادرة من دون وجود إطار يجمع هؤلاء. واوضحت المصادر ان المناقشات اسفرت عن رؤية مشتركة، اعتبرت ان اي عمل جماعي قد يفسر على انه تحرك يهدف إلى الضغط على الحكومة او احراجها ما قد يتسبب في ردود فعل حكومية متشددة تجاه المبادرة او نشاط اللجنة.

وذكرت المصادر انه تم الاتفاق على توسيع دائرة الشخصيات التي سيجري اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني اتصالات بهم على ان يكونوا من اتجاهات سياسية مختلفة والطلب منهم ان يحللوا «المبادرة» ويقوموها من خلال كتاباتهم وفي الندوات التي يشاركون فيها.

من جهة اخرى علمت «الحياة» ان القادة السجناء يواجهون صعوبات كبيرة في سبيل توصيل المعلومات الى اعضاء الاجنحة العسكرية من الفارين من ملاحقة الشرطة. وافادت مصادر مطلعة ان الاتصالات تكاد تكون مقطوعة تماماً بين الفارين واية جهة اخرى، وان الظروف التي يعيشون فيها حالت دون ان يعلم عدد كبير منهم بانباء اعلان وقف العمليات العسكرية.

واضافت المصادر ان القادة السجناء طلبوا من محامين اسلاميين توصيل رسائل شفوية الى اسر الفارين لابلاغ اي عنصر

٠٠٠٣٢٧٣

٠٠٠١٢٩٤



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/ ٨/ ١٩٩٧

رؤيــــة

أسباب الهجوم!!

مع تولى حسن الألفى المسئولية للمؤسسة الامنية وطوال اربع سنوات بعث روحا جديدة بين ضباطه واشاع البهجة وبسط الفرحة واعاد الهيبة للدولة.

وكنت متابعا عن قرب لما يدور فى الكواليس، وليس خافيا ان السيد حسن الألفى واجه الارهاب بكل ضراوة واعطى الصلاحيات للمسئولين عن المكافحة، وحقق النجاحات الضخمة التى اعادت التوازن وقطعت الخطوط بين الداخل والخارج، وخاضت أجهزة الأمن معارك شرسة، كسبتها جميعا.

واشادت اجهزة الاعلام الدولية بكفاءة رجال الأمن فى مصر بعد ان جففت منابع الارهاب، وامتدت المواجهة إلى جماعة «الاخوان المحظورة» وكانت المرة الاولى التى تواجه فيها تلك الجماعة فى عهد الألفى، ولولا الاكتشاف المبكر لخطط «الأخوان» لكانت قد حدثت فى مصر اشياء كثيرة، فهذه الجماعة لها اهداف معروفة للجميع، وقبل شهر بالضبط اعلن وزير الداخلية– فى حفل تخريج دفعة من الضباط الجدد – أمام الرئيس مبارك ان خطة وزارته القادمة تهدف إلى المواجهة الحاسمة «للاخوان» ومن هنا بدات الصحيفة الناطقة بلسانهم، تعد خططها لكسر شوكة وزير الداخلية وكبار مساعديه، وراحت تنشر افتراءات وتبث الشائعات، لهدف معروف وهو تحويل انظار المؤسسة الأمنية عن «الاخوان»، وتفرغها للرد على ما تنشره الصحيفة، ولم يجد الألفى أمامه سوى القضاء ليحتكم بينه ورئيس تحرير الصحيفة التى تواصل نشر الافتراءات والأكاذيب وفى الوقت نفسه يواصل اداء رسالته ومسئوليته الأمنية.

أحمد موسى



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٨/١٩٩٧

النائب المصري السابق قتله لصوص في فيلته

واصلت أجهزة الأمن المصرية تحقيقاتها لكشف ملابسات اغتيال النائب القبطي المصري السابق صبحي سليمان ميخائيل (٧٥ سنة) في فيلته الواقعة على النيل.

وفي حين لم يستبعد مصدر أمني أن تكون الجماعات الإرهابية المتطرفة وراء الحادث، نفى نجل القتيل سليمان صبحي الضابط بشرطة السياحة أن تكون هناك أسباب ثأرية أو خلافات دينية بين والده وأي من أعضاء الجماعات المتطرفة، مشيرا إلى أن الجناة أقدموا على سرقة جواهر ومبالغ مالية وبعض محتويات المنزل.

وقال برلمانيون مصريون ان زميلهم القتيل لم يسبق أن هاجم الجماعات الدينية، وكان يعتبر من النواب ذوي الأداء البرلماني الهادئ، كما أنه لم يتعرض طوال حياته لأي اعتداء، مما يرجح أن السرقة كانت وراء الجريمة.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ / ٨ / ١٩٩٧

[illegible]

□ القاهرة – «الحياة» – التقى وزير الداخلية المصري اللواء حسن الالفي امس نظيره الليبي محمد الحجازي امين اللجنة الشعبية العامة للامن العام، وبحثا في سبل دعم التعاون بين جهازي الامن في البلدين، خصوصا في مجال مكافحة الارهاب وتبادل المعلومات والخبرات. وأشاد الحجازي خلال اللقاء بعمق العلاقات بين البلدين، وبالدور الذي تقوم به وزارة الداخلية المصرية فى مجال تطوير وتحديث اجهزتها الامنية.



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٥ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اعضاء في التنظيمين يسعون الى دعم مبادرة وقف العمليات

مصر: قادة "الجماعة" و"الجهاد" يشكرون وزير الداخلية على "نواياه الطيبة"

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ وجه قادة في تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات، الشكر الى وزير الداخلية المصري اللواء حسن الالفي على ما اعتبره «نوايا طيبة» صدرت في تصريحات ادلى بها يوم الاحد الماضي علق فيها على مبادرة وقف العمليات المسلحة التي اطلقها هؤلاء الشهر الماضي.

وكان الالفي رحب بـ «اي قول او فعل يساهم في تعزيز مسيرة الامن والاستقرار» لكنه شكك في الوقت نفسه في هدف اعلان وقف العمليات، وقال ان «هذه العمليات تستهدف ان يهدأ الامن في مواجهة الجماعات الارهابية» مؤكداً استمرار هذه المواجهة. واكدت مصادر امنية ان ما قصده الالفي، في تصريحه، هو ان «باب التوبة مفتوح لمن ينبذ العنف ويمثل الى حكم القانون» وان «عشرات من اعضاء هذه الجماعات اعلنوا توبتهم فعلا خلال العامين الماضيين».

وكانت المحكمة عقدت جلسة امس في ثكنة عسكرية في منطقة الهايكستب (شرق العاصمة) واصلت فيها سماع مرافعات الدفاع عن المتهمين. وتحدث ثلاثة محامين هم السادة سعد حسب الله وعلاء علم الدين وحسن علي محمود ودفعوا ببطلان اجراءات ضبط المتهمين وكذلك بطلان اعترافات المتهمين التي وردت في محاضر الشرطة على اساس «انها تمت تحت ضغوط معنوية ومادية». وذكر المحامون ان اجهزة الامن قبضت على المتهمين ثم حصلت على اذون بالقبض عليهم من النيابة ما يعد مخالفة للقوانين التي تنص على ضرورة استئذان النيابة والحصول منها على تصريح قبل تفتيش الاماكن الخاصة والقبض على المشتبه فيهم. واثناء فترة الاستراحة تحدث المتهم محمد امين عبد العليم وقال «بيان من القادة الموجودين في سجن ليمان طرة». واضاف «يتوجه الاخوة في ليمان طرة بالشكر الوافر الى وزير الداخلية اللواء حسن الالفي على التصريحات الايجابية التي ادلى بها يوم الاحد الماضي ونشرت في الصحف المصرية والعربية في اليوم التالي على ما فيها من نوايا طيبة وحسن توجه». وتابع البيان «ان الاخوة السجناء يتمنون مزيدا من بوادر الخير لكل الشعب المصري».

وقررت المحكمة تاجيل النظر في القضية الى جلسة تعقد غدا السبت لاستكمال مرافعات الدفاع.

الى ذلك افادت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان عدداً من رموز تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» يستعد لبدء حملة تهدف الى ترويج مبادرة وقف العمليات العسكرية والتي اطلقها الشهر الماضي قادة من التنظيمين يقضون عقوبة السجن، وذلك في مسعى الى ايصال معلومات عن المبادرة الى اعضاء الاجنحة العسكرية الفارين.

وستعمل هذه الرموز من التنظيمين والتي كانت اتهمت في قضية اغتيال الرئيس أنور السادات ثم أطلقت، على الترويج للمبادرة من خلال عقد لقاءات مع أسر الفارين والطلب منهم ابلاغ أي عنصر يقوم بالاتصال باسرته بقرار القادة السجناء وقف العمليات. وافادت مصادر في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني ان الحملة ستنفذ في محافظات الصعيد وكذلك في الوجه البحري والدلتا، وانها ستركز على ان من اطلقوا المبادرة هم مؤسسو التنظيمين «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» وان من الواجب عدم احراجهم او خذلانهم وإطاعة قراراتهم.

ومن بين الاسانيد التي سيركز عليها القائمون على الحملة، البيان الذي اصدره زعيم «الجماعة الاسلامية» الدكتور عمر عبدالرحمن اخيراً وبارك فيه المبادرة ودعا الى طاعة القادة السجناء.

وكشفت المصادر ان من بين القائمين على الحملة ثلاثة من «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» ممن اتهموا في قضية اغتيال الرئيس أنور السادات وهم صلاح هاشم وحسن احمد محمود، وهما ينتميان الى الصعيد، ومعوض عبدالله الذي ينتمي الى الوجه البحري، واشارت الى ان الظروف التي يعيش فيها الفارون وانقطاع الاتصالات بينهم وبين القادة وصعوبة حصولهم على الصحف او سماعهم الاذاعات دفعت المفرج عنهم الى تبني الحملة قبل وقوع عملية قد تتسبب في افشال المبادرة.

مرافعة النيابة فى قضية حرائق نوادى الفيديو ١٣ سبتمبر

المتهمون خططوا لإحياء نشاط الجماعة وضرب الوحدة الوطنية

كتب ـ أحمد نبيل:

انتهت امس محكمة أمن الدولة العليا طوارىء من سماع شهود الاثبات فى قضية نوادى الفيديو الذين بلغ عددهم ٤٢ شاهدا وقررت سماع مرافعة النيابة بجلسة ١٣ سبتمبر المقبل وقد استغرقت مرحلة سماع الشهود ما يقرب من ٩ أشهر، تناول خلالها الشهود تفاصيل الوقائع التى اعترف بارتكابها عناصر التنظيم الارهابى الذى يضم ٢٥ متهما وقد استمعت المحكمة امس إلى ٤ ضباط بأمن الدولة، تنظر القضية برئاسة المستشار سمير ابوالعاطى وعضوية المستشارين مدحت شاكر وعبدالسميع شرف الدين بحضور محمد حلمى قنديل رئيس النيابة وخالد الشلقامى وكيل النيابة بأمانة سر نبوى عمرو ورءوف فرحات كانت نيابة أمن الدولة قد نسبت للمتهمين الاتفاق على حرق مجموعة من أندية الفيديو ومحلات السوبر ماركت بمناطق اقسام الظاهر والزيتون وحدائق القبة وعين شمس والوايلى ، وذلك ضمن مخطط لاحياء نشاط تنظيم ما يسمى بالجماعة الإسلامية ومحاولة ضرب الوحدة الوطنية فقسموا انفسهم إلى مجموعات قامت بتنفيذ عمليات حرق أندية فيديو منير بعين شمس ولورد، وفيينا بالزيتون، ومحل سوبر ماركت على كيفك، وكذلك اشعال النار فى اعلانات وكالة الثغر واتلاف سيارات نقل وملاكى، والقاء عبوة ناسفة علي سيارة شرطة اسفل كوبرى غمرة.

وقد ناقشت المحكمة امس اخر مجموعة من شهود الاثبات ، حيث شهد ضابط امن الدولة أنه قام بضبط المتهم محمد بدير العقل المدبر للتنظيم وانه اعترف بأنه عضو بالتنظيم بمنطقة الوايلى ، وانه قام بوضع خطة تنفيذ عمليات إحراق نوادى الفيديو ومحال بيع الخمور وحرض على اختيار محال بعينها يعتبر احراقها حلالا.

بينما شهد ضابط اخر بانه قام بضبط المتهم القيادى محمد عبدالمعطى الذى كان يحتفظ بثلاث عبوات ناسفة، والذى أرشد عن مكان إرهابى هارب يدعى السيد الرفاعى وتبين انه اشترك فى واقعة القاء عبوة ناسفة على سيارة شرطة وقد قررت المحكمة سماع مرافعة النيابة التى قد تستغرق عدة جلسات ابتداء من ١٣ سبتمبر المقبل.



المصدر : ....الأهـــــــرام..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....١٦/٨/١٩٩٧....

أمير الجماعة الإسلامية بالوجه القبلى لـ «الأهرام»:

دعوة لإلقاء السلاح بدون شروط

● وقعت أخطاء.. وقادة الجماعة فى الليمان عادوا لصوابهم

● قيادات الخارج عليها الالتزام بالمبادرة ولابد من التجاوب معها

هل صحيح أن المبادرة التى اطلقها المحكوم عليهم فى ليمان طرة تحمل صفة الجدية، لوقف العنف داخل مصر وخارجها؟!

الكثير من التساؤلات تدور حول هذه القضية التى تفجرت يوم ٥ يوليو الماضى، وردود أفعالها مستمرة حتى اليوم.. وعلى المستوى الأمنى، فوزير الداخلية حسن الألفى تجاوب بحذر واعلن ترحيبه بكل شيء من شأنه توفير الأمن والاستقرار، وأعلى قيادة فى الجماعة ممثلة فى الشيخ عمر عبدالرحمن، ايد المبادرة تماما، بحثت عن أحد أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية والمسئول الحالى للتنظيم فى محافظة سوهاج صلاح هاشم، الذى يعد أبرز قيادة تنظيمية على الساحة فى مصر حاليا ، وكشف الرجل لنا الكثير من الأوراق وأجاب عن التساؤلات المتعلقة بالمبادرة، ونادى المقيمين خارج البلاد بالامتثال والتجاوب معها، لمصلحة الجميع وحفاظا على حقن الدماء.

ويذكرنى صلاح هاشم بانه واحد من الرعيل الاول لتنظيم الجماعة، ووضع النواة الاولى لها فى جامعة اسيوط وشاركه اسامة حافظ فى عملية التاسيس ومقاومة المنكر داخل الجامعة وفروعها المختلفة، وتحقق لهم ماارادوا فى الفترة من اواخر السبعينات وحتى اوائل الثمانينات، ويستطرد: إن المبادرة التى اطلقها قادة الليمان الستة والذين يقضون احكاما تتراوح بين ٢٥ ـ ٤٠ عاما، تعد املا جديدا وإشراقة لنا، وهدفت إلى إلقاء السلاح والبعد عن جميع اشكال وصور المواجهات الدموية فى الداخل والخارج، لجمع شمل المسلمين على كلمة سواء واستقرار الامن فى البلاد، وهناك استجابة تامة للمبادرة، حتى من أسر المعتقلين الذين استبشروا خيرا، وقال هاشم: استشعرت من تعليق وزير الداخلية، بأن هناك تجاوبا، ويعد ذلك بداية للاستفادة من المبادرة، وغير مطلوب على الإطلاق وضع الشروط فلسنا فى حاجة إلى هز هيبة الدولة وهى، مسالة مرفوضة تماما، وغير مقبول ان يحاول أفراد لى ذراع الدولة، لان الدولة قوية وقادرة، وحقق الامن نجاحات فى المواجهة طوال السنوات الماضية، وقلص العمليات وحد منها تماما، وبالتالى فالجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد وغيرهما مطالبون بإلقاء السلاح.

حوار :
أحمد موسى

وفى لهجة واضحة يؤكد صلاح هاشم، ان جهاز الامن ليس له اى دور فى المبادرة، التى جاءت من جانب واحد فقد شعرت الجماعة بالضرر الذى اصاب صفوفها، وغيروا فكرهم واتجاههم بإلقاء السلاح للمصلحة العامة، وهناك تفاؤل بين الجميع، خاصة من يؤيدون المبادرة، وبالطبع ليس خافيا ان البعض سيعترضون عليها حرصا على مصالحهم، لكن هؤلاء علينا إعطاؤهم الامان والثقة، بدون اى تراجع فى الاحكام التى صدرت او القضايا التى احيلت، لكننا ننظر إلى ماسياتى، لنعطى المزيد من الفرص للهاربين فى الزراعات والجبال، لإعادة الامور إلى نصابها ويلقون سلاحهم ويسلمون انفسهم، وهذا مانامل فى ان يحدث قريبا، ونكون قد وصلنا إلى افضل شىء وحل للمشكلات لمن دفعوا انفسهم لارتكاب عمليات.

● إلقاء السلاح

ويطالب امير الجماعة الإسلامية بسوهاج مجموعات الداخل ان تلقى سلاحها، وضرورة النظر لهؤلاء باى طريقة، باعتبار انهم الذين ينفذون العمليات، اما الهاربون خارج البلاد فلن يستطيعوا الدفع بعناصر جديدة لارتكاب عمليات نظرا للمتابعات الامنية، والتركيز يتطلب البحث عن مجموعات الداخل فى الزراعات والجبال، واعتقد ـ والكلام لصلاح هاشم ـ انهم يعلمون تماما بالمبادرة عن طريق الصحف والإذاعات، واناشدهم من واقع مسئوليتى وحرصا منى عليهم أن يلقوا سلاحهم.

● اخطاء وقعت فيها الجماعات

ويؤكد ان ماحدث لانقول عليه استسلاما، بل نؤكد ان هناك اخطاء وقعت فيها الجماعات، واحس القادة المعنيون بهذه الاخطاء، وتراجعوا عن اهدافهم، وعادوا للصواب وهذا ليس عيبا، فلابد من العودة للحق، وجميعنا نبحث عن الهدوء والامن والحياة، بعيدا عن الاشتباكات والسجون والقتل، وتساءل: من يقتل من؟!، المسلم يقتل المسلم، والمستفيدون هم اعداء الإسلام، وكانت لى رؤية من البداية رفض اسلوب الهجمات على الاقباط ورجال الشرطة وضرب السياحة، وما طالبت به منذ ٤ سنوات، يحدث الآن ولم نستفد شيئا سوى فقد الكثيرين من القيادات سواء فى العمليات او الذين صدرت ضدهم احكام مختلفة، ولم تحقق الهجمات اية نتائج، بل اساءت لنا، وليس هناك مايدعو للقتل وغيره، واعتبر صلاح هاشم ان مؤلفات الجماعة مثل «ميثاق العمل الإسلامى، حكم الطائفة الممتنعة ـ الفريضة الغائبة ـ من نحن وماذا نريد؟! تم تطبيقها خطأ، وقرات بدون وعى أو دراية، وهذا مادفع منفذى العمليات إلى الوقوع فى الاخطاء نتيجة عدم فهمهم هذه المؤلفات، والتى تحوى بعض النواحى الشرعية الصحيحة، وكان يجب التعمق فى الدراسة



والقراءة، لتلافى السلبيات التى حدثت، ويرى هاشم ان اصحاب المبادرة هم أعلى جهة فى الجماعة، وبالتالى هم ادرى الناس بمصلحة الجماعة، ولابد من الاستجابة لهم،

رحمة باسر المعتقلين ومن تشردوا، وعلى الموجودين فى الخارج التجاوب مع قادتهم للحفاظ على مصلحة وطننا جميعا.

ويؤكد صلاح هاشم ان وقف العنف معناه ان ماحدث من قبل لم يكن لمصلحة مصر او الدين، والفترة القادمة لن تشهد حوادث جديد، ولن تتكرر العمليات، نريد ان ننظر للوطن بعيدا عن نزف الدماء، ولنبحث عن التنمية والاستثمار، ونضع يدنا فى يد الدولة، ولنجد الحلول لعلاج هذه القضية من كل جوانبها مع اصحاب المشكلة نفسها، والذين امثلهم وبوصفى مقربا منهم، أستطيع وضع الحلول بدون المساس بهيبة الدولة أو الاقتراب من مواجهاتها، وطلب السماح له بزيارة مجموعة ليمان طرة الستة اصحاب المبادرة وعدد من مسئولى المحافظات المسجونين حاليا، لتدارس الافكار، ونقل الواقع بصدق لمن فى الخارج والداخل، والتاكيد للجميع على ان المبادرة لم تكن وليدة ضغوط امنية، بل جاءت حرصا على ماتبقى من الاخوة، ويضيف: ليست هناك ضغوط، وليس من الصواب ان توجد مطالب، وعندما يوجد حسن النوايا يحل كل شىء، ويجب ان تتعامل الاجهزة مع المبادرة بجدية وبسرعة، حتى لايحس قادة الليمان بانهم يقولون اشياء تهدف إلى المصلحة العامة، ولااحد يسال عنهم او يهتم بهم..!

● سوهاج القدوة

ولم ينس صلاح هاشم ان يحدد موقفه من العمليات فى سوهاج، ومنذ البداية جلست مع الاخوة فى المراكز وحذرتهم من إيواء اى عناصر هاربة او تزويدهم بالسلاح، لعدم اقتناعنا بما كان يحدث من جرائم، وكنا نعلم بهروب بعض قيادات قنا واسيوط داخل اماكن فى سوهاج، ومنعت اعوانى من تنفيذ اى عمليات، ولم يقع فى سوهاج فى الفترة من ٩٢ إلى ٩٧ سوى ٥ عمليات فقط وهى نسبة محدودة ولاتذكر، ومنها عملية السطو على محال الذهب بطهطا، لم يحدد الفاعلون فيها هل جماعة ام غيرها..؟! وتقديرا من باقى عناصر المحافظات وربما حرصا منهم علينا، فضلوا عدم تنفيذ عمليات فى سوهاج، والمؤكد ان موقعى القيادى مؤثر تاثيرا مطلقا فى محافظتى، وايضا لدى القبول مع الباقين، والذين يعتبرون ان سوهاج هى القدوة للمحافظات الأخرى.

● تاييد الشيخ عمر

مكسب كبير للجماعة ان يبدى الشيخ عمر عبدالرحمن رايه فى المبادرة، ويؤيد مجموعة الليمان، وهذا التاييد سيدفع الموجودين فى الخارج إلى الاستجابة للمبادرة على غرار الشيخ، وإذا كان الظن ان مجموعة الليمان تحت ضغوط، فالشيخ ليس عليه ضغوط فى امريكا.

ملحوظة: ليس معنى التجاوب مع المبادرة إضعاف هيبة الدولة، او إسقاط الاحكام، بل يجب النظر وإعطاء فرصة للحياة مع عدم التهاون مع مرتكبى الجرائم ممن قتلوا الابرياء.



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٨/١٩٩٧

في هذا الوقت بالذات

بقلم : د. محمد مورو

بداية اشكر الكاتب الإسلامي الاستاذ محمد عبد القدوس على ما قدمه لى من نصح أو قام به لى من تعليم لادب الحوار، ورحم الله امرءا اهدى لى عيوبى، والمسلم مراة اخيه، والاستاذ محمد عبد القدوس يستحق ان يكون استاذا ومعلما لادب الحوار لامثالى، ولا شيء فى هذا، فمواقفه غير مزدوجة المعايير، وفى ممارساته النقابية لم يفرق قط فى دفاعه عن المضطهدين بين من ينتمى إلى تياره السياسى ومن لا ينتمي لهذا التيار.

وانطلاقا من اننا جميعا ورثة امة تدرك ان الجميع يؤخذ من كلامه ويرد إلا الرسول المعصوم محمد صلى الله عليه وسلم وان كلامنا صواب يحتمل الخطا وكلام غيرنا خطا يحتمل الصواب فانني الفت نظر اخى العزيز جدا محمد عبد القدوس إلى عدد من الملاحظات.

مسالة الضربات البوليسية التي تتعرض لها الجماعة فهذا امر يستفز كل وطني وكل مسلم بل كل إنسان يحب الله ورسوله او حتى يحترم حقوق الإنسان ويعشق الحرية وهو امر لا نرضاه ولكن يا استاذ محمد الا تعرف انني شخصيا تعرضت واتعرض لنفس هذا الاضطهاد على مدى حياتي كلها بل من قبل ان اولد اى وانا جنين فى بطن امى ومن الناحية الشخصية والاسرية فانني ازعم أن ما لحق بى وباسرتى امس واليوم من هذه الضربات البوليسية هو الاكبر على الاطلاق كما ونوعا مما لحق باى اسرة داخل الحركة الإسلامية أو حتى داخل اى اتجاه سياسى معارض فى مصر وربما فى العالم!! وهو بالتاكيد اكبر مما لحق باى اسرة اخوانية على الاطلاق واتحداك ان تثبت العكس.

وبالتالى فإن المزايدة على بهذه المسالة امر مضحك هذه واحدة والثانية مسالة الذين يضعون انفسهم فى سلة واحدة مع اعداء التيار الإسلامى فالذى يقف ضد الحكومة فى القانون ٩٦ بالطبع لا يضع نفسه فى خندق الحكومة بل الذى يؤيد هذا القانون هو من يفعل هذا واذا اخذنا بالمسالة على طريقة الحساب البسيط وليس المركب فان تهمتك بالطبع لن تنال منى فانا ومن خلال ٦٠ كتابا واكثر من ١٠ الاف مقالة فى مصر وخارجها اكثر من ان أدافع عن المرجعية الإسلامية والمشروع الحضارى الإسلامى والتيار الإسلامى بكل روافده ومنها الإخوان المسلمون بالطبع، اما من تدافع عنهم يا استاذ محمد فهم الذين وقفوا فى خندق واحد مع الحكومة والعلمانيين فى انتخابات نقيب الصحفيين الاستاذ مكرم محمد احمد مثلا وهم الذين تركوا دائرة الزيتون لاحد رموز الحكم الذى تجارون بالشكوى منه وهو الدكتور زكريا عزمى وأنا لا اقول: إن هذا سلوك صحيح او خطا ولكن اقول ان منطقك يدين هؤلاء اولا وقبل كل شىء.

اما ما اخجل منه كإسلامي واعتقد انك تخجل انت منه ايضا فهى مواقف وممارسات الإخوان فى الجزائر بزعامة الاستاذ محفوظ نحناح فهم فى خندق واحد مع العسكر واللادينيين واعداء المشروع الحضارى الإسلامى بل اعداء الهوية الإسلامية للجزائر.. وإن أردت امثلة اكثر نعطيك.

اما المسالة فى هذا الوقت بالذات، فاعتقد انها جملة محجوجة من كثرة تكرارها على لسان كل الديكتاتوريات فى طول التاريخ وعرضه، فدائما كانت حجة الظروف الاستثنائية تستخدم لتبرير منع الراى المخالف او قمع المعارضين.

والفت نظركم وانت الخبير ان الصحابى الجليل الخباب بن المنذر فارس النقد للرسول صلى الله عليه وسلم فى معركة بدر اى فى اشد انواع الطوارىء والظروف الاستثنائية.. وبالتالى فممارسة النقد للمستشار الهضيبى مشروع حتى فى الظروف الاستثنائية التى تتحدث عنها بل ربما كان هذا الظرف الاستثنائى مدعاة للجراة فى قول الحق حيث لا يحتمل الموقف استخدام قواعد



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٦

الاتيكيت.

نعود إلى لب الموضوع وهو قضية القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الخاص بالعلاقة بين المالك والمستاجر، واهيب بك بداية ان تقول رايك علنا مع مراعاة ادب الحوار فانا اعرف انك وكثير فى الاخوان المسلمين يرون عكس ما راى المستشار الهضيبى.

اما مسالة خطف التصريح فاسامحك على التعبير والفت نظرك اولا إلى ان رايى هذا ليس جديدا ولا هو بمناسبة تصريح سيادة المستشار بل هو رايى قديم لى نشرته فى اطار كتاب لى هو «دور الحركة الإسلامية فى تصفية الاقطاع» المنشور فى مارس ١٩٨٠ عن دار البحوث العلمية اى منذ ما يزيد على ١٧ عاما.

وقد اعيدت طباعة هذا الكتاب عن طريق المختار الإسلامى عام ١٩٨٧ ثم طبعة ثالثة عن طريق الزهراء للاعلام العربى عام ١٩٩٣.

وهذا الرأى لم اخترعه بالطبع فسلفى فى هذا الرأى كل من عمر بن الخطاب وعلى ابن ابى طالب والامام مالك والامام ابو حنيفة وابى يوسف وابن حزم وابى عبيد ومن المعاصرين سيد قطب وابو الأعلى المودودى والشيخ محمد الغزالى ومصطفى السباعى والبهى الخولى والدكتور محمد طه بدوى «وكلهم من الاخوان المسلمين» وكذلك الدكتور محمد عمارة وبالمناسبة فانى لا اعرف، إلى متى يسكت هذا العالم العلامة على قضية تمس ٦ ملايين مواطن.

بل لعلك يا استاذ محمد عبد القدوس تعود إلى ما قاله الشيخ محمد الغزالى فى كتابه «الإسلام والمناهج الاشتراكية» ص ١٥٢ فى البحث عن اصول الملكية الزراعية وسوف انقل لك الفقرة الختامية التى علق بها فضيلة الشيخ الغزالى على الموضوع فقال «إن نص الزمن وتنقل المواريث لا يحل الحرام ولا يبيح المحظور ولا يسلب السرقة صفتها الأولى ليوارى سوءتها فى لباس خداع».

ثم مطالبة الامام الشهيد حسن البنا فى «دروس الثلاثاء» بحصر الملكيات الكبيرة وتوزيعها على الفقراء والمعدمين حتى يشعر هؤلاء انه قد أصبح لهم فى هذا الوطن ما يعنيهم أمره ويهمهم شانه.

فاذا كان كل هؤلاء وهم سلفيون فى ذلك الراى، فمن سلف سيادة المستشار فى رأيه؟!

والحقيقة التى يعرفها بالطبع الاستاذ محمد عبد القدوس ان جماعة الاخوان فى نهاية الاربعينيات كان لها برنامج اجتماعى متقدم وانها شاركت فى الانتفاضات الفلاحية فى قرى الريف المصرى فى ذلك الوقت وقدمت شهداء منهم الشيخ عنان عواد وكيل شعبة الإخوان بقرية كفور نجم شرقية.

وبالتالى فاننى وغيرى نمثل الخندق الإسلامى بل الإخوانى فى هذه القضية من الناحية الفكرية والفقهية بل والعملية والتاريخية اما من يقف مع القانون ٩٦ فهو فى خندق واحد مع حكومة حسن الالفى، ومع الحزب الوطنى بل وحزب الوفد!

٠٠٥١٤٠٢



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦/٨/١٩٩٧

شعاع



عقلاء الأمة تحركوا !!

من اجل ان يعود لمصر وجهها المشرق وتعود منارة للعلم وواحة للحريات ويعود اليها امنها واستقرارها من اجل وقف نزيف الدم المتدفق بين ابناء الوطن الواحد من اجل مواجهة عدو غاشم يتربص بالامة الاسلامية الدوائر وينتهك الحرمات ويدنس المقدسات من اجل ذلك كله ننادى عقلاء الامة بان يتحركوا ويبذلوا الجهود من اجل دعم مبادرة وقف عمليات العنف والتى اعلن عنها قادة ليمان طرة فمصلحة الوطن تتطلب التدخل العاجل والتفاعل مع تلك المبادرة وان يكون عقلاء الامة واسطة خير وحمامة سلام بين الحكومة وشباب الجماعة الاسلامية .

إن الظروف الراهنة تتطلب ان تتكاتف السواعد بالسواعد ونضع الكفون بالكفوف ونعتصم بحبل الله جميعا حكاما ومحكومين لنجاهد عدواً وهو اسرائيل يذيق اخواننا الفلسطينيين الويلات ويدق كل يوم طبول الحرب مستخفا بالعرب والمسلمين.

لايعنينا اليوم مصلحة ولاامر وشأن الجماعة الاسلامية مايهمنا الآن ان نحافظ على كل قطرة دم مسلم الا تراق على ارض الوطن يهمنا اليوم ان نجفف دموع ابناء وامهات غاب ابناؤهم خلف الاسوار بلا جريمة لايعرفون شيئا من اخبارهم هل هم فى عداد الموتى اما الاحياء فيهمنا ان نعيد البسمة على شفاه حزينة فى صعيد مصر حرمت الامن والاستقرار سنوات فقدت فيها الاباء والابناء الاخوة فى صراع دام لاطائل من ورائه!!

من اجل ذلك يجب ان تتوحد الجهود لدعم هذه المبادرة وجزى الله خيرا الدكتور عمر عبد الرحمن وفك الله اسره وفرج كربه حينما اعلن تاييده للمبادرة قائلا : «علينا ان نلبى النداء مسرعين وان نسمع الكلام مطيعين لدعوة شباب باعوا انفسهم ابتغاء مرضاة الله»وإن كنت اعتقد ان كثيراً من الدوائر العلمانية احزنها دعوة الدكتور عمر عبد الرحمن لانهم يريدون مزيداً من النار والخراب هؤلاء الذين لايريدون خيراً لمصر وللمسلمين نسال الله ان يجنبنا شرورهم

خالد

٠٠٠١٤٠٤



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٦

بعد تأييد عمر عبدالرحمن وترحيب الألفي :

مؤسس الجماعة الإسلامية بالصعيد يؤيد المبادرة ويطالب بالإفراج عن المعتقلين

كتب - خالد الشريف

تفاعلت قضية مبادرة وقف اعمال العنف والتي اطلقها قادة الجماعات الاسلامية بليمان طرة عقب اعلان الدكتور عمر عبدالرحمن تاييده للمبادرة وترحيب اللواء حسن الألفي وزير الداخلية باي مبادرات تؤدي الي وقف العنف لتهيئة المناخ امام المستثمرين والسياحة.

حيث اكدت مصادر سياسية مطلعة للحقيقة ان تاييد الدكتور عمر عبدالرحمن للمبادرة سيقطع السبيل امام اي معارضة للمبادرة من قبل جماعات العنف بالخارج حيث أن الدكتور عمر يتمتع بمكانة ومرجعية شرعية لدي كثير من هذه الجماعات وان عدم وجود شروط لتاييد المبادرة سيدفع الحكومة للتفاعل معها وهو ما حدث بالفعل من ترحيب وزير الداخلية باي مبادرة تؤدي لوقف العنف وذلك في تعليقه علي بيان الدكتور عمر عبدالرحمن.

علي صعيد اخر اعلنت الجماعة الاسلامية في بيان لها بمجلة المرابطون التي تصدر في لندن عن ترحيبها بالمبادرة ومطالبة الحكومة بالافراج عن المعتقلين وذلك في محاولة لتعديل موقف الجماعة الاسلامية بالخارج والتي كانت قد اصدرت بياناً عند اعلان المبادرة شككت في مصداقيتها وصدورها من قادة الليمان. وفي تطور اخر اعلن المهندس صلاح هاشم مؤسس الجماعة الاسلامية بالصعيد واميرها بسوهاج تاييده للمبادرة واكد في تصريح خاص «للحقيقة» ان الوضع الراهن يتطلب تكاتف الجهود لاعادة الامن والاستقرار لمصر وليس التناحر والقتال بين ابناء الوطن واضاف ان الجماعة الاسلامية بسوهاج طالبت منذ ٣ سنوات بوقف اعمال العنف والعنف المضاد والافراج عن المعتقلين وفتح باب الحوار بين اعضاء الجماعة والحكومة للقضاء علي العنف .

ويعتبر المهندس صلاح هاشم احد مؤسسي الجماعة الاسلامية بجامعة اسيوط وله دور فاعل في النشاط الطلابي في السبعينات وصاحب قبول لدي الكثير من قيادات الجماعة.

وكان عدد كبير من قادة الجماعة الاسلامية قد أعلن تاييده للمبادرة التي اطلقها عبود الزمر وكرم زهدي وناجح ابراهيم وحمدي عبدالرحمن وكان علي رأس المؤيدين صفوت عبدالغني واسامة حافظ المتهم في قضية اغتيال السادات.



المصدر : الحيــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٨/١٩٩٧

مصر: أحد مؤسسي "الجماعة" يدعو الى القاء السلاح

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ اعلن احد مؤسسي «الجماعة الاسلامية» في مصر المهندس صلاح هاشم في بيان امس تأييده مبادرة وقف العمليات العسكرية ووصفها بانها «أمل جديد»، ودعا عناصر «الجماعة» الى القاء السلاح. واعتبر مراقبون ان انضمام هاشم الى قافلة المؤيدين للمبادرة سيدعم موقف قادة «الجماعة» و«الجهاد» السجناء الذين اطلقوا المبادرة، خصوصاً انه خارج السجن ويتمتع بحرية الحركة ولديه صلات قوية ونفوذ كبير لدى عناصر التنظيم في الصعيد.

يذكر ان «الجماعة» تأسست منتصف السبعينات على ايدي هاشم والشيخ اسامة حافظ المعتقل الآن في سجن الوادي الجديد.

وقال هاشم في بيانه: «انها مبادرة أمل واشراق فجر جديد تلك التي اطلقها قادة الجماعة الاسلامية في ليمان طرة وتوالت التأييدات للمبادرة لما لأصحابها من مكانة تاريخية وشرعية في نفوس اخوانهم». واعرب عن أسفه «كون المبادرة لاقت اعتراضاً وتشكيكاً في نيّات اصحابها من بعض الكتاب الذين تعودوا محاولة احباط كل ما من شأنه رأب الصدع بين الحركة الاسلامية والحكومة في مصر وخارجها». واضاف: «كان أولى بمن يرفضون المبادرة ان يقولوا انها ربما تفتح الطريق أمام ابناء الحركة الاسلامية والحكومة بعد القاء السلاح واستقرار الأمن، لوضع تصور لعلاج اسباب هذه الأحداث حتى لا تتكرر، وان هناك فارقاً كبيراً بين علاج اسباب الأحداث والقضاء عليها ومعاقبة مرتكبيها، والتاريخ يشهد ان العقاب بالسجن او الاعدام قد يخمد الأحداث الى حين لكنه لا يعالج اسبابها». واختتم قائلاً: «باسمي وباسم اسر المعتقلين اهيب باصحاب الرأي والمسؤولين والمثقفين قبول المبادرة وعدم التخوف منها، كما ادعو اخواننا في الداخل والخارج الى القاء السلاح...».



المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ١٦/٨/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضبط ٦٣ قطعة سلاح وكمية من الذخائر و٣ آلاف هاربين من أحكام بسوهاج

كتب ـ احمد موسى :

شنت اجهزة الامن بسوهاج حملة ضخمة استهدفت عددا من المراكز والقرى لضبط الخارجين عن القانون ومحرزى الاسلحة غير المرخصة، وفرض الوجود الامنى فى اطار التوجهات التى اصدرها السيد حسن الالفى فى هذا المجال، وحققت الحملة نتائج كبيرة تمثلت فى ضبط ٦٣ قطعة سلاح مختلفة و٢٢٠ طلقة ذخيرة ، وقضايا تموين واموال عامة ومخدرات ومخالفات أشرف على الحملة التى استمرت نحو ٩ ايام اللواء خليل مخلوف مساعد وزير الداخلية لأمن سوهاج .

وجاءت الحملة بهدف فرض السيطرة الامنية فى المناطق المختلفة بسوهاج ، وقادها اللواءان محمد العجمى وعاطف ربيع نائب مدير الامن والعميد على عبد الرءوف مدير المباحث الجنائية. وشاركت فيها قوات امنية مختلفة.واسفرت الحملة عن ضبط ٣٧٨٥ هاربا من تنفيذ الاحكام منها ١٥ حكم جنايات ، وضبط ٦٣ قطعة سلاح وكمية من الذخائر مختلفة الانواع و١٥٠ قضية تموين و١٣٧ مخالفة الى جانب ٢٠٠ قضية مخدرات واموال عامة وصرح اللواء خليل مخلوف مدير الامن، بان الحملات مستمرة لفرض الوجود الامنى فى جميع المراكز والقرى.

خليل مخلوف



المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ١٦/٨/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«اف. بي. آي» توصل الى ادلة ومعلومات ويتطلع إلى مزيد

الرسائل المفخخة: تخصيص المكافأة هدفه تحريك القضية في إطار مكافحة الارهاب

□ واشنطن – من حسن سندروسي:

■ عبّر محققون ومسؤولون أميركيون عن أملهم في أن يساعد قرار وزارة الخارجية الأميركية تخصيص مكافأة مقدارها مليونا دولار لكل من يقدم معلومات تقود الى اعتقال أو ادانة المسؤولين عن موجة رسائل مفخخة يعتقد أنها أرسلت من مصر، على توفير مزيد من الأدلة. وأكدوا أن التحقيقات مستمرة وأن الاعلان عن المكافأة لا يعني أن «مكتب التحقيقات الفيديرالي» (اف. بي. آي.) استنفد ما لديه من أدلة ومعلومات لملاحقة المسؤولين عن ارسال رسائل مفخخة الى مكتبي «الحياة» في واشنطن ونيويورك بالاضافة الى سجن فيديرالي في كانس. واعلنت وزارة الخارجية الاميركية عناوين بريدية وعلى الانترنت (تنشرها «الحياة» مع هذا الموضوع)، موجودة أيضاً على ملصقات خاصة ستوزع في مختلف أنحاء العالم.

وقالت سوزان لويد الناطقة باسم المكتب الميداني لـ «اف. بي. أي.» في واشنطن أول من أمس: «سنترحب بالتأكيد بالحصول على مزيد من الأدلة، وسنرحب بمصادر جديدة للمعلومات وبمعلومات جديدة». وأوضحت أن برنامج «هيروز» (HEROES) للمكافآت الذي تتولى وزارة الخارجية ادارته أثبت فاعليته في الماضي، كما دلت على ذلك أخيراً «عودة مير إيمال قانزي الى هذا البلد». وكانت تشير بذلك الى الرجل الذي أتهم بقتل اثنين من موظفي وكالة الاستخبارات المركزية «سي. اي. اي.» أمام مقر الوكالة الذي أمكن اعتقاله اثر معلومات قدمها مخبر في افغانستان.

وجرى تسليم قانزي الى الولايات المتحدة ونُقل الى سجن في منطقة واشنطن حيث ينتظر تقديمه الى المحاكمة. واضافت لويد ان «هناك ادلة لا تزال قيد المتابعة. والسبب الذي جعل وزارة الخارجية توافق على تخصيص هذه المكافأة في هذا الوقت هو، حسب الوزارة، لتحفيز القضية بأمل الحصول على ادلة ومعلومات اضافية تكمل ما تم الحصول عليه بالفعل».

ورفضت لويد الخوض في تفاصيل الأدلة المتوافرة حالياً او اعطاء اي معلومات جديدة عما توصلت اليه التحقيقات. كما امتنعت عن الاجابة عن سؤال عما اذا كانت اي جماعة او عناصر متطرفة في الشرق الاوسط قد أستبعدت من لائحة الجهات المشتبه في مسؤوليتها عن تنفيذ التفجيرات. وعندما سُئلت عن رأي «اف. بي. اي.» في شأن ادعاء المسؤولية او التحذير الذي نقله رجل اتصل هاتفياً بمكتب «الحياة» في واشنطن في ٥ كانون الثاني (يناير) الماضي، باسم تنظيم «طلائع الفتح» التابع لجماعة «الجهاد» المصرية، عبرت لويد عن اعتقادها بأن المحققين لا يزالون يشكون في صحة هذا الادعاء، وكان الرجل الذي تحدث باللغة العربية حذر من أن مزيداً من الرسائل المفخخة في الطريق. وجرى هذا الاتصال قبل وصول الرسائل المفخخة الى مكتبي «الحياة» في نيويورك ولندن. واصيب اثنان من الحراس في لندن بجروح عندما انفجرت

واحدة من رسالتين مفخختين. ونفى ممثلون لـ «الجهاد» بقيادة ايمن الظواهري، أي علاقة للمنظمة بحملة الرسائل المفخخة ضد «الحياة».

واكدت لويد لـ «الحياة» انه على رغم ان خبراء التحريات الجنائية وخبراء البريد لم يتمكنوا من اثبات صحة الاختام البريدية فإن «اف. بي. اي.» لا يزال ينطلق في تحقيقاته من الافتراض بأن الرسائل المفخخة الـ ١٦ أرسلت من الاسكندرية. وحسب الختم البريدي الذي تحمله كل الرسائل فإنها أرسلت في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٦. وقالت لويد انه حتى اذا كانت الاختام البريدية مزيفة، فإن الاحتمال لا يزال قائماً بان الرسائل أرسلت من مصر لأنها كانت تحمل طوابع مصرية.

واضافت لويد ان «محققين من مكتبنا ذهبوا الى مصر للتاكد من صحة الختم البريدي»، لكن لم يتم التثبت من ذلك بشكل حاسم. وهو ما دفع وزارة الخارجية الأميركية الى تخصيص مكافاة لمن يقدم معلومات في شان الرسائل المفخخة لأن «الاعتقاد لا يزال قائماً بأنها قضية تتعلق بالارهاب الدولي».

وقالت لويد ان «اف. بي. اي.» يواصل جهوده للتثبت من صحة الاختام البريدية على الرسائل، وان الحكومة المصرية تتعاون معه في هذا المجال.

واكد توم بيكارد، المدير المساعد لمكتب «اف. بي. اي.» الميداني في واشنطن، الافتراض بأن كل الرسائل المفخخة التي أرسلت الى لندن وواشنطن كانت متماثلة «بمقدار ما يتعلق الامر بانواع أجهزة التفجير والعناوين وحجم المظروف».

وقال غريغوري بوجاك مدير قسم الخدمات الامنية والديبلوماسية في وزارة الخارجية، إن ملصقات الدعاية للمكافاة التي تبلغ مليوني دولار ستوزع في انحاء الولايات المتحدة وفي مناطق كثيرة من العالم، خصوصاً الشرق الاوسط حيث ستصدر طبعة خاصة باللغة العربية. كما سيخصص موقع على شبكة «انترنت» للاعلان عن هذه المكافاة بالاضافة الى برامج مكافآت أخرى. ويمكن لمن يملك معلومات عن الرسائل المفخخة ان يقدمها الى اقرب سفارة او قنصلية اميركية. وكان بوجاك وبيكارد تحدثا باسهاب، اول من أمس، خلال مؤتمر صحافي في وزارة الخارجية عن الرسائل المفخخة ونتائج التحقيق حتى الآن.

عناوين للاتصال

ويمكن ايضاً تقديم المعلومات الى «برنامج المكافآت لمكافحة الارهاب» عبر العنوان التالي على الانترنت:

heroes@heroes.net

ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن برنامج المكافآت من العنوان التالي على الانترنت ايضا:

www.state.gov او www.heroes.net

وفي الولايات المتحدة يجب الاتصال إما بمكتب التحقيقات الفيديرالي او بقسم الخدمات الامنية الديبلوماسية عبر رقم الهاتف المجاني:

1-800-HEROES-1

او الكتابة على عنوان صندوق دائرة البريد الذي يمكن ان يستخدمه ايضاً من يرغب من خارج الولايات المتحدة:

HEROES, P.O. BOX 96781

WASHINGTON, DC 20090-6781,USA

يُشار الى ان برنامج المكافآت التابع لوزارة الخارجية اعطى خلال السنوات القليلة الماضية ما يزيد عن خمسة ملايين دولار كمكافآت لاشخاص قدموا معلومات ساعدت في مكافحة الارهاب.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٧

مصر: المحكمة العسكرية تبدأ اليوم النظر في قضية "خان الخليلي"

□ القاهرة -
من محمد صلاح:

■ بعد نحو سنتين من الاجراءات والتحقيقات تبدا المحكمة العسكرية العليا في القاهرة اليوم النظر في «قضية خان الخليلي»، المتهم فيها ٨٤ من اعضاء الجناح العسكري لجماعة «الجهاد» بقيادة الدكتور ايمن الظواهري، الذي يعيش خارج مصر. وعلمت «الحياة» ان المتهمين في القضية سيتلون بيانا اثناء جلسة اليوم يعلنون فيه انضمامهم إلى مبادرة وقف العمليات المسلحة التي اطلقها قادة في تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» عبر بيان تلي في الجلسة الاولى لقضية «تفجيرات البنوك» في تموز (يوليو) الماضي.

وذكرت مصادر مطلعة ان البيان سيحوي اسماء قادة في «الجماعة» موجودين داخل السجون يمثلون الرعيل الأول للتنظيم وكانوا قبل اغتيال الرئيس الراحل انور السادات في مرتبة تنظيمية تفوق مرتبة زعيم «الجماعة» الحالي الظواهري وان هؤلاء سيؤكدون دعمهم للمبادرة.

وكانت اجهزة الأمن المصرية كشفت القضية في ايلول (سبتمبر) العام ١٩٩٥ حينما القت القبض على بريطاني من اصل مصري هو اكرم الشريف في مطار القاهرة وضبطت في حوزته مبالغ مالية كبيرة ومستندات تنظيمية واوراقا تثبت قيامه بنقل تكليفات من قادة التنظيم الموجودين في الخارج الى عناصر الداخل لشن هجمات ضد مسؤولين ورجال امن وتنفيذ عملية لتفجير حي خان الخليلي. واعترف التنظيم في بيان اصدره بعدئذ بعملية خان الخليلي، الا انه ذكر انها كانت تستهدف سياحا اسرائيليين اثناء وجودهم في المنطقة.

وذكرت لائحة الاتهام في القضية ان قادة التنظيم في الخارج دفعوا بعناصر تلقت تدريبات في افغانستان والسودان، كما كلفت عناصر اخرى في الداخل رصد شخصيات عامة وقيادات امنية بهدف اغتيالها، كذلك اعداد خطة لتفجير حي خان الخليلي. وزادت ان معاينة مخابئ المتهمين الذين تم القبض عليهم في مناطق ٦ اكتوبر وكرداسة في محافظة الجيزة والاسماعيلية واسوان والقاهرة والاسكندرية اثبتت حيازة المتهمين كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر والمتفجرات تم تهريب بعضها من السودان عبر الدروب الصحراوية التي تخترق الحدود. وقالت ان عددا من المتهمين اعترف بانه تلقى تدريبات في منطقة صويا السودانية ثم سلكوا إلى محافظة اسوان حيث استاجروا عدداً من الشقق المفروشة قبل ان ينتقلوا إلى القاهرة تمهيدا لتنفيذ العمليات.



المصدر : الأخبـــــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩/ ٨/ ١٩٩٧

مراجعة مشروع الاتفاقية العـربيـة لمنع التطرف

تعقد اللجنة المكلفة بإعداد مراجعة مشروع الاتفاقية العربية لمنع مظاهر التطرف اجتماعها القادم يوم ٣١ اغسطس بالمقر الدائم للامانة العامة بجامعة الدول العربية بالقاهرة تستمر اجتماعات اللجنة خمسة ايام، ويحضرها اكثر من ٢٠ من الخبراء وممثلى الاقطار العربية.



المصدر : الحيـــــــــــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/ ٨/ ١٩٩٧

القادة السجناء يعلنون استياءهم من بيان لأحد مؤسسي "الجماعة"

■ القاهرة - «الحياة» - عقدت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة جلسة امس استأنفت فيها النظر في قضية تفجيرات البنوك المتهم فيها ٩٧ من اعضاء «الجماعة الاسلامية» بينهم خمس سيدات وخصصت الجلسة لاستكمال سماع مرافعات الدفاع عن المتهمين. وسمح رئيس المحكمة اثناء الاستراحة لابناء المتهمين من الاطفال بالدخول الى ابائهم في قفص الاتهام. وتحدث في الجلسة اربعة محامين هم سعد حسب الله ويحيى قاسم ومحمد عبد الرحمن وسيد الهندي. ودفع المحامون الاربعة ببطلان اجراءات ضبط المتهمين وتفتيش منازلهم وكذلك اعترافات المتهمين على اساس انها تمت تحت ضغوط معنوية ومادية.

واعلن المحامي منتصر الزيات ان قادة في تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» بعثوا رسالة شفوية له عبر احد المتهمين في القضية اعلنوا فيها تفويضه الحديث باسمهم في شان مبادرة وقف العمليات التي اعلنها هؤلاء الشهر الماضي اثناء الجلسة الاولى للقضية تفجيرات البنوك وانهم طلبوا عدم الاعتداد باي أراء تطرح في شان موقفهم من المبادرة الا من خلال ما يصدر عنهم من بيانات تُتلى في المحكمة او ما يصدر عن الزيات نفسه من تصريحات. وقال الزيات ان القادة السجناء شددوا على ان المبادرة لا تعني الاستسلام وانما تهدف الى «البحث عن مخرج لحقن الدماء» وانهم يعتبرون ان الحديث عن اعلان التوبة امر غير مقبول على اساس ان مسالة التوبة «لم تحقق نجاحا في حل الازمة» وشددوا على ان اطلاقهم المبادرة لا يعني تخليهم عن الثوابت التي قام عليها تنظيما «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد».

ووجه القادة السجناء انتقادات الى المهندس صلاح هاشم احد مؤسسي «الجماعة الاسلامية» الذي اصدر بيانا اعلن فيه تاييده المبادرة الا انه طالب اعضاء «الجماعات الاسلامية» القاء السلاح واعلان التوبة واعتبروا أن هاشم «خاض في موضوعات لا يحق له الخوض فيها واغرق نفسه في تفاصيل قد يؤدي تناولها الى افشال المبادرة من دون قصد».

على صعيد آخر، اعلنت هيئة الدفاع عن الموقوفين من معارضي قانون الايجارات الزراعية الجديد امس ان سلطات التحقيق قررت تمديد حبس القيادي الناصري حمدين صباحي وقياديي التجمع محمد عبده وحمدي هيكل ومحمد فياض لمدة خمسة واربعين يوماً. وكانت اجهزة الامن اوقفتهم قبل شهرين واتهمتهم بـ«تحريض الفلاحين على معارضة قانون الايجارات الزراعية واستخدام الارهاب وسيلة لاثارة البلبلة».

واكد الامين العام المساعد لحزب العمل المعارض السيد عبدالحميد بركات استمرار امين فلاحي الحزب المهندس محسن هاشم الموقوف حالياً، في الاضراب عن الطعام الذي بداه الثلثاء الماضي، وقال لـ «الحياة» أن «الحزب تقدم بمذكرة الى النائب العام طالبه بالتحقيق في اسباب هذا الاضراب الذي دخل امس يومه الخامس». واوضح ان هاشم اضرب عن الطعام احتجاجا على «رفض ادارة السجن تنفيذ قرار النيابة احالته على المستشفى إثر إصابته بمرض الانزلاق الغضروفي».



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٠/٨/١٩٩٧

٤ السادات ومبارك بين المهادنة والمواجهة للحركات الإسلامية :

الحوار مع جماعات العنف محكوم عليه بالفشل

تؤكد الأحداث المتلاحقة أن الهدف الأول الذى وضعه الرئيس حسنى مبارك نصب عينيه لحظة توليه الحكم هو خلق قاعدة عريضة من « الأجماع القومى » تضم كافة التيارات والقوى السياسية المعتدلة فى مواجهة القوى الإسلامية المتشددة التى شكلت التحدى الرئيسى أمام النظام منذ اغتيال الرئيس السابق أنور السادات .



مبارك



السادات



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٧/٨/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ لماذا لم يقتنع التيار الإسلامى بالعمل فى البرلمان ؟

■ كيف تحالف الوفد مع الإخوان ثم تحول الإخوان إلى حزب العمل ؟

■ بعد فشل محاولات الاغتيال وقعت جماعات العنف فى مأزق.

وفى إطار هذه السياسة تحددت استراتيجية الرئيس مبارك فى التعامل مع المعارضة الإسلامية استنادًا إلى مقوّمين أساسيين : الأول ، هو إحداث نوع من التوازن بين المعارضة العلمانية التى - تم تحجيمها فى عهد السادات - والمعارضة الإسلامية . والثانى ، هو التفرقة داخل المعارضة الإسلامية من جناحيها المعتدل (الإخوان المسلمون) ، والعنيف (الجماعات الإسلامية) .

واليوم نتوقف عند المحطة الأخيرة من عرضنا للدراسة التى قامت بها د . هالة مصطفى تحت عنوان (الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة فى عهدى السادات ومبارك) .. لنرى كيف تحددت استراتيجية النظام فى مواجهة المعارضة الإسلامية فى عهد الرئيس مبارك .

فقد تمثلت الترجمة العملية لهذه الاستراتيجية بالنسبة للمستوى الأول وهو إحداث التوازن بين حزب الوفد ذى الطابع (العلمانى) للأغلبية البرلمانية المعارضة فى انتخابات ١٩٨٤ بعد تحالفه مع الإخوان المسلمين. أما على المستوى الآخر- وهو التفرقة داخل المعارضة الإسلامية - فقد تبدى فى السماح للإخوان بالانخراط فى العملية السياسية مع عدم اعطائهم حق التنظيم السياسى المستقل كحزب ، أو إعادة الشرعية لهم كجمعية دينية . وإفساح المجال لهم لحرية التعبير إعلاميا ..

وربما كان الهدف من هذه الاستراتيجية هو تهميش الجناح الآخر متمثلا فى جماعات العنف التى رفضت الاعتراف بشرعية النظام والحاكم .

وقد حققت هذه الاستراتيجية بعض النجاح فى احتواء المعارضة الإسلامية خلال السنوات الأولى لحكم الرئيس مبارك .. غير أنها أثبتت محدوديتها فى المرحلة اللاحقة . من خلال الفشل فى إحداث توازن بين المعارضة العلمانية والإسلامية ، حيث أن تحالف الوفد مع الإخوان لم يؤد إلى استيعاب الإسلاميين بل أدى ، على العكس ، إلى تراجع القوى العلمانية مقابل صعود القوى الإسلامية ، وهو الأمر الذى برز بشدة فى الانتخابات التالية عام ١٩٨٧ ، حيث تزعم الإخوان المعارضة السياسية بتحالفهم مع حزبى العمل والأحرار تحت اسم (التحالف الإسلامى) وشكلوا أكبر كتلة برلمانية معارضة فى ذلك الوقت .

يضاف إلى ذلك ملمح آخر هو عودة العنف السياسى منذ عام ١٩٨٥ ، وتزايد نشاط الجماعات الإسلامية .

.. وملمح ثالث ، هو نجاح الحركة الإسلامية فى الثمانينات ليس فقط فى اختراق الأحزاب السياسية ، وانما فى التغلغل داخل الكثير من مؤسسات المجتمع المدنى ، مثل النقابات المهنية والاتحادات الطلابية والجمعيات الأهلية .. فضلا عن تزايد نشاطهم الاقتصادى والاجتماعى .

وقد مارس الإخوان دور المعارض من خلال قناتين ، الأولى هى القناة الحزبية ، والثانية هى القناة البرلمانية . وقد حرص الإخوان رغم قبولهم بمبدأ التحالفات السياسية على تمييز أنفسهم عن باقى الأحزاب والقوى السياسية التى تحالفوا معها . وبدا ذلك خلال الحملات الانتخابية ، حيث أبقى الإخوان على تمايز مرشحيهم أثناء الانتخابات . وأصدروا منشوراتهم الخاصة بالدعاية الانتخابية فى ١٩٨٧ تحت اسم الإسلاميون على قائمة



محمود سعد العوضى

حزب العمل، أو «جبهة الإخوان المسلمين وحزب العمل» وهو نفس المسلك الذى سلكه الإخوان إبان تحالفهم مع حزب الوفد عام ١٩٨٤ . بمعنى أن أى تعاون مع هذه الأحزاب لأسباب سياسية لابد أن يخدم فى النهاية المبادئ الأساسية للجماعة .

ويمكن تلخيص أهم الدلالات السياسية للانتخابات البرلمانية فى الثمانينات فى ثلاث دلالات رئيسية أولها ، ظهور التيار الإسلامى كقوة برلمانية . وثانيها ، تراجع القوى المدنية فى مواجهة القوى الإسلامية. وثالثها، استمرار هيمنة الحزب الحاكم على الحياة البرلمانية .

وقد سعى الإخوان داخل مجلس الشعب إلى ممارسة نوع من الضغط على النظام من أجل تحقيق مطالبهم السياسية فكما صرح أحد قياداتهم : « إن دخولنا مجلس الشعب لا يعنى رضاءنا عن الوضع الراهن ، ولكننا دخلنا المجلس بهدف تغيير هذا الوضع ولسيادة الشريعة الإسلامية .

وقد أعطى الإخوان اهتماما أساسيا من خلال أدائهم داخل البرلمان لموضوعى الحريات السياسية ، واقتراح لمشاريع قوانين تتعلق بالشريعة الإسلامية . كما دافعوا عن شركات توظيف الأموال التى كان من الممكن أن تمثل - من وجهة نظرهم - شكلا إسلاميا ملائما للمؤسسات الاقتصادية .

كل ذلك يوضح سلّم الأولويات الذى أتبعه الإخوان لتحديد استراتيجيتهم فى التعامل مع النظام والتى تقوم على الضغط عليه من خلال القنوات الرسمية مع تجنب حدوث صدام؛ يعرقل الأهداف المرحلية التى تعمل الإخوان على تحقيقها .

الدور البرلمانى

وقد سعى النظام - من جانبه - لاحتواء المعارضة الإسلامية المعتدلة الممثلة فى الإخوان من خلال الأداة القانونية وإعطائهم الضوء الأخضر لخوض الانتخابات البرلمانية . وقد حققت هذه السياسة نجاحا نسبيا فى الثمانينات، وإن لم تصل إلى درجة الاستيعاب الكامل لهم فى الحياة السياسية . واستمرت هذه السياسية فى الثمانينات خاصة بعد تولى الدكتور رفعت المحجوب رئاسة البرلمان عقب الانتخابات التشريعية التى جرت فى مايو ١٩٨٤ .

وعمدت الحكومة إلى تقديم بعض التنازلات فى الجوانب ، الأخلاقية والاجتماعية ، دون السياسية، (سحب كتاب ألف ليلة وليلة .. وقرار شركة مصر للطيران بمنع تقديم المشروبات الكحولية-٢٢مارس ١٩٨٤) .. إلا أن ذلك لم يؤد إلى تقليل الضغوط التى مارستها المعارضة فى البرلمان لتطبيق الشريعة . كما أنه لم يؤد إلى تقليص مساحة العنف التى يقوم بها التيار الآخر (محاولات اغتيال حسن أبو باشا والنبوى إسماعيل ، بعد انتخابات ١٩٨٧ !) كما استمر تصاعد العنف فى النصف الثانى من الثمانينات .

التيار .. والنقابات

وتعد النقابات المهنية من أبرز المؤسسات


رفعت المحجوب

التى شهدت وجودا متزايدا للتيار الإسلامى فيها منذ منتصف الثمانينات . وكانت أولى النقابات التى شهدت ظهور هذا التيار بداخلها هى نقابة الأطباء .. وامتدت الظاهرة إلى نقابة المهندسين .. وبدأت الظاهرة فى الاتساع مع بداية التسعينات .. مع ملاحظة غياب أو ضعف دور النقابات العمالية .. وعدم إقدام التيار الإسلامى على المنافسة على منصب النقيب رغبة فى تجنب أية أسباب للصدام أو المواجهة مع النظام .

وقد لجأ النظام إلى ممارسة نوع من الضغط لاحتواء المعارضة داخل النقابات المهنية خاصة من خلال منصب النقيب .

ومع بداية التسعينات طرأ تحول مهم على هذه السياسة ، حيث لجأ النظام إلى استخدام الأداة القانونية فى مواجهة التصاعد المستمر لقوى التيار الإسلامى فى النقابات .

الحركة الطلابية

وقد شهدت الثمانينات نموا للتيار الإسلامى داخل الحركة الطلابية بالجامعات ، وبدأ ذلك من خلال سيطرة ممثلى هذا التيار على مجالس اتحادات الطلبة عبر سنوات متتالية . وقد اتبع النظام السياسى فى مواجهة تزايد نفوذ القوى الإسلامية داخل الجامعات أكثر من سياسة لتحجيم هذه القوى ، تعتبر - فى واقع الأمر - امتدادا لسياسته فى مواجهة نشاط القوى المعارضة داخل الجامعات بوجه عام ، وإن بدت - منذ أواخر الثمانينات -تأخذ منحنى خاصا يرتبط بطبيعة تحدى القوى الإسلامية أساسا . وكانت القضية التقليدية محل الصراع ، قضية تغيير اللائحة الطلابية ، أى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات عام ١٩٧٦ ، والتى تم تعديلها فى عام ١٩٧٩ ،



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١١

وذلك في جانبها الخاص بالأنشطة الطلابية .

وقد زادت حدة المشكلة في السبعينات والثمانينات .. فخلال عقد واحد (١٩٧٤ - ١٩٨٤) تزايد عدد الخريجين بأكثر من الضعف وقد وقفت الابعاد الاجتماعية وراء الكثير من مظاهر التوتر والاضطرابات التي عانت منها الطبقة الوسطى في شرائحها المختلفة ، والتي شكل الطلبة أحد أعمدتها الرئيسية ، وأصبحت عنصرا رئيسيا من عناصر الضغط على النظام السياسي .

العنف وجماعاته

ومنذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بدأت تبرز أسماء جماعات جديدة قامت بأعمال العنف السياسي ، ورغم تعدد الأسماء فإنها تدور حول ثلاث جماعات : الجماعة الإسلامية - وتنظيم الجهاد ، وجماعة المسلمين ، أو التكفير والهجرة .

واتخذت ظاهرة العنف اتجاها متصاعدا منذ النصف الثاني من الثمانينات . إلا أن عودة ظهورها بشكل بارز يكشف عن استمرار أسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكامنة في المجتمع والتي شكلت أرضا ملائمة لتزايدها .

وشهدت الأعوام الأولى من التسعينات تصعيدا ملحوظا في الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التي قامت بها الجماعات الإسلامية ، والتي استهدفت شخصيات سياسية وعامة وكبار رجال الأمن على نحو يفوق ما شهده عقد الثمانينات . مثلما حدث للدكتور رفعت المحجوب في أكتوبر ١٩٩٠ . وفرج فودة ١٩٩٢ . وصفوت الشريف في أبريل ١٩٩٣ . واللواء حسن الألفي أغسطس ١٩٩٣ . ود . عاطف صدقي في ديسمبر ١٩٩٣ . بالإضافة إلى توجيه الضربات المباشرة للاقتصاد القومي .. والتفجير العشوائي ضد المواطنين . وكذلك حوادث العنف الطائفي المتمثلة في الاعتداء على الأقباط من أرواح وممتلكات وكنائس .

وقد اعتمدت سياسة النظام في مواجهة ظاهرة العنف على أساليب المواجهة المباشرة من خلال السياسة الأمنية ، واستخدام الأداة التشريعية والقانونية التي أسفرت عن إصدار عدد من القوانين لمواجهة الظاهرة .

وفي المقابل لجأت هذه السياسة إلى الأساليب غير المباشرة كنوع من الاحتواء لنفس الظاهرة . واعتمدت هذه الأساليب بشكل أساسي على دور المؤسسة الدينية ورجال الدين لمواجهة السلوك العنيف الذي انتهجته الجماعات الإسلامية في مواجهتها لكل من النظام والمجتمع .

وتراوحت سياسة النظام في مواجهة تصاعد العنف الذي تقوم به الجماعات الإسلامية بين المواجهة المباشرة ومحاولات الحوار ، وقد اتخذت المحاولات الأخيرة طابعا محدودا ، حيث قامت بها في الأساس الجهات الأمنية التي بادرت بفتح باب حوار مع بعض قيادات هذه الجماعات خاصة في المناطق الأكثر توترا ، والتي تشهد أعمال عنف متزايدة وتركزت في الغالب في صعيد مصر . وغلب على هذا الحوار معالجة بعض القضايا الجزئية . غير أن هذا الاتجاه لم يتخذ طابعا مستمرا وانما تم بشكل مرحلي يتوافق مع طبيعة التحدي الذي فرضته جماعات العنف صعودا وهبوطا.

واتخذ الحوار شكلا آخر تمثل في حملات التوعية الدينية . وظلت النتائج محدودة وتزايدت حدة الظاهرة منذ بداية التسعينات .

واتخذت المواجهة أشكالا مختلفة من العنف الرسمي . ولم يؤد اصدار قانون «الإرهاب» بدوره إلى مواجهة فعالة للظاهرة . وارتبط اللجوء إلى المحاكم العسكرية مرة أخرى بزيادة حدة العنف . كما شهدت السنوات الأولى من التسعينات زيادة في عدد الاعتقالات السياسية . واستمر النظام في الثمانينات في الاعتماد على المؤسسة الدينية كإحدى الركائز الأساسية في سياسته لاحتواء العنف التي تضطلع بها الجماعات الإسلامية .

ومن الأمور المؤكدة أن انخراط فئات من الأجيال الجديدة إلى الجماعات الإسلامية بما تشكله من مظهر للرفض والتمرد والعنف يرتبط بحالة الحرمان النسبي الذي تعاني منه هذه الفئات ذات الدخل المحدود أو دون الطبقة المتوسطة أو النازحة من الريف إلى المدن .

وهذه الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بصعود الدور السياسي للحركة الإسلامية كحركة معارضة في مصر تكشف عن أزمة التحول الديمقراطي التي بدأت بإقرار التعددية السياسية والحزبية في السبعينات ، وما صاحبها من ظهور المعارضة السياسية ذات الطابع الديني التي مثلتها هذه الحركة، والتي بدأت تمثل منذ عقد الثمانينات -وعلى اختلاف فصائلها وتياراتها - التحدي الرئيسي أمام الاستقرار السياسي والاجتماعي اللازم لتحقيق الديمقراطية . ورغم اختلاف وسائل وأساليب مواجهة السلطة لهذا التحدي فإن هذه الأساليب تدخل ضمن المعالجات الجزئية والسياسات قصيرة المدى .

فالتحدي الذي تمثله الحركة الإسلامية لا يقف عند مجرد كونها قوة معارضة سياسية لا تحظى بالمشروعية القانونية (حال الإخوان المسلمين) ، أو حركة رفض اجتماعي (جماعات العنف الإسلامية) ، إلا أنها تزيد على ذلك فيما تجسده من أزمة تتعلق بطبيعة المجتمع وبدرجة تطوره وبمدى تحديثه .



المصدر : الأهـــــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٧

بدء محاكمة المتهمين بمحاولة إحياء تنظيم الجهاد

تعقد المحكمة العسكرية العليا أولى جلساتها اليوم لمحاكمة المتهمين فى القضية ، والمتهم فيها ٨٤ شخصا، بقيادة عادل بيومى الشهير بالسودانى، والخاصة بمحاولة إحياء تنظيم الجهاد بقرية كرداسة، واستقطاب عناصر جديدة من القرى المجاورة لضمها للتنظيم بغرض القيام بعمليات إرهابية ضد الهيئات والمؤسسات وكبار الشخصيات بالدولة.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/ ٨/ ١٩٩٧

عقد صلح بين طرفى مذبحة العياط

كتب ـ محمد شومان:

بعد عشرة أيام من مذبحة العياط، التى راح ضحيتها ستة أشخاص عندما قام مدرس مختل عقليا بإطلاق النار عشوائيا على ثلاثة اشخاص، مما ادى إلى مصرعهم ، مما جعل مجموعة من أهالى المجنى عليهم يثأرون لقتل ضحاياهم ، فقاموا بقتل اثنين من اقارب المدرس المختل انتقاما لقتل اقاربهم ، حيث قام اللواء احمد همام مساعد الوزير لأمن الجيزة بعقد عدة جلسات صلح بين أقارب المدرس وأهالى المجنى عليهم حقنا للدماء، واسفرت جلسات الصلح عن عقد الصلح بين الأطراف المتنازعة.

وكان اللواء سيد فريد مدير الإدارة العامة لمباحث الجيزة والعميد عبدالوهاب خليل والعميد محمد القاضى والعقيد عصام عبد النعيم والعميد طه السيد قد قاموا بعقد جلسة صلح صباح امس بمقر ديوان مركز العياط حضره العديد من مختلف الأجهزة الشعبية والتنفيذية والمحلية بحضور الشيخ يوسف دراوة مدير إدارة الأوقاف بالعياط ، وأعضاء مجلس الشعب عن دائرة العياط، حيث تم الاجتماع مع طرفى الخصومة وقاموا بالاتفاق على عقد الصلح بينهم ، خاصة بعد أن تساوت نسبة الضحايا من الجانبين المتنازعين ، وتم تحرير عقد صلح مكتوبا بين الطرفين يقضى بالاتفاق على عدم تعرض كل منهما للآخر ومن يتعرض للآخر يقوم بدفع مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه كشرط جزائى عند نقض العقد، وقد تبادل الطرفان المصافحة والعناق بعد انتهاء اتفاقية الصلح وذهب كل منهم إلى منزل الآخر تعبيرا عن الرضاء بين الطرفين.



■ القاهرة - «الحياة» - فقدت جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة في مصر أمس واحداً من قادتها بوفاة الشيخ يحيى نعمت الله قطب.

وأفادت مصادر في الجماعة ان جهوداً تبذل للحصول على ترخيص باقامة عزاء في القاهرة بعد تشييع جثمان نعمت الله قطب أمس في شرق القاهرة.

واوضحت المصادر ان مرشد «الاخوان» السيد مصطفى مشهور نعى قطب ووصفه بانه «كان واحداً من ابرز رجال الحركة الاسلامية وبذل الكثير من اجل الدعوة».

ويعد قطب من الجيل الذي ينتمي اليه مشهور، وكذلك نائب المرشد العام للجماعة المستشار مامون الهضيبي، ولعب دوراً مهماً في تنمية النشاط الاقتصادي لـ «الاخوان» إذ شارك في تاسيس شركات بينها شركة لتوظيف الأموال.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٨/١٩٩٧

٨٤ من "الجهاد" متهمون بمحاولة قلب نظام الحكم في مصر

تأجيل بت قضية خان الخليلي

□ القاهرة - من محمد صلاح وعبدالحي محمد:

■ بدأت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة امس النظر في قضية "خان الخليلي" المتهم فيها ٨٤ من اعضاء "جماعة الجهاد" التي يقودها الدكتور ايمن الظواهري (مقيم خارج مصر). وتتضمن الاتهامات "الانضمام الى جماعة سرية تهدف الى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، وتقوم على افكار تكفير الحاكم والمجتمع، بالاضافة الى الاتفاق الجنائي على ارتكاب اعمال القتل والشروع فيه ووضع خطط لاغتيال مسؤولين ورجال امن وتفجير حي خان الخليلي السياحي".

واوضح رئيس المحكمة ان المتهمين الاول والثاني في القضية عادل عبدالمجيد عبدالباري واحمد النجار اللذين يحاكمان غيابياً، كلفا عناصر التنظيم الموجودين داخل البلاد "تنفيذ مخططات الجماعة وترويع الآمنين وضرب الاقتصاد القومي".

ونفى المتهمون ما ورد في لائحة الاتهام. واعلن المتهم محمد نصر وهو محام، ان المتهمين جميعاً خولوا الى المحامي منتصر الزيات التحدث باسمهم واثبات حضور المحامين من اعضاء هيئة الدفاع عنهم والاتصال بالمتهمين وعرض طلباتهم على هيئة المحكمة. وطلب الزيات من المحكمة احالة عدد من المتهمين على الطب الشرعي "لتعرضهم للتعذيب". وامر القاضي باخراج ثلاثة متهمين من قفص الاتهام ومناظرتهم وهم محمود سلام عبدالمقصود وامين عبداللطيف وكمال حسين، وثبت وجود اصابات في جسمي الاول والثاني. وقررت المحكمة احالة ٥ متهمين آخرين على الطب الشرعي لكشف سبب اصابتهما. وطلب المحامي علي اسماعيل نقل المتهمين من سجن العقرب حيث يتعرضون "للاعتداء بصورة يومية". واصدرت المحكمة قراراً بتكليف النيابة العسكرية تفقد السجن ووضع تقرير عن اوضاعه. وقررت المحكمة تأجيل النظر في القضية الى جلسة تعقد في ٣١ الجاري لاتاحة الفرصة امام هيئة الدفاع الحصول على ملفات القضية ودراستها.

قانون الايجارات

على صعيد قضية قانون الايجارات الزراعية الجديد في مصر، نشبت ازمة تعد سابقة بين سلطات التحقيق وهيئة الدفاع عن الموقوفين من معارضي القانون. واعلنت الهيئة عزمها على اتخاذ اجراءات قانونية "للطعن في استمرار توقيف القياديين الاربعة في حزبي التجمع والناصري المعتقلين منذ شهرين بعد تجديد حبسهم لمدة ٤٥ يوماً".

ودعا اعضاء هيئة الدفاع الاحزاب والقوى السياسية، ومنظمات حقوق الانسان الى مساندتهم "في مواجهة الاجراءات غير القانونية التي تعرض لها المحامون خلال دفاعهم عن القيادي الناصري حمدين صباحي وزملائه قياديي التجمع محمد عبده وحمدي هيكل ومحمد فياض". وطالبوا بالتحقيق في اجراءات حبسهم التي اعتبروها "باطلة". وكان اعضاء هيئة الدفاع، وعددهم ٣٠ محامياً ينتمون الى اتجاهات سياسية مختلفة، عقدوا مؤتمراً اول من امس في مقر مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان. واعلنوا ان "جلسة تجديد حبس المتهمين افتقدت الشرعية إذ لم يحضرها المحامون".

٠٠٠١٤٣٠



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٨

وزير الداخلية فى اجتماع مع كبار مسئولى الأمن:

مرحلة جديدة لمواجهة الجماعات التى تروج وتحرض على الإرهاب

حسن معاملة الجماهير ومتابعة شكاواهم ضمن سياسة «الباب المفتوح»

أكد السيد حسن الألفى وزير الداخلية، أن جهاز الأمن ينفذ مرحلة جديدة من المواجهة التى تحاول فيها العناصر والجماعات المحظورة. والتى دابت على الترويج للارهاب والتحريض عليه والدفاع عن مرتكبى جرائمه، وهى مرحلة تتطلب مزيدا من الفاعلية والتواصل مع المواطنين، وطالب بضرورة توعية رجال الشرطة فى مختلف المواقع لحسن معاملة الجماهير، ومتابعة الشكاوى فى أطار سياسة «الباب المفتوح» التى تنتهجها الوزارة، باعتبار ذلك أحد أهم المحاور التى يرتكز عليها الأداء الأمنى .

وطالب الوزير فى الاجتماع الذى عقده مع كبار مساعديه ومديرى الأمن والمصالح أمس ـ مسئولى الأمن بعقد لقاءات دورية مع مرءوسيهم، فى مختلف المواقع لتقويم الأداء بصفة مستمرة، ووضع التصورات والخطط لمواجهة المستجدات على الساحة فى اطار سياسة المنع وتخفيف متابعة الجريمة، والتصدى لمرتكبيها وتناول السيد حسن الألفى. الجهود التى بذلت لمواجهة ظاهرة استخدام العنف، مؤكدا عدم التهاون مع تلك الممارسات التى تشوه الوجه الحضارى للوطن.

وشدد الألفى على عدم التهاون فى تنفيذ قرارات الإزالة التى تصدرها جهات الادارة وأحكام القضاء الواجبه التنفيذ بوصفها تعبيرا عمليا عن هيبة القانون والدولة، وفضلا عن كونها إختصاصا أصيلا لجهاز الأمن. وصرح السيد حسن الألفى ، بأن هذا الاجتماع جاء فى أعقاب حركة الشرطة الأخيرة، وهو جزء من سياسة اللقاءات الدورية. التى تعقد مع جميع المستويات الاشرافية باجهزة الامن المختلفة.



المصدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٨/١٩٩٧

فى أكبر عملية لجهاز أمن الدولة

مقتل ١٣ إرهابيا والقبض على ١٠٠ بالمنيا

المتهمون نفذوا حوادث فندق «أوروبا» وكنيسة «أبو قرقاص»

صرحت مصادر أمنية بان جهاز مباحث امن الدولة قام فى اكبر عملية لجهاز امن الدولة خلال ايام، بتوجيه ضربات استهدفت قيادات وكوادر تنظيم الجماعة الإسلامية بالمنيا. وعلم احمد موسى مندوب «الاهرام» ان هذه الضربات اسفرت عن مقتل ١٣ إرهابيا، وضبط ١٠٠ اخرين، منهم المنفذون لحوادث فندق اوروبا بالهرم، وكنيسة مار جرجس بـ «ابو قرقاص»، وعدد من البنوك والقطارات السياحية، واقتحام منازل المواطنين بمراكز وقرى المنيا، وقتل الابرياء منهم، والهجوم على عدة منشآت وأهداف أمنية. وعلم المندوب ان هذه العمليات التى تابعها السيد حسن الالفى وزير الداخلية أولا بأول، استهدفت أبرز قيادات وكوادر المجموعات المسلحة، ومنهم إسماعيل كدواني، وعاطف رجب، ومحمد سلامة عبدالنبى، ومرزوق مختار حسين، وعثر داخل الأوكار التنظيمية على ١٧ قطعة سلاح آلى، و٥ مسدسات، وكميات ضخمة من الذخيرة. ومن جهة أخرى أشاد السيد حسن الألفى وزير الداخلية - فى اجتماع عقده أمس مع كبار مساعديه- بالإنجازات التى تحققت فى مواجهة عناصر الإرهاب والتى أدت إلى إنحسار العمليات ، مشيرا إلى مرحلة جديدة من المواجهة تحاول فيها العناصر والجماعات المحظورة الترويج للإرهاب والتحريض عليه والدفاع عن مرتكبيه.

تأجيل قضية إحياء تنظيم الجهاد «بكرداسة» إلى ٣١ أغسطس

كتب ـ جميل عفيفى:

وسط إجراءات امن مشددة وحشد كبير من رجال الصحافة والاعلام العرب والاجانب بدات المحكمة العسكرية العليا أمس نظر قضية إحياء تنظيم الجهاد المتهم فيها ٨٤ شخصا تأكد القاضي في بداية الجلسة من وجود جميع المتهمين باستثناء الاول والثانى الهاربين ،كما سال المتهمين عما اذا كانت لديهم اية شكاوى او طلبات فاعلن المتهمون رغبتهم في الحاقهم بأحد السجون العسكرية غير ان رئيس المحكمة رفض نظرا للعدد الكبير من المتهمين في القضية ثم أمر رئيس المحكمة بإحالة بعض المتهمين للطب الشرعى بناء على طلب الدفاع وأجرى مناظرة لثلاثة متهمين لبيان مابهم من اصابات بسبب التعذيب ـ على حد قولهم مع تأجيل المحاكمة لجلسة ٣١ اغسطس الحالى.

وتلا قرار الاتهام الذى جاء فيه انه خلال الفترة من عام ١٩٨٩ ومابعدها انضم المتهمون من الاول الى الثانى والسبعين الى جماعة اسست على خلاف احكام القانون وتولى المتهمون من الاول حتى الحادى عشر القيادة فيها الغرض منها الدعوة الى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة اعمالها والإضرار بالسلام الاجتماعى وكانت هذه الجماعة تستخدم الارهاب لتحقيق اغراضها بأن وضعوا انفسهم تحت امره فى هذه الجماعة وتولى المتهمان الهاربان بالخارج الاول والثانى مسئولية التنسيق والاعداد واصدار التكليفات لعناصر الجماعة بالداخل.

وتولى الثالث مسئولية الجناح العسكرى فيها ،كما تولى المتهمون من الرابع حتى السادس جناح الدعوة لفكر واهداف الجماعة ،وتولى المتهمون من السابع الى الحادى عشر مسئولية الاشراف على عناصر الجماعة والتى تدعو الى التمرد على نظام الحكم القائم واباحة الخروج عليه وقتاله والخروج على قوانين البلاد ،كما اشتركوا فى اتفاق جنائى تداخل المتهمون من الاول الى الحادى عشر فى ادارة حركته لارتكاب جنايات القتل العمد وحيازة الاسلحة والذخائر والمتفجرات واستعمالها فى نشاط يخل بالامن العام.

وفى نهاية الجلسة اعلن رئيس المحكمة تاجيلها ليوم ٣١ اغسطس الحالى لمنح الدفاع مهلة للاطلاع على الملفات ،كما أمر بعرض المتهم رزق السيد على الطب الشرعى وإعلان المقدم على اسماعيل بأمن الدولة لسماع شهادته في الجلسة القادمة.


المتهمون فى قضية تنظيم كرداسة داخل قفص الاتهام قبل بداية جلسة محاكمتهم [تصوير: تونى فارس]



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨/٨/١٩٩٧

خلال ضربات حاسمة   مقتل ١٣ إرهابيا وضبط ١٠٠ بينهم منفذى الهجمات على فندق أوروبا وكنيسة مارى جرجس

فى عمليات متتابعة بالمنيا   إجهاض مخططات جديدة كانت تستهدف مسئولين بارزين ومؤسسات إعلامية وسفارات

متابعة:
أحمد موسى

مبادرة وقف العنف جاءت بعد قطع خطوط التمويل بين الإرهابيين فى الداخل والخارج

فى سلسلة من عملياته المهمة فى الفترة الأخيرة، نفذ جهاز مباحث أمن الدولة بوزارة الداخلية، ضربات قاصمة إستهدفت الكوادر الهاربة من منفذى أضخم عملية ضد السائحين اليونانيين امام فندق أوروبا فى شهر ابريل ٩٦، مما أدى إلى مقتل ١٨ سائحا، وامتدت العمليات للمجموعة المنفذة للهجوم على كنيسة مارى جرجس فى شهر مارس الماضى ومقتل ١٢ قبطيا، والمشاركين فى حوادث الاعتداء على ثلاثة قطارات سياحية وعدد من سيارات وأهداف الشرطة، وجاءت الحصيلة مقتل ١٣ إرهابيا بارزا والقبض على ١٠٠ أدلوا باعترافات كاملة أمام النيابة العامة، وكشفت الضربات عن مخازن الأسلحة والذخائر التى كانت بحوزة المتهمين والتى اعدوها لعمليات جديدة، كانت تستهدف شخصيات ومنشآت وسفارات وكبارى» حيوية ومؤسسات إعلامية.

وتحققت المتابعات الأمنية، من خلال استراتيجية ينفذها السيد حسن الألفى وزير الداخلية، والتى تهدف إلى العمل الأمنى المدروس، وتابع وزير الداخلية النجاحات التى حققها رجاله فى قطاع امن الدولة، والذين توصلوا إلى الهاربين، ومن حاولوا إعادة صفوفهم لارتكاب حوادث جديدة، واتسمت الضربات بالشكل الفنى المدروس من خلال العمليات المتعاقبة على اوكار الهاربين فى الجبال والمغارات بشرق وغرب المنيا، وتعد أنشط العمليات التى نفذت بطريقة «الدوامة»، وعلم مندوب «الأهرام» أن الضربات شملت مقتل ١٣ هاربا من ابرزهم اسماعيل كدوانى - ابن عم القيادى الهارب فريد كدوانى، ومحمد عبدالرحيم ومحمد سلامة عبدالنبى ومرزوق مختار حسين وحسن محمد عبدالباقى وإيهاب أبو غنيمة وعاطف رجب، والقبض على بقية اعضاء نواة التحرك الجديدة، وكشفت اعترافات المتهمين عن تحديد أدوار منفذى الهجوم على فندق أوروبا ومحاولة تهريبهم الى خارج البلاد بجوازات مزورة، وفشلهم فى الهروب لاحكام الرقابة الأمنية، وشملت المضبوطات كميات ضخمة من الاسلحة والذخائر وأرشيفا يحوى صور مجموعة تنظيمية وعدد الاسلحة والعناصر التى فقدتها الجماعة ووثائق وخرائط كروكية وصورا لأهداف كان يجرى الاستعداد لتنفيذها، واستهدفت اقتحام مؤسسات اعلامية وفنادق وسفارات أجنبية وعددا من الكبارى الحيوية واغتيال بعض المسئولين الحاليين فى وزارات مهمة والقيادات التنفيذية، وشملت الضربات المنفذين للهجوم على كنيسة مارى جرجس بأبو قرقاص ومقر عمودية أبو رمانة، ونقطة شرطة بأبو قرقاص وبنك قرية أتليدم وحوادث الهجوم على القطارات السياحية..

الارهابيون يسلمون اسلحتهم

وقد دفعت الضربات الأمنية التى نفذها رجال أمن الدولة لجوء الجماعات الى اطلاق مبادرة وقف العنف، بعد قطع السبل أمامهم بين الداخل والخارج وخلف أسوار السجون، ومازال الجهاز يواصل عملياته دون التفات للمبادرة حتى ظهور النيات الحسنة. وحدها الأدنى تسليم الارهابيين الهاربين بأسلحتهم، وجاء رفض قيادات الخارج نتيجة لحصولهم على أموال من الدول ومن اسامة بن لادن، واقامتهم فى أوروبا وحصولهم على اللجوء السياسى، وبالتالى فمسألة الموافقة على المبادرة ليست فى مصلحتهم، كما انها جاءت بعد كشف تنظيم جمال ابو رواش، والذى كان بعض أفراده يتولون الاتصال بين الداخل والخارج، ونقل الأموال وتوزيعها على الهاربين، ويتوقع جهاز الأمن وقوع عمليات طالما لم يسلم

٤٦٤ / ...



الهاربون انفسهم باسلحتهم.

مصالح قيادات الخارج

وكشفت مصادر معنية عن أن مبادرة وقف العنف لم تات من فراغ، بل بسبب التضحيات التى اداها رجال الشرطة، وبعد ان فقدت الجماعات قاعدتها فى الشارع، وحقق الامن انتصارات حاسمة وفى صمت، ولم يتم الكشف عن تفاصيل العمليات، ومما يدفع إلى الشك رفض قيادات الخارج تصريحات صلاح هاشم أحد مؤسسى الجماعة وابرز القيادات المعتدلة، والتى طالب فيها بالقاء السلاح بدون شروط، مما دفعهم إلى تكليف منتصر الزيات عضو هيئة الدفاع عنهم، بالادلاء بالتصريحات حول المبادرة دون غيره، ويحق لجهاز الأمن أن يتشكك فى النيات، ويلزم الطمانينة تعبير قيادات الخارج عن أنفسهم والاتفاق الكامل على المبادرة سواء فى الداخل والخارج كما أدان العمليات ضد العناصر والقيادات فى الداخل والخارج لجميع التنظيمات الإرهابية إلى اطلاق هذه المبادرة، ونجح جهاز أمن الدولة فى قطع كل خطوط التمويل وشل حركة العمل التنظيمى بالكامل، وامتدت العمليات ايضا لمن يوجدون فى الخارج فى متابعتهم.



بعد إلغاء لجنة الحكماء..

شكوك أمريكية فى موافقة «عمر عبدالرحمن» على بيان الزمر

كتب عبدالفتاح عبدالمنعم

راقب بعض المسئولين داخل مكتب التحقيقات الفيدرالية بالقاهرة التطورات الأخيرة داخل «الجماعة الإسلامية» وأنه يتم الآن إعداد تقرير كامل عن بيان الجماعة الأخير وردود الأفعال الداخلية حوله.. ويقوم المكتب بإجراء اتصالات مباشرة مع المقر الرئيسى بالولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة مدى جدية موافقة الدكتور عمر على بيان وقف العنف، الذى يتشكك البعض بأنه قد أصدره، بوصفه من أوائل الداعين لاستعمال العنف ضد الحكومة والسائحين الأجانب..

وأشار تقرير المكتب الفيدرالى بالقاهرة إلى أن الاتجاه السائد الآن داخل الحكومة المصرية عدم التعامل المباشر مع قادة السجن وأى لجنة يتم تشكيلها وأن وزارة الداخلية مصممة على استمرار تصفية كل العناصر الإرهابية وملاحقتهم فى الداخل والخارج.. وهذا ما دفع اللواء حسن الألفى وزير الداخلية لإرسال وفد أمنى إلى باكستان وأفغانستان وبعض الدول الأوروبية لاستلام بعض العناصر الإرهابية الهاربة وعلى رأسهم مصطفى حمزة وياسر سرى.. بعد صدور أحكام ضدهم..

من ناحية أخرى تصاعدت ردود الأفعال الأمنية الخارجية على ماتردد حول إعادة إحياء لجنة الحكماء لإجراء وساطة حقيقية بين الحكومة وبعض قادة الجماعة الإسلامية عقب إعلان بيانهم الخاص بوقف العمليات المسلحة ضد النظام.

عمر عبد الرحمن

عبود الزمر

وعقب إعلان بيان عبود الزمر ورفاقه وتأييد الدكتور عمر عبدالرحمن له.. عاد الحديث بقوة لإعادة إحياء اللجنة والتى تشكلت عام ١٩٩٣ وتسببت فى الاطاحة باللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية السابق..

ورغم أن البعض نفى وجود اللجنة بالشكل الذى كانت عليه عام ٩٣ وهذا ماأكده منتصر الزيات أحد أبرز هيئة الدفاع لقيادات الجماعة حيث قال.. إنه تم الغاء اللجنة و استبعاد فكرة احيائها وأنه سيعتمد هذه المرة على الجهود الفردية لاقناع بعض العلماء والمشايخ والسياسيين من جميع الاتجاهات لدعم المبادرة خاصة وأن بيان وقف العنف صدر بالفعل وهو ما كانت تريده اللجنة عام ١٩٩٣..

وبعيدا عن تصريحات الزيات فإن مصادر أمنية أكدت وجود هذه اللجنة إلا أنها فشلت فى اقناع عدد من الرموز الدينية التى كانت مشاركة فى اللجنة الأولى للانضمام للجنة الجديدة حيث اعتذر كل من الشيخ سيد طنطاوى والشيخ متولى الشعراوى دون ذكر الأسباب.. بالإضافة لوفاة الشيخ محمد الغزالى ولذا طرح البعض فكرة الجهود الفردية والتى لن تسفر عن شيء بسبب موقف الحكومة وإن كان الجميع يفسر موقف الحكومة المتصلب تجاه كل هذه البيانات والأفكار بشعورها بأنها فى موقف أفضل كثيرا مقارنة بظروف عام ١٩٩٣.

البحث عن مخرج «شرعي» من دائرة العنف في مصر

جدة – جمال خاشقجي

«من المعلوم ضرورة ان النظام المصري نظام كفر يحكم بغير ما انزل الله... ان الجماعة (الاسلامية) قد تبنت وجوب منابذة الحاكم اي مقاتلته بالسلاح»... هذه الخواطر الخطيرة تتردد حالياً في ذهن الشاب المصري ياسر توفيق السري الذي انشغل مدة في «منابذة الحكم» وحكم عليه بالسجن فرحل الى بريطانيا حيث حصل على اللجوء السياسي هناك.

يتساءل السري الآن «ماذا حدث يا ترى؟» وهو يتابع اخبار مبادرة وقف العنف التي اعلنها القادة التاريخيون لـ «الجماعة الاسلامية» في مصر التي كانت اعلنت نفسها سابقاً انها «الجماعة الشرعية المتمسكة بالكتاب والسنة على نهج اهل السنة والجماعة والسلف الصالح، وان الحكومة كافرة ومن يقف معها جندياً كان او صحافياً فهو كافر مستباح دمه وماله وان لا حل مع الكفار غير الجهاد واسنة الرماح. ليس هذه فحسب، بل ان افراد الجماعة مكلفون ومامورون شرعاً بالقيام بواجب الجهاد»...

هذا المأزق الشرعي الذي وجد ياسر السري نفسه فيه ومعه كثير من اتباع هذه التيارات التي ظهرت اوائل الثمانينات وخلطت بين افكار الاسلام السياسي الساعي الى انشاء حكم او دولة اسلامية والافكار السلفية التقليدية فرفضت العمل السياسي والنقابي والديموقراطية، وجعلت هذا كله كفراً او ضلالاً وانحرافاً عن نهج السلف. وازدادت حيرة هؤلاء عندما اعلن الشيخ عمر عبدالرحمن المحكوم عليه بالسجن المؤبد في الولايات المتحدة في بيان مفصل تاييده مبادرة وقف العنف. فالشيخ عمر اكبر فقهاء «الجماعة الاسلامية» ومرجعيتهم الشرعية الكبرى، واتهم بانه صاحب الفتاوى التي اغتيل بموجبها الرئيس انور السادات وفتاوى قتال رجال الشرطة وضرب السياحة... وعبر السري عن حيرته في رسالة وزعها بعنوان «وقف العمليات الجهادية؟ تساؤلات شرعية»، دعا فيها الى ضرورة اصدار حكم شرعي في المسألة وليس مجرد راي سياسي وفقاً للعقلية السلفية التقليدية بان الامر بجهاد الكفار حكم شرعي – تكليفي – وان الاحكام التكليفية، اي التي يُلزم المرء بفعلها او تركها، تستدعي دليلاً من الكتاب والسنة». واكد انه «لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يترك واجباً بغير رخصة شرعية او لعدم قدرة».

وفي حوار مع «الوسط» ابدى السري الذي يرأس في لندن «المرصد الاسلامي»، وهو مركز اعلامي يعبر عن وجهة نظر «الجماعة الاسلامية» والتيارات القريبة منها، تحفظاً عن مبادرة وقف العنف. وقال: «النظام لم يتغير ولم يبدل في قوانينه واحكامه (...) كما انه لم يقدم في المقابل اي شيء فلم يخل سبيل الوف المعتقلين على ذمة قانون الطوارئ ولم يسمح بالحرية في العمل السياسي، والدعوة الى وقف العنف جاءت بلا مقابل فما فائدتها؟».

غير أن مصادر عدة تؤكد ان الوضع الصعب الذي يعيشه افراد «الجماعة» وتنظيم «الجهاد» في مصر ووجود معتقلين كثيرين في السجون واقتناع كثيرين منهم بان العنف السياسي لم يقربهم من مقاصدهم، ستدفع قادة الخارج الى قبول المبادرة التي تتسع تدريجاً دائرة القبول بها في الداخل.

وكشفت مصادر مقربة من «الجماعة الاسلامية» في مصر وجود اتصالات مع قادة الخارج، وابرزهم محمد شوقي الاسلامبولي (شقيق خالد الاسلامبولي منفذ عملية اغتيال السادات) ورفاقي احمد طه واسامة رشدي ومصطفى حمزة. وتوقعت قبول هؤلاء بالمبادرة خصوصاً بعد توافر «الغطاء الشرعي» في بيان الشيخ عمر عبدالرحمن.



المصدر : الـــوســـــط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٨/ ٨/ ١٩٩٧

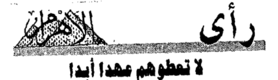
هذا الجدل «الشرعي» يناقشه الدكتور كمال الهلباوي الناطق السابق في الغرب باسم «الاخوان المسلمين» الذين اختلفوا مع «الجماعة» وتنظيمات «الجهاد» على استخدام العنف، ولم يسلم بعضهم من اجراءات الحكومة. وقال لـ «الوسط»، «فكر الجماعة الاسلامية والتنظيمات الجهادية الاخرى قام على خطا وبالتالي كل ما بني عليه فهو خطا». وراى «ان هؤلاء الشباب اخطاوا في تكفير الحكام واطلاق بقية احكام المنابذة والجهاد عليهم». واشار الى راي «الاخوان» وهو «ان هناك فرقاً بين التكفير الكلي الاعتقادي، ووقوع بعض الحكام والحكومات تحت طائلة بعض الآيات التي تكفر من لا يحكم بما انزل الله وهو تكفير لا يعني الخروج من الملة».

وبالتالي يرى الهلباوي «ان لا داعي لتردد بعض قيادات هذه التيارات في الاستجابة لنداء وقف العنف لانه لم يكن ينبغي عليهم اللجوء الى العنف ابتداء، وان وقف الفساد والانحراف لا يوقفه العنف وانما الدعوة الصابرة والتربية».



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٨



لا تعطوهم عهدا أبدا

الإعلانات المتكررة من جانب بعض قيادات جماعات الإرهاب عن وقف عمليات العنف فى مصر، يجب الا تدفعنا إلى التراخى أو التواكل أمام هذا الداء الوبيل.. ومجرد صدور هذه الإعلانات هنا وهناك يجب الا يعنى أن الإرهابيين صاروا أصحاب حق سياسى، أو أن صورتهم يمكن أن تصبح طيبة.

جـرائم الإرهاب وأخطاؤه وخطاياه فى حق الوطن والمواطنين لا تنسى، ولا يمحوها الزمن، ولا يبددها كلام يقال من وراء القضبان او من امامها. فدماء الأبرياء من المواطنين ورجال الشرطة سوف تظل تغلى إلى ان يختفى الإرهاب وتزول قواعده المادية والثقافية من جميع انحاء البلاد.

وكلمات قادة الإرهاب التى غلفوها بحكاية حشد الطاقات فى مواجهة إسرائيل، لا تعنى صدقا من جانبهم أو عهدا يؤتمنون عليه مادام الرجل - اى رجل - يدبر بليل ويقتل رجال الامن والمواطنين فى الظلام أو فى رائعة النهار.

الحلال - فى هذا الأمر بين والحرام بين. الحلال الموجود فى بلادنا هو دخول العمل السياسى بأقصى ما يستطيع المرء من قوة وتحت لافتة اى حزب من الأحزاب الأربعة عشر القائمة، أو بإنشاء أو محاولة إنشاء حزب جديد، هذا هو الحلال الذى هجره هؤلاء الشبان الممتلئون بالطاقة والقدرة على العطاء. لقد كان أجدر بهم ان يشقوا طريق العمل السياسى، وأن يكونوا لبنات صالحة فى بنائنا الديمقراطى الذى يحتاج بحق إلى عزم الشباب.

والحرام - كل الحرام - إيذاء الوطن والمواطن، ولو بكلمة باطلة. فما بالك بإعلان الحرب على هذا البلد الآمن.. بكلمات الله فى كتابه الكريم: «ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين».



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٨/١٩٩٧

الألفي يرفع دعوى ضد صحيفة إسلامية

شيخ الأزهر يعلن «موت» الارهاب في مصر
تباين في مواقف قادة التطرف حيال الدولة

أعلن شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي السبت ان الارهاب في مصر في «طريقه الى الزوال» بينما رفض أحد زعماء الجماعة الاسلامية في المنفى الهدنة مع الحكومة التي دعا اليها احد قادة الجماعة المسجونين.

وفي حين تقدم وزير الداخلية اللواء حسن الألفي بشكوى ضد صحيفة «الشعب» الاسلامية، يمثل ٨٥ إسلامياً امام المحكمة العسكرية متهمين بالتخطيط لتفجير سوق الخليلي.

اوضح شيخ الأزهر «اقول بكل صدق وبكل أمانة ان الارهاب والتطرف بالنسبة لمصر في طريقهما للموت ان لم يكونا قد ماتا فعلاً».

وهنأ نفسه لتراجع الارهاب وقال «نحن نعيش الآن في مصر في أمان وسلام وفي اطمئنان بفضل الله عز وجل أولاً وبالطريقة الحكيمة التي تسير عليها الدولة بقيادة الرئيس حسني مبارك».

وأضاف امام مراسلي الصحافة الاجنبية في مصر ان «الارهاب يعني الرعب والظلم والعدوان وقتل الأبرياء والخراب والدمار (..) ولا علاقة للديانات السماوية الثلاث (الإسلام والمسيحية واليهودية) بكل هذا».

في المقابل، رفض احد زعماء الجماعة الاسلامية رياض السري الذي يعيش في المنفى المبادرة التي دعا اليها زعماء الجماعة في السجن والقاضية بنبذ الارهاب والتخلي عن العنف. وقال «انا مع المبادرة ووقف العمل في اطار حل شامل وعادل».

وكان الزعماء الستة اصدروا في تموز (يوليو) نداء من السجن حيث يقضون عقوبة المؤبد عن دورهم في اغتيال الرئيس الراحل انور السادات عام ١٩٨١ ناشدوا فيه اتباعهم وقف اعمال العنف واصدار بيانات تحرض على العنف ضد الحكومة. ولاقت الدعوة تأييداً بين الزعماء المتشددين المسجونين كما رحب بها وزير الداخلية حسن الألفي. ولكن الزعماء الذين يعيشون في المنفى اعربوا عن شكهم قائلين انهم سيواصلون نضالهم المسلح.

وقال السري «بالنسبة لنا يوجد شيء غامض في الموضوع وتوجد علامات استفهام كثيرة».

في غضون ذلك، نقلت صحيفة «الأهرام» عن صلاح هاشم الذي وصفته بأنه احد مؤسسي الجماعة الاسلامية وعضو الشورى دعوته جميع المتشددين الى إلقاء السلاح بدون شروط مسبقة.

وقال أمير الجماعة في محافظة سوهاج «غير مطلوب على الاطلاق وضع الشروط. فلسنا في حاجة الى هز هيبة الدولة وهي مسألة مرفوضة تماماً».

وأضاف «لنبحث عن التنمية والاستثمار ونضع ايدينا في يد الدولة. لنعط المزيد من الفرص للهاربين في الزراعات والجبال لإعادة الامور الى نصابها ويلقون سلاحهم ويسلمون انفسهم».

وقال احد الزعماء الاسلاميين الذي رفض نشر اسمه «بعض الناس الذين يعملون في مصر عميل مزدوج.. يتعامل مع النظام ويتعامل مع الاسلاميين لمصلحته الشخصية».

إلا ان السري انتقد تصريحات هاشم قائلاً: إنها ستضر بسلامة الإسلاميين.

وقال «انه محض هراء. هذا التصريح يلقي بالشباب الى التهلكة. يجب ان يكون هناك أمان للطرفين». وأشار الى انه يجب اخلاء سبيل جميع المعتقلين بحكم قانون الطوارئ وإلغاء المحاكم العسكرية ضمن اي مبادرة حكومية لإعادة الثقة بين الطرفين».

ووجه الحديث لهاشم قائلا «انت نفسك أسير داخل مصر حتى لو كنت في الشارع المصري».

ومن جهته اعتبر هاشم ان الدعم الاخير الذي قدمه المرشد الروحي للجماعة الاسلامية الشيخ عمر عبد الرحمن للدعوة الى وقف اعمال العنف «سيدفع الموجودين في الخارج الى الاستجابة للمبادرة».



المتهمون بانفجار خان الخليلي في المحكمة العسكرية في القاهرة امس (ا. ب)

يذكر ان هاشم كان بين الاسلاميين الذين دانهم القضاء في ١٩٨٢ بتهمة الاشتراك في اغتيال السادات في ١٩٨١. وبعدما امضى في السجن ست سنوات غادر مصر بعض الوقت ثم عاد الى محافظة سوهاج.

الى ذلك، قدم الألفي السبت شكوى ضد صحيفة «الشعب» الاسلامية نصف الاسبوعية بتهمة القذف وذلك بعد ان اتهمته بالفساد.

وطلب من النائب العام رجاء العربي رفع دعوى قذف وسب على «رئيس تحرير الصحيفة مجدي احمد حسين وبعض المحررين لنشر سلسلة مقالات تضمنت اتهامات موجهة اليه منها انه اثرى ثراء فاحشاً من وراء وظيفته والتشكيك في ذمته المالية».

وضمن الألفي شكواه اشارة الى مقالة نشرتها «الشعب» تؤكد فيها «وجود علاقة» بينه وبين موظف رسمي سابق هو عبد الوهاب الحباك الذي حكم عليه في ١٤ تموز «يوليو» الماضي بالسجن عشر سنوات في إطار قضية فساد كبيرة أثارت فضيحة العام الماضي في مصر.

على صعيد آخر، أفاد مصدر قضائي ان ٨٥ إسلامياً ينتمون الى تنظيم «الجهاد» متهمين بالتخطيط لتفجير سوق خان الخليلي في القاهرة سيمثلون امام المحكمة العسكرية العليا.

وأوضح ان مئة وشخصين اعتقلوا في اطار التحقيق الذي بدأ في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٥ لكن ٨٥ فقط احيلوا على القضاء.

وبين المتهمين سوداني يدعى عادل بسيوني ومصري يحمل الجنسية البريطانية يدعى اكرم عبد العزيز شريف عاد الى مصر العام ١٩٩٥.

وأضاف ان شريف متهم بأنه كان صلة الوصل بين زعماء الجهاد في الخارج وخلايا هذا التنظيم في مصر وبتنظيم عمليات تحويل اموال. (أ.ف.ب ـ رويتر)



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/ ٨/ ١٩٩٧

الحكومة ترفض تشكيل لجنة حكماء للوساطة مع الجماعات الإسلامية

دعم عمر عبد الرحمن لمبادرة وقف العنف يصب لمصلحة قيادات الداخل في مواجهة قيادات الخارج



مبادرة الجماعة.. هل توقف العنف ؟!



المصدر : الأسبــــوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٨

لم تحظ المبادرة التى أطلقها عدد من قادة الجماعة الإسلامية بوقف العنف بالاهتمام المتوقع .. بل ولم تثر فى المجتمع ما تستوجبه من اهتمام .. ويبدو أن المجتمع المصرى قد بدأ يتعايش مع العنف، الذى تصاعد بشكل مثير منذ العام ١٩٩٢، إلا أنه سرعان ما تراجع بعد أن تقهقر أمام المواجهة الأمنية الحاسمة.

وخلال الأيام الماضية حاولت الجماعة الاسلامية دفع مبادرتها، عبر تطويرها مقترحة عبر أطراف وسيطة أن يتم تشكيل لجنة من الحكماء، تكون مهمتها بلورة مبادرة وقف العنف، لكى تتحول من مجرد حالة لعدد من القيادات التاريخية للجماعة إلى إطار يحكم علاقة الجماعة والأمن المصرى، عبر صياغة رؤية جديدة يمكن أن تشكل منهاجا لمستقبل العلاقة المتوترة بينهما.

ويبدو أن جهاز الأمن، والذى لا يزال يمسك بزمام المبادرة فى قضية المواجهة المسلحة مع الجماعة الاسلامية آثر أن يحرق كل كروت الجماعة .. رافضا كل مطالبها حتى الآن .. معتبرا أن أى قبول للتفاوض معها يعنى الاعتراف بكيان «غير مشروع» سوف يؤثر ولا شك على صورة الحكومة ومؤسساتها .. وصورة جهاز الأمن قبيل ذلك كله.

وفى معرض تبرير أسباب رفض تشكيل لجنة حكماء تعتبر أوساط أمنية أن المبادرة تخص قادة الجماعة الذين أعلنوها وأنها لا تمثل شيئا جديدا بالنسبة لأجهزة الأمن .. وأن المبادرة إذا كانت تستهدف حقن دماء الأبرياء، فإن الأجهزة الأمنية تقوم بدورها كاملا فى هذا الصدد.

وتساءلت الأوساط عن الهدف من وراء لجنة الحكماء، وما إذا كان هدفها هو اقناع الحكومة بقبول مبادرة وقف العنف.

وفى هذا الصدد تشير تلك الأوساط إلى أن الحكومة لا تستطيع أن تقول: لا .. لوقف العنف .. حيث إن هذه المسائل الطبيعية لا تحتاج إلى لجنة حكماء أو وسطاء.

أما إذا كان الهدف من تشكيل هذه اللجنة هو بحث مطالب قادة الجماعات الإسلامية، فإن هذا الأمر مرفوض من الدولة وأجهزتها .. فهى ليست فى وضع ضعيف حتى تقبل بشروط ومطالب قادة الجماعات.

وأكدت الأوساط أن فاعلية مبادرة وقف العنف يجب أن تنحصر فى دائرة الجماعات الدينية، وأن الدولة لا يجب أن تكون طرفا فيها.

وشددت تلك الأوساط على أهمية مواصلة الجهد الأمنى فى القضاء على من وصفتهم بفلول الارهابيين الهاربين ومحاصرتهم، محذرة من أن هناك تخطيطا واسع المدى تقوم به حاليا العديد من قيادات الجماعات الإسلامية بالخارج بهدف القيام بعمليات إرهابية كبرى فى البلاد خلال الفترة القادمة، حيث ستكون تلك العمليات انتقامية بغرض توصيل رسالة محددة لقادة الجماعات الاسلامية الذين أعلنوا هذه المبادرة بأنهم لا يزالون أقوياء، وقادرين على التأثير فى الأحداث الجارية فى مصر، ووفق المعلومات فإن قادة الجماعة الاسلامية الذين أعلنوا مؤخرا مبادرة لوقف العنف، اقترحوا تشكيل لجنة حكماء تضم العديد من الشخصيات العامة، خاصة علماء الدين وبعض المسئولين فى الأحزاب السياسية، بحيث تكون مهمتها نقل بعض المطالب المشروعة، من قادة الجماعة إلى الحكومة.

ويعد مطلب الإفراج عن بعض عناصر الجماعة الاسلامية الذين تم اعتقالهم دون توجيه اتهامات محددة لهم من أهم مطالب الجماعات، واعتبروا أن تشكيل هذه اللجنة يمثل أمرا أساسيا، مشيرين إلى أنهم أطلقوا مبادرتهم بوقف العنف عن قناعة تامة، وأنهم يدركون أن هناك العديد من العناصر فى الخارج غير راضية عن هذه المبادرة، وستعمل تلك العناصر على وقف أثرها فى أقرب وقت ممكن، وأن نجاح ذلك أو فشله يتوقف على رد الفعل الحكومى المناسب، ومدى استجابة الحكومة للمبادرة من خلال إجراءات معينة، وأن أول هذه الاجراءات هو الإفراج عن المعتقلين بدون اتهامات محددة.

وفى ضوء عدم تقبل الحكومة لهذه المطالب .. ورفضها الحوار مع قادة هذه الجماعات، سعى هؤلاء لتطوير مبادرتهم من خلال تقديم تعهد إضافى يقضى بأن أية عناصر سيتم الافراج عنها لن تشارك أو تخطط أو تمول أية أنشطة تتعلق بعمليات عنف فى مصر، وأن هذه العناصر سوف تلتزم التزاما كاملا بمبادرة وقف العنف، وأنها سوف تعمل جاهدة على الترويج لتلك المبادرة فى الخارج حتى تحقق أهدافها.

من جانبها رفضت الأجهزة الأمنية هذا التعهد بحجة أنه تعهد ضعيف، ولا يمكن القبول به.

وتشير الأوساط الأمنية فى هذا الشأن إلى أن أجهزة الأمن سبق وأطلقت سراح عدد من قيادات وعناصر الجماعات الاسلامية فى السنوات السابقة، وذلك بعدما أعلنت تلك العناصر توبتها، وقطعت صلتها بالجماعة الاسلامية، إلا أن أجهزة الأمن تمكنت فيما بعد من معرفة أن هذه العناصر سرعان ما عاودت نشاطها، وأصبحت لها صلة حقيقية بالجماعات الإسلامية.

وترى الأوساط الأمنية أن ادعاء قادة تلك الجماعات أن هناك عناصر تم اعتقالها دون دليل هو من قبيل المزاعم التى ترددها تلك القيادات، حيث إن هناك أسبابًا جدية تقف وراء كل من تم اعتقالهم، وأن أجهزة الأمن كان من صالحها تدعيم توبة بعض العناصر ممن تم الافراج عنهم،



إلا ان هذه العناصر رفضت مساعدة اجهزة الامن لها.

وأيا كانت الرؤية فى هذا الشأن فإن التقارير تؤكد أن رفض تشكيل لجنة الحكماء يعود اساسا الى عدم إظهار هذه القيادات فى موقف قوى يمكن من خلاله ان تفاوض الحكومة، حيث إن القبول بوضعية لجنة الحكماء يعنى أن هناك حربا اهلية فى داخل البلاد، وأن من يقود هذه الحرب هم جماعات قوية، وأن الدولة غير قادرة على مواجهتهم لكونهم يشكلون خطرا على الأمن، وهو أمر غير صحيح لأن الاجهزة الأمنية تمسك بزمام المبادرة .. كما أن القبول بهذه اللجنة سيكون له انعكاسات سلبية، فى مقدمتها إعطاء هذه الجماعات وضعا اقوى بكثير من وضعها الضعيف حاليا .. لا سيما وأن هذه الجماعات اصبحت محاصرة حصارا حقيقيا فى الداخل والخارج.

يضاف إلى ذلك ان القبول بهذه اللجنة يعني منحها بعدا إعلاميا دوليا بأن الحكومة المصرية فى وضع ضعيف، وهو ما سيكون له مردوده السلبى على العديد من القطاعات الأخرى، ناهيك عن أن هذه الجماعات غير موحدة توحيدا حقيقيا حتى الآن، فهناك جماعات تؤمن بالعنف، وأخرى تدعى رفضه وهناك جماعات فى الداخل، وأخرى فى الخارج، كما ان هناك مجموعات صغيرة تنفذ عمليات لحسابها وهناك مجموعة كبيرة منظمة تخطط لعمليات كبيرة.

والتساؤل هنا هو عن الجهة التى يمكن ان تشكل لجنة الحكماء، والتمثيل المقترح بداخلها، وكل ذلك يحدث فى بلدان توجد بها قوى سياسية متكافئة، او ان تكون الاوضاع قد وصلت لمرحلة خطيرة، وهو ما لم يحدث فى مصر.

فالقادة الذين اطلقوا مبادرة وقف العنف هم رهن السجن، وتحت سيطرة أجهزة الأمن، وهم فى وضع لا يقبل غير ان يوقفوا العنف، لانهم لا يملكون شيئا غير ذلك، كما ان اجهزة الامن تسيطر سيطرة تامة على جميع اعوانهم، حيث إن جميع عناصرهم النشطة هم رهن السجن او الملاحقة.

وإزاء ذلك كله .. فإن الحكومة ليست فى حاجة لأن تقبل بتشكيل لجنة حكماء.

ويذكر فى هذا الشأن أنه تم تشكيل لجنة حكماء فى العام ١٩٩٣ من عدد من الرموز الاسلامية بهدف تقريب مواقف الحكومة وقيادات الجماعات الاسلامية، إلا ان هذه اللجنة فشلت فى تحقيق اهدافها، وكانت اللجنة تشكلت فى ظل تولى اللواء محمد عبد الحليم موسى منصب وزير الداخلية.

والمتغير الجديد فى مبادرة وقف العنف الأخيرة .. هو ما يتعلق بالموقف الذى اعلنه الشيخ عمر عبد الرحمن مفتى الجماعات، والذى اعلن دعمه لمبادرة وقف العنف، ومن هنا باتت أهمية التساؤل عما إذا كانت تلك المباركة التى اعلنها سوف تضفى المزيد من المصداقية للمبادرة .. أم لا.

وفق المعلومات فإن تأييد عمر عبد الرحمن لهذه المبادرة مثل عنصر ضغط على قادة الجماعات الاسلامية فى الخارج، حيث إن قيادات الخارج التى اعلنت رفضها لمبادرة قيادات الداخل كانت تأمل على الأقل فى التزام عمر عبد الرحمن بالحياد لحين تنفيذ بعض العمليات داخل مصر تمهيدا لإفشال المبادرة المطروحة.

وحسب المعلومات، فإن السبب الرئيسى الذى حدا بالشيخ عمر عبد الرحمن إلى إطلاق دعوته فى هذا التوقيت تم بسبب ما وصله من معلومات من خلال احد أعوانه عن بوادر صراع بين عناصر الجماعة فى الداخل والخارج .. وأن جهاز الامن المصرى بصدد استثمار هذا الصراع للقضاء على البقية الباقية من قوة الجماعات الاسلامية .. وذلك بسبب التعارض والتناحر الذى سيندلع بين الجانبين إبان الفترة المقبلة.

فى ضوء ذلك قرر د. عمر عبد الرحمن اطلاق مبادرته بتأييد وقف أعمال العنف. وترى الأجهزة الأمنية فى هذا الشأن ان كل ما سيحدثه تأييد عبد الرحمن لمبادرة وقف العنف هو فى تغيير التكتيك الاستراتيجى لقيادات الجماعات فى الخارج، حيث تعترف التقارير الامنية بأن للشيخ عمر تأثيره الروحى على العديد من عناصر العنف فى داخل مصر وهو ما يدفعهم أحيانا إلى القيام ببعض عمليات العنف.

ولا تخفى التقارير الأمنية ان زيادة قوة تأثير عمر عبد الرحمن على العديد من العناصر الدينية فى الداخل كان يمثل قوة إضافية لقيادات الخارج، التى كانت تستعين فى معظم عملياتها بأنصاره فى الداخل .. مما يعنى حسب الرؤية الأمنية أن تأييده للمبادرة سحب عنصرا من عناصر قوة جماعات الخارج، والتى اصبحت محاصرة بين مبادرة وقف العنف لقيادات الداخل، ومبادرة عمر عبد الرحمن بتأييد هذه القيادات فى موقفها.

وفى إطار ذلك ترى قيادات الداخل أن تأييد الشيخ عمر عبد الرحمن لمبادرة وقف العنف يجب أن تستتبعه اجراءات حكومية تبرهن بها على حسن نيتها تجاه هذه المبادرة، وأول تلك الاجراءات يتمثل فى القبول بلجنة الحكماء يمكن ان تشكل اساسا لوساطة قد تضع اساسا جديدا لعلاقات الجانبين .. وهو أمر لا تزال الحكومة ترفضه بإصرار.

محمود بكرى



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٨/١٩٩٧

عن مبــادرة وقــف العنـــف

فهمــى هويــدى

ما الضرر فى أن نحملها على محمل الجد، تلك المبادرة التى أطلقها قادة الجماعات الإسلامية الموجودون فى السجون، ودعوا فيها إلى وقف العنف أو التحريض عليه، فى داخل مصر وخارجها؟

وما الذى يمنع من محاولة اختبار جدية الدعوة، فإن حققت مرادها فنحن الرابحون، وإذا فشلت فلن نخسر شيئا؟ ثم أليس من الحكمة أن يستقبل الأمر بقدر من الترحيب والتشجيع لتوفير الأجواء المواتية لتحويل النداء إلى استراتيجية واقتناع ثابت، تنبذ العنف وتلتزم بالوسائل السلمية فى التعبير والتغيير؟

أمثال هذه الأسئلة يثيرها المشهد الذى فوجئنا به فى الخامس من شهر يوليو الماضى، حين وقف أحد المحامين الإسلاميين المتهمين فى قضية منظورة أمام المحكمة العسكرية بالقاهرة، وقرأ بيانا قصيرا لا يزيد مضمونه على المعنى الذى أشرنا إليه توا.

ولم تكن المفاجأة فى البيان فحسب، ولكنها كانت أيضا فى الأسماء التى وقعت عليه، التى كانت «لقيادات» حوكمت عام ٨١ عقب اغتيال الرئيس السادات، وأمضت حتى الآن ستة عشر عاما فى السجن.

ما أن أطلق البيان وذاع خبره، حتى صار أشبه بكرة الثلج، التى ظلت تكبر يوما بعد يوم، حتى أصبحت المبادرة موضع اتفاق جميع الفصائل الموجودة فى مصر، والتى شاركت فى عمليات العنف منذ بداية الثمانينيات. وكانت تلك هى المفاجأة التالية.

أما أحدث المفاجآت فتمثلت فى إعلان الدكتور عمر عبدالرحمن ـ القيادى المعروف ـ من سجنه بالولايات المتحدة- تأييده لبيان القيادات الموجودة فى ليمان طرة بمصر، التى تعرف باسم مجموعة ٨١، الأمر الذى اعتبر إضافة لها قيمتها إلى وزن المبادرة، داخل نطاق الجماعات الإسلامية على الأقل.

الساسة والشرطة تبادلوا الأدوار

ليس بمقدور أحد أن يعرف مصير المبادرة، كما أنه ليس متاحا لنا أن نقف على ملابسات إعلانها فى الظرف الراهن، إلا من خلال الاجتهاد والاستنتاج. غير أن السؤال الذى يطرح نفسه فى مواجهة ما تم إعلانه هو: كيف يمكن التعامل مع الحدث؟

أمامنا خياران لا ثالث لهما، الأول: يستحضر الذى فات، بكل ما حفل به من عنف ودم وصراع، ولا يرى فى أصحاب المبادرة سوى أنهم إرهابيون لا أمل فيهم ولا رجاء. ومن ثم يعتبر الرسالة الصادرة عنهم عديمة القيمة، لا تستحق الالتفات، فضلا عن التفكير. وبين دعاة هذا الخيار من يؤثر فكرة «المؤامرة»، معتبرا أن المبادرة ليست سوى خدعة إرهابية، ونوع من «التقية» التى بمقتضاها يظهر الناس غير ما يبطنون. ثم يفسر ما جرى بحسبانه مخططا تتوزع فيه الأدوار، فيظهر البعض أنهم معتدلون أو أصبحوا كذلك، بينما يؤدى البعض الآخر دور الصقور الذين يصرون على عدم التنازل عن العنف.

الى هذا النهج انحازت صحيفة «الأهالى» الناطقة باسم حزب التجمع، وعبرت عن موقفها ذلك فى عددى ٧/٣٠ و٨/٦، والعبارات التى مررنا بها منقولة عما كتبته فى الموضوع.

الخيار الثانى: يتطلع إلى المستقبل ويعمد إلى فتح الباب وإيثار الترقب الحذر. ومن حسن الحظ أن تصريحات وزير الداخلية اللواء حسن الألفى عبرت بدرجة أو أخرى عن ذلك الاتجاه. وطبقا لما نشره «الأهرام» فى ٨/١٢، فإنه حين سئل عن المبادرة رد قائلا: «إن تحقيق الأمن والاستقرار هدفنا الرئيسى، وأى عمل أو قول يعزز هذه المسيرة نرحب به. كما أن أى عمل من شأنه تعكير صفو الأمن أو الإخلال به، سنقابله بكل حزم وحسم». ولعلى لا أبالغ إذا قلت إن هذا الكلام يعبر عن درجة عالية من الشعور بالمسئولية، ومن الثقة بالنفس فى الوقت ذاته. خصوصا أنه وهو لا يلغى الذاكرة، يفتح الباب لتصحيح المواقف، ويحذر من مغبة أى عدوان على القانون والنظام العام. ولو أن وزير الداخلية المصرى قال غير ذلك لفهمنا، ليس فقط لأنه رجل أمن، والشك هو الأصل عند أهل هذه الحرفة، وإنما أيضا لأنه شخصيا كان هدفا لعنف تلك الجماعات يوما ما، ولكن الأقدار كتبت له السلامة والنجاة.

لكنه بما قاله فى صدد الموقف ارتفع فوق هذه الحسابات، وعبر بما يتعين على أى مسئول سياسى رصين أن يرد به.

لا يفوتنى هنا ملاحظة أن المقارنة بين صدى المبادرة لدى كل من وزير الداخلية وصحيفة حزب التجمع، وضعتنا أمام مفارقة لا تخلو من طرافة. حيث نجد أن ثمة تبادلا فى الأدوار، بمقتضاه تحدث وزير الداخلية بلغة أهل السياسة، بينما تبنت صحيفة التجمع خطاب أهل الأمن!

يشجعنا كلام وزير الداخلية على أن ننظر مليا فى المبادرة، ويقتضينا ذلك النظر أن نقرأ الرسالة بإمعان، وأن نتابع أصداءها داخل أوساط جماعات العنف، كما نرصد توابعها وتجلياتها.

إشارات أم تحولات؟

فالبيان الأول الصادر فى ٧/٥، الذى أطلق الدعوة إلى وقف العنف حمل توقيع ستة أشخاص كما ذكرنا، وهؤلاء الستة كان بينهم خمسة يصنفون ضمن أعضاء مجلس الشورى التأسيسى للجماعة الإسلامية وهم: كرم زهدى، وناجح إبراهيم، وفؤاد الدواليبى، وحمدى عبدالرحمن، وعلى الشريف، ولفت النظر أن قياديا واحدا من جماعة الجهاد، هو عبود الزمر، انضم إليهم.

غير أنه فى اليوم التالى أعلن فى قاعة المحكمة العسكرية العليا عن إضافة ثلاثة أسماء من قادة جماعة الجهاد هم: طارق الزمر وصالح جاهين وعباس شنن.

٠٠١٤٣٣

في جلسة لاحقة عرف أن ثلاثة من قادة الجماعة الإسلامية أعلنوا عن تضامنهم مع المبادرة، هم: صفوت عبدالغني، وممدوح علي يوسف، وضياء الدين خلف. وهم ممن قادوا عمليات العنف التي جرت في سنة ٩٠، وأدينوا في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب.

أيد المبادرة بعد ذلك أسامة حافظ من سجن الوادي الجديد، وهو أحد مؤسسي الجماعة الإسلامية، وأنور عكاشة من قيادات جماعة الجهاد.

وبينما ظلت دائرة التأييد تتسع بين قيادات الجماعتين الأساسيتين، الجماعة الإسلامية والجهاد، فإن انضمام الدكتور مجدي الصفتي الذي قاد جماعة «التوقف والتبين» التي عرفت باسم «الناجين من النار»، ومن بعده قيادة جماعة حزب الله المصرية (سيد إبراهيم وياسر قطيش)، هذا التطور أعطى انطباعا بانعقاد إجماع قادة تلك التنظيمات على مساندة المبادرة، وهو الإجماع الذي تعزز ببيان التأييد الذي أصدره الدكتور عمر عبدالرحمن من سجنه الأمريكي.

الثغرة الوحيدة في موقف التأييد تمثلت في معارضة قيادات الخارج، وهو موقف غير مستغرب لأن تخلي تلك القيادات عن العنف يجعل وجودهم في الخارج بغير معنى أو مبرر، ناهيك عن أنهم يستمدون شرعيتهم من استمرار ذلك العنف والتحريض عليه، ولو بالبيانات التي يصدرونها بين الحين والآخر. وتعبيرا عن ذلك الرفض أصدرت قيادة الجهاد في الخارج بيانا بنت فيه موقفها على أساس شرعي، اعتبر الحكم في مصر «كافرا» وتمسك بضرورة الاستمرار في «منابذته». من ناحية أخرى صدر بيان آخر باسم الجماعة الإسلامية كان أقل حدة، وبنى تحفظه على المبادرة على أساس سياسي، متصل بالملاءمة والجدوى، ثم إنه اعتبرها مجرد توصية لا ترقى إلى مستوى القرار الملزم.

بعد بيانهم الأول، الذي أطلق مبادرة وقف العنف، أصدر الموقعون عليه (مجموعة ٨١) إيضاحا لاحقا أعلنوا فيه تمسكهم بموقفهم الذي أعلنوه وإصرارهم عليه، وجاء فيه ما نصه: «إن هذا البيان ليس وليد تفاوض مع أجهزة الأمن أو غيرها، ولكن لما فيه من مصلحة شرعية للإسلام والمسلمين». وأضاف «أن هذا البيان ليست له علاقة بالمحاكمات العسكرية الدائرة، لأن تلك المحاكمات مستمرة منذ خمس سنوات، ولا جديد فيها يبرر اتخاذ موقف جديد للمجموعة».

وربما كان سبب صدور ذلك التعزيز، هو الرد على بيان الجماعة الإسلامية بالخارج الذي شكك في المبادرة، واعتبر أنها لا تمثل تحولا فكريا من جانب «القادة التاريخيين»، ثم غمز قائلا: «إلا إذا كان النداء هو محصلة لاتفاقات تحتية غير معلنة». وفي بيان مجموعة ٨٢ رد على هذه النقطة بالذات، نفى فكرة الصفقة، وأعطى انطباعا بأن المبادرة تعبير عن تحول فكري وليست موقفا مرحليا أو تكتيكيا.

تتبدى إشارات التحول في بيانات أخرى لافتة للنظر صدرت عن قادة الجماعات الموجودين في السجون، ونقلها عنهم زملاؤهم الذين يحضرون المحاكمات العسكرية، أو محاموهم.

فثمة بيان بعنوان «موقفنا من النصارى» يقول: نعلن أنه لا يصح الاعتداء أو البغي على النصارى لاختلاف العقيدة والدين، لأن الإسلام ينهانا عن البغي والعدوان بغير حق. وهذا موقف جديد نسبيا، لأن هذه الجماعات سوغت في السابق الاعتداء على الأقباط وسلب أموالهم باسم «الاستحلال»، الذي كان الدكتور عمر عبدالرحمن قد أفتى بجوازه في السبعينيات.

ثمة بيان آخر معاد لإسرائيل، استنكر انتهاكها للمقدسات الإسلامية، واستهزاء الإسرائيليين بالنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) والسيدة مريم، واستمرار إهدار الحكومة الإسرائيلية حقوق الشعب الفلسطيني، فضلا عن ذلك أعرب البيان عن التضامن مع القوى الوطنية في مطالبة الحكومات العربية والإسلامية بوقف التطبيع ومقاومة التسلط الإسرائيلي. وهذا بدوره موقف جديد، لأن تلك القيادات كانت تعتبر «عدو الداخل أخطر من عدو الخارج»، ولذلك فإنها قدمت الاشتباك مع المؤسسة السياسية في الداخل، على الصراع ضد العدو الصهيوني الخارجي. وحين يتخذ البيان هذا الموقف من الممارسات ويطالب الحكومات بوقف التطبيع، فإن ذلك يعد تحولا في النظر جديرا بالرصد.

من ناحية ثالثة فإن توجيه قادة الداخل رسالة إلى زعماء الأحزاب المصرية دعتهم إلى دعم مبادرتهم ومناشدة الحكومة الاستجابة لها والتفاعل معها، هذه الخطوة في حد ذاتها تمثل تطورا في الخطاب. ذلك أن أولئك القادة كانوا يعتبرون الأحزاب باطلة والنظام الحاكم «كافرا»، ولذا فلم يخطر على بالهم في السابق أن يخاطبوا أيا من هذه الكيانات والمؤسسات. وحين يتوجهون إليهم بالنداء الآن، فذلك يعني أن ثمة جديدا في رؤيتهم لها.

مبادرة ٩٣: هناك فرق

قبل أي تعليق على هذه الإشارات، أستأذن في وقفة، أحسبها تلقي بعض الضوء على ما نحن بصدده، وفيها نقارن بين مبادرة ٩٧ التي نتحدث عنها، وبين مبادرة الوساطة في سنة ٩٣، التي كنت ضمن المجموعة التي سعت فيها. ذلك أن التدقيق في المشهدين يبرز مجموعة من الفروق الجديرة بالرصد هي:

- آنذاك - في ٩٣ - كانت عمليات العنف مستمرة، ولم تكن الأجهزة الأمنية في مصر قد نجحت في كبح جماحها، بينما العكس حاصل الآن، فالعنف تراجع إلى حد كبير، فضلا عن أن الأجهزة الأمنية حققت نجاحا مشهودا في السيطرة على الموقف في الداخل، وتطويق العنف واحتوائه.
- في ٩٣ كان لقادة الداخل طلبات بعضها يتعلق بإطلاق سراح المعتقلين والبعض الآخر يتصل بالمعاملة داخل السجون، ولكن مبادرة ٩٧ جاءت بغير طلبات، وكان مجرد إعلان الموقف هو الهدف الظاهر لها.
- تركزت مبادرة ٩٣ على محاولة حقن الدماء، وإقامة نوع من «الهدنة» في الاشتباك الحاصل آنذاك، بينما يبدو أن مبادرة ٩٧ بمثابة دعوة للإقلاع عن العنف وإلقاء السلاح، أو إنهاء الحرب



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ٨ / ١٩٩٧

إذا جاز التعبير.

● في عام ٩٣ كانت المبادرة محصورة في وقف العنف، ولم تستصحب إشارات أخرى تدل على أي تحول في المواقف الأساسية، ولكن البيانات التي تعاقبت بعد مبادرة ٩٧، والتي أشرنا إلى بعضها، تحمل في طياتها مؤشرا على التحول في تلك المواقف الأساسية (الأقباط- صراع الداخل والخارج - التعامل مع مؤسسات الدولة».

● في ٩٣ خاطب بعض قادة الداخل نفرا من المحامين الذي يلتقون بهم بحكم العمل في ساحات المحاكم. وهؤلاء نقلوا إلينا عرضهم، وتم تشكيل مجموعة الوساطة التي التقت بوزير الداخلية في ذلك الحين ومعه مسئولو الأجهزة الأمنية، ثم لقيت الوساطة مصيرها المعروف، أما هذه المرة فلم تكن في الأمر وساطة، وإنما أعلن قادة الجماعات عن مبادرتهم من جانب واحد في قاعة محكمة، وتناقلتها عنهم وكالات الأنباء، وكأنهم آثروا أن يخاطبوا السلطة والرأي العام مباشرة.

● مبادرة ٩٣ صدرت عن بعض قادة الجماعة الإسلامية التي هي أكبر التنظيمات غير الشرعية، لكنها لم تكن موضع اتفاق مع بقية الجماعات، أما في المبادرة الراهنة فالإجماع حولها أكبر ومساندتها تمت من قبل قادة مختلف التنظيمات في مصر.

تكتيك أم استراتيجية؟

إذا عدنا إلى سياق مبادرة ٩٧، فسنجد أنها تثير أسئلة عدة في مقدمتها ما يلي:

(١) لماذا أطلقت المبادرة في هذا التوقيت؟

فيما هو ظاهر فهناك عاملان وراء المبادرة، أحدهما مقطوع به ،والآخر وارد ولكنه يحتاج إلى شواهد قوية لإثباته. فالمقطوع به أن نجاح الأمن المصري في إحباط جهود تلك الجماعات له تأثيره الحاسم على قرار قادتها بوقف العنف. أما العامل الثاني فربما يكمن في أن يكون أولئك القادة قد راجعوا أنفسهم وأدركوا أخطاءهم، ومن ثم عدلوا عن فكر العنف، الذي لم يحقق لهم شيئا من أهدافهم، وإنما ارتدت أسهمه إلى صدورهم.

ولا ينسى في هذا الصدد أن هناك عدة سوابق للمراجعة في محيط الحالة الإسلامية. فقد راجعت حركة الإخوان موقفها في موضوع العنف بعد خروج أعضائها من المعتقلات في بداية السبعينيات. وراجعت قيادات جماعة التكفير موقفها من مسألة تكفير الأفراد، حتى اندثرت هذه الدعوة تقريبا، ولم يبق من أولئك القادة سوى واحد فقط لا يزال متمسكا باقتناعه. وخارج نطاق العنف والتكفير، فالساحة الثقافية الإسلامية حافلة بمراجعات أخرى كثيرة، حسمت بشكل إيجابي ما كان مثارا من تساؤلات حول قضايا الديمقراطية والتعددية والعلاقة بغير المسلمين.. إلخ.

(٢) هل تعد الدعوة إلى وقف العنف قرارا استراتيجيا حقا أم خطوة تكتيكية؟

- يتعذر على أي مراقب من الخارج أن يجيب عن السؤال باطمئنان كاف. لكن منطق العقل والمصلحة يدعونا إلى بذل الجهود التشجيعية الممكنة لتحويل القرار إلى موقف استراتيجي. أما تقدير طبيعة تلك الجهود فأحسب أنه ينبغي أن يترك لحسابات السلطة السياسية والجهات الأمنية.

ولاشك أن «عدم الرفض» يعد في ذاته بادرة مشجعة. يذكر هنا أن المحامين المتصلين بتلك الدائرة يميلون إلى ترجيح كفة التحول الاستراتيجي في القرار. ويقولون في هذا الصدد: إن عبود الزمر - قيادي جماعة الجهاد المعروف - كان هو من بدأ الدعوة إلى مراجعة الموقف من العنف قبل ثلاث سنوات، وأنه نقل آراءه تلك في حينها إلى مدير مصلحة السجون، الأمر الذي يعني أن أجهزة وزارة الداخلية لديها معلومات كافية عن طبيعة التحول ومداه.

(٣) ما تأثير رفض قيادات الخارج على مدى الاستجابة للمبادرة؟

- لا يعرف بالضبط صدى رفض قيادات الخارج لدى من تبقى من قواعد الداخل. لكن الذي لا ينكر أن الذين أطلقوا المبادرة هم المؤسسون والقادة الأصليون لتلك الجماعات، ورأيهم له وزنه واحتمال الاستجابة له وارد بقوة، خصوصا في ظل الإنهاك الذي تعاني منه العناصر الطليقة من قواعد الداخل.

(٤) هل يمكن أن تعتبر المسألة كلها مجرد محاولة لتحسين صورة الجماعات أمام الرأي العام المعبأ ضدها بشدة؟

- قصير النظر من يرى النصف الفارغ من الكوب دون غيره، والعاقل من لا يغفل النصف الملآن، والحكيم من يقلص الفراغ ويداويه حتى يجعل الكوب ملآن عن آخره. أما الأحمق فهو من يطيح بالكوب كله فيهشمه!

ولك أن تختار في أي مربع تريد أن تقف!

٥٠٠١٤٣٥



المصدر : الحيـــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ٨/ ١٩٩٧

قضية تفجيرات البنوك في مصر:

المحامي الزيات يطالب الحكومة بكيان شرعي لـ"الجماعات الإسلامية"

☐ القاهرة - من محمد صلاح:

■ عقدت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة امس جلسة استأنفت فيها النظر في قضية تفجيرات البنوك المتهم فيها ٧٩ من اعضاء تنظيم «الجماعة الاسلامية» بينهم خمس سيدات. واستمعت المحكمة الى مرافعة المحامي منتصر الزيات الذي خصصها للحديث عن المبادرة التي اطلقها قادة في تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» بوقف العمليات العسكرية الشهر الماضي، وطالب الحكومة بالموافقة على كيان سياسي شرعي تعمل من خلاله «الجماعات الاسلامية».

والمعروف ان تلك الجماعات ترفض النظام الحزبي وتعارض مبادئها الديموقراطية واساليب الحكم التي تقوم عليها. ولفت الزيات في مرافعته الى ان «الجماعة الاسلامية» نشأت ومارست نشاطا بموافقة الدولة قبل تفجر اي احداث عنف.

ورأى ان موافقة الحكومة على كيان علني لـ «الجماعات الاسلامية» سيضبط حركة هذه الجماعات وسيعمل على تلافي وقوع اعمال عنف متبادل «إذ ستصبح الجماعات تعمل تحت اعين وبصر الحكومة».

وقال الزيات في مرافعته «تفجرت في هذه القاعة منابع الخير لهذه الامة واطلق عبر المتهمين اعلان زملاء لهم يمثلون قيادات الجماعة الاسلامية التاريخية بوقف العمليات العسكرية والبيانات المحرضة عليها في الداخل والخارج. وتطلع الناس من شرق وغرب انظارهم وافئدتهم صوب هذه القاعة يراهنون فيها على مستقبل البلاد، ان تكون هذه المحاكم هي اخر المطاف في مسلسل العنف الدامي واذا كانت القيادات التاريخية للجماعة استشعرت مسؤوليتها كطرف اساسي في دوامة العنف فعلى الدولة ان تتعاطى مع هذه المبادرة وتتفاعل معها بصفتها الشريك الثاني».

وشدد الزيات على مطالبته الحكومة بان تسمح لاعضاء «الجماعات الاسلامية» بشكل من اشكال العمل السياسي يمارسونه علانية من دون ان يكون ذلك بالضرورة من خلال تنظيم حزبي». واضاف: «يكفي ان يكونوا موجودين في شكل ظاهر تحت سمع السلطة وبصرها في المساجد والزوايا وفي المدارس والجامعات من خلال الاتحادات الطلابية وكذلك النقابات المهنية».

وقررت المحكمة تأجيل النظر في القضية إلى جلسة تعقد اليوم.

إلى ذلك، قررت ادارة القضاء العسكري تكليف اثنين من المحامين تولي الدفاع عن المتهمين الاول والثاني في قضية خان الخليلي التي بدأت المحكمة العسكرية النظر فيها اول من امس. واوضحت مصادر مطلعة انه تقرر تكليف المحامي سعيد صالح للدفاع عن المتهم عادل عبدالمجيد عبدالباري والمحامي علي حلاوة للدفاع عن المتهم احمد السيد النجار. واشارت إلى ان المتهمين اللذين يقيمان في بريطانيا سيحاكمان غيابياً..

٠٠٠١٤٣٦



المصدر : الحـيـــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ٨ / ١٩٩٧

الدعوة لوقف العنف وُلدت ميتة

■ لم تنجح حتى الآن مساعي تستهدف تحويل دعوة لوقف عمليات العنف، أصدرها بعض قادة تنظيمي «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» المسجونين، الى مبادرة سياسية. وبعد شهر ونصف الشهر على اعلان هذه الدعوة، وعلى رغم تكرارها مرات عدة، لم تلقَ اهتماماً يذكر ليس فقط على الصعيد الرسمي، ولكن ايضاً على مستوى الاحزاب والقوى السياسية في مصر.

وحين علق وزير الداخلية على هذه الدعوة، رداً على سؤال صحافي في الاسبوع الماضي، اعتبر الهدف منها ان «يهدأ الامن في مواجهة الارهاب». وفي ترحيبه «بأي عمل يساهم في تعزيز الامن والاستقرار» كان يعبر عن الموقف الرسمي الذي لا يقبل من اعضاء جماعات العنف غير «اعلان توبتهم». وهو موقف يستند على نجاح جهاز الامن في السيطرة على الميدان وامتلاك زمام المبادرة في المواجهة معهم.

جاءت هذه الدعوة الى وقف العنف في الوقت الذي صارت «الجماعات» في حال ضعف واضحة، خصوصاً «الجماعة الاسلامية» التي كان لها الدور الرئيسي في تصعيد عمليات العنف خلال السنوات الثلاث الاولى في العقد الجاري. فقد تعرضت الى ضربات قاصمة ادت الى توقيف كثير من اعضائها يقدر البعض عددهم باكثر من عشرين الفاً. وانسحب الباقون الى محافظات جنوب مصر، التي تساعد تضاريسها على الاختباء فيها. وعلى مدى السنوات الثلاث الاخيرة، كان تحركهم مقصوراً على تنفيذ عمليات صغيرة محدودة التأثير، استهدف معظمها «إثبات الوجود». وباستثناء الهجوم على «فندق اوروبا» الذي راح ضحيته ١٨ سائحاً يونانياً في نيسان (ابريل) ١٩٩٦، لم تشهد العاصمة عمليات عنف خلال تلك الفترة.

ولذلك كان طبيعياً ان لا تلقى الدعوة التي اعلنت في ٥ تموز (يوليو) الماضي اهتماماً كبيراً، عكس محاولة عدد من رجال الدين التوسط بين الحكومة و«الجماعات» في العام ١٩٩٣ حين كانت عمليات العنف تحدث في قلب القاهرة وتهز البلاد. ويكاد الاهتمام بالدعوة الى وقف العنف الآن يقتصر على بعض محامي «الجماعات» وصحافيين يبحثون عن اخبار في موسم الصيف الراكد. وقد بذل هؤلاء المحامون جهوداً مضنية من اجل النفخ في الدعوة، وتطويرها في اتجاه مبادرة سياسية، من دون جدوى، إذ لم يتفاعل معها اي من الفعاليات السياسية، الأمر الذي احبط محاولة تشكيل «لجنة حكماء» تدعم الدعوة وتروج لها.

والحاصل ان هذه الدعوة ولدت ميتة. فإلى جانب ضعف «الجماعات»، كان واضحاً انه لا يتوافر اتفاق في داخل اي منها. وبعدما عارضها القادة المقيمون في الخارج، اوقفت قوات الامن ٢١ من اعضاء «الجماعة»، واتهمتهم بتلقي تكليفات من احد قادتها المسجونين لإحياء عمليات في العاصمة. والاهم من ذلك ان الدعوة اقتصرت على وقف العنف، وليس نبذه والتحول الى العمل السياسي السلمي.

وهذا تحول يبدو مستحيلاً في حال تنظيم «الجهاد» الذي يمثل العنف جوهر ايديولوجيته، وصعباً بالنسبة الى «الجماعة» التي تضع «تغيير المنكر باليد» في صدارة اهدافها. ولذلك يقتضي التخلي عن العنف مراجعة جوهرية لتوجهات التنظيمين على نحو يؤهلهما لبدء مرحلة جديدة والاندماج في الحياة السياسية. وعندئذ سيلقى اي اعلان يؤكد نبذ العنف اهتماماً وترحيباً حقيقيين.

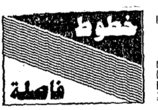
وحيد عبد المجيد



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩/٨/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تصدى جهاز الشرطة للإرهاب.. بكل شجاعة، وجرأة.. حتى أجبر دعاته، ومموليه، ومنفذى عملياته القذرة.. على التراجع.

نعم.. لقد سقط من هذا الجهاز ٥١ ضابطا، و٢٩٦ جنديا شهداء الواجب.. لكن القائمين عليه لم يهنوا، ولم يضعفوا.. بل قرروا الاستمرار فى الشوط حتى النهاية.

● ● ●

.. ومع محاربة الإرهاب .. كانت المواجهة الحاسمة مع تجار المخدرات.. حيث تم تضييق الخناق عليهم بصورة لم يسبق لها مثيل.. إلى أن قُدم ٦٩ ألفا منهم للمحاكمة خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٧ وهذا - بكل المقاييس - ليس بالعدد الهين.

● ● ●

فجأة .. وجد جهاز الشرطة نفسه مضطرا للتعامل مع ما تسمى بظاهرة البلطجة .. فلم يتردد فى ضبط كل من أعطى لنفسه حقوقا ليست له .. فى نفس الوقت الذى وضع فيه يده على ورش تصنيع السيوف، والسنج، والمطاوى، والسكاكين .. وهى الأدوات التى يستخدمها «المنحرفون».. ضد الآمنين، وعابرى السبيل.

● ● ●

إذن .. بديهى أن يتكاتف الإرهابيون ، مع تجار المخدرات، مع البلطجية فى توجيه السهام إلى جهاز الشرطة الذى حال بينهم وبين تحقيق رغباتهم الشاذة والمريضة مما ضيع عليهم مكاسب كبيرة.. بل وأد أحلامهم فى السلطة، والثروة.. اللتين يشكلان بالنسبة «لثالوث الشر» أملا غاليا لم يتورعوا أبدا عن ارتكاب شتى ألوان المعاصى فى سبيل الوصول إليه..!

● ● ●

من هنا .. أقول لجهاز الأمن فى مصر، ولرئيسه.. حذار أن تفقدوا الثقة فى أنفسكم.. أو فى أبناء وطنكم.. بل استمروا فى أداء مهمتكم الصعبة وأنتم مطمئنون مسبقا إلى أن «الضلال» ذاهب إلى الجحيم لا محالة.

سمير رجب



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٨/١٩٩٧

صحيفه ألمانيه تؤكد : هزيمه العرب في ٦٧...وراء ظهور التيار الاسلامي

المانيا -خاص للوطن العربي

اكدت صحيفه "فرانكفورتر الجمانيه الالمانيه" ..ان هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧ هي السبب الرئيسى في ظهور التيار الاسلامي مشيره الي انه مع هذه الحرب بدأ عهد جديد لم يستوعبه الغرب لمده طويله وهو تعزيز قوه الأصوليه الإسلاميه ، حيث اكد البعض انذاك أن الهزيمه الساحقه حدثت لان العرب "تخلوا عن عقيدتهم"، ولذا رفعت انذاك شعارات "العوده الي الاسلام" ، كضروره للتغلب علي الهزيمه العسكريه في ذلك الوقت .

أشارت الصحيفه الالمانيه الي المقاله التي كتبها بعد الهزيمه الكاتب الصحفي اللبناني صلاح المنجد تحت عنوان " الي اين يسير العالم العربي " ذكر فيها أن هزيمه ١٩٦٧ هي بدايه النهايه للقوميه العربيه التي لم تكن اكثر من ايديولوجيه غربيه وصنم مستورد الي الشرق الاوسط وان هذا التحليل -في راي الصحيفه الالمانيه -كان صحيحا.



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٨/١٩٩٧

ليلة القبض على الإخوان المسلمين بالإسكندرية ..؟

بالوثائق «الوطن العربي» تكذب مصطفى مشهور

٢٤ متهماً خططوا لتوسيع دائرة

تحريك الكوادر الإخوانية

كانوا يهدفون إلى استقطاب أعضاء جدد للعمل تحت لواء الجماعة

الزمان يوم السبت الموافق ١٩٩٧/٨/٢ ... المكان : العقار رقم ٩٤ شارع تانيس (زكريا غنيم) بضاحية كامب شيزار بالإسكندرية .. الحدث : إلقاء القبض على ٣٣ متهماً من كوادر التحرك التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين فضلاً عن متهم آخر ت[م] إلقاء القبض عليه بمحافظة البحيرة فيما أمر المستشار هشا[م] سرايا المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا بحبس ١٣ متهم[اً] لمدة ١٥ يوماً ومازالت النيابة تواصل التحقيقات مع ٢١ متهم[اً] آخرين ووجهت النيابة للمحبوسين عدة اتهامات منها : الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوة لتعطيل الأحكام ومنع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها وحيازة مطبوعات ومنشورات تدعو إلى أفكار الجماعة المحظورة

تقرير : ياسر عبدالنعيم

استأجروا شقة مفروشه بكامب شيزار صاحبتها مهندسة بحي المنتزة



« اختراق الجامعات »

* كشفت التحقيقات عن ان اثنين من قيادات الجماعة بالإسكندرية هما محمد محسن عبدالسلام ومحمد محمود ابو النجا وضعا خطة استهدفت الإعداد للمعسكر التنظيمي للطلاب لتدارس الأوضاع في هذه الفترة والتخطيط للعمل التنظيمي لاستقطاب اعضاء جدد للعمل تحت لواء الجماعة واختراق القطاعات المختلفة والمهمة وعلى راسها القطاع الطلابي باعتبار عدم رصده امنياً والترويج لأفكار الجماعة وذلك من خلال المطبوعات والمنشورات المتعلقة بالإخوان والتي تدور حول خطة التحرك التنظيمي في اوساط الطلاب وشرح لكيفية الدعوى داخل التجمعات الطلابية للعمل على استقطابهم مع توسيع دائرةتحريك الكوادر الاخوانية.

« وكر الشيطان »

وحرصاً من « الوطن العربي » على المصداقية والحيادية في نقل الصورة بلا رتوش توجهت إلى العقار بالرقم ٩٤ شارع تانيس واستمعت إلى شهود العيان وقد رفضوا ذكر اسمائهم ونحن بدورنا نحترم تلك الرغبة فافادوا ان البداية تعود الى عام ١٩٩٥ عندما تقدم ياسر السعيد محمد طالب بكلية الطب بجامعة الإسكندرية لاستئجار شقة يقطنها مع زملائه لضيق ذات اليد فهو ليس من ميسوري الحال جاء من الدلنجات بمحافظة البحيرة بصحبة رفقاء الشيطان الذين يتخفون تحت عباءة العلم ويدرسون بكلية الهندسة وطب الاسنان والطب وهم ضياء محمد سعد عبد القادر وإيهاب محمد نصار وايمن عبداللطيف واشرف عبدالرازق ومحمد احمد عطالله وهاني الشناوي ابو يونس ووليد صالح عبدالهادي وهشام نابل ومحمد إسماعيل عبدالواحد وعلوان عبد البديع علوان ومحمد محسن عبدالسلام ومحمد محمود ابو النجا (قياديان) .. فوافقت صاحبة الشقة وهي المهندسة إيناس حسن محمود حسين بحي المنتزة ولديها سيارة ١٢٧ وكان والدها المدرس يقيم بها ومشهود لهم بالولاء والانتماء حيث عمل والدها مديراً لكلية النصر للبنين بالشاطبي واتخذت الإجراءات القانونية عند تاجيرها بإبلاغ الاجهزة الامنية والشقة تقع بالدور الثالث مكونة من خمس غرف متسعة بها غرفة مغلقة تضع صاحبتها متعلقاتها بينما يستخدم الطلبه المقبوض عليهم اربع غرف مؤثثه جمعوا فيما بينهم ٣٧٥ جنيهاً كإيجار شهري وكانوا غالباً مايماطلون في دفعه بعد موعده ليصل إلى نصف الشهر الجديد .

« ظروف معيشة صعبة »

كان عدد هؤلاء الطلاب ثمانية في البداية ارتفع عددهم إلى ثلاثة عشر ثم بلغوا بالتدريج ٢٣ متهماً يعانون من ظروف معيشية صعبة جداً ويرتدون زياً عادياً بدون بهرجه رغم ان اسفل العقار يوجد مكوجي وكانوا لايرتدون الجلباب نهائياً ولايطلقون لحيتهم يدخلون ويخرجون دون ان يشعر بهم احد من الجيران ويوجد بجوارهم شقه مغلقة لكن يقيم بها نجل صاحبها شريف احمد عزب الذي اسس مركزاً للكمبيوتر (عهد للكمبيوتر) مع صديقه المهندس يوسف جلال ويتناوبان الإشراف عليه ويذهبان إلى دمياط كل ١٥ يوماً وفي تمام الساعة الثالثة فجر السبت ١٩٩٧/٨/٢ استيقظا على دقات الباب ليجدا رجال الامن داخل الشقة ويسالان عن السبب فكان الرد نحن نريد الطلبه فاشارا لهم انهم بالشقة والتي تم اقتحامها وإلقاء القبض على من بها وكان عددهم ١٣ متهماً اقتيدوا إلى السيارات التي كانت تقف اسفل العقار بحراسة القوات الخاصة وضباط مباحث امن الدولة الذين فتشوا الشقة كاملة ليجدوا بحوزتهم منشورات تدعو إلى افكار الجماعة المحظورة ودخلوا إلى الشقة بالدور الأخير للبحث عن متهمين اخرين فلم يجدوا سوى صاحبها المسالم راغب منقريوس وكان يعمل بهيئة السكك الحديدية وزوجته وهما لايعرفان عن الطلبة شيئاً وكانوا لايشعرون باي تحركات وفوجئوا بما حدث إذ كان المقبوض عليهم يمعنون في الإخفاء والمراوغة والخداع بانهم طلبة فقط مع انهم طالبوا صاحبة الشقة بتمديد الإيجار لهم ١٥ يوماً خلال شهر اغسطس للتصييف في خضم ظروفهم المادية القاسية كيف؟!.. أما الشقة المجاورة فيقيم بها موظف بالمعاش محمد عبدالعزيز .. والعقار يمتلكه ورثة وبه خمس شقق مغلقه طول



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩/٨/١٩٩٧

مصطفى مشهور المرشد:

ماحدث تمثيلية هدفها إعلان الحرب على الإخــوان

مأمون الهضيبي يؤكد:

الطلبه المقبوض عليهم ليسوا سوى معسكر صيفي

العام لتواجد اصحابها بكندا وهم ابناؤه وكانوا قد طالبوا بهدمه وتم عــقــد لجنة ثلاثيــة من حي وسط وطالبت بضرورة ترميم العقار وهناك قضايا ومشاكل مع الورثة لإخلاء السكان وهذا يعني أن اختيار قادة الإخوان للمكان ليس عشوائياً او بمحض المصادفة خاصة مع وجودمركز كمبيوتر يكون من الصعب على رجال الأمن تتبع المترددين او فصلهم عن سكان العقار الا ان يقظة ضباط مباحث امن الدولة رصدت تحركاتهم وبعد تقنين الإجراءات اللازمة تم مداهمة الشقة المذكورة والانتظار بداخلها حتى الصباح لحين استكمال إلقاء القبض على بقية اعضاء التنظيم ال٣٣ وكان احدهم قد توجه لشركة الكمبيوتر للاستفسار عن اسعار عقد الدورات وذلك في محاولة استطلاعية لمعرفة جيرانهم الموجودين بالعقار مما يؤكد حسن اختيارهم له بعد دراسة جيدة».

« تخاريف آخر زمن »

ومن جانبه وفي محاولة يائسه منه للخروج من تلك الازمة وهذا المازق ادلى مصطفى مشهور المرشد العام للإخوان المسلمين بتصريحات خاصة لجريدة « الإسبوع » في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٨/١١ نفي خلالها ما اسماه باتهامات وزارة الداخلية وقال : إننا لسنا من هواة التنظيمات السرية وإن هؤلاء الطلبة الذين تم القبض عليهم ليسوا من القيادات كما اعلن ذلك ووصف مشهور ماجرى بانه «تمثيلية» هدفها إعلان الحرب على الإخوان المسلمين وقال كيف يتم القبض على ال٣٣ شخصاً في شقة واحدة بالإسكندرية هل هذا معقول !؟ وانتقد مامون الهضيبي المتحدث الرسمي للإخوان عملية القبض على الطلاب وقال إن الطلبه المقبوض عليهم ليسوا سوى معسكر صيفي.

« ورطة سياسية »

والذي لايعلمه السيد مشهور الذي سبق وان طالب بفرض ضريبه « الجزية » على الأقباط بهدف إشعال الفتنة الطائفية في مصر ان الطلبة تم إدانتهم بقرائن وادلة قاطعة واضحة وضوح الشمس إذ هل يعقل ان يصف المتحدث الرسمي للإخوان الطلبة بانهم في معسكر صيفي داخل شقة مفروشة؟ ومن اين استقى تلك المعلومات طالما انهم ليسوا حسبما يزعم من الإخوان فلماذا إذن يدافع عنهم باستماته. إذ لو لم يكونوا كذلك؟



المصدر : صوت الأمة

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ٨ / ١٩٩٧

عبد الحليم موسى يخرج عن صمته:

عينوني محافظا لأسيوط بهدف اغتيالي على يد المتطرفين!

التطرف ليس مشكلة أمنية.. ولكنها اقتصادية



المصدر : صوت الأمة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٩

عمر عبد الرحمن قال لى: انت لاتعرف ربنا

تمكن الزميل اشرف صادق المحرر بالاهرام العربى من اقناع محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق بالخروج عن صمته ليضع النقاط فوق الحروف لاول مرة منذ تركه منصبه وواجهه اشرف صادق بعشرات الاتهامات فاجبره على الدفاع عن نفسه وكشف العديد من الاسرار التى تعلن للمرة الاولى.. وهذا هو النص الحرفى للحوار

القنبلة:

□ نبدأ من البداية.. فملفك يقول: انك سجنت عام ١٩٦٥ فيما عرف بقضية كمشيش.. ما هي اقوالك؟

- تربطنا بعائلة الفقي صلة مصاهرة وحدث ان قمت بواجب العزاء في حرم المرحوم احمد الفقى عمدة القرية وقتها.. فكتب احدهم تقريرا باننى شاركت فى مقتل «صلاح حسنين» وقضيت فى السجن ٣٢ يوما بسبب هذه القضية وابعدت عن الخدمة ٢٦ شهرا وكنت وقتها برتبة رائد لكن هذه الفترة زادتني خبرة بما يوازى ٢٦ عاما فقد اكتشفت العدو والصديق والمعدن الحقيقي للناس وسط معاناتي كرب اسرة له ثلاثة ابناء.

□ عند تعيينك محافظا لاسيوط فى ١٤ اكتوبر ١٩٨٧ قيل: ان هذا المنصب كان لابعادك عن تولى منصب مدير الامن العام بسبب خلافات داخل الوزارة ما مدى صحة ذلك ومن ابعدك ولماذا؟

- قبل اختياري محافظا في عهد زكي بدر حققت الكثير من النجاحات في عملي بالامن العام حيث كشفت تنظيم «الناجون من النار» الذين حاولوا اغتيال حسن ابو باشا ومكرم محمد احمد والنبوى اسماعيل وقتلنا اميرهم «محمد كاظم» بعدها قالت لي احدى الصحفيات: انتبه.. عمرك قصير في وزارة الداخلية وبالفعل ابعدت عن الوزارة رغم ان الظاهر كان يعني ترقية لأن المحافظ بدرجة وزير ومدير الامن العام بدرجة مساعد وزير وكان الهدف من ذهابي لاسيوط اما الفشل والقضاء على مستقبلي الوظيفي واما الاغتيال على ايدى الارهابيين!!

□ اشتهرت اسيوط بانها محافظة متوترة واحد مراكز الجماعات الارهابية كيف تراها فى ضوء تجربتك كمحافظ لها لاكثر من عامين؟

- امضيت فى اسيوط ٢٦ شهرا كمحافظ وبالصدفة هي نفس المدة التى قضيتها بعيدا عن الخدمة فى الستينيات وعندما توليت المنصب لم تكن لي دراية عن متطلباته فلا اعرف شيئا عن المحليات لكنني تعاملت مع الامر ببساطة وقلت: ان عمل المحافظ هو اللقاء بالناس وحل مشاكلهم واعلنت لكل اهالي المحافظة ان مكتبي مفتوح امام كل من له مشكلة وجابت سيارات الهيئة العامة للاستعلامات القرى



المصدر : صـوت الأمـة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٩

والمدن تعلن ذلك وكنت أذهب للناس فى مواقعهم.

اما عن الارهاب فقد اكتشفت انه استوطن اسيوط لخمسة اسباب هى:

١- البطالة بين الخريجين من الشباب

٢- ازمة الاسكان الحادة

٣- سوء حالة الخدمات بشكل يفوق الوصف.. فالمياه غير متوافرة ورغيف العيش لا يصلح للاستهلاك الادمى وغيره وغيره

٤- تخطيط السادات ومحمد عثمان اسماعيل محافظ اسيوط الاسبق لاحياء الجماعات الاسلامية واستخدامها فى ضرب الناصريين والشيوعيين وهنا فإن ذكاء السادات خانه.

٥- سعى البعض لتشويه العلاقة بين المسلمين والاقباط بحثا عن مكاسب خاصة ان اقباط اسيوط من الاثرياء غالبا ولذلك فعندما استطعت حل المشكلة الاقتصادية والارتقاء بالخدمات فى اسيوط لم تقع حادثة واحدة من الارهابيين الذين فروا بعيدا عنها باستثناء واقعة ضرب فرقة مسرحية والاعتداء على حفل بالجامعة وكان ردى على هذين الحادثين احضار عادل امام بمسرحيته «الواد سيد الشغال» وحسين فهمى بمسرحية «اهلا يا بكوات» حيث عرضا المسرحيتين وعادا بانطباع جيد عن مواطنى اسيوط المتحضرين

□ تعتبر اسيوط الباب الرسمي للوصول إلى منصب وزير الداخلية وهو ما انطبق عليك فما تفسيرك لذلك؟

- اعتقد انها صدفة بحته رغم تكرارها اربع مرات مع ممدوح سالم وزكي بدر وانا وحسن الالفى بالترتيب وربما يعود السبب لأن اسيوط تزيد من حنكة وخبرة من يتولى امرها كمحافظ وبالنسبة لى شخصيا فاعتقد اننى توليت وزارة الداخلية بسبب نجاحى فى اسيوط حيث تركتها هادئة وبها ٣ آلاف وحدة سكنية بسعر اقتصادى وكيلو اللحم فيها كان ثمنه ٣٥٥ قرشا ورغيف العيش هو افضل رغيف فى مصر كلها.

□ خلال فترة توليك الوزارة لمدة ثلاثة سنوات و٦ اشهر وستة ايام وقعت عشرات الاحداث التى لم يعرف احد حتى الان حقيقتها الكاملة وابرزها: مقتل اللواء امام ونجله طارق فى النزهة وقضية لوسى ارتين ما هى الحقيقة فى هاتين الواقعتين؟

- حادثة مقتل اللواء امام وطارق وقعت وانا فى السعودية أؤدى العمرة وعند عودتى فى اليوم التالى شرفت بنفسى على التحقيقات فى ملابسات الحادثة كانت كالتالى: النيابة العامة وجهت إلى طارق امام عدة اتهامات بالبلطجة والاعتداء على الاخرين وارهابهم والاخلال بالامن فقد كان يسير ممسكا ببندقية آلية غير مرخص بها ويوزع التهديدات والسباب على من يعترضه وعندما ذهب اليه ضابط المباحث للقبض عليه قال له: ليس انا من تنفع معه هذه الطريقة ووجه له سبابا وقال له: هات آخر ما عندك فاخبروا مدير الامن العام «رضا عبد العزيز» فقال لهم: اذهبوا لرئيس المباحث لاستدعائه بالميكرفون فتطاول ايضا على رئيس المباحث وعندما حضرت قوة من الامن المركزى للقبض عليه واجههم هو ووالده بعاصفة من النار فردوا عليهما فقتلا وكانت المفاجأة ان فوارغ الطلقات التى اطلقها اللواء امام ونجله والتى وجدناها داخل الشقة

بلغت ١٦٣٢ طلقة فارغة وعثرنا أيضا على ٣٦ بندقية منها ٣ آلى وعليها تلسكوبات وعندما ذهبت القوة للقبض عليه ظننا انها آتية بسبب تجارة السلاح ولكن فى حقيقة الامر لم يكن هناك علم لدى القوة بخصوص تجارة السلاح.

وتفسيرى للحادثة انها خطأ من اللواء امام ونجله وقد قالت لي الام ذلك وقد تكفلت وزارة الداخلية بإعادة تعمير الشقة كما كانت وقمنا بشراء كل الاجهزة التى دمرت ولا داعى لذكر المبلغ الكبير الذى دفع



المصدر : صـــوت الأمــــة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٩

في هذه العملية «الانسانية».
كما استجبت لطلب الام بنقل نجلها من الغردقة إلى القاهرة ليظل بجوارها ويرعاها بعد رحيل شقيقه

□ وماذا عن قضية لوسي ارتين وتورط اللوائين حلمي الفقي وفادى الحبشي فيها؟

-لوسي ارتين لا علاقة لقضيتها بوزارة الداخلية إلا بسبب علاقتها بالفقي والحبشي وتورط قاض في علاقة معها وعندما وضعت تليفوناتها تحت المراقبة بامر المحكمة وجدوا ان هناك اتصالات بينها وبين الفقي والحبشي وعندما سألتها عن معرفتها بهما لم ينكرا وتعاملت مع خطئهما بكل حزم فلم يجدد لحلمي الفقي وقبلت استقالة فادى الحبشي وهذا الخطا يحدث مثله في اية مؤسسة او ادارة

□ التقيت مع عمر عبد الرحمن الاب الروحي للمتطرفين في مكتبك وقيل: ان هذا الحوار كان بداية لسلسلة من الحوارات التي اجريتها مع المتطرفين ما ملابسات لقائك بعمر عبد الرحمن وماذا دار في حوارك معه؟

- بعد ان توليت مهام منصبي كوزير للداخلية اخبرني اللواء مهران مدير امن الفيوم بان عمر عبد الرحمن الح عليه كثيرا لكي يلتقي بي فقلت له: ليحضر فجاء ولكن لم يغلق علينا باب ولا غيره وحضر اللقاء اللواء مهران واللواء مصطفى كامل مدير مباحث امن الدولة واللواء بهاء الدين ابراهيم مسئول العلاقات العامة وكان يرافق عمر عبد الرحمن د. مصطفى مؤمن من الاخوان المسلمين وسالت عمر عبد الرحمن إيه المطلوب؟

فقال: لماذا تعتقلون المسلمين؟ فقلت له: وما دخلك بهذا الشأن هل انت وكيل المسلمين؟ نحن الحكومة ومن يرتكب خطا نعتقله واذا انت ارتكبت اى خطا ساعتقلك واحاكمك واضعك في السجن فقال لي: يا راجل حرام عليكم تعتقلون المسلمين لانهم يصلون فقلت له: من قال لك اننا نعتقل على هذا الاساس؟ انا مسلم واصلي واعرف ربى جيدا فقال لي: انت لا تعرف ربنا فقلت له: انت ضيفي وانت رجل شيخ فالزم ادبك وادب الحوار بدلا من ان انهي الحوار واصرفك نحن نعتقل الخارجين على القانون والقانون هو الذى رسم طريق الاعتقال فقال لي: انا احذرك: فقلت له: انا علاقتي بربنا اقوى منك بكثير وانت ستذهب لجهنم لان ما تفعله هو تأليب الناس. واشعال الفتنة والمظاهرات ليست من الاسلام ووجهت إليه رسالة واشهدت عليه الحاضرين وقلت: ان التزم هذا الرجل فهو فوق دماغي ورأسي ولكن اذا اخطا سيكون القانون هو الفيصل بيننا وانصرف من مكتبي وهو يهدد ويتوعد وعرفت انه قال عني: «انه العن من زكي بدر وطول فترة تواجده في الوزارة ليس لنا عيش في هذه البلد» وبالفعل غادر مصر خلال فترة تواجدى في الوزارة.

□ وكيف سمحت له بمغادرة مصر؟

- لم يكن مطلوبا من اى جهة ولم يصدر قرار بمنعه من السفر فكيف امنعه.. ولماذا؟

□ ما هو تعليقك على ما تراه بانك سهلت له المغادرة..

- لماذا «قالها بغضب شديد» عمر عبد الرحمن غادر مصر لانه طوال فترة تواجده في مصر كنت فارضا عليه مراقبة شديدة فلم يكن يستطيع التحرك سوى من البيت إلى الجامع ولو كنت منعته من السفر وهذا ليس من حق وزارة الداخلية لانه لم يصدر اى حكم يمنعه من السفر كان سيرفع دعوى ويكسبها ولماذا اتسمك به؟

□ قيل: انك رتبت حوارا مع الارهابيين والمتطرفين وان هذا كان ضد اتجاه الدولة؟

حقيقة الامر تتلخص في الاتى في احد الايام قال لي مدير مكتبي محمد حجازى وهو حي يرزق ان فضيلة



المصدر : صوت الأمة

التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشيخ متولي الشعراوي والشيخ محمد الغزالي والدكتور عبد الصبور شاهين هويدي والدكتور عبد الصبور مرزوق والدكتور محمد عمارة واخرين يريدون لقاءك وان عددهم حوالي ١٢٠ شخصا كلهم اساتذه بكار وبينهم المستشار احمد فراج المستشار الاعلامي لمجلس الوزراء فقلت له: افتح قاعة الاجتماعات واستدع مصطفى عبد القادر مدير امن الدولة ليجلس معهم وبالطبع لم اكن استطيع رفض لقاء وفد اسلامي داعوة وطلبت لقائي سرقابلها وعلى ما اتذكر فقد بدأ الحديث الشيخ الشعراوي وقال: سيادة الوزير ان طائفتين من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما «واكمل الايه» فضحكت وقلت له طائفتان.. اين هما؟ نحن لسنا طائفتين نحن الحكومة وهؤلاء الناس خارجون على القانون وسألت الشيخ الشعراوي ايام حسن ابو باشا عندما ذهبت إلى السجن لتعظهم ماذا فعلو معك؟ فقال: اداروا ظهورهم وقلت للشيخ عبد الصبور مرزوق عندما جئت وطلبت الافراج عن عشرة اشخاص منهم الم نستجب؟ فقال: نعم فقلت له: وماذا حدث؟ قال لا اعرف. قلت له: قتل فرج فودة وقلت لهم: يا ناس اتقوا الله وانتم جئتم إلينا واحنا طائفة واحنا الحكومة ولا مانع لدينا من التصالح ولكن من سنتكلم وهؤلاء المتطرفون يرفضون حتى لقاءكم وسألتهم: مع من سنتحدث كممثل للمتطرفين فقالوا: سنعرض الامر على الدكتور محمد سليم العوا باعتباره محاميهم فقلت لهم: اتفقوا مع سليم العوا اولا وبعد ذلك نتباحث ونتحاور وانتهى اللقاء او الحوار واتصلت بعدها بالدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء وابلغته بكل ما حدث وكان وقتها الرئيس مبارك في امريكا.

□ اذن انت تنفي انك من انصار الحوار مع المتطرفين؟

- انا اتهمت كذبا منذ ايام اسيوط بان اسيوط هدأت لانني حاورت انا لم احاور احد ولكن قدمت خدمات.

□ كيف ترى الطريقة المثلى لمواجهة التطرف والارهاب؟

- انا ا اتحدث هناك كرجل امن ولكن كرجل عركتني الحياة فعمري ٦٧ عاما وتجربتي تضيف إلى عمري مئات السنين العلاج مسألة اقتصادية بحتة الشباب الذين وجدوا علما تركوا الجماعات والتطرف وليس مشكلة امنية ولكن مشكلة اقتصادية..



حبس ٢٠ إرهابيا بالمنيا واستمرار التحقيق مع ٨٠

المتهمون حفروا خنادق أشبه بالنقاط الحربية «المحصنه» للهروب من الشرطة

كتب ـ أحمد موسى:

أحدثت النجاحات الأمنية التى حققها جهاز مباحث امن الدولة فى الفترة الاخيرة والتى نشرها «الاهرام» أمس ردود فعل كبيرة فى الوقت الذى ادلى فيه ٢٠ متهما من كوادر التنظيم الارهابى بالمنيا باعترافات مهمة امام نيابة المنيا وكشفوا خطوط هروبهم وعمليات الرصد التى أجروها ومحاولة نقل نشاطهم الى القاهرة الكبرى ومدينة المنيا نفسها لاحداث ردود فعل اعلامية ضخمة ،كما اعترفوا بانهم حفروا مجموعة من الخنادق تحت سطح الارض ونجحوا فى استخدامها فى الهروب من المطاردات الامنية حتى تمكنت أجهزة الامن من كشف جميع الخنادق ،والتى كانت اوكارا للهروب وتخزين الاسلحة والاوراق التنظيمية. وكشفت الاعترافات ايضا عن ان المتهمين حفروا خنادق بعرض مترين وطول ٣ امتار بجوار المصارف او خطوط السكك الحديدية ووضعوا علامات معينة للوصول اليها بعد تغطيتها بالقضبان والاشجار لاخفاء معالمها تماما مع عمل فتحه صغيرة تسمح بدخول وخروج شخص واحد فقط واضافوا أنهم قاموا بتبطين الخنادق بالاحجار وزودوها بأدوات المعيشة والماكولات والتى تسمح للاقامة فترة طويلة على غرار التحصينات التى تقام فى احروب من حيث عمليات التمويه وسرية الاماكن التى يجرى الحفر فيها ،وتركزت تلك الخنادق بمراكز ابو قرقاص والمنيا وملوى ،واضافت المصادر ان أبرز المتهمين المقبوض عليهم هم على لبيب شحاتة وسيد ناجى عبد المنعم ومحمد احمد البكرى وسلطان محمد عبد الغنى وياسر عبد الناصر رحاب ومحمود انور محمود وهشام عطيه خليفة وناصر سالم حسين ومختار احمد حسنين وعادل حسن محمد ،واشارت الاعترافات الى عمليات الرصد التى اجروها ومحاولتهم تكثيف العمليات ونقلها الى المنطقة المركزية لتخفيف الضغط على الهاربين بأبو قرقاص وملوى. وقد واصلت النيابة تحقيقاتها مع الـ ٨٠ متهما الآخرين الذين ضبطوا في العملية التى نفذها جهاز أمن الدولة ضد قيادات وكوادر تنظيم الجماعة الاسلامية بالمنيا.


Bibliotheca Alexandrina
0305935